دار الكتاب الحديث

دار العيدروس للكتاب الحديث
موسوعة إسبانيا الإسلامية

العصر الأندلسي

خروج العرب من الأندلس

التطهير العرقي وجرائم الإبادة الجماعية ضد المسلمين في إسبانيا

البروفيسور/ محمد حسن العيدروس
أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية - رئيس مركز العيدروس للدراسات والاستشارات

دار الكتاب الحديث

دار الكتاب الحديث

دار العيدروس للكتاب الحديث
موسوعة أسبانيا الإسلامية

العصر الأندلسى

خروج العرب من الأندلس

التطهير العرقي وجرائم الإبادة الجماعية ضد المسلمين في إسبانيا

البروفيسور / محمد حسن العيدروس
أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية -
رئيس مركز العيدروس للدراسات والاستشارات

دار الكتاب الحديث

العيدروس ، محمد حسن .	
موسوعة أسبانيا الإسلامية/ محمد حسن العيدروس	
. ـ ط 1 . ـ القاهرة: دار الكتاب الحديث ، 2011	
328 ص ؛ 24سم .	
تدمك 2 449 350 977 978	
1- الأندلس – تاريخ – تطهير و ابادة - موسوعات .	
أ- العنوان.	
953.071203	

رقم الإيداع 21012 /2011

حقوق الطبع محفوظة

1433 هـ / 2012 م

دار الكتاب الحديث

www.dkhbooks.com

القاهرة	94 شارع عباس العقاد – مدينة نصر – القاهرة ص.ب 7579 البريدي 11762 هاتف رقم : 22752990 (202 00) فاكس رقم : 22752992 (202 00) بريد إلكتروني : dkh_cairo@yahoo.com
الكويت	شارع الهلالي ، برج الصديق ص.ب : 22754 – 13088 الصفاه هاتف رقم 2460634 (965 00) فاكس رقم : 2460628 (965 00) بريد إلكتروني : ktbhades@ncc.moc.kw
الجزائر	B. P. No 061 – Draria Wilaya d'Alger– Lot C no 34 – Draria Tel&Fax(21)353055 Tel(21)354105 E-mail dk.hadith@yahoo.fr

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (٤١) ﴾ [التوبة]. ﴿ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ (٢) ﴾ [الحشر]. ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ (١١) ﴾ [الرعد]. ﴿ وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ (١٤٠) ﴾ [آل عمران]. ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ (٣٨) ﴾ [محمد]. ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٢٦) ﴾ [آل عمران]. ﴿ وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ (١٢٠) ﴾ [البقرة]. ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ (١٤٤) ﴾ [النساء].

إهداء

إلى كل من دافع عن أرض الإسلام والمسلمين في وجه الأعداء الطامعين والمحتلين لأراضيها... إلى الذين قاوموا وكافحوا وقدموا أرواحهم في سبيل الله وفي سبيل الإسلام والمسلمين ضد الاستعمار المسيحي البريطاني والفرنسي والإسباني والأمريكي. إلى الأتراك العثمانيين الذين أوقفوا الزحف المسيحي الصليبي لديار المسلمين أكثر من ستة قرون. وإلى الذين جاهدوا واستشهدوا وسقطوا جرحى دفاعًا عن كرامة الإسلام والمسلمين. وإلى كل من يدافع عن الأمة الإسلامية خير أمة أخرجت للناس بكل الوسائل المتاحة سواء بالسلاح أو بالقلم أو بالدعوة الحسنة حاضراً ومستقبلاً.

وإهداء إلى والدي المرحوم السيد الشريف/

حسن أحمد علوي العيدروس

والذي علمني بأن كرامة الأمة الإسلامية والإسلام هى أغلى ما فى الإنسان، وبدونها لا وجود للإنسان وللحياة الكريمة.

أطلب من الله سبحانه وتعالى أن يطيب ثراه

ويغمده الجنة إن شاء الله..

الفاتحة

إلى أرواح شهداء الإسلام والمسلمين الذين سقطوا دفاعًا عن الإسلام والمسلمين من عهد الدولة الإسلامية الأولى فى عهد الرسول والخلافة الراشدة والأموية والعباسية والفاطمية والعثمانية حتى اليوم والغد وإلى يوم الدين،

رسالة الإسلام والسلام

مقدمة

من أجل الحوار السليم والسلام بين المسلمين والمسيحيين في العالم والتعايش السلمي بين الأديان، وليعرف الأوروبيون والغربيون المسيحيون كيف كان لمسلمي صقلية وإسبانيا والدولة العثمانية روح التسامح وحرية التعبير وممارسة المذاهب الدينية لغير المسلمين في ظل الحكم الإسلامي، وكيف يعامل الأوروبيون الذين يدعون حقوق الإنسان وحرية الأديان للأقلية المسلمة في أوروبا؟ فكيف سبقهم المسلمون إلى ذلك قبل عدة قرون، في الوقت الذي تعاني الأقلية الإسلامية من اضهاد في ممارسة المعتقد الخاص بهم، وحرية اختيار الملابس وممارسة الشعائر الدينية. إلى كل المسلمين ليعرفوا، كيف كان أجدادهم بناة حضارة وقدموا للبشرية أروع النظم والحياة الإنسانية في أوروبا في العصور الوسطى، وكيف ساهموا في إثراء وتطور العالم الإنساني. أين هم الآن من ذلك؟! لماذا أصبحوا متلقين بعدما كانوا ملقنين؟ لأصبحوا يأخذون من كل شيء إيجابي وسلبي دون تمييز بعدما كانوا يعطوا أعظم القيم العليا الإنسانية والعلمية إلى العالم. وليعرف العالم المذابح ضد الإنسان والإنسانية والتطهير العرقي، وجرائم حرب الإبادة البشرية والإرهاب المنظم للدولة الذي ارتكبه المسيحيون في إسبانيا وصقلية وجنوب إيطاليا والحروب الصليبية في سواحل سوريا ولبنان وفلسطين والرها وأنطاكية وبلغاريا والبوسنة وكوسوفو وصبرا وشاتيلا وجسر الباشا وتل الزعتر والشيشان وأبخازيا وجزيرة القرم والعراق وأفغانستان ضد المسلمين، وكيف عامل المسلمون المسيحيين في

إسبانيا وصقلية والدولة العثمانية، وكيف يعاملون في سوريا ومصر ولبنان وإندونيسيا ونيجيريا وغيرها من الدول الإسلامية. هناك فرق كبير بين التسامح لدى المسلمين والإسلام وغيرهم.

الحمد لله والصلاة والسلام على هادي البشرية من الضلال والشرك إلى الهدى والهداية سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد رسول الله والصلاة والسلام على آل بيته الطاهرين.

سادت حضارات ثم بادت، نشوء وارتقاء ثم السقوط، تلك هي الظاهرة التاريخية التي تتكرر في عالم الإنسان الذي يحاول فهمها أو يفهمها، وإن فهمها ينساها أو يتناساها، في حين أن أمة الإسلام هي أمة التوحيد الوحيدة في العالم منذ خلق البشرية حتى اليوم وإلى أن يرثها الله، ومنهجها القرآن الكريم والسنة النبوية إلى يوم الدين، من تعلق بها نجا ومن تركها سقط وضاع وانتهى. ومن هنا يرتبط تفوق الإسلام وسيادة وعالمية الأمة الإسلامية بمدى تمسكها وتعلقها بهذا المنهج وهذه الرسالة البشرية التي أنزلها الله على الأمة الإسلامية عن طريق رسوله محمد ﷺ. يرتبط تكالب الأمم المشركة بالله وأعداء الإسلام والمسلمين من الصليبيين المسيحيين بابتعاد المسلمين عن منهج الإسلام وتخليهم عن رسالة الجهاد والحفاظ على رسالة الإسلام وعقيدته وقيمه الإنسانية العالمية الخالدة وما مدى تطبيقه والحفاظ عليه. ومن هنا كان تفوق الحضارة الإسلامية في إسبانيا، وعندما ابتعد المسلمون عنها، ابتعد الله عنهم فسقطوا وانتهى ملكهم، وعندما طلب المسلمون العون والمساعدة من المشركين المسيحيين في إسبانيا ضد إخوانهم تركهم الله. وهذا ما أدى إلى ارتفاع قوة المسيحيين الصليبية بقيادة بابا الفاتيكان الذي أعلن الحرب الصليبية المسيحية على مسلمي إسبانيا قبل المشرق الإسلامي في سواحل الشام، وبذلك توافد آلاف المسيحيين من مختلف أنحاء أوروبا لقتل المسلمين في إسبانيا مما

أدى إلى سقوط آخر معاقلها في غرناطة ولم ينتهِ إلى هذه الحدود وإنما امتد إلى احتلال المغرب العربي حتى ليبيا.

هنا أرسل الله عباده المجاهدين من الأتراك العثمانيين الذين قاموا بطرد الصليبيين المسيحيين والحفاظ على المغرب العربي والمساعدة في إجلاء المسلمين من إسبانيا. ولا ننسى ما قام به المسيحيون من التطهير العرقي والمذابح الجماعية ضد المسلمين في إسبانيا وحرقهم وهم أحياء في احتفالات الإبادة الجماعية التي لم يشهد لها التاريخ البشري مثيل حتى قيام الأوروبيين المسيحيين الصرب بجرائم الإبادة البشرية والتطهير العرقي ضد المسلمين في البوسنة، أمام أنظار أوروبا والغرب المسيحي الذي يدعي الحضارة وحرية الإنسان، بل قام الجيش الهولندي من قوات حفظ السلام بمساعدة الصرب في جرائمهم.

وفي الختام آخر دعوانا أن الحمد لله، وأن الأرض يرثها لعباده الصالحين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ، وعلى آل بيته الطاهرين،،

البروفيسور الدكتور محمد حسن العيدروس

أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية

التطهير العرقي وجرائم الإبادة الجماعية والإرهاب المنظم ضد المسلمين في إسبانيا

نهاية إسبانيا الإسلامية

يمكن إجمال مراحل الوجود الإسلامي في إسبانيا الإسلامية منذ دخول طارق ابن زياد وموسى بن نصير 92 هـ وحتى سقوط غرناطة سنة 897 هـ - وفق ما ذكره الدكتور عبد الرحمن الحجي أحد رواد الدراسات الأندلسية - على النحو الآتي: أولا: عهد الفتح: 92 - 95 هـ، واستمر قرابة أربع سنوات. ثانيا: عهد الولاة: 95 - 138 هـ، وقد حكم الأندلس خلاله عشرون واليًا، كانوا تابعين للخلافة الأموية في دمشق. ثالثًا: عهد الإمارة: 138 - 316 هـ، ويبدأ بوصول عبد الرحمن الداخل الأموي إلى الأندلس حتى إعلان الخلافة من قبل عبد الرحمن الناصر. رابعًا: عهد الخلافة: 316 - 400 هـ، ويبدأ منذ إعلان الخلافة حتى الدولة العامرية في نهاية القرن الرابع. خامسًا: عهد الطوائف: 400 - 484 هـ، وهو عهد ملوك الطوائف لدويلات متعددة ومنها: - مملكة سرقسطة، الثغر الأعلى: بنو هود. - إمارة قرطبة، وسط إسبانيا الإسلامية: بنو جهور. - مملكة طليطلة، الثغر الأوسط: بنو ذي النون. - مملكة بطليوس، الثغر الأدنى: بنو الأفطس. - مملكة إشبيلية، غربي إسبانيا الإسلامية: بنو عباد. - مملكة بلنسية، شرقي إسبانيا الإسلامية: تداولها عدد من الأمراء. - مملكة غرناطة، جنوبي إسبانيا الإسلامية: بنو زيري. سادسًا: عهد المرابطين: 484 - 520 هـ، حيث دخلت الأندلس في دولة المرابطين المغربية. سابعًا: عهد الموحدين: 520 - 620 هـ، حيث انضوت لحكم دولة الموحدين المغربية. ثامنًا: مملكة غرناطة: 620 -

897 هـ، وفيها حكم بنو الأحمر ما يزيد على قرنين ونصف، وتضم آخر ما تبقى من الممالك الإسلامية في إسبانيا الإسلامية إلى حين سقوطها النهائي بيد النصارى 897 هـ.

بحلول القرن التاسع الهجري لم يبق بحوزة المسلمين في إسبانيا الإسلامية سوى عشرة بالمائة من الممتلكات الإسلامية. وكانت بوادر سقوط قواعد مسلمي إسبانيا تدريجية منذ عهد مبكر: فقد سقطت طليطلة بيد النصارى 478 هـ، وسقطت بلنسية في المرة الأولى 487 هـ، وسقطت سرقسطة 512 هـ، وسقطت جزيرة ميورقة 627 هـ، وسقطت قرطبة عاصمة مسلمي إسبانيا 633 هـ، وسقطت إشبيلية 646 هـ، إلى جانب العديد من المدن الصغيرة الأخرى. ومن خلال تتبع أحداث التاريخ الإسلامي في إسبانيا الإسلامية تبرز ظاهرة القابلية للانهيار والسقوط في الكيان السياسي للمسلمين هناك رغم ما يبدو من عظمة المنجزات الحضارية للمسلمين بشتى فروعها. فقد كادت إسبانيا الإسلامية تسقط نهائيًا بيد النصارى أواخر أيام ملوك الطوائف لولا - قدر الله - بدخول المرابطين لنجدة مسلمي إسبانيا، وحكمها في نهاية القرن الخامس الهجري. وكادت تسقط مرة أخرى عندما بدأ الضعف على إسبانيا الإسلامية أواخر أيام المرابطين لولا - قدر الله - بدخول الموحدين لحماية الأندلس والحفاظ عليها في القرن السادس الهجري. لذا عبّر أحد المؤرخين عن نتائج الإنقاذ المرابطي لمسلمي إسبانيا بأنه «الانتعاش الأول» للهوية الإسلامية في إسبانيا الإسلامية، وعن الإنقاذ الموحدي للأندلس بعد ذلك بأنه «الانتعاش الثاني». ويمكن لنا أن نضيف هنا إلى أن الانتعاش الثالث والأخير يكمن في جهود مملكة غرناطة تحت سلطان بني الأحمر، وشاء الله «أن يسبغ على الدولة الإسلامية بإسبانيا الإسلامية حياة جديدة في ظل مملكة غرناطة، التي استطاعت أن تبرز من غمر الفوضى ضئيلة في البداية، وأن

توطد دعائم قوتها شيئًا فشيئًا، وأن تذود عن الإسلام ودولته الباقية بنجاح أكثر من قرنين. نشأت مملكة غرناطة أو إسبانيا الصغرى في ظروف ضعف السلطة الموحدية وضياع العديد من القواعد لمسلمي إسبانيا إذ استطاع أبو عبد الله محمد بن يوسف بن نصر المعروف بابن الأحمر تكوين قوة عسكرية في جنوبي إسبانيا الإسلامية وتأسيس مملكة غرناطة، وتوالى على حكمها من بعده - خلال قرنين ونصف من الزمان - ما يزيد على عشرين سلطانًا. شملت مملكة غرناطة القسم الجنوبي من إسبانيا جنوب نهر الوادي الكبير حتى شاطئ البحر المتوسط ومضيق جبل طارق، وضمت ثلاث ولايات كبيرة هي ولاية غرناطة في الوسط، وولاية المرية، وولاية مالقة، واستمدت هذه المملكة من مواردها الطبيعية كالأنهار والوديان الخصبة أسباب القوة والرخاء. ثم أخذت غرناطة تموج منذ أواسط القرن السابع الهجري بالوافدين عليها من المسلمين في القواعد للمسلمين الإسبان المسلوبة حتى قدر عدد سكان المملكة بحوالي ستة ملايين نسمة. هذه القوة البشرية كانت تصب في ميزان القوة لصالح الجانب الإسلامي ضد العدو.

كان بقاء مملكة غرناطة الإسلامية في إسبانيا الإسلامية قرنين من الزمان معجزة من معجزات الإسلام، فهذه الجزيرة الإسلامية العائمة فوق بحر الصليبية المتلاطم الأمواج والطافح بالحقد والمكر التاريخيين . . هذه الجزيرة ما كان لها أن تصمد صمودها المشهور إلا لأن طبيعة الصمود كامنة في العقيدة والمبادئ الإسلامية، وبدون العقيدة الإسلامية . . ما كان لهذه الجزيرة أن تصمد وحدها في إسبانيا الإسلامية منذ قرنين من الزمان.

مظاهر الضعف في الدولة والمجتمع الإسباني الإسلامي

رغم ما حققته مملكة غرناطة من جهاد بطولي وإنجازات حضارية حفاظًا على الهوية الإسلامية العربية للدولة والمجتمع إلا أن مظاهر الضعف التي تنذر

بفناء الكيان نفسه بدأت تتفاعل مع مرور الأيام، وقد رصد لنا مؤرخو إسبانيا المعاصرون العديد من تلك المظاهر سواء ما يتعلق منها بالنواحي السياسية أو العسكرية أو الفكرية أو العلمية. ونكتفي هنا بذكر بعض مظاهر الضعف في النواحي السياسية والفكرية باعتبارها ركائز القوة في تاريخ الدول. فقد دون المقري في نفح الطيب ما يشير إلى الضعف السياسي للمسلمين هناك ومن ذلك النص التالي:

«ومنذ وقعت الفتنة في إسبانيا الإسلامية اعتاد أهل الممالك المتفرقة الاستبداد عن إمام الجماعة، وصار في كل جهة مملكة مستقلة يتوارث أعيانها الرياسة كما يتوارث ملوكها الملك، ومرنوا على ذلك فصعب ضبطهم إلى نظام واحد، وتمكن العدو منهم بالتفرق وعداوة بعضهم لبعض بقبيح المنافسة والطمع فآل ذلك إلى تلف القواعد العظيمة وتملك الأمصار الجليلة، وخروجها من يد الإسلام». ونقل في موضع آخر وصفًا آخر لبعض المعاصرين:

«ولم تزل هذه الجزيرة منتظمة لمالكها في سلك الانقياد والوفاق، إلى أن طما بمترفيها سيل العناد والنفاق، فامتاز كل رئيس منهم بصقع كان مسقط رأسه، وجعله معقلا يعتصم فيه من المخاوف بأفراسه، فصار كل منهم يشن الغارة على جاره، ويحاربه في عقر داره، إلى أن ضعفوا عن لقاء عدو في الدين يعادي، ويراوح معاقلهم بالعيث ويغادي، حتى لم يبق في أيديهم منها إلا ما هو في ضمان هدنة مقدرة، وإتاوة في كل عام على الكبير والصغير مقررة». يتضح جليًا من نماذج هذه النصوص سمات الحالة السياسية من فرقة وانقسام ومنازعة وخصام. وأما الضعف في مجال الفكر والثقافة فيتجلى في التبذل الشعري والشطح الصوفي والهزل الأدبي الذي تغلغل مع مرور الزمن

في المجتمع الأندلسي، مما لا يتسع المجال هنا لذكر شواهده[1]. قبل الدخول في تفاصيل بروز إسبانيا كدولة صليبية عالمية جديدة . . . يمكن إيجاز مراحل العلاقة بين المسلمين والنصارى في الأندلس وتطوراتها منذ البداية على النحو التالي: - مرحلة الهيمنة الإسلامية وخضوع النصارى لطاعة المسلمين منذ بداية الفتح، حيث تمتع هؤلاء بتسامح المسلمين وعدم إكراههم على الدخول في الدين بشرط دفع الجزية عن الرجال القادرين منهم والخراج على الأرض، فكانت نتيجة هذه المعاملة دخول كثير من الإسبان في الإسلام واندماجهم مع المسلمين في الحياة الأندلسية. وقد أطلق المسلمون على هؤلاء الإسبان الذين أسلموا بعد الفتح عبارة «المولدون». - مرحلة نشوء الممالك النصرانية وتوسعها وسقوط بعض المدن الإسلامية تحت حكمها منذ نهاية القرن الخامس الهجري، مثل ممالك ليون وقشتالة ونافار وأراغون، وقد سادت خلال هذه المرحلة روح حرب «الاسترداد» بمعنى الاستيلاء على الأراضي والحواضر التي يحكمها المسلمون. ومع مرور الزمن زاد عدد الرعايا المسلمين الذين أصبحوا تحت حكم النصارى، وأطلق على هؤلاء لفظ «المدجنون» أي الذين آثروا التدجن والبقاء تحت سلطان النصارى إما بسبب عدم مقدرتهم على الهجرة أو لاختيارهم البقاء بسبب وجود نوع من التسامح النسبي لهم في ممارسة شعائرهم الدينية، خاصة وأن المدجنين كانوا صفوة المجتمع يستأثرون بالتفوق في العلوم والفنون والمهن والتجارة والزراعة وبالتالي اضطر النصارى لتشجيعهم على البقاء. - مرحلة هياج النزعة الصليبية والتحالف ضد المسلمين، حيث تزامنت الدعوة للحملات الصليبية على الشرق الإسلامي (الشام ومصر) مع الدعوة لتسيير حملات صليبية أخرى على الغرب

(1) د. عبد اللطيف محمد الحميد، الدولة الإسبانية تجاه مأساة المسلمين في الأندلس، ص 20.

الإسلامي ضد مسلمي إسبانيا. وقد تزعم هذه الدعوة بابا روما الذي طلب من الفرنسيين بصورة خاصة غزو إسبانيا الإسلامية باعتبارهم الأقرب إلى تلك المناطق.

استمرت مساعي البابوية في إغراء الممالك النصرانية في الأندلس باستخدام ريع الكنائس في تمويل محاربة المسلمين ولذلك ساهم الفرنسيون والإيطاليون والألمان والهولنديون والبريطانيون مع مملكة قشتالة الإسبانية في حروب الاسترداد والتطويق ضد إسبانيا الإسلامية. وبدخول القرن الثامن الهجري أسدل الستار على الحملات الصليبية في المشرق دون تحقيق إنجاز ملموس، أما في الغرب فقد تمكنت الممالك النصرانية الشمالية في إسبانيا الإسلامية من تطويق مملكة غرناطة وقصر نفوذها على الجزء الجنوبي من إسبانيا الإسلامية. وفي المقابل شهد القرن الثامن الهجري حركة جهادية إسلامية ضد الصليبيين في المغربين الأدنى والأوسط والشواطئ الجنوبية لإسبانيا الإسلامية. ذلك أن نصارى الأندلس قد اتجهت أطماعهم نحو المغرب العربي بعد النجاح الذي حققوه في الأراضي الإسبانية الإسلامية.

ومما زاد في هياج العالم الصليبي - في هذه المرحلة - وحثه على الانتقام من المسلمين في إسبانيا والمغرب العربي الفتح الإسلامي العثماني للقسطنطينية 857 هـ مهد الكنيسة الشرقية وعاصمة الإمبراطورية البيزنطية. وقد مهدت تلك المرحلة السبيل لظهور دولة صليبية عالمية جديدة هي إسبانيا الموحدة. بحلول عام 874 هـ/ 1469 م حدثت مفاجأة مذهلة في التاريخ الإسباني الإسلامي ساهمت في وحدة إسبانيا النصرانية، هي زواج فردناند حاكم أراغون من إيزابيلا حاكمة قشتالة، وقد ترتب على هذا الزواج الملكي مولد إسبانيا الموحدة كدولة أوروبية عظمى قوية في البر والبحر. وذلك أن

قوة أراغون البحرية ونشاطها في البحر المتوسط وامتلاكها صقلية ونابولي قد امتزج بالقوة العسكرية لمملكة قشتالة. كان الطابع الديني الصليبي يغلب على سياسة الملكين فردناند وإيزابيلا، وكان لقبهما الملكان الكاثوليكيان، عملا على نشر الكاثوليكية بكافة الوسائل خططا لبعث عهد الحروب الصليبية. هدفت المملكة الإسبانية الجديدة إلى اقتلاع الحكم الإسلامي بكامله، ثم أضيف إلى هذا الهدف سياسة عدم الإبقاء على أي منتسب إلى الإسلام. وفي ذلك الحين كان عدد مسلمي مملكة غرناطة أكثر من مليوني نسمة، وفي غرناطة العاصمة حوالي نصف مليون نسمة وهي أكبر كثافة سكانية في عواصم القارة الأوروبية[1]. عرفت إمارة في الجنوب الشرقي باسم: قشتالة، فقام أمير منهم برعايتها، وكانت قشتالة تمتد حدودها شرقًا ببطء حتى ظهرت مملكة ثالثة اسمها: نافارا.

ثم ظهرت دولة أراغون في الشمال الشرقي للبلاد. وأخذت تلك الدول الأربع تدس للمسلمين دائمًا بواسطة ولاة الأطراف والحدود ويوقعون بينهم. فيعلن الواحد منهم الحرب على الآخر، ويغيرون على حدود بعضهم البعض، فتضطرب الأحوال، وقد يتعدى الاعتداء الطرفين، فيسير الأمير أو الخليفة جيشًا لتهدئة الحدود والأطراف، وقد ينتهز مسيحيو الشمال هذه الفرص للإغارة واقتطاع الأرض من الأطراف والحصون في الحدود والقلاع. وهكذا لم تتمتع البلاد بالطمأنينة والسلام لوجود تلك العوامل الهدامة الدساسة من منتصف القرن الثاني للهجرة إلى منتصف القرن الخامس إلا قليلا. وكل هذا من كيد ملوك قشتالة وليون وأراغون، إلا إذا وقعت بين هؤلاء الوقيعة فيضعف أمرهم حينئذ ويضطرون لدفع الجزية للخلفاء أو الأمراء المسلمين،

---

(1) د. عبد اللطيف محمد الحميد، نفس المرجع، ص 26.

كما حدث أيام عبد الرحمن الناصر؛ إلى أن انتهى أمر الأمويين بذهاب ملكهم؛ ثم كان ملوك الطوائف الضعفاء المساكين، بينما كان أهل الشمال يزحفون جنوبًا ويحتلون البلاد من المسلمين ويملكونها حتى قضي الأمر وتسلموا مفاتيح غرناطة، ولم يبق للمسلمين في ذلك الملك الكثير سوى الذكرى المؤلمة.

العرب في ظل الحكم الإسباني

لم يجز الإسبان العرب إحسانًا بإحسان، ولا خيرًا بخير، ولا تسامحًا بتسامح، ولم يقابلوهم على معاملاتهم الطيبة بمعاملة مثلها، وإنما استسلموا، حينما أصبحوا في موقف الغلبة، إلى انتقام رهيب صبوه على المسلمين، وأساءوا معاملتهم. وكان الزعماء رجال الدين المسيحيين، في الفاتيكان وفي إسبانيا، أطول باع فيما حل بالمسلمين من ظلم وعصف وبلاء. كان العرب لا يجهلون أن الإسبان يضمرون لهم الحقد والشر، وأنهم يريدون تأول العهود، وشروط الاستسلام، ويبحثون فيها عن ثغرة ينفذون منها لنكث العهود، والغدر بالمغلوبين، فكان المسلمون كلما اضطروا إلى تسليم بلد إلى الإسبان، يضعون في معاهدة الاستسلام، من الشروط والبنود ما يظنونه كافيًا لضمان أمن المسلمين الذين يريدون البقاء في أرضهم تحت ظل الغالبين. ومن يطالع شروط استسلام المدن الإسلامية - وتعتبر معاهدة استسلام غرناطة نموذجًا لها - ويدقق في الضمانات التي أدرجت فيها، يدرك حقيقة شعور المسلمين في ذلك الوقت نحو الشعب الذي قدر لهم أن يبقوا تحت رحمته، ولكن جميع هذه الاحتياطات لم تنفع، فقد كان عدوهم يتأول الأيمان، ويدوس الكلمة، ويسخر من الوفاء، ويجد في رجال الدين مبررين لكل تصرف مهما كان غادرًا فاجرًا، ومحللين لهم الحنث بالأيمان والنقض للعهود. ولم يمض طويل

وقت على دخول فرنانـدو وإيزابيل مدينة غرناطة، حتى شـرعا في خرق بنود معاهدة الاستسلام، ولم تمض فترة قصيرة حتى كان الملكان قد مزقا أكثر بنود المعاهدة التي أقسـما على الوفاء بها أبدًا، تاركين لمن يأتي بـعدهما من الملوك مهمة تمزيق ما بقي منها.

المصادر الإسلامية عن حالة العرب أيام محنتهم:

لا تورد المصادر الإسلامـية كثيرًا من المعلومات المحـددة والواضحة عن تاريخ المسلمين المدجنين، الذين بقـوا تحت حكم الممالك الإسبـانية، ولا عن حالتهم الاجتماعية، ولا عن مـعاملة الإسبان لهم، اللهم إلا عبارات ومقاطع وردت متفـرقة، مطلقة تنضج بالأسى والألم من سوء حـالة هؤلاء البؤساء، وما كانوا يلاقونه من سوء المعاملة. والمصادر الإسبانية لا تذكر إلا ما يناسبها، وما يبـرز أفعالها، ومـعاملتها السـيئة للمسلمين الخـاضعين لحكمهـا. وأكثر المؤرخين والكتاب الغربيين لا يهـتمون بتاريخ المدجنين إلا بعد سقـوط بلنسية بيـد خايم (جـاقمـة) ملك أراغون، وبدء ثوراتهم، وبدء سن التـشريـعات، وإصدار الأوامر الرامـية إلى نقض العهود المقطوعة للمـسلمين بالمحافظة على حياتهم وحرياتهم وأموالهم وعاداتهم ودينهم ولغتهم وقضائهم، تمهيدًا للقضاء عليهم، ومحـو كل أثر لتاريخ العرب والمسلمين في شـبه الجزيرة. وبما أننا لا نملك من المصادر العربية والإسلامية مراجع كافية، ولما كنا مضطرين للاعتماد في الموضوع على المراجع الإسـبانية والغربيـة، فإننا سنتتبع الأوامـر والقوانين الصادرة عن السطات والـكنيسة المتـعلقة بموضوع المسلمـين لنعرضهـا محللين ومدقـقين. ونرى لسهولة البـحث، أن نقسم الموضوع إلى قـسمين: 1 - في القسم الأول: ندرس حالة المسلمين في المـمالك الإسبانية منذ سقـوط بلنسية إلى سقوط غرناطة. وبما أن الجزيرة الإسبانية كان فيها مملكتان في تلك الحقبة

هما مملكتا قشتالة وأراغون، فيمكننا تقسيم هذا القسم إلى فقرتين: أ - حالة المسلمين في أراغون. ب - حالة المسلمين في قشتالة. 2 - وفي القسم الثاني: ندرس حالة المسلمين منذ سقوط مملكة غرناطة إلى يوم إخراجهم نهائيًا عام 1610.

أولا - العرب في ظل الحكم الإسباني حتى سقوط غرناطة

المسلمون في مملكة أراغون:

كان من بين الشروط التي تضمنتها معاهدة استسلام بلنسية المؤرخة في 17 صفر 636 هـ (28 سبتمبر 1238 م ما نص على الضمانات التالية: 1 - تسلم المدينة لملك أراغون، على أن يؤمن جميع سكانها في أنفسهم وأموالهم. 2 - أن يكفل للذين يريدون الهجرة حرية الخروج بجميع أموالهم حيث شاؤوا. 3 - أن يكفل للذين يريدون البقاء في بلنسية، حرية مزاولة شعائرهم الدينية، وشرائعهم وعاداتهم، وأن لا يدفعوا من الضرائب أكثر مما يدفعه رعايا الملك الآخرون. 4 - أن تسلم جميع الحصون والمواقع الواقعة على الضفة اليسرى لنهر شقر إلى ملك أراغون، مقابل توقيع هدنة مدتها ثماني سنين، مع زيان الأمير ما تبقى من مملكة بلنسية.

ولكن ما إن دخل (خايم)، مدينة بلنسية حتى حوّل مسجدها الجامع - خلافًا للشرط - إلى كنيسة، ثم بدأ يفكر في طريقة تمكنه من دوس العهد الذي قطعه على نفسه بمهادنة زيان لمدة ثماني سنين، واغتنام فرصة ضعف المسلمين وبلبلتهم، فلم يجد وسيلة مشروعة، فقرر أن لا يبالي بالعهد وأن يتقدم خارقًا الميثاق بكل بساطة. وبالفعل، اندفع الملك في سيره يستولي على ما تبقى بيد المسلمين من أراضي مملكة بلنسية، حتى أتم احتلالها كلها. فنزح عن مدينة بلنسية قرابة خمسين ألفًا إلى المناطق الإسلامية الأخرى، ونزح كثير

ممن قرروا البقاء إلى المناطق الريفية في مملكة بلنسية حفاظًا على دينهم ولغتهم وتقاليدهم وقبلوا أن يصبحوا عمالا زراعيين لدى الملاك المسيحيين الجدد الذين استولوا على الأراضي، عن طريق الإقطاع والمصادرة. ولكن حالة هؤلاء المساكين كانت أسوأ من حالة أفراد الرعية في المملكة إذ أنهم أصبحوا نوعًا من الأرقاء.

رأي البابوية في قيمة العهود مع المسلمين:

الأديان السماوية كلها تستقي مبادئها وتعاليمها من ينبوع تشريعي واحد هو شرع الله الذي أنزله على رسله. والنصرانية مثلها في ذلك مثل اليهودية والإسلام، بالغت في حث المؤمنين بها على الوفاء بالعهود المقطوعة والتمسك بالمواثيق المعقودة مع خلق الله تعالى، وضرب المثل الصالح في احترام العهد والكلمة، لأن العهد لله تعالى، كما تأمر بالرحمة بالناس والعدل وحب الخير. وحرمت الأديان السماوية كلها الكذب والغش والخديعة والغدر، والنكث بالعهود، وشددت على المؤمنين بها في وجوب احترام المبادئ السامية، وعدم اقتراف هذه المنكرات، مهما كانت الظروف والمبررات. وأنذرت تعاليم الله من يخالف ذلك بأشد العقاب في الآخرة، وبالخزي والذلة في الدنيا. ولكن الكنيسة برغم صراحة هذه التعاليم الإلهية وصرامتها، وصراحة أحكامها، فإن الكنيسة الكاثوليكية مرت في فترات جاء فيها باباوات تنكروا لهذه المبادئ الإلهية السامية، وضربوا بها عرض الحائط، تحقيقًا لأغراض دنيوية ظنوها سامية فإذا بها خسيسة لا تتجاوز شفاء أحقاد، فشوهوا بذلك جمال التعليمات الإلهية السمحة، وفتحوا الباب لأتباعهم من الملوك، ومن هم أدنى منهم من رجال الدين، أن يتوسعوا في الانحراف عن المبادئ، حتى أصبح الغدر شيمة وخليقة وعادة عند بعض رجال الدين في الغرب،

وعند بعض الحكام المسيحيين في إسبانيا، ولنسق على ذلك بعض الأمثلة الثابتة تاريخيًا:

المثل الأول: عقد السلطان العثماني هدنة مع هونياد ملك المجر مدتها عشر سنين، وبعد ذلك توفى ابن السلطان علاء الدين، فحزن السلطان لذلك، وتنازل عن العرش، واتجه إلى مغنيسيا ليقيم فيها، وخلفه في السلطنة ابنه محمد الثاني وعمره 14 سنة، وعلم البابا بالإضرابات التي تتعرض لها السلطنة العثمانية في تلك الآونة، فأرسل إلى هونياد ملك المجر يحثه على اغتنام الفرصة لضرب السلطنة العثمانية، فاعتذر هونياد بوجود عهد قائم بينه وبين العثمانيين، أقسم عليه، والتزم به. فأرسل إليه البابا يخبره بأنه يحله من عهده وقسمه الذي أقسمه للمسلمين، لأن المسلمين يجب أن لا يكون لهم عهد، وليس على المسيحيين التقيد بعهودهم للمسلمين إذا كان التحلل من العهد يخدم مصالحهم. وبناء على ذلك زحف هونياد على الأراضي العثمانية في شرقي أوروبا واستولى على بلاد البلغار.

المثل الثاني: أسر صلاح الدين الأيوبي إثر معركة حطين الملك الصليبي (جي دولوزينيان ملك القدس)، وعامله أحسن معاملة وأكرمها وأنبلها، ثم بدا له أن يطلق سراحه تكرمًا وسماحة، ففاوضه على ذلك، واشترط عليه أن يتعهد له بأن يترك الشرق إلى أوروبا، وأن يتعهد بأن لا يقوم بمحاربة المسلمين أبدًا. فوافق الملك الصليبي على ذلك، والتزم به وأقسم عليه. وبعد أن أطلق صلاح الدين سراحه اتجه (جي) إلى طرابلس لينضم إلى زوجته، وهناك جاءه أسقف طرابلس، يعطيه فتوى بأنه في حل من العهد الذي قطعه على نفسه لصلاح الدين بمغادرة الشرق، وبعدم محاربة المسلمين بعد إطلاق سراحه، وقال له أن اليمين التي أقسمها لا تلزمه لأنه إنما تعهد وأقسم وهو مجبر على

ذلك، ولا خيار له في الأمر. ثم إن العهد قطع لكافر والعهود المقطوعة للكفار لا قيمة لها في نظر الكنيسة.

المثل الثالث: في عام 1123 م أسر بلك بن بهرام بن أرتق أمير خربوط، الملك الصليبي بودوان الثاني، وبقي في أسره مدة من الزمن، ثم مات بلك. وتقسمت إمارته، وأصبح بودوان في أسر سلميان بن عبد الجبار بن أرتقق، أمير حلب، واضطربت أحوال الإمارات الإسلامية في تلك الفترة، ففاوض بودوان آسريه على مفاداته، وتم الاتفاق على أن يدفع بودوان مبالغ كبيرة من المال يعجل بعضها ويرهن ابنته عند آل منقذ أمراء شيزر لقاء دفع ما يتبقى، وعلى أن يتنازل عن بعض الحصون لإمارة حلب ومنها حصن أعزاز شمالي حلب. وبعد أن أطلق سراح بودوان، أمره أسقف بيت المقدس - على ما قاله هو لأمير حلب - بأن لا يفي بما التزم به، وأقسم عليه وأحلّه من قسمه وتعهده وقال له إنه يلتزم عنه بالوزر الذي يلحقه من جراء حنثه بقسمه، ونكثه بتعهده.

المثل الرابع: أصدر البابا كليمانت السابع أمرًا في 12/ 5/ 1524 م يحل فيه الملك شارل الخامس - ملك إسبانيا - من القسم الذي أقسمه حين ارتقى عرش إسبانيا بالمحافظة على احترام المعاهدات الموقعة مع المسلمين الذين استسلمت مدنهم للإسبان، والتي كانت تسمح لهم بممارسة حريتهم الدينية، وعاداتهم وشرائعهم ولغتهم. وفي هذا الأمر البابوي فرض البابا على الملك الإسباني العمل على تحويل المسلمين إلى النصرانية، وخوله حق فرض الرق على من يرفضون التنصير. ونصح البابا الملك بالاعتماد على جهاز التحقق (محاكم التفتيش) بما يملكه من أساليب إرهاب مخيفة لإجبار المسلمين على التنصر.

المثل الخامس: في 11/ 6/ 1531 م أصدر البابا كليمانت السابع أمرًا بابويًا (بولا) يأمر فيه الإمبراطور شارل الخامس بإخراج المسلمين الذين يرفضون التحول إلى المسيحية من ممالكه. وفي عام 1525 م أمر البابا كليمانت السابع المسلمين المقيمين في إسبانيا بأن يعلنوا طاعتهم للإمبراطور شارل الخامس، وأن يتحولوا إلى النصرانية وأن يتلقوا العماد في 8/ 12/ 1525 م.

المثل السادس: دعا البابا كليمانت الخامس إلى عقد مجمع مقدس في فينا عام 1311م، وفي هذا المجمع أمر البابا ملوك إسبانيا، - تحت طائلة حكم الله عليهم - بأن لا يسمحوا في ممالكهم بممارسة الدين الإسلامي والطقوس التي ابتدعها محمد (وأطلق عليه في أمره اسم النبي المزيف). وقد حث البابا ملك أراغون على إبادة جميع المسلمين الموجودين في مملكته. كما كانت سلطة البابوية والإكليروس قد ساعدت الملكية على محو العنصر الإسلامي من إسبانيا والبرتغال.

ضغط الكنيسة لنقض العهود المقطوعة للمسلمين:

بعد أن استولى الملك خايم على مملكة بلنسية واستقر له الأمر فيها، بدأت الكنيسة في الضغط عليه لمحاربة المسلمين، ومحو عنصرهم من المملكة. ولكن النبلاء كانوا يرون في طرد المسلمين والقضاء عليهم، خرابًا لهم، وبوارًا لأرضهم، وضررًا بالحياة الاقتصادية في المملكة، لأنه يحرمها من اليد العاملة النشيطة المتخصصة. وكان الملك يرى رأي الكنيسة في القضاء على العنصر العربي، ولكنه كان يريد تحقيق ذلك بالتدريج، وذلك لأسباب كثيرة منها: أ - أنه كان يصطدم بمعارضة النبلاء وأمراء الإقطاع. ب - لأنه كانت هناك أراض إسلامية كثيرة لم تفتح بعد، وكان هناك تنافس وتسابق بين مملكتي أراغون وقشتالة على الفور بالاستيلاء عليها. وكان الجانبان يريان أن حسن

معاملتهما للمسلمين الذين وقعوا تحت أيديهما مما يسر مهمتهما، ويحمل المناطق الإسلامية الأخرى على أن تفضل الاستسلام لأحسن الجانبين معاملة للمسلمين، إذ ما اضطروا إلى الاستيلاء في يوم من الأيام.

جـ - أخذ العنصر المسيحي ينتقل إلى مملكة بلنسية ويستقر فيها إثر الفتح، ولكنه بقي قليل العدد والمملكة واسعة، كثيرة مرافق الإنتاج. ومصلحة الدولة تقتضي الاحتفاظ بأكبر عدد ممكن من اليد العاملة فيها لاستثمار الأرض، والعمل في الصناعات والمرافق الإنتاجية الأخرى، ولذلك كان الملك يرى أن إزعاج العنصر الإسلامي، والمبالغة في الإساءة إليه، سيحمل الكثيرين منهم على الهجرة فيتضرر الإنتاج، ويكون ذلك أسوأ دعاية لمملكة أراغون. لذلك كله فكر في أن يتبع سياسة متسامحة بعض الشيء مع المسلمين لفترة أخرى من الزمن، وقد أظهر الملك عزمه هذا بإصداره في 23 يناير 1251م، منشوراً باللغة اللاتينية إلى العرب المقيمين في مدينة شاطبة، يتضمن سياسته نحوهم. ولكن ضغط الفاتيكان ورجال الكنيسة في إسبانيا تزايد على الملك لدفعه إلى المباشرة بالعمل للقضاء على العنصر الإسلامي، ومحو الإسلام وآثاره من المملكة، فلم يتمكن الملك من المقاومة طويلا، وشرع في نقض بنود معاهدة استسلام بلنسية بشكل تدريجي، وكان أول ما قام به هو تحويل المساجد وأملاكها إلى ملكيات كنيسة، برغم احتياجات المسلمين.

ثورة المسلمين واغتنام الكنيسة الفرصة:

ولما تزايد الضغط على المسلمين، وشعروا أن احتجاجاتهم لن تفيدهم شيئًا، انفجرت ثورة في الجبال الواقعة جنوبي نهر (شقر) بين (شاطبة ودانية واليقنت)، تزعمها رجل يدعى الأزرق كان أميراً لبعض مواقع المنطقة، ثم

امتدت الثورة إلى جميع أنحاء المملكة. واستمرت ثورة الأزرق ثلاث سنين، ولم يستطع الملك إخمادها إلا بالحيلة والإغراء؛ وكان من نتيجة هذه الثورة أن طرد الملك عددًا كبيرًا من المسلمين من مملكة بلنسية، وسيرهم إلى مرسية، وقد وصف الملك نفسه فيما كتبه، قافلة المسلمين بأنها كانت تغطي الطريق إلى مسافة خمس مراحل.

ولما تزايد لهيب الثورة، واتسع نطاقها، وعجز الملك عن إخمادها، لجأ إلى الكنيسة والفاتيكان طالبًا مده بالمال، لينفق على الجيوش التي يوجهها لقتال المسلمين، فوجد الفاتيكان حاجة الملك إلى المال فرصة ليملي عليه شروطه.

شروط الفاتيكان للعون:

أعلن الفاتيكان للملك عن استعداده للتنازل عن حصة الكنيسة (Dime) (عشرها)، ولكنه اشترط عليه أن يقسم أمام مذبح العذراء، في كنيسة بلنسية، على إبادة المسلمين الموجودين في مملكته، فأقسم على ذلك، والتزم به علنًا. ولما انتهت الثورة وطرد الملك من طرد، عاد يفكر بمصير المملكة، فيما لو عجل بطرد جميع المسلمين منها، فرأى أن يأخذ الأمر بالحكمة، وأن ينتظر الفرصة المناسبة، وقرر أن يترك ما تبقى منهم يدًا عاملة منتجة. كما شعر، تحت ضغط أمراء الإقطاع، بثقل الوعد الذي انتزعه منه البابا، في وقت ضيقه وحاجته، بمحو العنصر العربي من المملكة.

عودة الفاتيكان إلى الضغط:

لكن البابا كليمنت الرابع طلب إلى أسقف بلنسية أن يذكّر الملك بأنه ملتزم أمام الله بأن يشن على المسلمين حربًا عوانًا لا هوادة فيها، وأن يضطهد المسلمين الخاضعين لحكمه، وأن يلاحقهم بدون رحمة ولا شفقة، وأمره بعدم التهاون مع المسلمين وبأن يطهر أرضه منهم.

أسوأ حل وجده خايم:

وجد الملك نفسه في وضع محرج تمامًا، فمن جهة يقف الفاتيكان والكنيسة يلحان عليه في طرد العرب وملاحقتهم، وإزعاجهم لحملهم على الهروب، ومن جهة أخرى يقف النبلاء مطالبين بالإبقاء عليهم لأن إخراجهم من المملكة معناه الخراب لهم، وللمملكة. وتجاه هذا الوضع المحرج، والضغط المتناوب، رأى الملك أن يأخذ بحل وسط - وصفه المؤرخون الغربيون أنفسهم بأنه أسوأ الحلول وأشدها ظلمًا وقسوة، ويقوم هذا الحل على أمرين: أ - أجل الملك طرد المسلمين إلى ظرف آخر أكثر ملاءمة. ب - ولكن تركهم بدون حماية من السلطة، معرضين لاعتداء الشعب، ورجال الجيش، وعصابات الأشقياء، دون أن يكون هناك عقاب على من يعتدي عليهم، فأخذ الأشقياء من الإسبان المسلمين من الحقول، ومن شوارع المدن، ويذهبون بهم إلى سوق النخاسة يبيعونهم فيها، تحت سمع السلطات وبصرها. وأخذ الجنود النظاميون الذين يسمون (بالمغاوير) - وهم فئة من الجنود لا راتب لهم يعيشون على المغانم - في تأليف عصابات تقوم بأعمال الشقاوة، وقطع الطريق على المسلمين، واختطافهم. واستقر قرابة ثمانية آلاف من هؤلاء المغاوير الأشقياء في جبال شيشونا قرب (اليقنت)؛ ومنها بدأوا يغيرون على المدن، والقرى الإسلامية القريبة، وينهبون بيوت المسلمين، ويخطفونهم دون وازع من ضمير، ولا رادع من دين أو سلطة.

إهمال شكاوى المسلمين:

وتجاه هذا الوضع الغريب، والظلم الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ، تعالت شكاوى المسلمين من أعمال الأشقياء، وأبلغوها إلى الملك خايم، فلم يفعل بشأنها شيئًا، وإنما اكتفى بأن سمح لهم بترك الأودية والسهول التي

يعيشون فيها للاستقرار حول الحصون والقلاع في الأماكن المرتفعة. وكان هذا الاقتراح يعني تعريض المسلمين إلى خطر الموت جوعًا، ومع ذلك قبل بعضهم تعريض أنفسهم للجوع، إذا كان ذلك ينقذهم من البيع كأرقاء. ولكن حظ هؤلاء التعساء قرب الحصون والقلاع لم يكن بأفضل من حظهم في الأودية والسهول، إذ أخذ رجال الحاميات يقبضون على هؤلاء اللاجئين إلى حماية الدولة، ويبيعونهم كأرقاء في سوق النخاسة تحت سمع الدولة وبصرها.

الثورة مرة ثانية:

ولما بلغ اليأس بالمسلمين مبلغه قرروا الثورة على هذا الظلم الصارخ. وانطلقوا في مارس 1276 م يحتلون 40 حصنًا دفعة واحدة في جنوبي نهر شقر، وتزايد لهيب الثورة، ومدت غرناطة يد العون للثوار فأتعبوا حكومة أراغون.

وصية دون خايم لابنه:

وبينما كان لهيب الثورة يتصاعد مرض خايم مرضًا شديدًا شعر معه بدنو أجله، فأراد اكتساب مرضاة الفاتيكان والكنيسة، لذلك وضع منشورًا في 18 يولية 1276 م ضمنه السياسة التي يريد أن يتبعها ابنه وخليفته، بيدور، وقد جاء فيه: (بما أننا تقدمنا إلى البابا، بالوعد أمام مذبح العذراء في بلنسية، بأن نخرج المسلمين من أرضنا، وذلك لقاء تنازل البابا لنا عن العشرة، فإننا نرجو (الانفان دون بيدور) بأن يطرد جميع المسلمين من مملكة بلنسية، وأن لا يبقى منهم أحدًا فيها، لأي سبب كان، حتى ولو دفعوا ما عليهم . وحينما حانت وفاته استدعى ابنه بيدور، وسلمه سيفه، وأوصاه بأن يستعمله ضد العرب ودون هوادة أو توقف، إلى أن يقضي عليهم جميعًا، ويطردهم من المملكة. وطلب إليه أن لا تلهيه جنازته عن واجبه في حرب الثائرين، وكلفه

بأن يبقى جثمانه مودعًا في كنيسة بلنسية إلى أن تنتهي الحرب مع الثائرين، ومات خايم في 27 يولية 1276 م، وخلفه ابنه دون بيدور، إلا أن هذا لم يقم بما أوصاه به أبوه من متابعة الحرب مع الثائرين، وإنما فضل مفاوضتهم لكسب الوقت. وأخيرًا تمكن من التغلب عليهم بالحيلة إلا أنه لم يطردهم من المملكة، وإنما اكتفى بنزع سلاحهم، وتوزيعهم على مناطق المملكة لإعمارها.

القوانين والأوامر الصادرة في مملكة أراغون بحق المسلمين:

أدرجت السلطة الملكية في أراغون، التشريعات المطبقة على العرب، في القانون العام للمملكة الذي وضعه دون خايم، ونشره عام 1248 م، بعد احتلال بلنسية، وقد سمي (فوروم فالانتينوم). ولا تختلف الخطوط العريضة للتشريعات المطبقة على العرب في مملكة أراغون كثيرًا عن مثيلاتها في مملكة قشتالة، وبما أن الغالبية العظمى من المسلمين كانت تعيش في مملكة قشتالة فإننا سنرجئ استعراض هذه التشريعات إلى حين نصل بالبحث إلى حالة المسلمين في مملكة قشتالة، وسنكتفي هنا بسرد الأوامر والتشريعات اللاحقة لصدور القانون العام والمتعلقة بمعاملة المسلمين.

التعليمات والقوانين المتممة للقانون العام في أراغون:

أصدر الملوك الأراغونيون كثيرًا من القوانين والأوامر المتعلقة بالمدجنين يمكن تصنيفها بحسب تسلسلها الزمني، وعهود مصدريها، على الشكل التالي:

خايم الأول:

أصدر في عام 1268 م قانونًا حدد فيه حق اللجوء إلى الكنائس بثلاثة أيام. فقد كان الرقيق المسلم الذي يهرب من سيده ويلجأ إلى الكنيسة طلبًا للتنصر تخلصًا من عسف سيده وظلمه، كانت الكنيسة تؤويه مدة غير

محدودة. ولكن بعد صدور هذا القانون لم يعد يستطيع البقاء في الكنيسة أكثر من ثلاثة أيام، يعاد بعدها إلى سيده.

كما أن الزراع المسلمين العاملين لدى الإقطاعيين كانوا يهربون في بعض الأحيان من ظلم سادتهم، أو من عسف سلطات الدولة نفسها، ولم يكن هناك مكان له حرمة وحصانة يمكن أن يلجأ إليه هؤلاء التعساء غير الكنائس، فكانوا يلجأون إليها، فأصدر الملك هذا القانون ليحمل الكنائس على إخراجهم، فيكون بالإمكان ملاحقتهم.

دون بيدرو الثالث:

أصدر في بلنسية قانونًا عام 1283 م، تناول الأمور التالية: يعلن لرعايا المملكة من أي دين كانوا، أنهم يستطيعون اختيار محل إقامتهم كما يشاءون ولهم ممارسة البيع والشراء بحرية تامة. - يحرم على المسلمين واليهود الدخول في وظائف القضاء والشرطة والمالية. - يلزم المسلمين واليهود بأن يقسموا يمينًا، بأن لا يقرضوا أموالا بفائدة تزيد على 20٪ سنويًا تحت طائلة دفع غرامة قدرها خمس ليرات فضية. - يقضي بأن شهادة المسلم الواحد غير المدعمة بوثيقة خطية، تعتبر غير كافية للإثبات، إلا إذا وقعت الشهادة خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ تسليم مبلغ الدين. - يقضي بأن يسقط الدين، غير المعقود أمام القضاء، بعد ست سنين، حينما يكون المقرض مسلمًا أو يهوديًا.

خايم الثاني:

أصدر في عام 1301 م، قانونًا ينص على أنه تكفي بعد الآن شهادة اثنين من النصارى، من ذوي السمعة الحسنة، بحق المسلم دونما حاجة لشهادة مسلم آخر، كما كان يجري ذلك فيما سبق.

الفونسو الرابع:

أصدر في بلنسية قانونًا في عام 1328 م، يقضي بما يلي: - بأنه يحق للسيد الإقطاعي أن يقضي وحده في الدعاوى ضد المسلمين، حينما لا تكون الجريمة مما يعاقب عليه بأكثر من الغرامة. - بأنه يحق للسيد الإقطاعي أن يحتفظ لنفسه بجميع عائدات الغرامات المحكوم بها. - بأنه إذا كانت الدعوى مما يحكم فيه بالموت الطبيعي، أو المدني، أو بتعطيل أحد الأعضاء، أو الجلد مائة جلدة، فإن السيد الإقطاعي ينظر في الدعوى بحضور القاضي، أو بحضور أمير الإقطاع، ويتقاسم، مع من يشترك معه في النظر في الدعوى، مبالغ الغرامات التي يحكمان بها على المسلم.

دون بيدرو الرابع:

سن ثلاثة قوانين: أ - قانونًا في بلنسية عام 1342 م، يشرح فيه الأوامر السابقة، المتعلقة بمحاكمة المسلمين. ب - قانونًا في سان ماتيه عام 1370 م، يحرم فيه على المسلمين ترك المملكة للهجرة إلى إفريقيا أو غرناطة، حتى ولو دفعوا خمس أموالهم، كما كانوا يفعلون قبلا. جـ - قانونًا ثالثًا في سان ماتيه عام 1371 م، يمنع فرض مراقب نصراني على المسلمين واليهود لمراقبتهم؛ وكان ضابط الشرطة قد أمر بأن يفرض عليهم مثل هذا المراقب.

دون خوان الأول:

أصدر قانونًا في مونسون عام 1389 م يحرم فيه على الأسرى المسلمين الذين أصلهم من غير مملكة بلنسية، أن يحصلوا على المال من مملكة بلنسية لافتداء أنفسهم، وإن فعلوا ذلك تعرضوا لعقوبة الاسترقاق.

دون مارتين:

أصدر قانونًا في بلنسية عام 1403 م، يتناول المواضيع التالية:

- يحرم على المسلمين الأجانب والمقيمين خارج المملكة، أن يجمعوا المال من المملكة لدفع فديتهم.

- يلغي جميع الالتزامات التي تعهد بموجبها النصارى والمسلمون واليهود بأن يساهموا في افتداء أسير من أمة أجنبية، لأن المال الذي يقدم لافتداء الأسير، لا يمكن أن يجمع من المملكة، وإنما يجب جمعه من بلاد واقعة تحت سيطرة المسلمين، أما رعايا المملكة من المسلمين فيجعل لهم القانون الحق بجمع المال منها للحصول على حريتهم.

- يقضي بأن المسلمين الذين هاجروا إلى إفريقيا، أو إلى غرناطة، يفقدون جميع أموالهم، ويسترقون إذا قبض عليهم، وتوزع حاصلات الأموال المصادرة على الشكل التالي: ثلث للملك، وثلث للسيد الإقطاعي حيث كان يقيم المسلم، وثلث للسيد الإقطاعي في المنطقة التي قبض عليه فيها.

- يحرم على المسلمين الانتقال من إقطاعة إلى أخرى، قبل تسوية الحساب، عن الأراضي التي يأخذونها بالمزارعة.

- ويكرر الأمر إلى معاون النائب العام بعدم التدخلّ لتحويل العقوبة إلى غرامة نقدية ويقضي بإعطاء نصف الغرامة، التي يوافق عليها الضباط الملكيون، إلى السادة المالكين، في الإقطاعات التي يكون فيها الملك نفسه سيد أمراء الإقطاع.

- إذا بدل العربي مقامه بدون موافقة السيد الإقطاعي يفرض عليه الرق مع زوجته وأولاده؛ ويقسم ناتج بيعه، ومصادرة أمواله، أثلاثًا: ثلثًا للملك، وثلثًا لأمير الإقطاع، وثلثًا للسيد الإقطاعي مالك الأرض.

- يوجب على السيد الإقطاعي الذي لجأ عربي إلى أرضه أن يسلمه خلال ثمانين يومًا من الإنذار النهائي لتسليمه تحت طائلة دفع غرامة قدرها 1000 فلوران.

دون فرناندو الأول:

أصدر في أوريولا أمرًا في عام 1418 يقضي:

- أنه يحرم على مسلمي المملكة الخروج منها إلا في حالة التحاقهم بأسيادهم، إذا كانوا في خدمتهم الشخصية، أو إذا سافروا للتجارة. وفي هذه الحالة يمنعون من اصطحاب أبنائهم الذين تقل أعمارهم عن أربعة عشر عامًا.

- بأن المسلمة الرقيقة، التي حملت بفعل سيدها لا تصبح حرة بحكم القانون، إلا إذا اعترف السيد بأن الولد ابنه. وإذا حملت، بشكل ثابت بفعل إنسان نصراني، غير سيدها، فيجبر الفاعل على أن يأخذ الولد تحت طائلة جلده عاريًا في شوارع المدينة. وإذا ماتت المرأة أثناء الولادة فيجبر الفاعل المتسبب بالحمل، على دفع قيمتها لمالكها.

- بأن توضع أحياء المسلمين في المدينة تحت مراقبة مشرف نصراني (أو ضابط الشرطة النصراني) ويمنع وجود بيوت للعب القمار فيها.

- يحرم على المسلمين تحت طائلة عقوبة الموت المناداة للصلاة من أعلى المآذن، سواء أكان ذلك بالآذان، أم باستعمال النفير، في مناطق القضاء الملكي أو الكنسي (يعني المدن)؛ وتحت طائلة دفع غرامة قدرها ستون فلسًا (مرابطي) في أماكن الإقطاعات العسكرية.

- بأن تفرض عقوبة الموت على المسلم أو اليهودي الذي يجرح نصرانيًا في غر حالة الدفاع المشروع، وإذا وقع الجرح في أثناء مشاجرة فإن المسلم يدفع غرامة تعادل ضعفي ما يدفعه النصراني، حينما يجرح مسلمًا.

دون ألفونسو الرابع:

- أصدر قانونًا في بلنسية، يقـضي بأن يشمل أمر منع هجرة المسلمين، المسلم حتى ولو حصل على موافقة السيد الإقطاعي الذي يعمل عنده.

- وأصدر قانونًا في ترايجيرا عام 1428 م أكد فيه حث السادة بمحاكمة جميع أتباعهم: نصارى ومسلمين ويهودًا، بما في ذلك الحالة التي يتهمون فيها بالاختلاس كجباة أو مكلفين بتحصيل الضرائب.

- وأصدر أمرًا يقـضي بأنه لا يحق للمسلمين الادعاء بالفقر ليـتخلصوا من قضاء سادتهم، وليطالبوا بمحـاكمتهم أمام محاكم المقاطعة، وفـقًا للامتياز الممنوح للفقراء، (إذ كـانت نفقات المحاكمة أمام الضـباط الملكيين أقل منها، أمام ضباط الإقطاعات).

ألفونسو الخامس (حينما كان قاصرًا صدرت باسمه القوانين التالية):

صدر في بلنسـية قانـون يفسر الأوامـر المتعلقة بالمسلمـين الذين يبدلون مراكز عملهم في الإقطاعات:

- إذا بدل المسلم مقر عمله قبل تسديد الحسابات، أمكن مصادرة أمواله المنقولة وغير المنقولة.

- إذا بدل مقـامه دون موافـقة السـيد الإقطاعي يفرض عـليه الرق مع زوجته وأولاده[1].

العرب في قشتالة:

لم تكن حالة العرب في قشتـالة أحسن من حالة إخوانهم في أراغون، فقد خرق ملوك قشتالة معاهدات الاسـتسلام خرقًا فاضحًا، وعاملوا المسلمين

---

(1) د. أسعد حوامد، المرجع السابق، ص 213.

معاملة جائرة ظالمة، بعيدة عن الروح الإنسانية والأخلاق، ووضع الملك ألفونسو العاشر المعروف بالحكيم، في عام 1258 قانونًا عامًا للمملكة باسم (لاس سيت بارتيداس) (أو الأقسام السبعة)، ضمنه الأحكام القوطية، والأحكام والشرائع التي اعترف بها أسلافه، وكثيرًا من الحقوق الكنسية والرومانية. وقد اعتبر هذا القانون تشريعًا عامًا للمملكة في عام 1348 م. ولكنه طبق منذ وضعه عام 1258 م. وقد تضمن هذا القانون التشريعات المختلفة التي تطبق على العرب المقيمين في مملكة قشتالة.

ما تضمنه القانون فيما يتعلق بالعرب:

لا يختلف ما تضمنه قانون قشتالة - في خطوطه العامة - عما تضمنه قانون أراغون، فقد كان القانونان متشابهين، ويمكن تلخيص أهم ما ورد فيهما في الآتي:

يصنف العرب الذين خضعوا إلى حكم الممالك الإسبانية إلى أربع فئات، بحسب أوضاعهم الاجتماعية والدينية؛ وجعل لكل فئة منها معاملة خاصة بها، وهذه الفئات هي:

1 - الذين تنصروا.

2 - العبيد.

3 - المعتقون.

4 - المدجنون.

كان المتنصرون العرب يعاملون من الشعب أسوأ معاملة، ويقابلون بالازدراء، والسخرية والاحتقار. وإذا أراد متنصر أن يتزوج من مسيحية أصلا، وجد في ذلك شبه استحالة، وقد عالج موضوع المتنصرين بالشكل التالي:

- جعل عقوبة من يهين المتنصرين، أو يشتمهم، أكبر من عقوبة من يهين النصارى أصلا، ولكن القانون ما كان يطبق إلا نادراً.

- من الناحية النظرية، كان مجرد اعتناق الشخص النصرانية، يمنحه جميع حقوق المواطن، ما عدا الحق بأن يصبح أسقفًا.

- ولإغراء المسلمين بالتنصر قضى القانون بأن الأب إذا كان له أولاد مسلمون، وآخرون متنصرون، فإن الميراث يكون من حق المتنصرين وحدهم.

- في موضوع الزواج، نص القانون على أن الأزواج الذين عقدوا زواجهم قبل تنصرهم لا يمكن أن يفترقوا، ولا أن يفرق بينهم بسبب وجود قرابة مانعة بينهم. ولكنهم يستطيعون الحصول على الطلاق إذا كان أحد الزوجين مقيمًا على دينه الأول، ويحاول التأثير على المتنصر لحمله على الرجوع إلى دينه الأول.

أما إذا كانت إحدى المسلمات قد سبق لها الطلاق لهذا السبب، ثم تنصرت فلها الحق بإجبار زوجها على إعادتها إليه، إذا لم يكن قد عقد زواجًا آخر.

- أما المرتدون عن النصرانية بعد اعتناقها، فكانت عقوبتهم قاسية. فالمرتد يحكم عليه بالموت، ويفقد أهليته للإرث، والشهادة، والوصية، والتملك، وإقامة الدعوى، حتى ولو كانت الدعوى ضد زوجته لاتهامها بالزنا. وتفقد المرتدة بائنتها. ونص القانون على جواز ملاحقة المرتد خلال خمس سنوات من تاريخ وفاته، للحصول على حكم بمصادرة أمواله وممتلكاته.

ولا ينقذ المرتد من العقاب والمصادرة، إلا تقديم خدمة جليلة للدولة، كتقديم بعض الأسرار الهامة، فمصلحة الدولة، وحكمتها، تأتيان قبل كل شيء.

- وقضت مادة من القانون بمنع رجال الدين من أن يعظوا الهراطقة، ويبشروهم، ويعرفوهم بأسرار الدين المسيحي، كما منعتهم من مناقشتهم علنًا، مخافة زعزعة إيمان الجهلة، وزرع الشك في نفوسهم.

كان وضع الأرقاء في إسبانيا محزنًا جدًا، ووضع الأرقاء المسلمين أسوأ من وضع جميع الأرقاء، إذ كانوا معرضين لمنتهى أعمال القسوة والإيذاء، أما الأسرى المسلمون فلم يكونوا يتمتعون بأي ضمان لحياتهم، أو شرفهم، فيمكن قتلهم، وتعذيبهم، والتفريق بين الزوجين، وبيع الزوج وبيع الأولاد، وقال أحد الشراح للقانون إنه كان يسمح باغتصاب نسائهم أمامهم، والتشريعات المتعلقة بالعبيد والمعتقين طويلة ومفصلة، ولكن ليس فيها شيء خاص يلفت النظر مما يتعلق بالعرب خاصة.

لم تكن النصوص القانونية المتعلقة بالمدجنين واضحة ولا صريحة، ويمكن القول إنه كانت هناك فوضى وتناقض في التشريعات المتعلقة بهم، ولذلك أصبح تتبع هذه التشريعات لا يمكن أن يعطي صورة واضحة عن حياتهم، كما أن معاهدات التسليم لا يمكن أن تعطي صورة واضحة عن المعاملة التي أخضعوا لها في الممالك النصرانية في إسبانيا، لأن هذه المعاهدات قد خرقت خرقًا فاضحًا في كل مكان، ولم يحترم الملوك النصارى شروط الاستسلام التي أقسموا على الوفاء بها هم وأسلافهم.

فمثلا نصت المعاهدات التي عقدت مع المسلمين في طليطلة وفي مقاطعة الأندلس على أن تحترم حريتهم، ومعتقداتهم، وأملاكهم، ومساجدهم، وتركت لهم حرية تصريف أمورهم بأنفسهم، وفق تقاليدهم وشرائعهم، وأن لا يخرجوا من ديارهم، وأن لا يتعدى على مساجدهم إلخ، ولكن الملك خوان الثاني ملك قشتالة، أصدر أمرًا عام 1408 م، أجبر فيه المدجنين في

المقاطعات المذكورة على ترك منازلهم، وأموالهم، وعلى الانتقال إلى المقاطعات الشمالية من قشتالة.

الأوامر اللاحقة المتممة للقانون العام في قشتالة:

ألفونسو الحادي عشر:

- أصدر في القلعة عام 1348 م، أمراً يحرم فيه على المسلمين واليهود أن يقرضوا بالفائدة.

- وأصدر بعد ذلك أمراً في مدريد يحرم فيه على المسلمين واليهود أن يشغلوا وظيفة مالية للملكية أو للسادة الإقطاعيين، تحت مصادرة جميع أموالهم، وتحت طائلة العقاب البدني، وحرم عليهم أن يكونوا محامين في قضية بين النصارى.

أنريك الثاني:

- أصدر أمراً في بورغوس عام 1368 م يكرر فيه ما حرمته الأوامر السابقة على اليهود والمسلمين من التعامل بالنسيئة مع مسيحي.

- وأصدر أمراً آخر في تورو عام 1368 يكرر فيه ما حرمته الأوامر السابقة على اليهود والمسلمين من التعامل بالنسيئة مع مسيحي.

وأصدر أمراً آخر في ثورة عام 1371 يحرم فيه على المسلمين واليهود التسمي بأسماء مسيحية، ويفرض عليهم وضع إشارة مميزة فوق ثيابهم.

- خوان الأول:

أصدر أمراً في (صوريا) عام 1380 يتضمن ما يلي:

- يكرر تحريم استخدام المسلمين في الوظائف المالية.

- يمنع شتم المتنصرين وإهانتهم، بتسميتهم خنازير، تحت طائلة دفع غرامة قدرها 300 مرابطي أو حبس 15 يومًا.

- يحرم على النصارى تربية ولد مسلم، تحت طائلة دفع غرامة قدرها 600 مرابطي.

- يسمح لعمال الزراعة المسيحيين، بأن يعملوا لدى أحد المسلمين، وأن يرافقوا رب العمل في أسفاره، لحمايته من الاعتداءات التي يتعرض لها، من قتل وإهانة، من قبل كثير من الناس، إذا ما سافر وحده.

- إن المسلم الرقيق، المملوك من قبل شخص يهودي، لا يعتبر متحرراً حكمًا إذا ما حمله سيده على التهود، ولكن اليهودي المسئول عن هذه الجريمة يصبح رقيقًا أيضًا.

وأصدر أمرًا آخر في (بريفسيكا) عام 1387:

- يحرم على المسلمين واليهود أن يعيشوا لدى نصارى، وأن يعيش نصراني بينهم. تحت طائلة العقاب البدني، ومصادرة أموالهم.

- يحرم على النصارى أن يعتنوا بمسلم أو يهودي، وأن يعيلوه، أو أن يستعينوا به إذا لم يكن عبداً من عبيدهم، تحت طائلة غرامة قدرها 6000 مرابطي، ويستثنى من ذلك حالة كون المسلم أو اليهودي العمل يوم الأحد علنًا، تحت طائلة دفع غرامة قدرها 30 مرابطيًا.

- يوجب على المسلمين واليهود، أن يخلوا الشارع الذي يمر فيه الصليب، وإذا لم يستطيعوا ذلك بسبب بعض الصعوبات، فإنه يتوجب عليهم أن يركعوا، وإن لم يفعلوا تعرضوا لعقوبة مصادرة ثيابهم التي تدفع للنصراني الذي قبض عليهم وساقهم إلى القاضي.

وأصدر أمرًا ثالثًا في بلد الوليد عام 1388:

- يكرر التحريم على النصارى بأن يعيشوا مع مسلم أو يهودي، أو أن يربوا أبناءهم، تحت طائلة عقوبة الجلد.

- يكرر الأوامر السابقة القاضية بمنع دخول المسلمين واليهود إلى الوظائف العامة.

خوان الثاني حينما كان قاصرًا:

صدر باسمه أمر في (بلد الوليد) عام 1408:

- يكرر الأوامر السابقة بمنع دخول المسلمين واليهود إلى الوظائف المالية، ويفرض غرامة مقدارها 2000 مرابطي على المسلم أو اليهودي الذي يقبل هذه الوظيفة، ويفرض غرامة مماثلة على النصراني الذي منحه إياها.

- يحرم على المسلمين واليهود أن يأكلوا أو يشربوا مع النصارى، تحت طائلة عقوبة الجلد مائة جلدة.

- ويحرم على المسلمين واليهود أن يستخدموا عمالا نصارى تحت طائلة عقوبة الجلد مائة جلدة، وفي هاتين الحالتين إذا تكررت الجريمة تصبح العقوبة دفع غرامة مقدارها ألف مرابطي، يمنح ثلثها للمخبر أو الشاكي.

- يحرم على المسلمين واليهود أن يذهبوا إلى حفلات أعياد النصارى، كما يحرم عليهم أن يكونوا عرابين في حفلات العماد، تحت طائلة غرامة مقدارها 2000 مرابطي:

- يحرم على المسلمين واليهود أن يزوروا المرضى النصارى تحت طائلة دفع غرامة مقدارها 300 مرابطي.

- يحرم على المسلمين واليهود مزاولة مهنة الجراحة، أو الصيدلة، أو العطارة، أو بيع الأدوية، أو بيع المواد الغذائية، تحت طائلة دفع غرامة مقدارها 2000 مرابطي، بالإضافة إلى عقوبة بدنية.

- يوجب على المسلمين أن يعيشوا في أحياء منفصلة خاصة بهم.

- يلغي المحاكم الخاصة بالمسلمين، ويوصي القضاة النصارى بأن يقضوا بين المسلمين في كل قضية أو دعوى، وفقًا للحقوق التي يمنحهم إياها امتيازهم.

- يحرم على السادة الإقطاعيين أن يقبلوا لديهم المسلمين الذين يبدلون محل إقامتهم، تحت طائلة دفع غرامة مقدارها 5000 مرابطي، وإذا تكررت المخالفة ترفع الغرامة إلى 100 ألف، وإذا تكررت للمرة الثالثة فتصادر إقطاعاتهم.

- يقضي على المسلم المدجن الذي يقبض عليه في حالة الجرم المشهود وهو هارب نحو حدود مملكة غرناطة، بفقد حريته ويصبح عبدًا للملك، وتصادر أمواله لصالح الرجل النصراني الذي قبض عليه.

حينما أصبح بالغًا: أصدر ثلاثة أوامر:

- أصدر أمرًا في (أوكانا) عام 1422 م يفرض عقوبة الموت على المسلم الذي يمنع آخر من أن يصبح مسيحيًا، ولو كان ابنه.

- ويقضي بأن المسلم القادم من مملكة غرناطة الذي يقبض عليه في أرض مسيحية يصبح رقيقًا (للدليل) الذي قبض عليه.

- وأصدر أمرًا في (مادريكال) عام 1435 م يحرم على النصارى أن يوقعوا كتب التزام (إقرار بدين) إلا إذا كانت خالية من شرط دفع فائدة عن هذا الدين.

- وأصدر أمرًا في (مدريد) عام 1438 م يعتبر اليمين التي يحلفها المسيحي أمام القضاء مقرًا فيها بدين لمسلم أو يهودي، باطلة إلا إذا كان المقر له مزارعًا.

أصدرت في مدريد أمرًا عام 1476:

قصر صلاحية المحاكم الإسلامية التي ما زالت تمارس أعمال القضاء بين المسلمين بالرغم من الأمر الصادر عام 1408 م على الدعاوى المدنية فقط. دون الجزائية التي أصبحت من اختصاص القاضي النصراني، ومنح الأمر الحق لكل من المتقاضين بأن يكون في عدة خيلهم حرير أو ذهب أو فضة أو جوخ، كل ذلك تحت طائلة مصادرة الأشياء الممنوعة.

- ألزم المسلمين بأن يضعوا على أكتافهم إشارة خاصة مميزة، هي عبارة عن قطعة جوخ حمراء، وأن يضعوا على رؤوسهم قبعة أو قلنسوة خضراء، أما النساء المسلمات فيجب أن يحملن قطعة من الجوخ الأزرق عرضها أربع أصابع.

وأصدرت أمرًا آخر في طليطلة عام 1480 م كررت فيه التأكيد على أمرين سابقين:

- أكدت فيه على الأمر الصادر عام 1408 م، والقاضي بعزل المسلمين عن النصارى.

- وكررت التأكيد على الأمر القاضي باسترقاق المسلمين المدجنين الذين يقبض عليهم وهم يحاولون الهرب إلى مملكة غرناطة، ويعتبر هؤلاء المقبوض عليهم رقيقًا لمن يقبض عليهم.

ولكنها من جهة أخرى أجازت في هذا الأمر للمسلمين بأن يبنوا مساجدهم في الأحياء الجديدة التي خصصت لهم[1].

---

(1) د. أسعد حوامد، نفس المرجع، ص 219.

سقوط غرناطة:

عجلت مسألة النزاع على السلطة بين بني الأحمر في غرناطة مع تصميم إسبانيا النصرانية على إنهاء حكم المسلمين نهائيًا من إسبانيا الإسلامية في سقوط مملكة غرناطة. وقد بدأت بوادر الخلاف منذ تولي السلطان أبو الحسن النصري بعد وفاة أبيه 868 هـ/ 1463 م، إذ نازعه الملك أخواه يوسف أبو الحجاج وأبو عبد الله محمد المعروف بالزغل، واستقل الأخير بمدينة مالقة وما جاورها مما يعني انقسام المملكة إلى شطرين.

كان للسلطان أبي الحسن زوجتان الأولى ابنة عمه واسمها عائشة والأخرى حسناء إسبانية ابنة أحد قادة إسبانيا المشهورين واسمها بعد إسلامها ثريا. وقد أنجبت كل واحدة منهما اثنين من الأمراء، فثارت مسألة ولاية العهد بين الجانبين تحت تأثير هاتين الزوجتين.

انقسم الزعماء والوجهاء إلى فريقين، فريق يؤيد الأميرة عائشة وولديها أبو عبد الله محمد المعروف بالصغير وأبو الحجاج يوسف، وفريق يؤيد السلطان وحظيته ثريا وابنيها سعد ونصر. وانتهى الأمر بالثورة على السلطان وجلوس أبي عبد الله محمد الصغير مكان أبيه على عرش غرناطة في 887هـ/ 1482 م.

بيد أن النصارى أسروا أبا عبد الله الصغير في إحدى معاركه معهم فآل حكم غرناطة إلى والده أبي الحسن (مرة أخرى) ثم إلى أبي عبد الله محمد الزغل. فاستغل النصارى أسر عبد الله الصغير بإطلاق سراحه نظير عهود ومواثيق تكفل تفوق الصليبيين وانتصارهم في النهاية. إذ اضطرمت الفتنة والحرب الأهلية بين الصغير وعمه الزغل، واستولى النصارى على مدينة مالقة وعلى الحصون والقلاع الهامة.

ارتقى أبو عبد الله الصغير عرش غـرناطة للمرة الثانية تحت حماية ملك إسبانيا رغم بقاء عـمه الزغل حاكمًا للأنحاء الشرقيـة من البلاد. فتم تضييق الحصـار على الزغل الذي اضطر في النهـاية للخضـوع والاستسـلام ومن ثم مغادرة إسبـانيا الإسلامية إلى المغرب. لم يبق أمام النصارى سـوى الاستيلاء على غرناطة حاضرة المـملكة فحاصروها وبنوا مدينة بجوارها لتـعزيز الحصار اسمـها «سـانتافـه» أي الإيمان المقدس تـنويهًا بالمغـزى الديني الصليبي لـهذه الحروب، واستمر الحـصار أكثر من سبعة أشهر، قـدم المسلمون خلاله ضروبًا من الجهاد والـفدائية دفاعًا عن النـفس ولكن بدون جدوى. اتفق السلطان أبو عبد الله الصغير ووزراؤه على مفاوضة ملك النصارى في التسليم، وهناك ثمة اتهامات للسلطان على موقفه المريب في مسألة التسليم قد تحتاج إلى مزيد من البحث والاسـتقـصاء، إذا استـمرت المفاوضـات بين الفريقين عـدة أسابيع، وانتهـت بتوقيع مـعاهدة تسلـيم غرناطة مـؤرخة في 21 محرم 897 هـ/ 25 نوفمبر 1491 م. وأبرمت معاهدة أخرى تتضمن الامتيازات والمنح التي تعطي للسلطان أبي عبد الله الصغير ولأفراد أسـرته وحاشيته. وبهذه المعاهدة أسدل الستار على وجـود المسلمين السياسي في إسبانيـا الإسلامية بعد ثمـانية قرون كاملة من دخولهم أول مرة.

﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾ ﴾ [آل عمران].

نصوص المعاهدة

أشار المقـري في كتابه نفح الطيب إلى مـعاهدة غرناطة بقوله «اسـتولى النصـارى على الحمـراء ودخولهـا بعد أن اسـتوثقـوا من أهل غرناطة بنـحو خمسمائة من الأعيان رهنًا خوف الغـدر، وكانت الشروط سبعة وستين منها:

تأمين الصغير والكبير في النفس والأهل والمال وإبقاء الناس في أماكنهم ودورهم ورباعهم وعقارهم، ومنها إقامة شريعتهم على ما كانت ولا يحكم أحد عليهم بشريعتهم، وأن تبقى المساجد كما كانت والأوقاف كذلك، وأن لا يدخل النصارى دار مسلم ولا يغصبوا أحدًا، وأن لا يولي على المسلمين إلا مسلم أو يهودي ممن يتولى عليهم من قبل سلطانهم قبل، وأن يفتك جميع من أسر في غرناطة من حيث كانوا، وخصوصًا أعيانًا نص عليهم، ومن هرب من أسارى المسلمين ودخل غرناطة لا سبيل عليه لمالكه ولا سواه، والسلطان يدفع ثمنه لمالكه، ومن أراد الجواز للعدوة (المغرب) لا يمنع، ويجوزون في مدة عينت في مراكب السلطان لا يلزمهم إلا الكراء ثم بعد تلك المدة يعطون عشر ما لهم والكراء، وأن لا يؤخذ أحد بذنب غيره، وأن لا يقهر من أسلم على الرجوع للنصارى ودينهم، وأن من تنصر من المسلمين يوقف أيامًا حتى يظهر حاله ويحضر له حاكم من المسلمين وآخر من النصارى، فإن أبى الرجوع إلى الإسلام تمادى على ما أراد، ولا يعاتب على من قتل نصرانيًا أيام الحرب، ولا يؤخذ منه ما سلب من النصارى أيام العداوة، ولا يكلف المسلم بضيافة أجناد النصارى ولا يسفر لجهة من الجهات، لا يزيدون على المغارم المعتادة، وترفع عنهم جميع المظالم والمغارم المحدثة، ولا يطلع نصراني للسور، ولا يتطلع على دور المسلمين، ولا يدخل مسجدًا من مساجدهم، ويسير المسلم في بلاد النصارى آمنًا في نفسه وماله، ولا يجعل علامة كما يجعل اليهود وأهل الدجن، ولا يمنع مؤذن ولا مصل ولا صائم ولا غيره من أمور دينه، ومن ضحك منه يعاقب، ويتركون من المغارم سنين معلومة، وأن يوافق على كل الشروط صاحب رومه (بابا روما) ويضع خط يده، وأمثال هذا مما تركنا ذكره.

قد نقل المؤرخ المعاصر محمد عبد الله عنان محتويات هذه المعاهدة العربية - لأول مرة - عن نصوصها القشتالية الرسمية، على هذا النحو:

«أن يتعهد ملك غرناطة، والقادة، والفقهاء والوزراء والعلماء، وكافة الناس، سواء في غرناطة والبيازين وأرباضها، بأن يسلموا طواعية واختياراً، وذلك في ظرف ستين يومًا تبدأ من تاريخ هذه المعاهدة، قلاع الحمراء والحصن، وأبوابها وأبراجها، وأبواب غرناطة والبيازين إلى الملكين الكاثوليكيين، أو إلى من يندبانه من رجالهما، على ألا يسمح لنصراني أن يصعد إلى الأسوار القائمة بين القصبة والبيازين، حتى لا يكشف أحوال المسلمين، وأن يعاقب من يفعل ذلك، وضمانًا لسلامة هذا التسليم، يقدم الملك المذكور مولاي أبو عبد الله والقادة المذكورين، إلى جلالتيهما، قبل تسلم الحمراء بيوم واحد، خمسمائة شخص صحبة الوزير ابن كماشة، من أبناء وإخوة زعماء غرناطة والبيازين، ليكونوا رهائن في يديهما لمدة عشرة أيام، تصلح خلالها الحمراء، وفي نهاية هذا الأجل يرد أولئك الرهائن أحراراً. وأن يقبل جلالتهما، ملك غرناطة وسائر القادة والزعماء، وسكان غرناطة والبشرات وغيرهما من الأراضي، ورعايا وأتباعًا تحت حمايتهما ورعايتهما. وأنه حينما يرسل جلالتهما رجالهما لتسلم الحمراء المذكورة، فعليهم أن يدخلوا من باب العشار ومن باب نجدة، ومن طريق الحقول الخارجية، وألا يسيروا إليها من داخل المدينة، حينما يأتون لتسلمها وقت التسليم. وأنه متى تم تسليم الحمراء والحصن، يرد إلى الملك المذكور مولاي أبي عبد الله ولده المأخوذ رهينة لديهما، وكذلك يرد سائر الرهائن المسلمين الذين معه وسائر حشمه الذين لم يعتنقوا النصرانية.

ويتعهد جلالتهما، وخلفاؤهما إلى الأبد، يترك الملك المذكور أبو عبد الله والقادة، والوزراء، والعلماء، والفقهاء، والفرسان، وسائر الشعب، تحت

حكم شريعتهم، وألا يؤمروا بترك شيء من مساجدهم وصوامعهم، وأن تترك لهذه المساجد مواردها كما هي، وأن يقضى بينهم وفق شريعتهم على يد قضاتهم، وأن يحتفظوا بتقاليدهم وعوائدهم.

وألا يؤخذ منهم خيلهم أو سلاحهم الآن أو فيما بعد، سوى المدافع الكبيرة والصغيرة فإنها تسلم.

وأنه يحق لسائر سكان غرناطة والبيازين وغيرهما، الذين يريدون العبور إلى المغرب، أن يبيعوا أموالهم المنقولة لمن شاءوا، وأنه يحق للملكين شراءها بمالها الخاص.

وأنه يحق للسكان المذكورين أن يعبروا إلى المغرب، أو يذهبوا أحرارًا إلى أية ناحية أخرى، حاملين أمتعتهم وسلعهم، وحليهم من الذهب والفضة وغيرها. ويلتزم الملكان بأن يجهزا في بحر ستين يومًا من تاريخه، عشر سفن في موانيهما يعبر فيها الذين يريدون الذهاب إلى المغرب. وأن يقدما خلال الأعوام الثلاثة التالية السفن، لمن شاء العبور، وتبقى السفن خلال هذه المدة تحت طلب الراغبين فيه، ولا يقتضى منهم خلال هذه المدة أي أجر أو مغرم، وأنه يحق العبور لمن يشاء بعد ذلك، نظير دفع مبلغ (دوبل) واحد عن كل شخص، وأنه يحق لمن لم يتمكن من بيع أملاكه، أن يوكل لإدارتها، وأن يقتضي ريعها حيثما كان. وألا يرغم أحد من المسلمين أو أعقابهم، الآن أو فيما بعد، على تقلد شارة خاصة بهم.

وأن ينزل الملكان، للملك أبي عبد الله المذكور، ولسكان غرناطة والبيازين وأرباضهما، لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخه، عن سائر الحقوق التي يجب عليهم آداؤها عن دورهم ومواشيهم.

وأنه يجب على الملك أبي عبد الله، وسكان غرناطة والبيازين وأرباضهما والبشرات وأراضيها، أن يسلموا وقت تسليم المدينة طواعية ودون أية فدية، سائر الأسرى النصارى الذين تحت أيديهم.

وأنه لا يسمح لنصراني، أن يدخل مكانًا لعبادة المسلمين دون ترخيص، ويعاقب من يفعل ذلك، وألا يولي على المسلمين مباشر يهودي، أو يمنح أية سلطة أو ولاية عليهم. وأن يعامل الملك أبو عبد الله المذكور، وسائر السكان المسلمين، برفق وكرامة، وأن يحتفظوا بعوائدهم وتقاليدهم، وأن يؤدي للفقهاء حقوقهم المأثورة وفقًا للقواعد المرعية.

وأنه إذا قام نزاع بين المسلمين، فصل فيه وفقًا لأحكام شريعتهم، وتولاه قضاتهم.

وألا يكلفوا بإيواء ضيف أو تؤخذ منهم ثياب أو دواجن أو أطعمة أو ماشية أو غيرها دون إرادتهم.

وأنه إذا دخل نصراني منزل مسلم قهرًا عنه، عوقب على فعله.

وأنه فيما يتعلق بشؤون الميراث، يحتفظ المسلمون بنظمهم، ويحتكمون إلى فقهائهم وفقًا لسنن المسلمين.

وأنه يحق لسائر سكان غرناطة والبشرات وغيرها الداخلين في هذا العهد، الذين يعلنون الولاء لجلالتهما، في ظرف ثلاثين يومًا من التسليم، وأن يتمتعوا بالإعفاءات الممنوحة، مدى السنوات الثلاث.

وأن يبقى دخل الجوامع والهيئات الدينية أو أية أشياء أخرى موصودة على الخير، وكذا دخل المدارس، متروكًا لنظر الفقهاء، وألا يتدخل جلالتهما بأية صورة، في شأن هذه الصدقات أو يأمران بأخذهما في أي وقت.

وأنه لا يؤخذ أي مسلم بذنب ارتكبه شخص آخر، فلا يؤخذ والد بذنب ولده أو ولد بذنب والده، أو أخ بذنب أخ، أو ولد عم بذنب ولد عم، ولا يعاقب إلا من ارتكب الجرم.

وأنه إذا كان مسلمًا أسيرًا، وفر إلى مدينة غرناطة أو البيازين أو أرباضهما أو غيرهما، فإنه يعتبر حرًا، ولا يسمح لأحد بمطاردته إلا إن كان من العبيد أو من الجزائر.

وألا يدفع المسلمون من الضرائب أكثر مما كانوا يدفعون لملوكهم المسلمين.

وأنه يحق لسكان غرناطة والبيازين والبشرات وغيرهما، ممن عبروا إلى المغرب، أن يعودوا خلال الأعوام الثلاثة التالية، وأن يتمتعوا بكل ما يحتويه هذا الاتفاق.

كما يحق لمن عبر منهم إلى المغرب، ولم ترضه الإقامة هنالك، أن يعود خلال الأعوام الثلاثة، وأن يتمتع بكل ما في هذا الاتفاق.

وأنه يحق لتجار غرناطة وأرباضها والبشرات وسائر أراضيها، أن يتعاملوا في سلعهم آمنين، عابرين إلى المغرب وعائدين، كما يحق لهم دخول سائر النواحي التابعة لجلالتيهما، وألا يدفعوا من الضرائب سوى التي يدفعها النصارى.

وأنه إذا كان أحد من النصارى - ذكرًا أو أنثى - اعتنق الإسلام، فلا يحق لإنسان أن يهدده أو يؤذيه بأية صورة، ومن فعل ذلك يعاقب.

وأنه إذا كان مسلم قد تزوج بنصرانية واعتنق الإسلام، فلا ترغم على العودة إلى النصرانية، بل تسأل في ذلك أمام المسلمين والنصارى، وألا يرغم أولاد «الروميات» ذكورًا أو إناثًا، على اعتناق النصرانية.

وأنه لا يرغم مسلم أو مسلمة قط على اعتناق النصرانية.

وأنه إذا شاءت مسلمة متزوجة أو أرملة أو بكر اعتناق النصرانية بدافع الحب، فلا يقبل ذلك منها، حتى تسأل وتوعظ وفقًا للقانون، وإذا كانت قد استولت خلسة على حلي أو غيرها من دار أهلها أو أي شيء آخر، فإنها ترد لصاحبها، وتتخذ الإجراءات ضد المسئول.

وألا يطلب الملكان، أو يسمحا بأن يطب إلى الملك المذكور مولاي أبي عبد الله، أو خدمه أو أحد أهل غرناطة أو البيازين وأرباضهما والبشرات وغيرهما، من الداخلة في هذا العهد، بأن يردوا ما أخذوه أيام الحرب من النصارى أو المدجنين، من الخيل أو الماشية أو الثياب أو الفضة أو الذهب أو غيرها، أو من الأشياء الموروثة، ولا يحق لأحد يعلم بشيء من ذلك أن يطالب به.

وألا يطلب إلى أي مسلم، يكون قد هدد أو جرح أو قتل أسيرًا أو أسيرة نصرانية، ليس أو ليست في حوزته، رده أو ردها الآن أو فيما بعد.

وألا يدفع عن الأملاك والأراضي السلطانية، بعد انتهاء السنوات الثلاث الحرة، من الضرائب إلا وفقًا لقيمتها، وعلى مثل الأراضي العادية.

وأن يطبق ذلك أيضًا على أملاك الفرسان والقادة المسلمين، فلا يدفع عنها أكثر مما يدفع عن الأملاك العادية.

وأن يتمتع اليهود من أهل غرناطة والبيازين وأرباضهما، والأراضي التابعة لها، بما فيها هذا العهد من الامتيازات، وأن يسمح لهم بالعبور إلى المغرب خلال ثلاثة أشهر، تبدأ من يوم 18 ديسمبر.

وأن يكون الحكام والقواد والقضاة، الذين يعينون لغرناطة والبيازين والأراضي التابعة لهما، ممن يعاملون الناس بالكرامة والحسنى، ويحافظون

على الامتيازات الممنوحة، فإذا أخل أحدهم بالواجب، عوقب وأحل مكانه من يتصرف بالحق.

وأنه لا يحق للملكين أو لأعقابهما إلى الأبد، أن يسألوا الملك المذكور أبي عبد الله، أو أحدًا من المسلمين المذكورين بأية صورة، عن أي شيء يكونوا قد علموه، حتى حلول يوم تسليم الحمراء المذكورة، وهي فترة الستين يومًا المنصوص عليها.

وأنه لا يولي عليهم أحد من الفرسان أو القادة أو الخدم، الذين كانوا تابعين لملك وادي آش.

وأنه إذا وقع نزاع بين نصراني أو نصرانية ومسلم أو مسلمة، فإنه ينظر أمام قاضي نصراني وآخ مسلم، حتى لا يتظلم أحد مما يقضي به.

وأن يقوم الملكان بالإفراج عن الأسرى المسلمين ذكورًا وإناثًا، من أهل غرناطة والبيازين وأرباضهما وأراضيهما، إفراجًا حرًا دون أية نفقة من فدية أو غيرها، وأن يكون الإفراج عمن كان من هؤلاء الأسرى من مسلمي إسبانيا في ظرف خمسة الأشهر التالية، وأما الأسرى الذين بقشتالة فيفرج عنهم خلال الثمانية أشهر التالية. وبعد يومين من تسليم الأسرى النصارى لجلالتيهما يفرج عن مائتين من الأسرى المسلمين، منهم مائة من الرهائن ومائة أخرى.

وأنه إذا دخلت أية ملحة من نواحي البشرات في طاعة جلالتيهما، فإنها يجب أن تسلم إليهما كل الأسرى النصارى ذكورًا أو إناثًا، في ظرف خمسة عشر يومًا من تاريخ الانضمام، وذلك دون أية نفقة.

وأن تعطي الضمانات للسفن المغربية الراسية الآن في مملكة غرناطة، لكي تسافر في أمان، على ألا تكون حاملة أي أسير نصراني، وألا يحدث

لها أحـد ضرراً أو إتلافًا، وألا يؤخذ منهـا شيء، ولا ضمان لمن تحـمل منها أسرى من النصـارى، ويحق لجلالتـيهمـا إرسال من يقـوم بتفـتيشـها لذلك الغرض.

وألا يدعى أو يؤخـذ من المسلمـين للحـرب رغم إرادتـه، وإذا شـاء جلالتهـما استدعاء الـفرسان، الذين لهم خيول وسـلاح، للعمل في نواحي إسبانيا الإسلامية فيجب أن يدفع لهم الأجر من يوم الرحيل حتى يوم العودة.

وأنه يجب على كل من عليـه دين أو تعهد، أن يؤديـه لصاحب الحق، ولا يحق لهم التحرر من هذه الحقوق.

وأن يكون المأمورون القضائيـون الذين يعينون لمحاكم المسلمين، مسلمين الآن وإلى الأبد.

وأن يكون المتولون لوظائف الحـسبة الخاصة بالمسلمين، أيـضًا مسلمين، وألا يتولاها نصراني الآن وفي أي وقت.

وأن يقـوم الملكان في اليـوم الذي تسلم إليـها فـيـه الحـمراء والحـصن والأبواب كـما تقـدم، بإصدار مـراسيم الامـتيـازات، للملك أبي عبـد الله وللمدينة المذكـورة، ممهورة بتـوقيعـهما، ومـختومـة بخاتمهمـا الرصاص ذي الأهداب الحريرية، وأن يصـدق عليهـما ولدهما الأمـير، والكردينال المحـترم دسبينا، ورؤساء الهـيئات الدينية، والعظماء والدوقات والمـركيزون والكونتات والرؤساء، حتى تكون ثابتة وصحيحة الآن، وفي كل وقت.

وقد ذيلت المعاهدة، بنبذة خلاصتها، أن ملكي قشتالة يؤكدان ويضمنان بدينهما وشـرفهما الملكي، القيـام بكل ما يحتويه هذا العـهد من النصوص، ويوقعـانه باسميهـما ويمهرانه بخاتميـهما، وعليهـا تاريخ تحريرها وهو يوم 25 نوفمبر 1491.

ثم ذيلت بعد ذلك، وبتاريخ لاحق هو يوم 30 ديسمبر 1492، (أي) بعد تسليم غرناطة بعام، بتوكيد جديد يأمر فيه الملكان ولدهما الأمير، وسائر عظماء المملكة بالمحافظة على محتويات هذا العهد، وألا يعمل ضده شيء، أو ينقض منه شيء، الآن وإلى الأبد، وأنهما يؤكدان ويقسمان بدينهما وشرفهما الملكي بأن يحافظا، ويأمران بالمحافظة على كل ما يحتويه بندًا بندًا إلى الأبد، وقد ذيل هذا التوكيد بتوقيع الملكين، وتوقيع ولدهما وجمع كبير من الأمراء والأحبار والأشراف والعظماء.

وقد ذكر المؤرخ العثماني التركي ضيا باشا (المتوفى 1295هـ) في كتابه «أندلس تاريخي» معاهدة غرناطة، وأن عدد بنودها خمسة وخمسين مادة، وفيها تفصيلات لبنود المعاهدة أكثر من تلك التي ذكرها عنان، وإن لم تختلف في مضمونها.

وبعد تسليم غرناطة بأكثر من عام وبالتحديد في 898هـ/ 1493 م عقد اتفاق بين الملكين الكاثوليكيين وبين آخر ملوك إسبانيا الإسلامية (الصغير) للتنازل عن سائر حقوقه وحقوق أصحابه ومغادرته نهائيًا إلى المغرب[1].

من خلال تتبع نصوص معاهدة تسليم غرناطة في النماذج التي ذكرها المقري وعنان وضيا باشا تتضح جملة من الحقائق ومنها:

اشتراط موافقة بابا روما على ما ورد في معاهدة التسليم مما يعني الوصاية المباشرة من البابا على ملكي إسبانيا فرديناند وإيزابيلا. ووصاية البابا لا تعني الالتزام بالعهود والمواثيق خاصة مع المسلمين. وسنرى كيف نكث الإسبان عهودهم بإيحاء من البابا والقسس.

---

(1) د. عبد اللطيف محمد الحميد، المرجع السابق، ص 38.

- ارتهان مجموعة كبيرة من أعيان غرناطة لدى النصارى بدعوى الخوف من عدم الالتـزام ببنود المعاهدة ظاهراً، ولكـن المقصود فـرض تنفيذ الـتسليم النهائي وقفل الطريق على معارضي المعاهدة من المسلمين.

- النظر إلى أسرى المـسلمين كعبـيد للنصـارى «ومن هرب من أسارى المسلمين ودخل غرناطة لا سـبيل عليه لمالكه ولا سـواه، والسلطان يدفع ثمنه لمالكه».

- إباحة مبدأ الردة عن الإسلام «وأن من تنصر من المسلمين يوقف أياماً حتى يظهر حاله ويحضـر له حاكم من المسلمين وآخر من النصارى، فإن أبى الرجوع إلى الإسلام تمادى على ما أراد».

- إقرار حقوق المسلمين الدينية والاجتـماعية والاقتصادية في ظل حكم النصارى، وتسـهيل هجرتهم إذا رغبـوا إلى بلاد المغرب وكل هذا يدخل في إغراءات مفاوضات التسليم أكثر منها وعوداً قابلة للتنفيد.

«وهكذا اختتمت المأساة لمسلمي إسبانيا واستولى القشتاليون على غرناطة آخر الحواضر الإسـلامية في إسبانيا، وخفق علم النصرانيـة ظافراً فوق صرح الإسلام المغلوب، وانتهت بذلك دولة الإسلام في إسبانيا، وطويت إلى الأبد تلك الصـفحـة المجـيدة المؤثرة من تاريخ الإسـلام، وقـضي على الحضـارة الإسلاميـة في إسبانيا البـاهرة، وآدابها وعلومها وفنونهـا، وكل ذلك التراث الشامخ، بالفناء والمحو».

بيد أن خـتام المأساة الأندلسيـة بسقوط غـرناطة كان مأساة أخـرى أشد وأنكى هي الفـتنة في الدين لملايين المسلمين الذين فقـدوا سلطانهم السـياسي وبقوا رعايا للنصارى على أمل الوفاء لهم بالعهود والمواثيق المدونة في معاهدة غرناطة ولـكن هيهات هيـهات. جـثمت المأساة الجـديدة على بقايا مـسلمي

إسبانيا الذين أسمتهم إسبانيا «المورسكيون» - بمعنى المسلمين الأصاغر أو العرب المتنصرين - أكثر من قرن من الزمان وبالتحديد من 897 هـ إلى 1081هـ/ 1492 - 1609 م أو من سقوط غرناطة إلى حين طردهم إجباريًا بشكل نهائي. وصور وأبعاد هذه المأساة متعددة متنوعة ولكن يجمعها الحرب على الإسلام، والانتقام من المسلمين. جمع ما يقارب مليون كتاب مخطوط من المكتبات العامة والمكتبات الخاصة وأحرقت بأمر أحد الكرادلة السفلة في ميدان غرناطة، وكان هذا العدد من الكتب يفوق كافة الكتب الموجودة في مكتبات أوروبا بكاملها، بل لم يكن في أوروبا آنذاك مكتبة واحدة تمكنت من جمع عشرة آلاف مجلد.

بدأت عملية التنصير الإجباري للمسلمين بعد سنوات قليلة من معاهدة تسليم غرناطة، عن طريق ممارسات قسرية من قبل القساوسة. ثم صدر قانون ملكي في 908 هـ/ 1502 م، يخيرهم بين التنصير الإجباري أو النفي. وبعد فشل حملات التنصير تلك، تعاقبت المراسيم الملكية التي تهدف إلى استئصال خصائص الثقافة (الإسلامية) - ومنها العادات التي لها أصول إسلامية - وتنفيذ سياسة الاحتواء. بدأ ديوان التحقق (محاكم التفتيش) بمرسوم بابوي في مطاردة المسلمين الموريسكيين وملاحقتهم، وتطبيق أبشع أنواع التعذيب والتعسف والقهر ضدهم، بخلاف مصادرة الممتلكات والحرق والنفي. وهذا ما عناه المقري بالذكر بقوله «ثم إن النصارى نكثوا العهد، ونقضوا الشروط عروة عروة، إلى أن آل الحال لحملهم المسلمين على التنصر سنة أربع وتسعمائة ثم بعد هذا كله كان من أظهر التنصر من المسلمين يعبد الله في خفية ويصلي، فشدد عليهم النصارى في البحث، حتى أنهم أحرقوا منهم كثيرًا بسبب ذلك. واجه المسلمون (الموريسكيون) هذه المحنة القاسية العنيفة بممارسة شعائرهم الدينية في الخفاء، إلا أنهم لجأوا إلى وسائل أخرى للحفاظ

على هويتهم وأعـراضهم وأموالهم. ومن هذه الوسـائل: أخذت مجمـوعات من مسـلمي الأندلس تهاجـر اختيـاريًا من الأندلس إلى بلاد المغـرب والبلاد الأخرى منذ وقت مبكر يعود إلى بداية سقوط الحواضير الإسلامية مثل قرطبة (633 هـ) وإشبيلية (646 هـ)، وكانت تلك موجـة الهجرة الأولى، ثم بدأت الموجة الثانية بعـد سقوط غرناطة (898 هـ/ 1492م)، وتلاها بعد ذلك موجة ثالثة إجبارية بعد مرسوم طرد الموريسكيين نهائيًا.

أما أولئك الذين لم يسـتطيعوا الهـجرة فقـد ساهموا بنصـيب وافر في الجهـاد ضد النصارى والاتصـال بالعالم الإسلامي لطـلب النجدة. ومن هذه الحركات، حـركة غرناطة في 905 هـ/ 1499 م، وحركة البـشرات، والحركة الكبرى 977 هـ/ 1569 م، وغيـرها من الحركات الجـهادية المتفـرقة في المدن والقرى والجبـال الحصينة وسوف نذكرها بالتفـصيل لاحقًا. أحداث متـلاحقة كانت تجـري لصالح نصارى الأندلس، بدأت بوحـدة تاجي قشتـالة وأراغون ومولد إسبانيا الموحدة، ثم اسـتسلام غرناطة والقضاء على حكم المسلمين في الأندلس، ثم مفاجأة القرن بالكشوف الجغرافية الإسبانية في العالم الجديد، إذ تم اكتـشاف أمـريكا بعد 280 يومًا من سـقوط غرناطـة، فمهـد ذلك لتدفق ثروات ضخمة من الذهب والفضة للخـزينة الإسبانية. وجه الإسبان أنظارهم صوب البحر المتوسط ودول المغرب العربي، فـبلاد المغرب العربي تمثل بالنسبة لهم المكان الذي انطلقت منه جـيوش الفـتح الإسلامي، والبلاد الـتي أنقذت الأندلس من أزماتها كما حدث في عهـد المرابطين ثم عهد الموحدين، وأخيرًا تمثل الملجـأ الذي لجأ إليه المهـاجرون من مـسلمي إسبـانيا. وقد سـهل على الإسبـان مهـمتهم مـا كانت عليـه بلاد المغرب العـربي أوائل القرن العـاشر الهجـري/ السادس عشر المـيلادي من التقهـقر والفوضى، حـيث كانت هذه البلاد تشمل منطقتين، منطقة تخضع لحكومـات تكاد تلفظ أنفاسها الأخيرة،

مثل بني حفص في تونس وطرابلس ومنهم فرع يحكم شرق البلاد الجزائرية، ومثل بني مرين الوطاسيين الذين يحكمون المغرب الأقصى، وبنو زيان التلمسانيون الذين يحكمون نظريًا الأراضي الواقعة بين ممتلكات بني حفص وممتلكات الوطاسيين، أما بقية البلاد الوسطى والجنوبية فكانت مقرًا لإمارات قبلية متعددة.

بعد أن أتم الإسبان استعداداتهم الحربية لغزو الشمال الأفريقي، توجهت الحملة الإسبانية الأولى إلى ميناء المرسى الكبير (غرب وهران) واحتلته في 915 هـ/ 1509 م، فحول الإسبان مسجد المدينة الكبير إلى كنيسة للنصارى، ثم سقطت وهران وبجاية وعنابة. وقد استثار هذا العدوان همم العلماء والشعراء لطلب النجدة من المسلمين والقوى الإسلامية، ومن ذلك قصيدة عالم سجلماسة الشيخ أحمد بن أبي مجلي.

يا معاشر الإسلام في كل موطن	وفي كل ناد سالف ومعاصر
يا سادة العربان من آل هاشم	وغيرهم، بالله ما صبر صابر
يا معاشر الأتراك يا كل عالم	وكل ولي حافظ للأوامر
أناشدكم بالله ما عذر جمعكم	لدى الله في (وهران) أمر الخنازر

استمر زحف الإسبان شرقًا فاستولوا على طرابلس في 921 هـ/ 1515م واتخذوها قاعدة العمليات الحربية في البحر المتوسط، واستطاعوا أخيرًا الاستيلاء على تونس والقلاع المجاورة لها في 942 هـ/ 1535 م. أما ما يتعلق بأطماع الإسبان في حوض البحر المتوسط فقد ارتبط بصراعهم المرير مع فرنسا للاستيلاء والنفوذ في أراضي الجمهوريات الإيطالية وجزرها في البحر المتوسط، ونشأ بذلك ما عرف في التاريخ الحديث بالحروب الإيطالية، وقد عزز دور الإسبان في المنطقة تربع شارل الأول حفيد فرديناند وإيزابيلا على

عرش إسبانيا بعد وفاة فرديناند في 922 هـ/ 1516 م، ثم سرعان ما آلت أيضًا إلى شارل الأول أملاك أسرة هابسبرج الألمانية التي ورثها عن جده مكسميليان الأول 925 هـ/ 1519 م إذ انتخب إمبراطوراً للدولة الرومانية المقدسة، وأطلق عليه الإمبراطور شارل الخامس (أو شارلكان في بعض الكتب العربية). وأصبح هذا الإمبراطور ملكًا على إسبانيا ومستعمراتها في العالم الجديد، ومملكة نابولي، وصقلية، وسردينيا، والنمسا وملحقاتها وهولندا وبلجيكا وهنغاريا.

وهكذا ظهرت على المسرح الدولي دولة صليبية عالمية جديدة هي إسبانيا هدفت بدعم من بابا روما إلى اقتلاع الوجود الإسلامي في إسبانيا والاستيلاء على الدول الإسلامية في المغرب العربي وقد تحقق لها الكثير مما هدفت إليه. فإلى من؟ تتجه أنظار المسلمين لطلب النجدة بعد الله[1].

حالة المسلمين في إسبانيا بعد سقوط غرناطة

حدث في شبه الجزيرة الأيبيرية، في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، حدثان خطيران كان لهما أثرهما الحاسم في مصير المسلمين المدجنين، وهما:

1 - أولهما توحيد تاجي قشتالة وأراغون، إثر زواج الملكة إيزابيلا وارثة عرش قشتالة، من الملك فرناندو وارث عرش أراغون عام (1469).

2 - وثانيهما سقوط غرناطة بيد الملكين فرناندو وإيزابيلا، في 2 كانون الثاني 1492، وانطواء علم العرب والإسلام من الجزيرة بتمامها. وبوقوع هذين الحدثين الهامين. زال سببان من أهم الأسباب التي كانت تحمل الملوك

(1) د. عبد اللطيف محمد الحميد، نفس المرجع، ص 45.

النصارى على مداراة المسلمين، وعدم الإمعان في إساءة معاملتهم. إذ زال التنافس بين الملوك في المملكتين بتوحيد التاجين. كما زالت الاعتبارات التي كانت مترتبة على وجود مملكة غرناطة، من تشجيع للمسلمين المقيمين في الممالك النصرانية على الثورة على ظالميهم، مع احتمالات العون والمدد من غرناطة، وكذلك زال احتمال اللجوء إلى أراضيها عند الضرورة. وانتهت احتمالات الهجرة إلى أراضي غرناطة عن طريق التسلل، والهرب، إذا ما أصبحت حياة المسلمين لا تطاق، ومنذ أن سقطت غرناطة، أصبح مصير المسلمين المدجنين معلقًا برغبة الملوك، وإرادتهم، دون النظر إلى أي اعتبار آخر.

البدء بخرق معاهدة غرناطة:

في اليوم الأول لدخول الملكين إلى مدينة غرناطة، أقدما على عدة أعمال فيها خرق فاضح للمعاهدة، التي لم يجف مدادها بعد. ففي مساء اليوم الأول لدخولهما البلد جاء نبلاء غرناطة إليهما، فأحسنا استقبالهم، وبذلا لهم الوعود السخية، وطلبا التعرف منهم على رغباتهم. فشكوا إليهما من تصرفات تعسفية ارتكبها أحد النبلاء الإسبان (ويدعى بيدرو جاسكا دافيلا)، فأعلن الملك لهم حكمه عليه بالإعدام، ولكن الملكة تدخلت في الأمر، وأخذت المحكوم عليه تحت حمايتها. وعين الملك يحيى النير (ابن أخ السلطان الزغل وصهره وكان قد تنصر وتسمى باسم بيدرو دوغرانادا) مديرًا عامًا للشرطة، وهذا خرق للمعاهدة التي نصت على أن لا يتولى أحد من أتباع الزغل في منصب فيه سلطة له على أهل غرناطة، ويحيى النير من أتباع الزغل. وحدث خرق ثالث للمعاهدة ذلك اليوم، إذ قام (كونت تانديلا)، الذي عينه الملك قائدًا عامًا لغرناطة، بانتقاء أجمل البيوت في حي القصبة

- وهو حي المترفين في غـرناطة - وأمر بإخلائـها من سكانها، لتكون مـقرًا لأمراء الجيش الإسـباني، ولم يبد المسلمون أية مقـاومة لأنهم أدركوا من هذه التصرفات، سـوء نية الملكين، وسوء نية قادتهـما، ورغبتهم جمـيعًا في عدم احترام نـصوص المعاهدة، وأصبح الشك يسـاورهم، وقدروا أنه لابد لهم من اللجوء إلى السلاح في يوم قريب للدفاع عـن حقوقهم، لذلك لم يسلموا من أسلحتهم إلا جزءًا بسـيطًا، بينما عمدوا إلى إخفاء الجـزء الأكبر منها إلى يوم الحاجة إليها.

تحويل مسجد الطيبين إلى كنيسة:

وفي يوم 5 يناير 1492 - وهو اليوم المخـصص رسميًـا لدخول الملكين لغرناطة - نـزل الملكان إلى جامع الطيـبين، وهو أحد المساجـد الرئيسـية في البلدة، فاستوليـا عليه، وأمرا بتحويله إلى كنيسـة، ولـم يتحرك المسلمون، إذ أدركـوا أن لا فائدة من الاحـتجـاج، وبقوا في أمـاكنهم ينتظرون مـزيدًا من الاعتداء على حقوقهم، التي صانتها المعاهدة.

نظرة الكنيسة إلى خرق المعاهدات:

ولـم يجـد تصرف الملكين وتعـسفـهمـا أي استنكار، أو رد فـعل لدى الكنيسة، والقادة الإسـبان، إذ كانوا جميعًا يعتـبرون أن الضرورات العسكرية هي التي أملـت هذه المعـاهدات. وقـد زالت هذه الـضـرورات بزوال حكم العرب، وتلاشي آخر معـقل لهم في إسبانيا بسقوط غـرناطة، وقد قال أحد المؤرخين الغربيين، مـعلقًا على تصـرف الملكين، وموقف الشعب الإسـباني: «إن نصوص صكوك الامتيازات، التي كانت تمنح لـلمسلمين، كانت تعتبر في ضمـير الشـعب الإسبـاني باطلة، بنفس الصـورة التي يبطل بها وعـد ممنوح للص»، وكان الجـميع يقدرون أنه من الميـسور على الملوك، خرق مـعاهدات

التسليم المنافية لحقوق العنصر الإسباني، أو مضرة بنشر الدين المسيحي، ولم يكن هناك من يرى الوفاء بالعهود المقطوعة للعرب، غير قلة لم تكن لآرائها أهمية، تجاه كثرة خصومهم المتحمسين ضد المسليمن. ويرى الكونت سيركور أن الملكة إيزابيلا كانت هي الدافع المحرك لكل ما تم من خرق لنصوص المعاهدة ويقول: (إن الإنسان مضطر لأن يلقي بالمسئولية في جميع هذه الأعمال والتصرفات التعسفية الجائرة على عاتق الملكة إيزابيلا، فهي المرأة العاطفية القاسية، التي لا تعرف اللين ولا الاعتدال، وقد أعمى بصيرتها الكره العنصري والديني الذي تكنه للعرب ودينهم ولذلك فإنها في سبيل إرواء غليلها وشفاء حقدها لم تحترم كلمتها ولا العدالة ولا مصلحة عرشها.

بدء المحنة ومحاولة التنصير:

وما لبث أن طلب عدد من الأساقفة من الملكين أن يطلبا إلى الغرناطيين التنصير أو الهجرة من البلاد، وأمرت الملكة أن يبحث الموضوع في مجلس عينته لهذه الغاية، إذ كانت تعتقد مع الكثيرين بأن التنصير الإجباري إذا كان لا ينفع تمامًا مع الشخص المكره فإنه يؤثر في أنساله. ولم يعارض في إجبار المسلمين على التنصر إلا مُعرِّف الملكة الكاردينال (توماس دوتور كيمادا)، الذي كان في نفس الوقت المحقق العام في ديوان التحقق، لأنه كان يرى أن التعميد بالجملة سواء أكان بالإكراه أم بالإغراء فإنه لا فائدة منه. إذ ثبت له أن كل عملية تنصير تتم بدافع من غايات أو أغراض دنيوية لن يكون من نتيجتها إلا إيجاد مارقين من الأديان كلها. وأورد توركيمادا - لدعم وجهة نظره - ما لاحظه بعد فحص أحوال مئات العائلات الإسلامية واليهودية، التي أجبرها الأسقف (فنسان بيريرا) في أواخر القرن الرابع عشر على التنصر، بعد أن استعمل معها من وسائل التعذيب والإرهاب ما لا يوصف، وهو أنه بعد

مرور مـائة سنة على العمـلية لم يبق مـقيمًـا على النصرانيـة إلا قلة أقل من القليلة، أما العائلات الأخـرى فقد عادت إلى دينها الأول، وكان من نـتيجة هذه التحقـيقات أن أعدم 700 شخص من أفراد هذه العـائلات خلال ثماني سنوات. ولكن الملكة لم تقنع بـرأي توركيمـادا، وأصرت على الأخـذ بالحل الآخر الذي أخذ به أكثر أعضاء اللجنة التي درست الموضوع، ولكنها لم تقرر المباشـرة فوراً في إجبـار المسلمين على التنصر لأن ظروف المملكة، وانشـغال الملك بقضايا مملكة أراغـون، قد حملاها على تأجيل الأمر إلـى فرصة أخرى أكثر ملاءمة.

طرد اليهود تمهيداً لطرد العرب:

وفي 30 مارس 1492 م نشر في غرناطة أمر يوجب على اليهود الخروج من الأراضي التابعة لتاج قشتالة، خـلال مهلة ثلاثة أشهر، تحت طائلة عقوبة الإعدام، ومصادرة الأموال. ويقـول الكونت سيركور (إن أحدًا من الناس لم يتحمس لليهود، ولم يأسف على طردهم، لأنهم جـميعًا كانوا يعدونهم بلاء وكابوسًا يجثم على صدر الطبقة الفقيرة، ولم تكن للدولة منفعة فيهم، لأنهم إجمالا يعـيشون على هامش الحياة، ويمتـصون دماء المجتمع، وقـد قدر عدد اليهود الذين أخرجوا من إسبانيا، نتـيجة لتنفيذ هذا الأمر، بحوالي 400 ألف شخص؛ خرج أكثرهم إلى إفريقيا، لكنهم ما لبث أن عاد الكثيرون منهم إلى إسبانيا، معلنين موافقتـهم على تلقي العماد. وحاول اليهود حمل الملكة على إصدار عفـو عنهم، أو إلغاء أمر إخراجهم، وقـدموا إليها رشوة كبـيرة، فأثر ذلك عليها، وكـادت أن توقع أمر العفو، ولكن الكاردينال توركـيمادا تدخل لدى الملكة، وكلمـها بغضب وانفـعال، وقذف بالصليب بين قـدميهـا قائلا: «ليبع الآله مرة أخرى بثـلاثين دانقًا» فاضطرت الملكة للتراجع. وأرادت الملكة أن تحل جمـاعات من النصارى مـحل اليهود في مملكة غـرناطة، ليكونوا بين

المسلمين، يكبحون جماحهم، ويسدون الفراغ الذي يمكن أن يخلفه العرب، إذا ما فكرت في طردهم في المستقبل. فاستدعت الملكة كثيراً من العائلات النصرانية من نواحي المملكة، فجاءها كثير من المغامرين الأفاقين، وانضم إليهم بعض الجنود الذين لا مأوى لهم، (فتكون من ذلك مجموعة مشاغبة كسولة شرهة لا تتورع عن خنى ورذيلة، وأصبحت هذه الجماعات التي لا أخلاق لها، نواة نصارى مملكة غرناطة).

مشروع لطرد مسلمي قشتالة:

في نفس الوقت الذي كان يجري فيه طرد اليهود، كان الكاردينال (بيدرو كونسالس دوميندوسا)، يضع برنامجًا آخر لطرد المسلمين من قشتالة وليون. ولكن كثيرين من الإسبان كانوا يؤيدون بقاء المسلمين، وخصوصًا النبلاء وأصحاب الإقطاعات، لأن المسلمين كانوا يتولون العمل في الأرض بأنسب الشروط للملاك.

إجلاء المسلمين عن بعض أحياء غرناطة:

عثرت السلطات الإسبانية على مستودع للأسلحة، في أحد الأحياء العربية من غرناطة، فاتخذت ذلك ذريعة للبطش والإرهاب، واستعملت أقصى ما تستطيع من أساليب العنف والقمع، وأعدمت عددًا من العرب. ثم استغلت هذا الحادث لتجلي العرب عن بعض أحياء المدينة ولتجمعهم في حيين، هما حي البيازين، وحي انتيكريولا، فاضطروا إلى ترك بيوتهم، والانتقال إلى هذين الحيين، فتجمع فيهما حوالي 50000 شخص. أما الباقون من سكان غرناطة الذين يتراوح عددهم بين 150 و200 ألف شخص، فقد نزحوا عنها إلى إفريقيا، أو إلى المناطق الريفية، وخصوصًا إلى البشرات، حيث كان يقيم أبو عبد الله الصغير.

بدء الثورة:

وبدأ النازحون إلى الجبال يؤلفون عصابات للانتقام من الإسبان، فكانوا يقومون بقتلهم واختطافهم، وتخريب الأراضي بأيديهم. وعرف أفراد هذه العصابات في كتب التاريخ الإسبانية باسم (المونفس)، والكلمة مأخوذة من اللغة العربية (المنفيون). وأخذ المنفيون يتصلون بالجزائريين والأتراك العاملين في البحر الأبيض المتوسط، ويتعاملون معهم، يبيعونهم نتاج مغانمهم، ويشترون منهم ما كانوا هم بحاجة إليه، وأخصه السلاح، ويؤمنون عن طريقهم الاتصال بمسلمي المغرب.

واتخذ هؤلاء الرجال مقرًا لهم في المناطق الثلجية من قمم جبال سيرا نيفادا. وكانت هذه الحركة هي أول رد فعل إسلامي على تصرف الإسبان، وخرقهم حرمة المعاهدات. أما في غرناطة فقد كانت اعتداءات الإسبان على المسلمين، لا تنقطع. وكان المسلمون يلتزمون بيوتهم منذ أن يرخي الليل سدوله. ليتجنبوا الاعتداءات، والإهانات، التي تقع من النصارى الإسبان.

تقسيم السلطة في غرناطة:

تركت الملكة في غرناطة ثلاثة أشخاص من الرسميين، ليقوموا بإدارة مملكة غرناطة وهم: 1 - الكاردينال (فري فيرناندو دو تالافيرا)، وعهدت إليه بإدارة السلطة المدنية. 2 - الكونت (دو تانديلا)، وعهدت إليه بالقيادة العامة العسكرية. 3 - وضمت إليهما سكرتيرها (فرناندو دو ثافرا)، الذي لعب دورًا كبيرًا في عقد المعاهدة، وتولى وضع شروطها. وعهدت إليه بأن يكون مستشارًا مكلفًا بالتنسيق، وتوضيح كل ما يثار من اعتراضات ومشاكل حول تفسير بنود المعاهدة.

شرع الكاردينال دوتالافيرا في محاولة لحمل المسلمين على اعتناق المسيحية، ولكنه فضل اتباع طريق اللين والإقناع، ويقول المؤرخون الإسبان، أنه تعمد في يوم واحد في غرناطة 3000 شخص، بدون ضغط أو إكراه. ولكن الذي يتابع الموضوع إلى يوم طرد المسلمين، يجد أنه لم يبق أحد من المتنصرين على دينه الجديد، واضطرت السلطة إلى طردهم جميعًا، على اعتبار أنه لم يكن أحد منهم مخلصًا في نصرانيته، وأنهم وآباءهم وأجدادهم الذين تعمدوا، استمروا مقيمين على الإسلام يمارسونه سرًا، برغم الاضطهاد الشديد، وبرغم ملاحقات محاكم التفتيش، وبطشها بهم، ولذلك فإن الإنسان مضطر إلى الاعتقاد بأنه إما أن يكونوا قد تنصروا بفعل الضغط والإرهاب، وإما أن يكون الخبر غير صحيح من أساسه.

الشروع في حمل العرب على التنصر:

عينت الملكة في عام 1495، قسيسًا يدعى فرانسيسكو سيسنيروس، كردينالا في طليطلة، وكان هذا الرجل عنيفًا سريع الانفعال، لا يقبل مناقشة أو نقدًا، ولكنه استطاع بعد قليل أن يسيطر على الملكة. وفي عام 1498، توفى الكاردينال توركيمادا المحقق العام، ومعرف الملكة، فسعى خيمنس لدى الملكة لتعين مكان توركيمادا، رجلا من جماعته هو القسيس (ديجودي ديسا) فاستجابت الملكة لطلبه، وعينت ديسا محققًا عامًا، فأصبح فرانسيسكو خيمنس دو سيسنيروس عن طريق ديسا، مسيطرًا على ديوان التحقيق. وعن طريقه أصبح أقوى رجل في المملكة. وبعد قليل كلفت الملكة خيمنس بالذهاب إلى غرناطة ليهتم بأمر المسلمين فيها. فذهب إليها في أكتوبر 1499، وهو مزود بتفويض من المحقق العام ديسا. وما كاد يستقر في غرناطة حتى أمر بمنع الزواج بين المسلمين والمسيحيين، وحقق في بعض حالات اعتبرها

هرطقة وكفـرًا، واستعمل أسـاليب غريبة من العسف والإرهاب، بـعيدة كل البعد عن الروح الإنسانيـة، وروح الأديان، ولما لفت نظره إلى منافاة تصرفاته ومناقضـتها لمعـاهدة الاستسـلام، أجاب: «إن المعاهدة غيـر مشروعـة، لأنها تتعلق بمرتدين عن النصرانـية - (ويقصد بذلك أن أجداد المسلمين كانوا فـيما مضى نصـارى، ويجب أن يعتـبر أنسالهم نصـارى مرتدين) - وأن الحـقوق الكنسـية تعارض المعـاهدة ولا تعتـرف بها». كان المـلكان في غرناطة حـينما وصل إليهـا خيـمنس، واطلعنا منه على برنامـجه، وأقراه عليـه. وليدعـما مسعاه، ويسهلا مهمته، أصدرا قبل مغادرتهما المدينة، أمرين ملكيين:

1 - أحدهمـا يقضي بإعـفاء الغرناطيين من العـقوبات المفـروضة على الذين يستعملون الحرير ثيـابًا لهم خلافًا للأوامر السابقة. 2 - والثاني يقضي بأن يطبق في غرناطة القـانون القشتـالي العام (لأس سيتـه بارتيداس)، الذي يقـضي بأن يؤول ميـراث الرجل المسلم إلى أبنـائه أو أقاربه النصـارى، دون غيرهم، حتى ولو كان له أقارب مسلمـون، أكثر قربًا منه. ويعد الأمر الملكي النساء المسلمـات، اللواتي يتحولـن إلى النصرانية، بالحـصول على أرض في البشرات، ويعـد الرقيق المسلم بالعتق والحرية إذا هو تنصـر، على أن تتحمل الدولة مبلغ الفدية المتوجبة لمالكيهم. وهذا كله خرق لنصوص المعاهدة.

بدء الإكراه:

بدأ الكاردينال خـيـمنس محـاولاته لتنصـيـر المسلمين بأسـاليب اللين والإغراء، إذ بدأ بتـوزيع الألبسة الحـريرية على المتنصرين، وأكـثر من العطاء والبـذل، ويقول المؤرخـون الإسبـان إنه دخل في المسيـحيـة عدد كـبيـر من الغرناطيين نتيجة لهذا الأسلـوب، حتى أن خيمنس اضطر إلى أن يعمد 4000 شـخص دفـعة واحـدة بلا مـراسم دينيـة. ولما رأى الفـقهـاء ورجـال الدين

المسلمون، هذه الموجة نشطوا في توعية الناس، وتذكيرهم بدينهم وحرماته، فساء ذلك خيمنس، وأرسل الشرطة فقبضت على الفقهاء والوعاظ، وسجنهم، وأمر بتعذيبهم ومعاملتهم بالقسوة. وكان في غرناطة فقيه ذو مركز مرموق، من أحفاد بني الأحمر تسميه الرواية الإسبانية محمد الثغري وكان لسنًا وخطيبًا مفوهًا، كما كان يتمتع بمحبة العرب، واحترامهم، فأراد خيمنس أن يستعمله باللين والحسنى، ولكنه أخفق في محاولاته هذه، فلم يشأ أن ينهزم أمام الفقيه المسلم، فأمر بحبسه، والتضييق عليه، ووضع معه معاونه في السجن في محاولة لإقناعه، فلم يفلح في أول الأمر، ولكن العذاب والعنف أثرا في الرجل، واضطره إلى الإعلان عن استعداده لاعتناق النصرانية، ولما اقتيد أمام الكاردينال قال: (أيها السيد إذا كان هناك من هو مستعص عليك فعليك بإلقائه إلى هذا السيد - ويقصد بذلك السجن والقيد - فإنه سيفعل فعله فيه خلال أيام)، ومع مرارة الجواب رضي الكاردينال بانتصاره هذا. ولقي مسلك الكاردينال معارضة من بعض النصارى الذين استنكروه وعدوه منافيًا لروح الإنجيل وتعاليمه. إذ أن إدخال الناس في المسيحية، وحملهم على الإيمان بالمسيح ورسالته، لا يمكن أن يتما بالعنف والإكراه، ولكن خيمنس كان يهمه أن ينجح في مهمته، بأية وسيلة كانت، ولم تكن لتهمه المثل العليا والمبادئ الدينية الكريمة، وإنما كان يريد إرواء حقده من العرب والمسلمين.

اسمه شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الشهير بالمقري نسبة إلى «مقرة» موطن عائلته، هذا هو اسم مؤرخنا الذي يرجع إليه الفضل في إنقاذ جانب مهم من ذاكرتنا أيام مجد الأندلس من خلال موسوعته التي نهض بها وحده «نفح الطيب» وغيرها من الأعمال الأدبية والدينية. وعلى الرغم من أن العصر العثماني يوصف دائمًا باعتباره مرحلة كاملة من الركود والتخلف والانقطاع المعرفي، إلا أن المقري ينقض. سواء بسيرته أو مؤلفاته

التي تركها لنا. مثل هذا التصور فقد ولد عام 1578 أي في ذروة انتصار الجيوش العثمانية وامتداد رقعة الإمبراطورية لمصر، وللقاهرة تحديدًا، وللأزهر على الأخص نصيب كبير في المقري وإن كان نشأ في تلمسان التي ولد فيها أجداده، ودرس فيها على يد أساتذة مشهود لهم في عصرهم، ومن بينهم عمه أبو سعيد المقري مفتي تلمسان. ومن مدينته انتقل إلى فارس التي كانت إحدى حواضر العلم في بلاد الإسلام على عهد السلطان أبي المعالي زيدان السعدي، الذي أكرمه وأتاح له الاغتراف من مكتبته العظيمة كما ولاه الخطابة والإمامة في جامع القرويين ثم تولى الإفتاء. أما انتقاله إلى مصر، فيبدو أنه اضطر إليه اضطرارًا، بعد الاضطرابات والحروب الدموية بين ملوك وسلاطين المغرب وما رافق ذلك من فتن ودسائس، فركب البحر في أواخر رمضان عام 1207 إلى مصر، وبسبب خوف سفينته من مطاردة القراصنة الأوروبيين، عانى المقري من رحلة تخللتها أهوال وأوشكت سفينته على الغرق عدة مرات وصل إلى القاهرة ومنها رحل إلى مكة لأداء فريضة الحج. ثم عاد إلى المحروسة معتزمًا الإقامة الدائمة فيها بل وتزوج من سيدة مصرية. وأتاح له الأزهر المزيد من الدرس والعلم. وما لبث أن تبوأ مكانته التي يستحقها عن جدارة كمعلم كبير، وأغلب الظن أنه كان من المتاح أن ينتقل أساتذة وعلماء العصر من مدينة إسلامية إلى أخرى للدرس، فالمصادر المختلفة تشير إلى أن المقري أثناء إقامته في القاهرة. زار المسجد الأقصى وألقى دروسه هناك، كما زار دمشق والتقى بعلمائها وعقد صداقة استمرت سنوات طويلة مع علمائها وأدبائها. وحين جلس يلقي دروسه في الجامع الأموي التفت حوله الحشود من الطلاب والدارسين، ويبكي مستمعوه من تأثير خطبه ومواعظه، وتسابق الأعيان والأدباء على دعوته لمجالسهم حيث كان يتحدث كثيرًا عن الأندلس التي لم يكن قد مضى على ضياعها أكثر من قرن من الزمان، وهنا اقترح

عليه أحـد أصدقائه الذين تعرف إلـيه في دمشق وهو المولى أحمـد شاهين أن يكتب أحاديثه عن الأندلس ووزيرها الشهـير لسان الدين بن الخطيب. وعندما عاد إلى القاهرة، فكر كثيرًا في الاقتـراح الذي قدمه له صديقه، واستقر على أن يكتب ترجمة للوزير ابن الخطيب، وبعد أشهر قليلة فرغ من الكتابة ووضع له عنوانه «عرف الطيب في التعريف بابن الخطيب» وكان من الممكن أن ينتهي الأمر عند هذا الحد، إلا أن مؤرخنا خطرت له فكرة أخرى يقـدم بها إلى كتبه عن ابن الخطيب، أي يذكر أطرافًا من سيـرة الأندلس الضائعة، فاندفع يكتب ويكتب، ووجـد تحت يديه العديد من المصـادر التي تمكنه من أداء مـهمـته، وانتهى به الأمـر إلى موسوعة أخـرى مختلفة من الكتـاب في صورته الأولى وسماها «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب».

والواقع أن إنجاز المقري فيما يتعلق بتاريخ الأندلس فريد ولم يعادله إنجاز آخر ولم يصلنا كـتاب في أهمـيته وشـموله واتساعـه ودقته. فـهو لم يكتف بوصف الأندلس وجغـرافيتـها وفتحـها على يد موسى بن نصـير وطارق بن زياد، بل ذكر بالتفصيل تاريخها في عهودها المختلفة، واستعرض آدابها وسير علمائهـا ومؤرخيها والصـراعات التي جرت بين ملوكهـا وتنازعهم ثم اندلاع المعارك بينهم وتحـالف بعضهـم مع ملوك النصارى ضد بعـضهم بعضًـا حتى سقوطهـا. ويضم نفح الطيب أربعة مجلدات تتضـمن. وهو الأهم. عشرات الوثائق والرسائل ومختاراته هو الشـخصية من عيون الأدب الأندلسي، ولأنه أديب في الأصل، لم يجر على خطة مـعينة في كتابه، بل ترك السـيل ينهمر حسـبما يشـعر به، أي أنه لم يلتـزم بالتاريخ الزمني المتـتابع، إنما ترك نفـسه لشجـون الكلام والرواية، وإذا ما صادف مـعلومة أو وثيقـة أو رسالة يوردها بنصها. أما سبب اهتمامه الفائق بالأندلس فلا يعود لنشأته بتلمسان القريبة من

الأندلس فقط، ولا لإقامته بفاس الأكثر قربًا فقط، بل يعود أيضًا إلى أن جرح الأندلس كان عميقًا وترك أثرًا لا يمحى. وعندما كان المقري يكتب «نفح الطيب» لم يكن قد مر على ضياع الأندلس أكثر من قرن، وكان ملوك إسبانيا عام 1609 قاموا بطرد ونفي الموريسكيين وهم العرب المتنصرون، وشاهد بعضهم بنفسه، حيث تدفق عشرات الألوف منهم منفيين إلى موانئ المغرب العربي أثناء إقامته بفاس، ما كان المقري شاهدًا عليه أوجعه كثيرًا فيما يبدو، ومشاهد النفي والطرد والتشريد كانت فظيعة. جرح الأندلس إذن كان مؤلمًا بشدة، حتى إن المقري حين ترك فاس متوجهًا إلى مصر لم يصحب معه من الكتب إلا ما يتعلق بالأندلس التي ظلت تقض مضجعه بمشرديها الذين أجبروا على مغادرتها بعد أن نقض ملوك إسبانيا كل المواثيق والمعاهدات التي كانت تنص بوضوح على بقاء الموريسكيين (الإسبان ذوو الأصل العربي المتنصرون) بأملاكهم وأعمالهم ومدنهم. من جانب آخر، كان خروج العرب من إسبانيا مهزومين مثخنين بالجراح قد أدى إلى فقدانهم آثارهم الأدبية والفنية وأعمال مؤرخيهم ووثائقهم، إلا أن جانبًا كبيرًا منها كان قد نقل إلى المغرب قبل هزيمة العرب وخروجهم، بسبب الاهتمام الفائق الذي أولاه سلطان فاس مولاي زيدان بتراث الأندلس، وتجمعت لديه آلاف المخطوطات والآثار والتحف حول الأندلس وعنها، وعندما اندلعت الاضطرابات السياسية في فاس، اضطر مولاي زيدان لمغادرة مقر ملكه متجهًا إلى الجنوب عبر البحر حاملا معه مكتبته وتحفه في إحدى سفنه، وطاردته سفن إسبانيا وتمكنت من الفوز بالسفينة التي كانت تحمل المكتبة والتحف، وأودعت الكنز الثمين مكتبة «الاسكوريال» في إسبانيا، وبعد أكثر من نصف قرن شبت النار في المكتبة واحترق ما يقرب من عشرة آلاف مخطوط عربي وفقدنا بالتالي القسم الأعظم من ذاكرتنا. لذلك فإن ما احتفظ به مؤرخنا المقري وأودعه في موسوعته عن

الأندلس هو الأمر الوحيد الباقي، فالنسخ الأخرى من المخطوطات احترقت بعد ذلك. ومن أهم ما احتفظ به المقري الأقوال والوثائق المتعلقة بسقوط غرناطة وتاريخ العرب الموريسكيين وأدخل هذه الأقوال والوثائق في متن تاريخه فحفظها إلى الأبد، ومن بينها أقوال المعاصرين لمأساة تنصير العرب، وما اتخذه النصارى من وسائل الإرغام لإكراه المسلمين على دخول المسيحية، وما فرضته محاكم التفتيش على المخالفين من عقوبات فظيعة. وإلى جانب عمله الموسوعي الضخم «نفح الطيب» ترك لنا المقري كتبًا أخرى مثل «أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض»، و«إضاءة الدجنة في عقائد أهل السنة» و«حسن الثني في العفو عمن جنى»، و«قطف المهتصر في أخبار المختصر»، و«عرف النشق في أخبار دمشق» و«روض الأس العاطر الأنفاس في ذكر من لقيته من أعلام الحضرتين مراكش وفاس»، و«الدر الثمين في أسماء الهادي الأمين» وغيرها. وأغلب هذه الأعمال كتبها مؤرخنا في «مقره» الذي اختاره في القاهرة بجوار الأزهر وقليل منها كتبه في مكة وهكذا إذا كان المقري قد ولد في تلمسان وعاش شبابه في فاس، وجاور في مكة، إلا أنه كتب أعماله الباهرة في القاهرة التي وفرت له الجو المناسب والعيش الرضي والاحترام والتقدير. حتى الآن ظلت «نفح الطيب» الموسوعة الأولى الشاملة الدقيقة لأيامنا في الأندلس كما سبقت الإشارة غير أن الأكثر أهمية أن الجانب الأكبر من الوثائق الأندلسية المفقودة بفعل الحريق (مثل حريق الاسكوريال) أو الإهمال أو الضياع، حفظه المقري في كتابه الذي انحدر إلينا وتم تحقيقه وطباعته بإشراف ورعاية لفيف من المستشرقين الأوروبيين بدءًا من عام 1922 [1].

---

(1) جريدة الخليج، الأحد 13 مايو 2007 العدد 10220.

إحراق مليون كتاب عربي:

كان الكاردينـال خيمنس وأعـوانه يقولون إنه لكي تنجح مـهمـتهم في تحويل المسلمين إلى النصرانية، فيجب القضاء على اللغة العربية، وقطع الصلة بين العـرب وبين ماضـيهم. وفي رأيهـم أن العرب مـا داموا مـقيـمين على تقاليدهم وعاداتهم، فإنه من الصـعب نجاح المهمة. لذلك كله أمر الكاردينال خيـمنس بالمباشرة بإتلاف الكتب العـربية التي أعدها تالافـيرا باللغة العـربية لتعـريف المسلمين بأمـور الدين المسيـحي، كما قـرر إتلاف الكتب العـربية، كخطوة في سبيل قطع الصلة بين العرب وبين ماضيهم. وأمر بأن تجمع جميع الكتب العربية، من أي نوع كانت، في ساحة باب الرملة في غرناطة. ولما تم جمـعها أوقـد فيهـا الكاردينال النار، ولم ينج من هذه الكميـات الهائلة من الكتب إلا حوالي (300) كتـاب تبحث في الطب، نقـلت إلى مكتبـة مدينة القلعة. ولما حـاول بعض أتباع الكاردينال استنقـاذ بعض نفائس الكتب رفض ذلك رفضًا باتًا. وتخـتلف الروايات حول عدد الكتب التي أحرقت فـيقدرها بعضهم بـ 5000 كتاب ويقـدرها آخرون بـ 130000 كتـاب، ويقدرها بعض المهتمين بالدراسات العربية بثمانين ألفًا. أما الكونت سيركور، فيقدرها بمليون كتـاب معتـمداً في تقديره على أن الإتـلاف شمل ما حـوته المكتبات العـامة والمكتبات الخاصة بالإفراد، ويقول إن غرناطة بلغت في زمن بني الأحمر شأنًا رفيعًـا في الثقافة، وحـوت كثيراً من المكتـبات والمدارس، وأنجبت كثـيراً من الرجال الأفـذاذ، الذين أغراهم تحرر المسلمين، وسـعة أفقـهم فقدموا إليـها. ويعلق هذا المؤلف على حادث إحراق الكتب بقوله: (وهكذا نرى أن الأخلاق قد خسرت كثيراً بانتصار الجهالة).

الثورة في غرناطة:

أدت هذه التصرفـات التعسفيـة وأمثالها إلى ثورة قـام بها المسلمون في غرناطة عام 1499، استنكارًا لتـصرفات خيمنس، وسنعـرض إلى هذه الثورة في القـسم التـالي من هذا الكتـاب، المتـعلق ببـحث الثـورات العـربيـة في الأندلس. ولكننا نقول الآن إن الملك عاقب العرب بإجبارهم على الهجرة، أو تلقي العماد، فهرب قسم منهم إلى البشرات، محاولين إشعال نار الثورة ضد الظالمين المعتدين، أما الآخرون فقد تلقوا العماد بالجبر والإكراه.

ثورة البشرات:

وتجمع الزعمـاء من غرناطة في البشرات، وأثاروا رجـال البشرات ذوي الهمم والنجـدة، فاشتعلت الثـورة في أواخر عام 1499 ولكنها أخـمدت في النهاية، وكان من نتيـجتها هجرة عدد كبيـر من المسلمين إلى المغرب العربي، وفرض العماد على الباقين.

ثورة المرية:

وبعد أن فـرغ القسس من تعميـد أهل البشرات اتجهـوا إلى منطقة المرية لتعميد من فيها، فـانفجرت هناك ثورة بلغت أشدها في تشرين الثاني من عام 1500، أدت في النهاية إلى مـقتل عدد كبـير من المسلمين، واسترقـاق النساء والأطفال، وتعميد قرابة 18000 شخص، بالجبر والإكراه.

ثورة عام 1501:

بعـد أن انسـحب الجـيش الإسـباني في يناير 1501 من منطقـة المرية انفجرت ثورتان في وقت واحد، ثورة في بعض قـرى نهر المنصورة، وأخرى في قرية أدرا على البحر، ولكنهما أخمدتا.

إلغاء امتيازات الإدارة في غرناطة وتنصير سكانها:

صدر في 20 سبتمبر 1500 أمر ملكي يلغي امتيازات الإدارة الممنوحة لمدينة غرناطة، بموجب معاهدة الاستسلام، ويجعل الإدارة على النمط الإسباني. وحينما يئس الغرناطيون من نتائج مساعي سلطان مصر، لتخفيف الضغط على عرب الأندلس، وبعد أن أخفقت ثورات البشرات والمرية والمنصورة، لم يبق أمام الغرناطيين بد من الهجرة أو قبول التعميد إن أرادوا البقاء. وقد اشترط الذين رضوا بالعماد أن يسمح لهم باستعمال لغتهم، والبقاء على عاداتهم وأن لا يخضعوا لدواوين التحقيق لمدة أربعين عامًا، فقبلت شروطهم.

سمي المتنصرون (بالمسيحيين الجدد)، ولكن الدولة بقيت غير مطمئنة إليهم، فقررت منعهم من حمل السلاح إلا بإجازة خاصة، ولقاء دفع مبلغ كبير من المال، ومن يخالف أمر المنع يتعرض لعقوبة ثقيلة هي النفي ومصادرة الأموال، وإذا تكررت المخالفة تصبح العقوبة الإعدام.

ثورة المسلمين في جبال روندة عام 1501:

بعد أن خضعت غرناطة والبشرات والمرية، أرسل أسقف إشبيلية قسسًا إلى جبال روندة فتصرفوا بطريقتهم الخاصة، ليثيروا المسلمين ويدفعوا بهم إلى التمرد، فتجد الكنيسة والدولة المبررات لنهب أموالهم وتهجيرهم، وإرغام من يبقى على التنصر، وقد نجحت خطتهم، إذ انفجرت ثورة في منطقة روندة انتهت بإجبار من أراد البقاء على التنصر. أما الآخرون فقد سمح لهم بالهجرة إلى أفريقيا، على أن يتخلوا عن جميع ممتلكاتهم[1].

---

(1) د. أسعد حوامد، المرجع السابق، ص 229.

المراسيم الملكية لاضطهاد المسلمين:

أصدر عاهلا إسبانيًا «فرديناند» و«إيزابيلا» مـجموعة من المراسيم متتابعة زمنيًا تقضي كلها باضطهاد المسلمين؛ وقد نقلت عن المجاميع الرسمية الملكية، وننقل هنا مختصرًا لبعضها:

(أ) في يوم الثلاثاء، العشرين من شهر يولية (1501 م)؛ (الموافق الرابع من المحرم (907 هـ)، صـدر أمر من المـلكين بمنع وجود المـسلمين في مملكة «غرناطة»، وقد اختارهما (أي الملكين) الله لتطهيرها من (الكفرة) !!!

كمـا أنه يحظر عليهم - أي المسلـمين - أن يتصلوا بغيـرهم خشـية أن يتأخر تنصيـرهم، ويحظر عليهم أيضًا الاتصال بمن تنصروا لئـلا يفسد عليهم إيمانهم بمخـالطتـهم، وكل من يخالف تلـك الأوامر فـجزاؤه الموت وتصـادر أملاكه.

(ب) في يوم الثلاثاء الـثاني عشـر من شهر فـبراير (1502 م)، الموافق الثالث عشر من شهر رمضان (809 هـ)؛ صدر أمر ملكي آخر يحتم على كل مسلم حر يبلغ الرابعة عشرة من عمره إن كان ذكرًا، والثانية عشرة من سنها، إن كانت أنثى، أن يغادر مملكة «غرناطة» قبل أول شهر (مايو) - التالي.

على أنه يسمح لمن يريد الخروج أن يتصرف في ماله وأملاكه على أن لا يكون الخروج إلى شمالي إفـريقية التي كانت في حرب قائمـة مع إسبانيا في ذلك الحين، وليكن الخروج إلى بلاد أخرى.

وكل مخالفـة للأمر تجعل صاحبهـا عرضة للموت والمصادرة، ولتمـييز الأرقاء من الأحرار تقيد أرجلهم بقيود من حديد متى عرفوا.

ولوحظ أن كـثيـرًا من مـتنصرة العـرب، وهـم الذين تظاهروا باعـتناق النصرانية كانوا يبيعون أملاكهم ويفرون إلى إفريقية، فصدر أمر جديد.

(جـ) في اليوم الثاني عشر سبتمبر 502 صدر أمر ملكي يحظر على الناس التصرف في أملاكهم قبل مضي عامين، كما يحظر عليهم أن يغادروا مملكة قشتالة إلا إلى مملكتي الأراغون والبرتغال.

ويجب ألا يعزب عن البال تقرير حقيقة ما كان يبغيه الباباوات والقساوسة وملوك إسبانيا وما جاورها، وهو أنهم كانوا يعرفون تمام المعرفة بأن المسلم لا يرضى بدينه بديلا، فكانت سياستهم ترمي إلى الإبادة ومحو الأثر، وقد أصدروا من الأوامر ما أصدروا وأقاموا المحاكم الفظيعة، وصادروا ونهبوا، وهتكوا الأعراض، وأذلوا، وخسفوا الأرض بمن عليها من غير معتنقي الكثلكة بشتى الطرق وضروب التفنن في التعذيب والنكال.

فمن تنصير غير الكاثوليك، مراقبة أولئك المتنصرة مراقبة الأبالسة والشياطين، واختلاف التهم وترتيب المؤامرات السرية والعلنية لمحاربة من اعتنق الكثلكة، أو تظاهر باعتناقها.

فمثلا: الكاردينال كمنيس أراد أن يُنصِّر كل المسلمين واليهود؛ ويقال إنه أرغم خمسين ألف مسلم على أن يعتنقوا مذهبه.

ولكن هذا لم يغنهم فتيلاً، ولم يفسرهم، ولم يمنعه أن يأتي بضروب العسف لهم والتفنن بتعذيبهم.

والملك فرديناند الذي كان يتظاهر بالمحافظة على اليهود قد رأى في أواخر أيامه أن آلافا مؤلفة قد أجبروا على اعتناق النصرانية، وأن ألوفًا آخرين قد آثروا فقدان كل شيء من حطام الدنيا على الردة، فتركوا أوطانهم وتفرقوا في ثغور المغرب العربي، ولم يبق في «قشتالة» إلا المتنصرة فحسب.

وجاء بعد الكاردينال كمنيس الدون ألفونسو مانريك وأصبح كبير المفتشين، وكان شديد التحمس لمقاومة ما كان يسمى بـ (الكفر) في تلك العصور، ومعنى ذلك: الاعتقاد بغير الكثلكة، أو المروق عنها.

وكان يأخذ خصومه بأقل شبهة، سواء كان من متنصرة المسلمين، أو ممن تنصر من اليهود، أو ممن كان على مذهب مارتن لوثر الأنجليكاني أو حتى كان من المفكرين الأحرار، أو غير ذلك؛ ولم يكن لأحد من هؤلاء جزاء إلا الإعدام، تعذيبًا أو حرقًا.

إن كل مسلم تنصر يعد كأنه قد ارتد إلى الإسلام إذا ما مدح دين محمد ﷺ؛ أو قال: إن يسوع المسيح ليس بإله ولم يكن إلا رسولا، أو قال بأن صفات «مريم» العذراء، أو أن اسمها لا تليق بأمه، وعلى هذا يجب على كل مسيحي أن يبلغ ما يعلم من تلك الأمور، كما أنه يجب عليه أيضًا أن يبلغ عما يكون قد سمعه أو رآه من متنصرة المسلمين إذا هم زاولوا بعض العادات والتقاليد الإسلامية المرعية، كأن يأكل اللحم يوم الجمعة وهو يعتقد أن ذلك يباح له؛ أو إذا احتفل متنصر، بيوم الجمعة، بأن يرتدي ثيابًا أنظف من ثيابه العادية، أو أن يولي وجهه شطر الشرق قائلا: بسم الله، أو إذا أوثق أرجل الحيوان قبل ذبحه، أو رفض أكل لحم ما لم يذبح، أو ما ذبحته امرأة، أو ختن أولاده، أو سماهم بأسماء عربية، أو أعرب عن أمنيته من اتباع تلك السنة، أو إذا قال: بأنه يجب ألا يعتقد إنسان إلا بالله وحده، وأن «محمدًا» عبده ورسوله، أو إذا أقسم بما في القرآن، أو إذا صام شهر رمضان وتصدق خلاله، وكان لا يأكل ولا يشرب إلا عند الغروب، أو إذا تسحر ليلا أو قام للوضوء، أو إذا صلى وولى وجهه شطر المشرق، أو إذا ركع أو سجد وتلا شيئًا من القرآن، أو إذا تزوج وفقًا لما توجبه الشريعة الإسلامية، أو إذا أنشد أغاني عربية، أو أقام حفلات للرقص أو للموسيقى العربية، أو إذا اتبع قواعد «محمد» الخمس (يعني أركان الإسلام)، أو إذا لمس بيده على رؤوس أولاده أو غيرهم تنفيذًا لتلك القواعد، أو إذا غسل الموتى وكفنهم في ثياب جديدة، أو دفنهم في أرض بكر، أو وضعهم في قبور من الحجر مضطجعين على

جنوبهم وأسند رؤوسهم إلى حجارة، أو إذا غطى قبورهم بالغصون الخضراء، أو استغاث بمحمد ﷺ عند الحاجة وليس ذلك من الإسلام، لأن الاستغاثة لا تكون إلا بالله سبحانه وتعالى وحده أو قال: إنه نبي ورسول أو إذا قال بأن الكعبة هي أول بيت من بيوت الله، أو إذا قال: بأنه لم يتنصر، وهو لا يؤمن بالدين المقدس المسيحية؛ أو قال بإن آباءه وأجداده فازوا برضى الله، وقد ماتوا على الإسلام.

ونصت تلك الأوامر بأنه يجب على المسيحيين أن يبلغوا ما عرفوه عن المتنصرين إذا هم هاجروا إلى المغرب العربي أو غيرها من البلاد ليرجعوا إلى دينهم القديم وأنهم ارتدوا عن كثلكتهم.

ولقد رفع المتنصرة ظلامتهم إلى مانريك في برغش عام 1522، يذكرونه بما قطع لهم من عهود، ومنها أن لا يقدم أحد منهم إلى محاكم التفتيش إلا لتهم خطيرة.

ويقال: بأن المجلس الأعلى للتفتيش وافق أو أظهر الموافقة على وجهة نظرهم، وأم بالإفراج عن متهمين لم تثبت عليهم أية تهمة ثبوتًا تامًا.

والواقع أن هذا الأمر هو تحصيل حاصل، لأنه بالضرورة يجب الإفراج عن المتهم إذا لم تثبت ضده تهمة.

نفذت تلك الأوامر، وطبقت تلك القوانين على المسلمين وعلى المتنصرة بمملكة قشتالة مملكة إيزابيلا وأمَّن «مانريك» مسلمي مملكة الأراغون إلى حين، لأن طبقة الأشراف، وأرباب الضياع والمزارع فيها رأوا في تنفيذ تلك القوانين خراب تلك الضياع وتعريض أملاكهم ومواردهم للخسران، وقد لمحوا للملك بذلك.

فتعهد الملكان فرديناند وإيزابيلا بعدم التعرض للمسلمين، كما تعهد الملك شارل الخامس بذلك أيضًا 1519 لمجلس النواب.

ثم قامت حرب أهلية بمقاطعة بلنسية بين جماعة الأشراف والعامة من الناس، فرأى هؤلاء أن يعمدوا إلى اضطهاد المسلمين الذين كانوا في كنف النبلاء الأشراف، وتحت رعايتهم، نكاية فيهم. وكانوا يعلمون أن المسلمين هم أعوان الأشراف، وعليهم يعتمد هؤلاء في أعمالهم وفي مزارعهم، فاضطهد العامة المسلمين أينما كانوا وطاردوهم وأجبروهم على اعتناق المسيحية، وقد تنصر بضعة آلاف منهم خشية العذاب المقيم والاضطهاد السائد.

وهدأت الفتنة، ورجع جل المتنصرين إلى حظيرة الإسلام، وهاجر آلاف منهم إلى الجزائر؛ فاتخذ الملك ذلك ذريعة لإظهار غضبه وإنزال نقمته على الباقين في مملكته وأخذ على نفسه أن لا يدع مسلمًا في بلده، ورجا البابا أن يجعله في حل من نقض عهده الذي كان قد أخذه أن لا يتعرض للمسلمين.

فرسم البابا في الثاني عشر مارس بحث رجال التفتيش قضاته ومفتشيه بأن يعجلوا بإجبار المسلمين على اعتناق المسيحية الكاثوليكية؛ ومن أبى من المسلمين فعليه أن يخرج من إسبانيا، وأمهلوهم مدة، فمن لم يعتنق المسيحية أثناءها كان جزاؤه أن يصبح رقيقًا عبدًا طوال حياته.

وأمر البابا في ختام مرسومه بجعل كل المساجد هناك كنائس.

وعقد شارل الخامس اجتماعًا حضره أعضاء مجلسي قشتالة والأراغون والقساوسة والأحبار والمفتشين والقادة.

ونظر الحاضرون فيما يجب عمله بعد صدور أمر البابا الأخير، هل يطبق على ما اعتنق منهم المسيحية، وهو مكره من قبل، أم يطبق عليهم من جديد؟

وبعد أن تشاوروا في الأمر مليًا أجمعوا على أن مسيحية المتنصرين صحيحة لا شك فيها، وأنه يجب على كل المتنصرين أن لا يبرحوا إسبانيا

لأنهم مسيحيون، وأجبروا على تعميد أولادهم، كما أنهم أمروا بالذهاب إلى أكبر كنيسة في بلنسية ليطهروا مما كانوا عليه من الكفر والارتداد.

ولما عادوا من الكنيسة علموا بأن من يرجع عن مسيحيته يحكم عليه بالإعدام وتصادر أمواله.

ومن ذلك الحين حولت كل المساجد إلى كنائس وحرم عليها أن يتلى فيها اسم الله، وأن تقام فيها صلاة إسلامية.

ولم يجد المسلمون مناصًا من أن يلجأوا إلى الجبال يحتمون في ذراها، وكهوفها ومغاورها، ويتواروا زمنًا.

وقد أصدر الملك فرديناند أمرًا بالعفو عنهم، وكتب إلى زعماء المسلمين في بلنسية يحضهم على اعتناق المسيحية، وأنهم إن فعلوا ذلك كانت لهم منه الحماية والعون، وتكون لهم كافة الحقوق التي للمسيحيين، كما أكد لهم أنه سيفي لهم ويحفظ عهده معهم، مهما كان الأمر.

إلا أن سلسلة الاضطهادات لم تنقطع، فقد صدر أمر إلى متنصرة المسلمين في اليوم الحادي والعشرين من شهر أكتوبر 1525م، يحظر عليهم بيع الذهب والفضة والحرير والأحجار الثمينة والمواشي، وأشياء أخرى ذكرت في المرسوم.

ثم أعقب أمر صدر في الثامن عشر من نوفمبر من نفس العام، على المسيحيين أن يبلغوا الديوان المقدس كل ما يأتيه المتنصرون من ردة أو مخالفة للمسيحية، وأما ما يوجب الشبهة في سلوكهم، وألزم المسلمون بوضع إشارة زرقاء في قبعاتهم، وبتسليم كل أسلحتهم، وحظر عليهم حيازة شيء منها بعد؛ ومن ضبط معه سلاح فجزاؤه الجلد.

كما ألزمهم المرسوم بالسجود في الطرقات إذا ما مر أمامهم حبر كبير، وألزموا أيضًا أن لا يجهلوا بشعائرهم إذا أقاموها، وأن يغلقوا مساجدهم وجوامعهم.

ولم يلبثوا أسبوعًا واحدًا حتى فوجئوا في 25 من ذات الشهر بصدور أمر يوجب عليهم مغادرة إسبانيا قبل نهاية شهر يناير 1526م عبر طرق في شمال البلاد عينت لهم في الأمر.

ونص المرسوم على أن كل من يبقي أحدًا منهم في ضياعه فجزاؤه الغرامات الفادحة. فثار المسلمون لهذا، سيَّما من كان منهم في مقاطعة قورية، وعمَّت الثورة كل مقاطعة بلنسية.

ويقول بعض المؤرخين بأن عددهم كان يربو على ستة وعشرين ألف أسرة، لجأ كثير منهم إلى الجبال، ولبثوا يقاومون جنود السلطة الذين أرسلوا إليهم، وذهب وفد ممن رأوا في السلم أمنًا، أو شبه أمن، إلى حاكمة بلنسية وكانت تسمى الأميرة جرمين ده فوا فحوَّلت الموضوع إلى بلاط الملك لعرض المطالب.

ومثل الوفد لدى الملك، ورجاه أم يمهل المسلمين خمس سنين لاعتناق المسيحية، أو فليغادروا البلاد من خلال ميناء الكنت فرفض الملك هذا الرجاء.

فعرض الوفد أن ينتصر المسلمون على شريطة أن لا يحاكموا أمام ديوان التفتيش قبل مضي أربعين سنة، فرفض الملك هذا أيضًا.

فقصد الوفد إلى مانريك رئيس ديوان التفتيش الأكبر، وقدموا إليه مذكرة يعرضون فيها اعتناقهم المسيحية على شروط منها:

أن لا يطبق عليهم قضاء الديوان قبل مضي أربعين سنة.

أن يحتفظوا خلال الأربعين سنة بأزيائهم ولغتهم.

أن يسمح لهم بمدافن خاصة بهم.

أن يسمح لهم بالتزوج من أقاربهم، وحتى من بنات أعمامهم طيلة هذه المدة.

أن تعتبر كل العقود القديمة صحيحة.

أن يستمر رجال الدين منهم على القيام بأعمالهم وأن يعهد إليهم في قبض ريع ما كان للمساجد التي حولت إلى كنائس.

أن يسمح لهم بحمل السلاح مثل بقية المسيحيين.

أن تخفض الضرائب التي يدفعونها إلى السادة، وأن تكون معادلة لما يدفعه المسيحيون.

أن لا يدفعوا ضرائب بلدية بالمدن الكبيرة إلا إذا اختاروا الاشتراك في تولي أعمال المدينة وأن يتمتعوا بكل ما يتمتع به المسيحيون من الحقوق.

ولما عرضت تلك المطالب على مجلس الدولة، تلخصت إجابته بما يلي:

أن تتخذ كافة الإجراءات التي اتخذت إزاء المتنصرين من المسلمين بمملكة غرناطة، مع إخوانهم في المحنة، في بلنسية الأراغون.

أن تسمح لهم بالاحتفاظ بأزيائهم ولغتهم مدة عشر سنين.

أن تسمح لهم بمدافن خاصة على شرط أن تكون قريبة من الكنائس، وأن يسمح لهم بدفن المسيحيين الأصليين فيها.

عدم الاعتراض على عقود الزواج القديمة، ولكن يجب اتباع الشعائر المسيحية في كل عقد جديد.

يحتفظ رجال الدين المتنصرين بقبض ريع ما للمساجد التي حولت إلى كنائس بنسبة ما يبذلونه من الجهد في تنصير إخوانهم.

أن يسمح للمتنصرين بحمل السلاح أسوة بالمسيحيين الأصليين.

أن يسوى بينهم وبين الأصليين في نسبة الضرائب المدفوعة إلى السادة؛ وأصحاب الضياع، وكذلك في الضرائب الأخرى.

أن تستمر الحالة في المدن كما كانت، بالنسبة إليهم.

أن لا تفرض عليهم ضرائب لم تفرض من قبل.

ورأى المسلمون في ذلك أكثر ما يمكن الحصول عليه، خصوصًا في مثل ما هم عليه من المحنة والشدة، فأذعنوا وأقبل كثير منهم على اعتناق المسيحية، إلا أقلية اعتصمت بالجبال، وأصرت على الثورة، فجرر الملك جيوشه عليهم، فما لبثوا أن سلموا، وأرغموا على اعتناق المسيحية إرغامًا، كما دفعوا مبالغ طائلة فدية لأنفسهم من الرق.

ولم ينثن ديوان التفتيش في بلنسية عن غيِّه، وكان يطمع في القضاء على الجالية الكبيرة من متنصرة المسلمين هناك، واشتد الديوان في مطاردتهم واضطهادهم من حين إلى حين، فكان المسلمون يلجئون إما إلى المقاومة، وإما إلى بذل المال فدية عن أنفسهم.

وسعى لمساعدتهم أحد المتنصرين المدعو: كوسمي بن عامر وكان له نفوذ في البلاط الملكي لاتصاله به، لأنه كان من النبلاء؛ فصدر أمر ملكي في 1517م، وفيه معنى العفو عمن ارتد منهم عن المسيحية هم وذريتهم من مصادرة الأموال إذا هم ارتدوا، ولم يستثن من ذلك رجال الدين والفقهاء، ومن اختتن منهم، ومن اتهم وكان رهن المحاكمة، فلا مصادرة إذا قبض عليهم.

وفي نظير ذلك تعهد المتنصرون أن يدفعوا لخزانة الديوان خمسمائة وألفين من الدوكات كل سنة[1].

على أن هذا الأمر لم يطل عهده أكثر من ربع قرن، حتى عادت المحاكم إلى شدتها، والديوان إلى اضطهاداته، ورأى أشراف الأراغون وأصحاب المزارع والضياع فيها أن الخير لهم إذا لم يحدث ببقية بلاد الأراغون ما حدث في بلنسية، وخافوا على مصالحهم، فمعظم المسلمين فيها كانوا يفلحون أراضي الملك وأراضيهم، وفيهم مهرة الصناع، وهم مع ذلك لا يأتون جريمة، بل وادعون مسالمون يكدون ويكدحون؛ وقد أفهموا الملك ذلك، وأفهموه أن لا داعي لإجبارهم على اعتناق المسيحية، فالاضطرار لا يعني التعلق بأهداب الدين الجديد والإخلاص له، ولكن جهود الأشراف وكبار الملاك كانت غير مجدية عند ملك لا يراعي عهوداً قطعها على نفسه.

وقد أصدر في 1526 أوامر لـ ديوان التفتيش بإجبار مسلمي بلاد الأراغون كلها على التنصر، وقد نفذت تلك الأوامر، ولم يقاوم المسلمون هناك، وقضى الأمر، إذ نفذت بذلك سياسة التنصير في كل أرجاء إسبانيا.

ورجا أعضاء مجلس النواب من الملك أن يصفح عن المتنصرين إذا ما كان ذنبهم طفيفًا أو اتهموا بتهم تافهة لحداثة عهدهم بدينهم الذي أجبروا على اعتناقه؛ فرسم الملك في أواخر 1530، لكبير المفتشين يأمره فيه أن يعفو عن الأوابين ويغفر زلات المنتصرين إذا ما حسنت نيَّاتهم.

وكان دون فرديناند بنجاس ودون ميشيل داراجون وديجولوبيز بنشارا من مقدمي المتنصرين عندهم لا تتسابهم إلى أمراء غرناطة وسلاطينها السابقين، وكانوا قد أجبروا على اعتناق المسيحية لما غلب المسلمون على أمرهم في

---

(1) محمود علي قطب، مذابح وجرائم محاكم التفتيش في الأندلس، ص 56.

«غرناطة»، يوم تسليم أبي عبد الله- الزغل تقدم ثلاثتهم خلال 1526 إلى الملك لما زار غرناطة برجاء وذكروا في رجائهم شدة اضطهاد القساوسة ورجال التفتيش والمسيحيين الأصليين لمتنصرة المسلمين.

وعهد الإمبراطور إلى أسقف قادس برئاسة لجنة تحقيق تطوف أعمال غرناطة، وترى مظالم المتنصرين، وأتمت اللجنة أعمالها، وقدمت تقريرها مؤيدة صدق ما قاله الثلاثة، وعزت الاضطهادات إلى رجوع جل المتنصرين إلى الإسلام، وأن القليل منهم هو الذي حافظ على الدين الجديد.

أظهر الملك اهتمامًا وعقد مجلسًا من المطارنة يرأسه كبير مفتشي الديوان، وبحث المجلس المسألة المعروضة عليه، وقرر نقل محكمة التفتيش من جيان إلى غرناطة، وأصدر الملك مرسومًا بالصفح عن المتنصرين وعما تقدم من ذنبهم؛ أما من عاد إلى الردة عن المسيحية فجزاؤه العقاب الشديد من الديوان.

وأذعن المتنصرون إلى الأوامر الملكية وما فرضته عليهم لجنة المطارنة، ولم يسلموا من دفع الأموال الطائلة للملك ليكون لهم الحق في ارتداء أزيائهم القديمة، ويعفوا أنفسهم من مصادرة الديوان لأموالهم إذا ما اتهموا بالردة.

وكان نصيب المتنصرين في الأراغون مثل نصيب إخوانهم في غرناطة.

ورسم الملك أوامر عدة وقوانين كثيرة.

منها: مرسوم صدر عام 1534 يحظر على محاكم التفتيش في بلنسية مصادرة أموال المحكوم عليهم من المتنصرين المتهمين بالردة، وأن تدفع تلك الأموال إلى ورثتهم، ورسم الملك عام 1534 يمهل فيه المتنصرين في الميدو وإريفالو مهلة ليعودوا إلى حظيرة الكنيسة.

والتمس من البابا 1544 أن يصدر قراراً بأن يكون لمتنصري غرناطة الحق أن يتولوا هم وأبناؤهم الوظائف المدنية، حتى ولو اتهموا بالردة أكثر من مرة، وأن تكون لهم كافة الحقوق والامتيازات الكنيسية، وأن لا ينظر في كل القضايا المقامة على المتنصرين أمام محاكم التفتيش.

وأصدر في 1548 أمراً لكبير المفتشين فالديس أن يصدر لائحة جديدة يسمح بمقتضاها للمتنصرين أن يعودوا إلى حظيرة الكنيسة، دون أي احتفال علني، وأن تكون دار المتنصر بين دارين للمسيحيين الأصليين، ويحرم عليهم استخدام المتنصرين الجدد، ويسمح لأبنائهم الذكور أن يتزوجوا من بنات المسيحيين الأصليين إذا ما تزوجت مسلمة متنصرة من مسيحي أصيل وحكم على وليها الذي دفع لها المهر بمصادرة أملاكه بتهمة الكفر والإلحاد فإن كانت هذه التهمة قد ارتكبت قبل دفع المهر فلهذه المتنصرة من المسلمين أن تدفع باستثناء مهرها من المصادرة.

ومثل هذا إذا ما حمل متنصر من المسلمين مالا إلى أسرة زوجه، فله أن يحتفظ بماله، حتى ولو حكم بمصادرة أموال من أعطى المتنصر المال.

ومات الملك شارل الخامس وتولى من بعده ولده فيليب الثاني الشديد التعصب للكثلكة، ولكنه كان يرى من جماعة المتنصرة نشاطًا وقدرة على فهم العلوم وإجادة الفنون، وكان ديوان التفتيش لا تهد ثائرته أبدًا ضد أولئك المساكين، كما أن الديوان ورجال الدولة كانوا يؤثرون المسيحيين الأصليين على أولئك المتنصرين، لذا كان المتنصرون يتسللون إلى إفريقية كلما لاحت لهم بارقة أمل في الهروب من إسبانيا المتعصبة. ولم تفد محاولة الملك لاستبقائهم، لأن رجال الديوان كانوا لا يرون رأيه، وكان كلما أصدر قانونًا قاوموه وتجاهلوه وعملوا ضده. فقد أصدر الملك قراراً يبيح فيه للمتنصرة أن

يتوبوا على يد القسيس توبة سرية فتقبل توبة التائب، فلا عجب ولا مصادرة. وكان القساوسة والأحبار يخفون ما يصدر الملك من أوامر وقوانين في صالح المتنصرين، فلا ينتفع بها أحد؛ وكانت إرادة الديوان هي الغالبة، وفوق رأي الملك، والويل والثبور لجماعة المتنصرين. واشتد الديوان في تتبع المتنصرين واضطهادهم، فمن نطق بالعربية، أو استحم، أو حجب النساء، أو لبس الأزياء الإسلامية، فهو كمن أقام الليل على ردته وكفره، والويل له من التعذيب. وأخذ صغار الأولاد والبنات من آبائهم المتنصرين، وعهد بهم إلى المدارس والكنائس، ليشبوا فيها وهم لا يعلمون شيئًا عن العربية والإسلام، واستبيح كل شيء مع المتنصرين حتى اضطروا إلى أن يجتمعوا جماعات سرية ويتواطئوا على الثورة دفاعًا عن النفس والعرض واللغة والدين. وأوفدوا بعض زعمائهم خفية إلى المغرب العربي، وطاف البعض بجبال البشرات لبَثٍّ الدعوة للثورة، وساء حظهم حين ضبطت بعض كتبهم ورسائلهم التي تبادلوها مع سلاطين وأمراء المسلمين في المغرب العربي.

وكان في تلك الكتب أن الحكومات الإسلامية بالمغرب العربي قد استفزتها حالة إسبانيا، حتى أنهم رأوا أن يبعثوا بالجند إلى ماربلة والمرية، فأخذت السلطات الإسبانية حذوها وعززت ثغورها، وشددت الرقابة على شواطئها. ولكن رجال الثورة لم ييأسوا ولم تفتر عزيمتهم، فاجتمعوا في إحدى ضواحي غرناطة في اجتماع سري واختاروا محمد بن أمية زعيمًا لهم، يتولى كبر الثورة وقيادة الناس؛ وكان الزعيم من سلالة الأمويين، وقد أجبر على اعتناق المسيحية وأسموه فرديناند دي فالور. ونزح المتآمرون إلى جبال البشرات، وبدأوا بإعلان ثورتهم هناك، وانضم إليهم سكان تلك المنطقة، وقد تغلبوا على جنود السلطة التي أرسلت لإخماد الثورة. وقد اقتحموا الكنائس والأديرة وقتلوا قساوسةً وأحبارًا ممن كانوا يكيدون لهم، واستفحل أمر الثورة

!! فاضطرت الحكومة إلى تجريد حملة كبيرة على البشرات لتحيط به من كل ناحية، وحميت الحرب وكانت مواقع حربية مشهودة، 1569، ولكن جنود الحكومة أمكنها أخيراً أن تنفذ إلى مركز الثائرين، فاعتصم هؤلاء برؤوس الجبال، ووصلت إليهم جماعات من الرجال نجدة من إفريقية استطاعوا الوصول رغم كل رقيب على الشواطئ، وظلت الحرب سجالا بين الجنود والثوار. فاضطر الملك أن يرسل جيشًا كبيراً قائده أخوه الدون جوان، فسار من إشبيلية فسارعت البيازين وغيرها إلى الخضوع، ولكن بقية إخوانهم الثائرين عزموا على أن يقاتلوا أو . . . يقتلوا، وكان قتالهم قتال المستيئس المستميت. وقتل ابن أمية غيلة أثناء الثورة، فانتخب الثوار مولاي: «عبد الله» عوضًا عنه، وظلت الحرب مستمرة طيلة الشتاء.

ورأى قائد جند الحكومة أن يعمد إلى سياسة المكر والخداع، فلجأ إلى المفاوضة وأذاع أمراً بالعفو العام لمن يلجأ إليه، وأن يمنح المتنصرين شروطًا حسنة للصلح إذا هم أذعنوا ولم يقاتلوا، فأثر ذلك في بعض الثوار الذين كلوا من القتال؛ ورفض الآخرون الصلح، وهرب كثير بأسرهم إلى إفريقية خشية الانتقام إذا ما كان الفشل. وما زالت جنود الحكومة تطارد مولاي عبد الله حتى تمزق جنده وأعوانه، وقتله أنصاره في نهاية الأمر فداء سلامتهم، وحملت جثته إلى غرناطة وعرضت على الناس بعد أن مثل بها. أما ما بقي من المتنصرين فقد أجبروا على إخلاء دورهم، وشردوا في مقاطعات استورس وجليكيا وروقبوا مراقبة شديدة. ودبر بعض المتنصرين ثورات في بلنسية وغيرها، ولكن الحكومة قبضت عليهم وأذاقتهم سوء العذاب، وسالت دماؤهم أنهاراً، وحرقت أجسادهم أكوامًا. وخلف الملك «فيليب الثاني» ابنه فيليب الثالث؛ وكان ضعيف الرأي، خاضعًا لإرادة القساوسة، وكان وزيره: دوق دي ليرما من أشد الناس تعصبًا للكثلكة، ومن ألد أعداء المسلمين

والمتنصرين؛ فأشار على الملك الضعيف 1599 بأنه يجب استرقاق شباب المتنصرين والكهول منهم، وأن تصادر أموالهم، لأنهم مسلمون وأن ينفى شيوخهم إلى مراكش والجزائر، وأن يؤخذ أطفالهم فيربوا في المعاهد الدينية المسيحية في إسبانيا، وقد أقر مجلس الدولة ذلك المشروع، وأخذوا يدبرون في الخفاء كل ما يلزم من جهد وقوى لحصر عدد المتنصرين في جميع أنحاء إسبانيا. وقدم المطران رابيرا مذكرة إلى الملك 1601 يتحدث فيها عن إخفاق كل محاولة مع المتنصرين، وأن في وجودهم الخطر كل الخطر على البلاد، وأن المبالغ الطائلة التي تصرف لمراقبتهم بدون فائدة.

وقال: إن الدين هو دعامة الدولة الإسبانية، وعلى هذا فهو يقترح: تأليف محكمة سرية من كبار الرهبان والفساوسة تحكم بردة المتنصرين وخيانتهم، وبناء على ذلك تحكم بنفيهم ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم. إلا أن هذه المذكرة - الاقتراح - لم يعمل بها، لأن مجلس الدولة رأى السير في تحقيق مآربه سراً، وأن لا تصطبغ إجراءاتُه في ذلك بصبغة دينية، فعهد ببحث المسألة إلى لجنة خاصة يرأسها الدوق دي ليرما. وبعد بحث وجدال طويل بين أعضائها اتخذ المشروع لتنفيذه خطة نهائية؛ وذلك بإمهال المتنصرين شهراً واحداً لبيع ممتلكاتهم ومغادرة إسبانيا إلى حيث شاءوا ولهم أن يخرجوا إلى إفريقية وهم آمنون، أو أن يذهبوا إلى بلاد مسيحية إذا شاءوا فيوصى بهم خيراً. وجعل عقاب من يتأخر عن الرحيل بعد انتهاء الشهر أن يجازى بالموت وأن تصادر أمواله. ولم يجد المشروع هذا أدنى معارضة، بل كان الاتفاق عليه بالإجماع. لكنه لم ينفذ في حينه، بل تأجل زمناً بسبب انشغال إسبانيا في خصومتها مع بريطانيا وفرنسا. وعاد مجلس الدولة من جديد إلى المسألة، في يناير 1609م. وكتب تقريراً يحبذ فيه نفي المتنصرين لأسباب منها: أن إسبانيا معرضة لخطر غزوها من مراكش. وقد أقيمت الأدلة والبراهين على خيانة

المتنصـرين في هذا الصدد، ولـهذا فـهم أهل للموت الزؤام أو الاسـترقـاق؛ ولكن إسبانيا رحيمة بهم، رقيقـة لهم تكتفي بنفيهم من أرضها. وتقرر تنفيذ الخطة في خريف العام المذكور، وأرسلت أوامـر إلى الحكام في صقلية نابولي وميلانو ليعدوا ما يلزم من سفن النقل لأولئك المتنصرين؛ وقد جمـعت سـفن كـثيـرة تعد بالعشرات في جـزيرة فيورقة منذ أوائل الصـيف. ولما حل الثاني والعشرون من سبتمبر 1609 أعلن قرار النفي، فاضطرب المتنصرون وفزعوا.

وقد جاء في هذا القرار:

إن المتنصـرة هم أعـداء الملة والدين والوطن، وأن لهم اتصـالا بأعـداء إسبانيا، وأن لا سبيل إلى جعلهـم يعتنقون الدين المسيحي الكاثوليكي، ولهذا وجب طردهم إلى بـلاد البـربر إلى المغـرب العـربي، وأنـه يجب أن يغـادر المتنصرون إسبانيا رجالا ونساء وأطفالا في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ يوم نشر القرار في المـدن والقرى، وأن يذهبوا إلـى الثغور التي يعـينها لهم المـكلفون بترحـيلهم من قبل الحكومـة، وجزاء من يتخلف الموت. وقـد صرح لهم أن يأخذ كل منهم ما يستطيع حمله من المتـاع فوق ظهره فقط وأن يحمل كل ما يسـتطيع من المؤونة، ولو أن الحكومـة تكلفت بمدهـم بالغذاء أثنـاء السفـر، ويجب عليهم أن يلبـثوا خلال الأيام الثلاثة في أمـاكنهم رهن إشارة الموظفين المكلفين من الحكومـة بأمر ترحـيلهم؛ وأن يكون كل ما خـلفوه من عـقار أو منقول للسادة، ومن أشعل النار في عقـار أو منقول فجزاؤه، هو وجيرانه في الحي جميعًا، الإعدام.

وفي الأمر:

أن يختـار السادة سـتة أشخـاص من كل مائة من جـماعة المتـنصرين، شديدي التعلق بالمسيحية، كثيري الخبرة بأعمال الزراعة والفنون، وأكبرهم سنًا

للانتفاع بهم في تلك الأمور؛ ومن كان دون الـرابعة من سنه سُمح له بالبقاء إذا رضي بذلك أو إذا رضـي آباؤهم أو أوليـاؤهم بذلك، وإذا كـانوا دون السادسة وكـانوا من أبناء المسلمين الذين لم يتنصروا فلهم أن يبـقوا وأن تبقى معـهم أمهم المتنصرة؛ وإذا كـانت الأم نصرانيـة أصلية والأب متنصـرًا، فإن الأب ينفى وتبقى الأم مع أطفالها الذين هم دون السـادسة، وكل متنصر أقام بين مسيحـيين مدة عامين ولم يختلط بالمتنصرين، وشهـد له قسيس بأنه على نصرانيـته، فله أن يبقى. وكل من أخـفى هاربًا، أو حمى متنصرًا، فـجزاؤه الأشغال الشاقة مدة ست سنين. وقد أمر الجنود والمسيحيون الأصليون، بعدم التعرض للمتنصرين، وأن لا يهـينوهم لا بالقوم ولا بالفعل، وجزاء من يفعل ذلك شـديد العقـاب. كان ذلك القـرار مـفاجـأة شديدة الوقع على نفـوس المتنصـرين، وكـانت الثورات السـالفـة قد أنهـكت من قواهم، وأدركـوا أن الحكومة جادة فيما اتخذت من قرارات، وأنها قد هيأت نفسها وبكل الوسائل لتنفيذ قـرارها؛ وأعدت ما لديها من بأس وقوة في كـافة الأرجاء. ومع ذلك فـقد حـاول البـعض أن يثوروا وأن يقـاومـوا وأن يدافعـوا عن أنفـسهم مـا استطاعـوا، لاسيـما في بعض المناطق الجـبلية، إلا أن مقـاومتـهم لم تجدهم شيئًا، وتغلبت الحكومة بقواتها وجبروتها عليهم بسرعة، وأخمدت انتفاضاتهم اليائسة. بـدئ بتنفيذ القرار في مـقاطعات «الأراغون » و«بلنسـية» لأن القرار نشر فيهما أولا. فـفى أوائل شهر أكتوبر 1609، نفي نيف وثمانية وعشرون ألفًا من المـتنصرين من ثغـر دانية وثغور أخـرى. وقد ذهبت بهم الـسفن إلى وهران في الجزائر، ونزلوا في جوار وحماية سلطان تلمسان.

ونفي من ثغر بلنسيـة ما يقرب من خمسة عشـر ألفًا، ونفي البعض من الكَنْت بينما كانت فرق الموسيقى تعـزف ألحانها والأناشيد ترتل. ويقدر بعض المؤرخين عـدد المنفيين حـتى أواخر 1609 بما يقـرب من مائة وخمـسين ألف

نسمة. وقد كان بين المتنصرين ألوف من ذوي الثراء، أمكنهم أن يسافروا على نفقتهم الخاصة. ورحل ما يقرب من الخمسة والعشرين ألف نسمة كانوا في الأراغون إلى نافارا ورحل من قشتالة نحواً من سبعة عشر ألفًا قصدوا فرنسا، فأذن لهم ملكها هنري الرابع بذلك، على شرط أن يحافظوا على المذهب الكاثوليكي، وأن يسكنوا ما وراء الغارون. أما في الجنوب الشرقي من إسبانيا ووادي الأندلس فقد أعلن المتنصرون هناك بقرار النفي في غرناطة في الثاني عشر من شهر يناير 1610. والقرار يشابه ما أشرنا إليه آنفًا من الشروط، إلا أنه سمح للمتنصرين بالرحيل خلال شهر، كما أذن لهم أن يبيعوا المنقول مما يملكون، وأن يقبضوا أثمانه، وطبعًا يسهل فهم ما لهذا القول من قيمة وما تباع به الأشياء من أثمان هي نهاية ما يمكن أن يحصل عليه مضطر للبيع العاجل من رخص الأثمان. ونص قرار غرناطة أيضًا على أن الملك قد صادر عقار المتنصرين وأخذه لنفسه. ويقدر المؤرخون عدد المنفيين من إقليم «غرناطة» بما يقرب من مائة ألف نسمة. واتسع شمول القرار حتى بلغ كل ناحية ودسكرة في إسبانيا. ولا يمكن تصور مدى القسوة والوحشية والشدة في معاملة أولئك البائسين، ولقد ظلت سفن النقل المعدة لتهجيرهم، تروح وتغدو شهوراً طوالا، وهي مشحونة بهم تلقيهم في ثغور المغرب العربي على صورة من الذل والهوان، تفتت الأكباد أسى وحسرة، وتذيب أقسى القلوب أسى ولوعة. أما تقدير عدد المنفيين من إسبانيا كلها بعد ذلك القرار فإن الخلاف فيه كبير ومتفاوت، بين المؤرخين. فأما فليورنتي فإنه يقدرهم بـ مليون نسمة، وغيره يقدرهم بستمائة ألف، وثالث بسبعمائة ألف. لكن فون بورجشتال النمساوي يقدرهم بثلاثمائة وعشرة آلاف. وتقدر إحصائية تقريبية لسكان إسبانيا في تلك العصور بثمانية ملايين نسمة، وإذا حملنا ما يقوله نافاريتي وهو من كبار مؤرخي إسبانيا على حقيقته بأن عدد من نفي من

إسبانيا أثناء تلك العصور هو ألفان من الألوف اليهود وثلاثة ملايين من المسلمين أو من متنصريهم، عدا من استرق منهم أو قضى نحبه تعذيبًا وحرقًا وعددهم كبير جدًا يصعب إحصاؤه، ولكن العدد التقريبي لا يقل بأي حال من الأحوال عن مائتي ألف إلى ثلاثمائة ألف نسمة. وإذا ما راجعنا كل تلك الأعداد الضخمة لتقريب الحقيقة إلى الأذهان بقدر المستطاع أمكننا أن نعرف مدى الفاجعة التاريخية التي حلَّت بالمسلمين في تلك البلاد، وهي من أسوأ ما سجلت أسفار التاريخ من ظلم وفظاعة وقسوة وبربرية. وذلك على حد قول الكاردينال ريشيليو والتي لم ترض أيضًا كليورنتي أحد رجال الدين المسيحيين، والذي كان من أعرف الناس بخبايا وخفايا ديوان التفتيش وأعماله، تلك الأعمال التي لا تغمض العين عن إتيانها وارتكابها من يملك ذرة من العقل والشعور. لم تكف محاكم التفتيش عن إتيان مخاريها، وسجل التاريخ عدة حوادث ومحاكمات على أفراد وجماعات اتهموا بالارتداد عن الكثلكة بعد نفي تلك الجموع الغفيرة.

فقد قبض في بلنسية على فرنشيسكو دي لوكي المتنصر، 1625، وكان قد فر من إسبانيا وانضم إلى قراصنة الجزائر الذين كانوا يغيرون على شواطئ أوروبا، ويقال بأن هذا الرجل قد أدى فريضة الحج، ووصف رحلته في كتاب ألفه، وقد حكمت عليه محكمة التفتيش بالجلد، والسجن مدى الحياة. وبعد عشرين سنة قبض على جماعة من متنصرة العبيد لأنهم حاولوا الفرار من الجزائر وقضت عليهم (محكمة التفتيش) في «بلنسية» أن يذوقوا صنوف عذابها. وصدرت أحكام في «قرطبة» على مسلمة استرقت وأجبرت على التنصر لمحاولتها الفرار إلى الجزائر واتهامها بالارتداد عن المسيحية. وصدرت أحكام في «برشلونة» كذلك؛ وفي مدريد 1680 قدم للمحكمة مسلم من قادس اسمه مصطفى، أجبر على أن يبدل اسمه باسم مسيحي، وأصبح يدعى

لازارو فرنــندو، ولم ينكر الرجل إسلامــه بل أصرَّ عليــه، فأعــدم حرقًــا هو وجماعة أخرى اتهموا بتهم عديدة. ولم يغفل الديوان المقدس ولم يتوان لحظة عن أداء المهمــة الوحشية الــبربرية التي تطوع أفراده للقــيام بها. فقــد صدرت أحكام عن محــاكمة في بلاد: الوليــد وطليطلة ومدريد وفي قــرطاجنة حيث ضبطت جمــاعة من المتنصرة يصلون سرًا بمــسجد هناك 1779، ولا تسل عما لاقوه من جزاء وعقاب وحرق. على أن الديوان كان نشيطًا مجدًا في اضطهاد غير اليــهود وغير المسلمين، في مــحاكمة المســيحيين أنفسهم باتهــامهم بأنهم حــادوا عن الكثلكة؛ مع أن رجال الــديوان كانوا يهــدفون إلى أشــياء أخــرى دنيوية محضة، لا دخل للدين فيها، وإلى مآرب منحطة في أغلب الأحيان.

وقد حاول البابا بول الرابع الرئيس الأعلــى وصاحب الكلمة العليا التي لا ترد في شــؤون (الديوان المقدس) وفي مــحاكم التــفتــيش أن يطوع الديوان لتجريد شارل الخامس وابنه من الملك. وممن اضطهدهم الديوان ورجاله مطران «طليطلة» بارثلمي كارانيــزا عام 1557؛ فقــد دبرت ضده المكائد ونصــبت له الشراك، بسبب حقد بعض كبار الأحبار له. وقد اعتقل في بلد «الوليد» بمنزل خاص بعد أن قبض عليه في الثاني والعــشرين من شهر أغسطس عام 1559/ 24 ذي القعدة عام 966 هـ لاتهامه بالكفر؛ وقد لبــث في معتقله إلى الخامس من شهر ديســمبر 1566، وحمل إلى روما وهو ضعــيف ليحاكم هناك. وقد أصدر البابا أمره إلى المطران المعــذب أن يتوب عن كل آرائه في الكفر والإلحاد وأن لا يوافق في آرائه آراء مــارتن لوثر رأس الكنيســة الأنجلكانية؛ ثم قــضى عليه بالاعتقال خمس سنوات أخرى في دير عينه له، ويؤدي صلوات عينها له أيضًا. وقــد قضى المطارن الهرم نحــبه في سجــنه، في الثاني من شهــر مايو 1576م، بعــد أن قاسى مــا قاسى مــن ألوان العذاب. وقــد حكم على «دون ردريجو دي برمون» من أمــراء نافارو ومن عظماء إسبــانيا عام 1542 م لعطفه

على المتنصرين. وكذلك حوكم أمير البحر لمملكة أراغون سانكودي كرودفا متهمًا بالكفر والزندقة، وقد اعتقل وتوفى في أحد الأديرة وهو شيخ طاعن في السن.

واستمر الديوان في جبروته وطغيانه وفسقه وفجوره حتى احتل الفرنسيون إسبانيا وصدر أمر نابليون عام 1808 م/ 1223 هـ، بإلغائه.

ولكنه عاد للحياة في عهد «فرديناند السابع» ملك إسبانيا الذي أحياه عام 1814، وظل يعبث في مظالمه حتى عام 1834 حيث وافق مجلس النواب على إلغائه نهائيًا في إسبانيا كلها. ولقد كان الرئيس «تركويماذا» يفخر بأنه قضى بأحكامه الجائرة وتفننه في صنوف التعذيب على نيف ومائة ألف نسمة، طيلة سبعة عشر عامًا قضاها في رئاسة الديوان الدموي. وحكم الرئيس ديزا خلال سبعة أعوام من ولايته على ما يقرب من خمسة وثلاثين ألف نسمة. أما كمنيس فإنه اشتد على المسلمين والمتنصرين إذ قضى قضاءه على إهلاك نيف وخمسين ألف نسمة، طوال اثنتي عشرة سنة.

عدد الضحايا:

ويقدر ليورنتي وهو خبير بأعمال محاكمات الديوان عدد الضحايا من أول عهد الديوان حتى أوائل القرن التاسع عشر بما يأتي:

31,912 شخصًا أحرقوا فعلا.

17,659 أحرقت رموزهم وتماثيلهم.

271,450 أوقعت عليهم عقوبات متنوعة، وكلها شديدة.

321,021 مجموع الضحايا

وسواء كان هذا الرقم صحيحًا أو كان مبالغًا فيه على رأي البعض، أو أقل من الحقيقة بكثير على رأي آخرين، فمما لا شك فيه أن أمثال تلك

الفظائع التي كان يأتيها الديوان المقدس، والأحكام القاسية الجائرة التي كانت تقضى بها محاكم التفتيش وتنفذها هي فظائع ليس لها مثيل في تاريخ كبار المجرمين من جزاري التاريخ تيمور لنك أو نيرون.

«التقية» دفاع الموريسكيين ضد ديوان محاكم التفتيش:

لم تكن المواجهة الجدلية ممكنة أصلا بين المجموعتين في إسبانيا خلال القرن السادس عشر، فدواوين محاكم التفتيش كانت ترفض كل تسامح وحوار، ولم يبق للموريسكيين كإجراء وقائي، إلا إخفاء معتقداتهم والدخول في جدل متستر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإسلام يسمح لأتباعه بعدم أداء واجباتهم الدينية في ظروف قاهرة أو خشية إلحاق مضرة كبيرة للشخص. ومع هذا فإن المؤمن وجب أن لا يعرض حياته للخطر، الحياة التي تمثل أهم وأكبر نعمة وهبها المولى للإنسان، وعليه فإنه من المشروع إنقاذها «حتى ولو كان الشخص المهدد بخسارة حياته، سيؤديه ذلك إلى وجوب التنكر للقضية التي يرغب في الدفاع عنها» ونجد مصدر هذا التسامح الذي منح للفرد في القرآن الكريم. «من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدرًا فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم». «إن التقية» الاحتياط أو «الكتمان» وهو الحذر والسرية هي بالذات الكلمات التي تشير إلى الفعل الذي بواسطته، يمتنع المسلم، الذي يعيش وسط بيئة اجتماعية عدائية، عن ممارسة دينه متظاهراً باعتناق الدين الذي فرض عليه فرضًا، والمؤمن وجب عليه المحافظة على العقيدة الإسلامية في أعماقه. إن مذهب «التقية» هذا قد ظهر في القرون الأولى لظهور الإسلام وهذا بعد المصائب الأولى التي حلت بالمجموعة الإسلامية. وانطلاقًا من اللحظة التي تلقى فيها الموريسكيون التعميد بالقوة، فإن المجتمع الذي شكلوه سوف يتحول إلى

جمعية ضخمة ذات طابع شبه سري، وقد استمر الفقهاء في مباشرة وظائفهم سرًا. ومع هذا فإن الموريسكيين طوال إقامتهم بإسبانيا، قد اكتسبوا الشعور بأنه وقع تغليطهم، وقد فهموا أيضًا كيف أنه عن طريق هذه «الأوامر الملكية» وبمجرد إمضائها، أريد القضاء على التقاليد العريقة. وكما ذكر المؤرخ الإسباني لوى دومارمول كافارجال (Louis de Marmol Carvajel) في تاريخه لثورة البشرات: «أن الداخلين حديثًا (في الدين المسيحي) كانوا دومًا يشعرون بالحقد تجاه ديننا»، وأنهم لم ينسوا أبدًا، أنه في اتفاقية غرناطة، التزم الملكان الكاثوليكيان بالسماح للمسلمين بممارسة دينهم إلى الأبد، «وأن أصحاب الفخامة ومن سيتولى بعدهم الحكم سوف يبقون إلى الأبد، الملك أو عبد الله والقواد والقضاة والمفاتي والفقهاء والرؤساء والرجال النبلاء وعموم الشعب، صغارًا وكبارًا، يمارسون عقيدتهم وسوف لا تؤخذ مساجدهم وصوامعهم ومآذنهم». إن مثل هذه الوضعية لا يمكن إلا أن تحث على الكتمان، الأشخاص الذين يجبرون على التنكر لمعتقداتهم الشخصية العميقة. وهذا ما عبَّر عنه للورانت (Llorente) في كتابه (Historia Critica la Inquisition en Espana) عندما كتب: «إن محاكم دواوين التفتيش قد حافظت بل قوت مكرها، عندما عاقبت فقط الأشخاص الذين لا يعرفون المكر، ولكنها لم توفق في تبديل دين أحد منهم، وهذا كما لمسناه عند اليهود والعرب الذين تم تعميدهم بدون اقتناع حقيقي، وكان الهدف من ذلك هو البقاء في إسبانيا».

وفي الواقع فإن هذا المشكل بالنسبة للموريسكيين، قد وضع على الشكل التالي: ما العمل للمحافظة على الإسلام وسط المسيحيين؟ وقد تجلى ذلك مبكرًا في إسبانيا، لدى موريسكيي غرناطة في أوائل القرن السادس عشر، عندما أجبروا على التعميد والتمسح. وبالتدقيق فإن نص الخماديا وهو مخطوط: Real Academia de la Historia de Madrid T 13. وهو عبارة عن

جواب أحد مفاتي وهران لموريسكيي وهران الذين استفتوه في ممارسة دينهم. وهذه الفتوى صدرت عن المفتي أحمد بن جمعة، ومؤرخه بأوائل شهر ديسمبر 1504 (شهر رجب 910). إن هذا المخطوط ليس سوى نسخة الخمادية من مخطوط عربي موجود في مكتبة الفاتيكان مخطوط بورجيانو (Borgiano) ولا شك أن هناك ترجمات الخمادية لهذا النص تمت في عدد من الفترات بإسبانيا: ونعرف حاليًا اثنتين منها، إحداهما التابعة لمدريد والثانية لمكتبة الميجان باكس أون بروفنس. وقد وضحتا أهمية هذا النص وانتشاره في القرن السادس عشر. وهاتان النسختان المؤرختان بـ 3 مايو 1563 قد تمت على يد أراقونيين وقد اكتشفتا أيضًا بأراقون. إن محتوى هذه الفتوى ذو فائدة مضاعفة: فقد عثرنا بادئ الأمر على تذكير لأهم القواعد الإسلامية الأساسية الكبرى للإسلام، وقد قدمت ليس بشكل نظري، ولكن بالرجوع إلى الممارسة في وسط مسيحي. وقد جاء في هذه الفتوى تذكير بوحدانية الله والاعتراف بمحمد كرسوله ووجوب إقامة الشعائر الدينية والقيام بالزكاة والتطهر والامتناع عن شرب الخمر وأكل لحم الخنزير، وكذلك منع المسلمات من التزوج بالمسيحيين. وعلى أثر ذلك تناولت الفتوى مشاكل العلاقات بين المسلمين والمسيحيين: ماذا وجب على الموريسكي القيام به كلما أجبر على التنكر لعقيدته وممارسة أخرى ليست له؟ وقد درست عدة حالات وفي كل مرة نجد الجواب التالي: إذا كان المسيحيون مثلا يجبرون المسلمين على سب الرسول، فإنه وجب عليهم في هذه الحالة تسميته بحمد (Hamed) شأنهم في ذلك شأن المسيحيين، وكذلك عدم ربطه بأنه مبعوث من عند الله، ولكن بالشيطان أو بشخصية يهودية باسم محمد: «إذا طلب منك ثلب محمد، فإنك تنجزه تحت الأمر ولكن بنية أن تربط ذلك بشرور الشيطان أو حمد اليهودي». أما ما يتعلق بالصلاة، فإن الموريسكي المجبر إلى التحول إلى الكنيسة في نفس

الساعة التي وجب عليه أداء صلاته الإسلامية، فإنه في هذه الحالة يعفى من أدائها وتحسب عليه وكأنه أداها تمامًا ووجهته نحو مكة. أما إذا تعذر عليه أداء صلاته في النهار، فباستطاعته تأديتها في الليل. إن التطهر لأداء الشعائر هو الآخر يمكن أن يعوض: وهذا وفقًا للملابسات، كالغوص في ماء البحر أو مسح الجسم بمادة نظيفة، ترابًا أو خشبًا. وإذا أجبر الإنسان على شرب الخمر أو أكل لحم الخنزير، فبإمكانه القيام بذلك، ولكن بشرط أن يعتبر ذلك فعلا فاحشًا ويدخر لنفسه حسن النية. وأخيرًا فإن المشكل الأساسي هو التالي: إذا كان الموريسكيون قد أجبروا على التنكر لعقيدتهم، فإنه يجب عليهم أن يكونوا مراوغين في أجوبتهم، وإذا ضغط عليهم فإنه يجب عليهم، في أعماق أنفسهم إنكار ما أجبروا على التصريح به. وإذا أجبرتهم على التنكر لدينهم فليس بإمكانهم المراوغة، فيفعلوه على أن يبقى ضميرهم متمسكًا بالعقيدة ومحتقرًا لكل الأشياء التي يجبرون على التصريح بها. وعلى ضوء ذلك، فإننا نملك مجموعة من القواعد المرتبطة مباشرة بالضمير والتي تمكن الموريسكيين من كل التسهيلات للمحافظة على عقيدتهم، والدين الإسلامي لا يسعى أن يجعل منهم شهداء ولا شهود العقيدة في وسط المسيحيين، ولكن يطلب منهم فقط أن يبقوا مخلصين في ضمائرهم. وقد تكرر هذا المبدأ طوال الوجود الموريسكي بإسبانيا: من ذلك فإن الفارو دو قرطبة (Alvaro de Cordoba) هذا المكافح القديم في حرب البشرات، قد نفي إلى طليطلة بعد الهزيمة، وقد نقل إلى مواطنيه آراء فقيه كان قد تعرف عليه في سيرا (Sierra) ودعاه للاستمرار في ممارسة الشعائر الإسلامية سرًا وسط المسيحيين: «ففي الحرب أثناء انتفاضة الموريسكيين، أدى الصلاة وجعل عربيًا يقوم بها أيضًا، وأن الفقيه بحضور الشخص الذي يؤديها، كان يقول أنه وجب أداؤها ليلا، على أرض المسيحيين».

بفضل هذه الحالات الضميرية، كان بإمكان الموريسكيين إذن الاستمرار في ممارسة شعائر الإسلام سراً، وأداء أوامر الكنيسة الكاثوليكية وكأنها التزامات اجتماعية عادية. ولكن ألا يقال أن مثل هذا الموقف هو بالذات نفي للجدل والذي يفرض حتماً المواجهة؟ وبالفعل فإننا اكتشفنا هنا أحد مميزات الجدل الموريسكي: وهو ليس مباشراً، ذلك أن الفترة الزمنية لا تسمح به ولكن وجوده مخفي. وسيظهر هذا الجدل في النصوص التي سوف توزع تحت المعاطف وأيضاً من خلال آلاف المناسبات للحياة اليومية والتي سيكون من العسير تجنبها أو تغطية مذهبها الحقيقي. ودواوين التحقيق كانت هناك لتعاقب هذه الحالات البينة جداً أو لشرح مؤشرات المعارضة إلى الاندماج الذي اقترحه المجتمع المسيحي. وحتى تكون الصورة مكتملة يجب إضافة أنه لا توجد«فنون» أخرى تقترح حلا أكثر تجذراً، وهذا بدون أن تتم دعوة الموريسكيين إلى التضحية. وفي هذا النص، ذي البعد المحدود، فإنه يبدو أن الونشريسي يرد على المسلمين الغرناطيين الذين سألوه عن احتمال رجوعهم إلى أرض الإسلام أو أن البقاء في أرض الكفار (إسبانيا) يعد خطأ كبيراً؟ وقد أباح لهم هذا الرجوع وكأنه واجب ديني. إن أكثر الموريسكيين قد اختاروا «البقاء» بعد أن التجأوا إلى «التقية» التي اتخذوها وكأنها أملهم الوحيد للنجاة وطريقهم الوحيدة للحفاظ على الحياة في إطار المجموعة المسيحية. وهذا ما جعل أحد الموريسكيين الملتجئين إلى تونس وهو مؤلف مخطوط رقم 9653 والموجود بالمكتبة الوطنية بمدريد يذكر أنهم «اضطهدوا أمتنا الأندلسية بالسجون وبالتعذيب والقتل ومع كل هذا، فإن أتباعنا قد حافظوا بشدة على عقيدتهم الصادقة وتظاهروا باتباع عقيدة أخرى، في حين أن قلوبهم تؤمن بشيء آخر، وهذا ما جعلهم يسخرون من حماقاتهم ومن ضعف عقيدتهم المعروفة جداً لدينا. على أن الموريسكيين قد يتخذ تجاههم القوة لحضور الطقوس الدينية

وعلى الخصوص صلاة القداس. وعلى هذا الأساس فإن موقفهم لن يكون موقف أورع والنسك. ونفس هذا الموريسكي عبر عن هذا الموقف في مخطوطة أخرى تحت رقم 9654: تلك هي قوانين المسيحيين وهي التي تحت نظرنا، ونمارسها وأننا في بعض الأحيان نتظاهر بأتباعنا. غير أن الله يعلم أننا من أعماقنا نسخر منها عندما نشاهد رفع القربان أو لمس الصدر. ودواوين محاكم التفتيش وكذلك القساوسة، لم يكونوا مغفلين هذه الوضعية: والتهمة التي تكررت بشدة ضد الموريسكيين، كانت بالتحديد هي التالية: «إخفاء معتقداتهم بفن وخبث»، كما أخذوا أيضًا بممارسة الدين الكاثوليكي «لتنفيذ الأوامر بذلك فقط» وهذا لا يعني سوى القيام بالتزام اجتماعي ليس غير. وعندما يتضح أن موريسكيًا بهذا الشكل، يعد شخصًا مدنسًا، مع كل ما يستوجبه ذلك من ظروف مشددة للعقوبة، وقد امتثلت إيزابال دولينان (Isabel de Linan) عام 1608 أمام محاكم دواوين التفتيش بكوانكا نتيجة هذا الاتهام: «ولقد انتهكت عددًا كبيرًا من الحرمات، كلما تنازلت القربان أو أدت متظاهرة بالقيام بهذا الواجب المقدس وباعترافاتنا، وتناولها لقربان كل سنة على أساس أن ذلك واجب اجتماعي، وهي بهذا، تخفي ارتدادها عن طريق هذه المظاهر المسيحية.

توجد عدة قضايا تشتمل على صيغ من هذا القبيل: «وعلى الرغم من أقوالهم وتصريحاتهم بأنهم مسيحيون، فإنهم ليسوا كذلك بقلوبهم» أو هذه الصيغة الثانية: «كانوا على وشك أن يصبحوا متحمسين للعقيدة» أو هذه الصيغة الأخرى: «كانوا يقترفون أشياء وجرائم لا يذكرونها ويخفونها بخبث». وتوجد حالة مهمة متعلقة بهامت (Hamete) وهي الراجعة لإلياس لورانزو انريقاز (Alias Lorenzo Enriquez) الذي أسر في عرض البحر على

السواحل الأندلسية سنة 1620 . وقد مثل أمام محاكم دواوين التفتيش بطليطلة وقد ذكر قصته بكل تلقائية: فهو أثناء فترة الطرد، تحول إلى فرنسا، صحبة الأراقونيين، أقلع من أكد (Agde) في اتجاه تونس. ومن هناك ذهب ليستقر بالجزائر، غير أنه في مقره الأخير سعى إلى إمكانية رجوعه إلى وطنه. ونظر للتهمة الموجهة إليه باحتفاظه بلسانه العربي والاعتراف لنا بانتمائه إلى «ملة محمد»، في حين أنه عندما كان أسيرًا، وسلم كعبد إلى دون جوان دوكاردناس (Don Juan de Cardenas) صرح بأنه لم يكن مطلقًا مسيحيًا، وأنه على ضوء ذلك لا يمكن أن يتهم بالارتداد عن دينه، وأنه قبل الطرد، يعتبر نفسه مسيحيًا غير صادق، لأن قلبه ما زال محتفظًا بعقيدة محمد. وكلما كان أحد العرب يناقش فدية نفسه، فإنه وجب عليه، ليتمكن من الالتحاق بأرض الإسلام، القيام بإجراء أمام محاكم دواوين التفتيش لتمكنه من تسليم «وثيقة بطلب من المعني بالأمر» للالتحاق بوطنه، وهذا نوع من جواز السفر يؤكد على أن هذا العربي لم يكن مسيحيًا أبدًا. إن محاكم دواوين التفتيش سوف تبقى بالإضافة إلى ذلك قاسية مع المرتدين حيث أوخذ تمامًا على استمرارهم في التخفي والتستر. إن هؤلاء «الممارسين المتظاهرين» كثيرًا ما سلموا إلى السلطة المدنية: وحيث كانت المحاكم تصرح ضدهم بأقسى العبارات والأوصاف: أنهم كالكلاب، يتناولون من جديد ما كانوا قد تقيأوه، أو «أنهم كالعرق ينمو على الرغم من بقائه حيًا في قلوبهم»، أو: «(العربي) يعتبر عضواً عفنًا، جافًا وميتًا وأنه وجب قطعه ورميه خارج الكنيسة الكاثوليكية». وتفسر هذه الحدة بيأس محاكم دواوين التفتيش بإقناعهم. وهي على ضوء ذلك سوف تكون فظيعة جدًا كلما تأكد لديها أنها أمام «التائبين المرتدين». وفرنسسكو بلانكو (Francisco Blanco) قد «أحرق بعد موته» لهذه الأسباب. وقد شرح الموريسكيون جيدًا كيف أن «التقية» كانت موقفًا سياسيًا وفقًا

للملابسات التاريخية، ولكنهم أضافوا، أن ذلك لم يكن في أي حالة من الحالات موقفًا يبرره التسامح العقائدي فالشيء يكون صحيحًا أو خطأ في ذاته مهما كانت مواقف الأشخاص الذين يتخذونها تجاه الحقيقة أو الخطأ. وعليه ألم يذكر جوان النصو اراقوناس (Juan Alonso Aragones) أن عقيدة التثليث تتمثل في أن المسيحي أكد بقوة على صحة العقيدة، دون أن يؤمن هو نفسه بذلك، ويعتبر ذلك كذبًا: «لأنه يصرح بذلك على لسانه، غير أن قلبه يؤمن بضده، وهذا يعتبر على أية حال، كذبًا». ومن جهة أخرى صحيح أنه لا يوجد غير الله إلاهًا «وإذا سرح به مسلم، فإن ذلك يتوافق مع ما في ضميره، وإذا صدر ذلك عن ملحد، فإنه ضد ما يؤمن به، وعلى أية حال فتلك هي الحقيقة». إن ممارسة «التقية» لا يمكن إذن أن تشوه عمق حقيقة العقيدة الإسلامية، إلا أنها من جهة أخرى ستشوه إحساس الموريسكي الأخلاقي، والذي يمكن بسبب تعوده الإقامة ضمن المسيحيين، أن يعمل على إخفاء المعتقدات التي لا يؤمن بها. من ذلك أن خوان النصو اراقوناس قد حذر إخوانه الملتجئين إلى تونس، من مغبة الخبث والرياء: وأنه وجب عليهم أن يجنبوا أنفسهم كل أثر للمعتقدات المسيحية، والتي رسخت فيهم في إسبانيا، وتحت طائلة اللعنة «فإن الله سيطالب بحساب دقيق، الملحدين والمنافقين وهم الذين يتظاهرون، عن طريق أقوالهم، وكأنهم مؤمنون، غير أن ضمائرهم فاضت بدعًا وإلحادًا». وبالاعتماد على سور من القرآن الكريم أنزلت على الرسول أثناء إقامته بالمدينة، وهي السور التي تؤاخذ الانتهازيين يتلونون وفقًا للحوادث ولا يلتزمون تمامًا بتعاليم الرسول فإنها قد أعطت مضمونًا للمنافق: «وهو الذي لديه عقيدة في قلبه ويظهر أخرى خارج ذلك. وإذا بقي أحد المسلمين محتفظًا بأقل الشكوك وأقل أجزاء الخطأ، واستمر يمارس «التقية»، ولكن هذه المرة تجاه إخوانه، فإنه سيعرف مصير الملعونين «والمنافقين» وينتهي «غارقًا في الهموم التي لا تعرف حدًا».

اتهم الموريسكيون بالخبث والرياء في الحياة اليومية: وقد ظهرت عدة صراعات بسبب سعيهم لبقائهم أوفياء لأنفسهم ولمعتقداتهم الشخصية، وأنه حتى لا يعترفوا بتعلقهم بالدين الإسلامي، فقد اضطروا إلى العثور على مخارج وحيل هروبية، عندما يواجهون الضغط الاجتماعي المسلط عليهم: وعندما دُعي لوب الماريك (Lope Almerique) إلى مشاركته غذاء جيرانه المسيحيين العريقين، فإنه اعتذر عن أكل «شحم الخنزير» الذي عرض عليه، وهذا بحجة الاعتماد على عادة عائلية بسيطة: أن آبائي لم يأكلوا البتة شحم الخنزير، ونحن نقتدي بهم إلا أن الجيران سيدركون جيدًا سبب رفضه، والنائب العام قد فهم ذلك هو الآخر، وقد طالب بإدانته: إن الشخص لوب الماريك قد امتنع عن أكل ذلك، وفقًا لتعاليم دين العرب. وهناك حالة أخرى ستكون مثيرة لو لم تقد صاحبها أمام محاكم دواوين التفتيش، وهو هذا الموريسكي الذي على الرغم منه، وجد نفسه قد عين كمساعد في خدمة الكنيسة سان تياقو (Santiago) بسيقوانزا (Siguenza). وقد حاول أن يؤارب كلما تعلق الأمر بواجباته الدينية، مما أدى إلى بروز كآبته وكدره، إلا أن هذا الأمر لم يتواصل إلا مدة زمنية. وإذا طلب منه أن يقوم بجمع التبرعات، فإنه يقوم بذلك دومًا وفي غير أوانه في حين كان المجمع الكنسي الأسقفي، قد سن قواعد محددة، وجب احترامها. وإذا لم يقع احترامها يتم الطرد، وهذا ما وقع مثلا كمنع جمع التبرعات يوم الأحد أثناء «إقامة القداس الأكبر» أو عدم إدارة الظهر مطلقًا للقداس عندما يمر بين صفوف المقاعد، بل أنه يجد متعة في عدم احترام أي من هذه القواعد. وكان يضيق كثيرًا بملاحظات القديسيين، وهذا إلى درجة التهديد بعدم قيامه مطلقًا بجمع التبرعات. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تحين ساعة الوعظ فإنه يغيب، إما لحظة رفع القداس، فإنه كان موجودًا: «لا يركع أبدًا على ركبتيه ولا يحني رأسه» وفي

أحد الأيام دفعته دعابته حتى إلى تحريف لفظة «التقديس»، وهذا أثناء جمعه التبرعات لصيانة قنديل القربان المقدس. وعندما يلاحظ له ذلك، فإنه يجيب بأن: «مرد ذلك إلى زلة لسانه وأنه بسبب فقدانه أسنانه، فإنه لم يعد يستطيع أن ينطق بها». إن الشهود المعاصرين اتفقوا على أن الموريسكيين بقوا جميعًا مسلمين في أعماقهم، وأن مسيحيتهم ليست سوى شكلية. والإدانة بالرياء والتستر، هي التي كثيراً ما تتكرر. من ذلك كتب فراي أنطونيو دو قلفارا (Fray Antonio de Guevara) بتاريخ 12 مايو 1531 إلى أسقف دوتوي (de Tuy) الذي تعين مؤخراً «رئيسًا جديدًا لغرناطة» ليقدم إليه موظفيه الجدد والمتركبين أساسًا من الموريسكيين: «أن أهل هذا البلد ليسوا كأهل بلدكم، فهم ماكرون سيئون، ذوو موقفين، متسترون ومتقلبون في مواقفهم». أما مفتشو محاكم التحقيق الغرناطيون، فقد كانوا أكثر وضوحًا عندما حرروا رسالة إلى المجلس الأعلى بتاريخ 27 نوفمبر 1560 وذكروا فيها: أن كل الموريسكيين يعتبرون مسلمين سراً. وفي 1568، كتبوا كذلك، «أننا موجودون وسط أعدائنا الكفار». وبإمكاننا أن نذكر نفس الشيء بالنسبة لموريسكيي أراقون. ففراي ماركوس دو قادالاجارا (Fray Marcos de Guadalajara) يذكر في كتابه Memorable expulsion de los Moriscos de Espana رأى أحد مفتشي محاكم التفتيش الأراقونيين في أواخر القرن السادس عشر، ومفاده أنه: إذا عثر على منضو جديد (للدين) وتأكد له ذلك، فإنه حتمًا وبالتأكيد، لن يكون مسيحيًا صادقًا. لنعترف أن منطقة أراقون لها حالة ذات خصوصية متميزة، إذ في بعض الأحيان يعتبر نبلاؤها أعداء محاكم دواوين التفتيش وحلفاء الموريسكيين، وفراي ماكوس دو قادالاجارا قد ذكر بهذا الشأن القصة الموحية التالية: التعميد. أما قديس المكان فقد ضغط عليهم ليقوموا بالتعميد، ذاكراً لهم أنه دون التنكر لمبادئ القرآن فإنه باستطاعتهم أن يقوموا «بتظاهرات

مسيحيــة في نفس الوقت الذي يبقى ضميرهم متعلقًا بمحــمد». وفي كاتالونيا أيضًا، كان المسئولون الموريسكيون يرون تعميم مبدأ «التقية» وفي لحظات الطرد النهائي، طلب أسقف المكــان من القس المكلف بأسقفية مــوريسكية بطرطوشة عددًا من الشهائد التي تسمح لبعض الموريسكيين أن يبــقوا وكأنهم «مسيحيون عريقون».

أما القس الذي يعرف جيدًا رعيته، فقد نفذ أمر الأسقف، وهذا دون أن يعرض نفســه للخطر: وقد كتب إذن: «أن الأعمــال التي لاحظها، ظاهريًا، أدى هؤلاء الموريسك، تبدو له وكأنه قد قام بها مســيحيون طيبون». وقد ذكر ذلك وكأن الأمــر يتعلق بأحسن الأشــخاص الطيبين. وبعــد سنين عديدة من ذلك، عندما أجــرى بحثًــا حول هؤلاء الموريسك الذين تمكنوا من البــقاء في إسبانيا، فإن الناس الذين سئلوا ردوا بأن المسيحيين: «يعتبرونهم كذلك عربًا، شأنهم في هذا شــأن العرب الذين أطردوا سابقًــا». وحتى في قشتــالة أيضًا، فــقد اعــتبــر كل الموريسكيين مــسلمين. وتبــدو لنا حــالة قرية سكوالامــوس (Socuellamos) في ولاية سيوداد ريل (Ciudad Real) موحية جدًا. وتعد هذه البلدة في الثلث الأخير من القرن السادس عشر: 170 موريسكيا، وزعوا على 49 مسكنًا. وخلال أربع سنوات أي من 1582 إلى 1586 حصل لـ: 32 عائلة من ضمن 49 نزاع مع محاكم دواوين التفــتيش. وعلى ضوء ذلك صرح أحد الشهود في قضية من هذه القضايا: «من أن كل الموريسكيين الذين يعيشون في سكوالاموس هــم عرب وأن القدامى بإمــكاننا سوقهم جــميــعًا إلى مــحاكم دواوين التفتيش». وهذا ما يعني وجود أمل باعتناق الدين من أصغرهم سنًا. وأنه لابد من الاعتقــاد أن موجة من الرعب قد تمكنت مــن العائلات الأخرى بالمدينة، خاصة وأنه لا توجد قــضايا أخرى ضد الموريسكيين في هذه البلدة، إلا بعــد عشــر سنين من هذه الحــادثة في 1549 وأخرى 1609 قبــيل الطرد

النهـائي. وقد أخـذ سرفـانتش (Cervartes) في كـولوكيـو دو لوس باروس (Coloquio de los Perros) أيضًا على الموريسكيين عـدم صدقهم في العـقيدة، وهو في هذا يتخـذ حتى قشـتالة نموذجًـا لمعرفتـه الجيدة لذلك. وقـد كتب: سوف تكون ماريا (Marilla) إذا عثـرنا ضمن أعدادها الكبيـرة، على شخص واحد يؤمن بصدق في الدين المسيحي المقدس.

وأثناء لحظة الطرد وعلى وشك صـدور القرار بإطراد، فـإن الموريسكيين حسب فونسكا أحد شهود خروجهم مـن بلنسية، يذكر الأحداث كما وقعت: لقد رفضـوا، ليس فقط العمل، وجمع الـعنب وقطع قصب السكر، ولكنهم اعترفوا بصورة تلقائية أنهم جميعًا مسلمون، وقد أكد أحدهم: «أن كل الذين يوجدون بمملكة بلنسية هم أيضًا عرب، شأنهم في ذلك، شأن عرب الجزائر». ومنذ ذلك الوقت، فإنهم لا يعـملون على التستر، وإذا حانت المناسـبة، فإنه يجادلون المسيحـيين: «وظاهريًا يعترفون بذلك وإذا دفعـوا قليلا إلى الاعتراف بأنهم في الحـقـيقـة عـرب، وأنهم ما زالوا دومًـا على ذلك، وأنه إذا حـان الوقت، فإنهم مسـتعدون أن يدافعوا عن دينهم ويحـاجون به ضد ديننا، وفي هذه الحالة، لا يحـترمون عـقيدتهم التي تمنع عليـهم المجادلة وليتـحولوا إلى استعـمال السلاح». فقد ظهـرت بجلاء كل التقاليد والممـارسات التي رغبت محاكم دواوين التفتيش في تحريمهـا: «أنه بفضل دعاية أكبر من ذي قبل، فإن الموريسكيين متمسكون بعقيـدتهم الشريرة، ذلك أنهم، بدون خشية من أحد، يأكلون اللحم يوم الجمـعة والسبت، وأن الأبناء يتـزوجون بين ذويهم وبنسب متفـاوتة، ودون حضور الكاهن ويتم ذلك وفـقًا للمراسم الدينية المحـمدية». وحتى إذا أخذنا بالاعـتبار مبالغة فـونساكا (Fonseca) الذي يعد من مـحبذي الطرد النهائي، فإنه مـن الصحة بمكان أن يشعر الموريسكيـون إذن، بتحررهم من كل ضغط، ومع هذا فـإن محاكم دواوين التـفتيش، سـتراقبـهم وسوف

تستمـر في اعتبارهم مسـيحيين حتى لحظة سفـرهم: إلا أن البعض منهم دفع ثمن حريتـه، نتيجـة انطلاق عواطفه المكبـوتة والسابقة لأوانهـا. وعلى ضوء ذلك، فإننا نملك من اعتـرافات شهود العيان، شهـادة ثمينة، للأسقف جوان دوريبارا (Juan de Ribera) بطريك بلنسـية الذي قـضى السنين العديدة ليـقنع موريسكي بطريكيته بقبول الدين المسيحي واعتناقه عن طواعية ورضا وهذا قبل أن يصبح مـن أشد المدافعين للـطرد النهائي. وقد ألـقى في كاتدرائيـته وعظًا بتاريخ 27 سبتـمبر 1609 أي بعد خمسـة أيام فقط من نشر قرار الموريسكيين البلنسيين من إسبانيا، ومما جاء فـيه: أن هؤلاء الناس ليسوا سوى كفار، وأن وجودهم ليـعد خزيًا للمسـيحيين. إن أكـبر الشرف يحصل بمرافـقة المؤمنين، وهذا في نفس الدرجة التي يكون فـيها أكبـر الخزي وأكبر العار بالـتعامل مع الكافرين، وهذا إلى درجة أنك لا تستطيع حتى رؤيتهم وجهًا لوجه، دون أن يثير لديك الشعور بالإهانة حتى ولو كان المعنى ملكًا.

ذكر سان جان الـذي نصح بعدم استقبال كل من لا يعـترف بأن المسيح هو الله، وهذا هو مـوقف الموريسكيين: «أنـهم من هؤلاء الذين قـال فيـهم الرسول سان جان أنهم لا يعترفون بأن المسـيح النبي هو الله الحقيقي، متبعين في ذلك دين محمد، وبشأنهم ذكر الرسـول: «لا تستقبلوهم في بيوتكم ولا تقولوا لهم «مرحـبًا» ذلك أن الذي يحييـهم، يساهم بشكل من الأشكال في دينهم» وقد تساءل كيف أمكننا التعامل عائليًا ووديًا مع هؤلاء الملحدين: «لقد رأيناهم يحتفلون بالأعياد الإسلامـية، في حين أننا نعرف أنهم كانوا عربًا وتم تعميدهم» وعليه فقد أكد أن كل المسيحيين البلنسيين وجب عليهم أن يعترفوا، أثناء تنظيم اعتراف عام، بقبولهم هذا التعايش «لقد أمضيت معهم أربعين سنة في حالة سلـم» وحيث شاهدت أحـدهم من شعب إسـرائيل يقدم الضـحايا للأصنام بأمر من ملك انتـيبوش (Antioche) الضال وقـد تأجج حقدًا نتيـجة

حميته لله، وهذا إلى درجة ارتعاش عظامه، وقد تعهد أن كل الذين يقدمون الضحايا للأصنام والذين أمروه بالقيام بذلك، يجب قتلهم جميعًا. أما فراي النصوشاكون، فهو الآخر يعرف جيداً الموريسكيين، وقد أخذهم على تسترهم. وعندما كلف من طرف فيليب الثاني بتعميد الموريسكيين، كتب إلى جلالة الملك بتاريخ 22 فبراير 1588، رسالة يحذره من الخطر الذي يمثله الموريسكيون على إسبانيا. وبالنسبة إليه فإن كل الموريسكيين الذين اتصل بهم بالبشرات أو قشتالة أو الأندلس أو اكسترامادور، يشبه بعضهم البعض، ولهم نفس العيب ألا وهو الرياء: «فهم بفضل هذه المظاهر الخداعة، يبدون بالصورة التي لهم، ويخفون في الوقت المناسب حقيقتهم». إن هؤلاء الكتاب الذين أثاروا مشكل تستر الموريسكيين، يقومون بذلك دوما بكثير من الحدة والهجاء: وهم على يقين بالخطر الذي يحدق بإسبانيا التي احتضنت في أرضها أعداء سيكونون دومًا على استعداد للكشف عن هويتهم في الوقت المناسب. وقد ترجمت عن ذلك صور متشابهة جداً أدى سرفانتش وتمثلت في تلك الحية التي يتم تدفئتها في الصدر: «أن إسبانيا ترعى ولها في أحضانها نفس العدد من الثعابين والموريسكيين» وحيث نقرأ: «أقوال أن جدى كان يذكر أنه أثناء هذه الفترة الزمنية، سيحكم إسبانيا ملكًا من النمسا، وسيتولد في ذهنه صعوبة القرار المتمثل في طرد الموريسكيين، شأنه في ذلك شأن من يبعد الحية من بطنه وحيث كان تتآكل أحشاؤه وكذلك التفريق بين الحية الصالحة من الفاسدة. أما فراي أنطونيو شاكون فقد قدم هذه الصورة المتمثلة في هذا أوحش المفترس: «لتتوقف إسبانيا عن تربية هذه الوحوش، فسيأتي يوم يستقبلونها ويبتلعونها». أما أزنار كاردونا فيرى أن «الموريسكيين يمثلون السم والحشرات الطفيلية والنبتية السيئة في حقل كنيسة إسبانيا». ومن جهة أخرى فإن مؤلف «المجاز في العلوم الإلاهية» يستعمل اصطلاحات أكثر عنفًا مثل:

«أنهم الذئاب المخربة والثعابين والعقارب والضفادع والعناكب والحيوانات البشعة السامة التي كان سمها العنيف يمرض ثم يقتل كثيراً. إن الموريسكيين مثل النسور التي تمر بسرعة للفتك، والطيور الكواسر التي تعيش بقتلها للآخرين. وهم أيضًا مثل الذئاب في قطاع الماشية وذكر النحل في الخلية والغراب وسط الحمام، والكلاب في الكنيسة والغجريين بين الإسرائليين وأخيراً الملحدين من بين الكاثوليكيين».

أما الموريسكيون فقد برروا موقفهم بحكم ضرورة وجودهم ونجاتهم من محاكم دواوين التفتيش. وعلى ضوء ذلك فإن الطرد يجسم الامتحان الصارخ لانتحارهم ضد محكمة التفتيش: وقد ذكروا ذلك على أنه برهان إضافي لحقيقة معتقدهم بمحمد الكازر (Alguazir) وهو أحد الموريسكيين الملتجئين إلى تونس، قد لفت الانتباه إلى أن الموريسكيين أثناء إقامتهم بإسبانيا: «خلال مائة سنة، وبعد نهاية فتح إسبانيا من طرف المسيحيين، فإنهم لم يتخلوا مطلقًا عن عقيدتهم». وهذا على الرغم من أن محاكم دواوين التفتيش كانت «تحرقهم لأنهم عرب». إن عملية الطرد النهائية توضح قطعًا أن محاكم الدواوين قد فقدت كل أمل للانتصار على الموريسكيين. وعليه فإن الكازر؟ قد ألقى صيحة الانتصار التالية: «لقد خسروا كل المعارك وكذلك الأمل في جعل الموريسكيين يعبدون معهم أصنامهم من تلقاء أنفسهم». وسرعان ما تحولت الحجة المبررة إلى جدل. وعلى أية حال فقد لاحظ الموريسكي أن المسيحيين في تونس الذين اعتنقوا الإسلام، قد تبنوا معتقداتهم الجديدة بمحض اختيارهم، وهو يرى أن هؤلاء اعتبرهم الإسبان مرتدين، أما التونسيون فيعدونهم «عربًا طيبين». وقد ذكر هذا الموريسكي: أن أفضل امتحان لصدق اعتناقهم يتمثل في الهجوم الذي قاموا به تجاه إخوانهم السابقين في الدين: «لأننا نرى أن الشخص الذي بالأمس مسيحيًا، فإنه اليوم يقف بجيش ويقتل كل الأشخاص

الذين يعبدون التماثيل، وهذا على الرغم من اعـتبارهم إخوانًا له». نجد نفس هذه الحجـة في كتابـة الثعالبي الذي كـان يعرف والحق يقـال، عمل محـمد القاصـر؟ وقد كـتب في: «وعلى العكس من ذلك، نرى من أجل المسـيحي «في كل الانتصارات التي حققوها «إسبانيين كانوا أو فرنسيين أو إيطاليين «فهو بعد اعتناقه دين العرب

«وبعد أن كان مسيحيًا طيبًا، فهو الآن فخور «ينشط ضد المسيحي الكافر «حسب عـقيدته، في حين أن الملحـد يهاجم، «يسرق ويسيء المعـاملة ويضر ويقـتل ويستـولي، «وإذا كان أحـد، بالصدفـة، لم يعتنق الدين الجـديد عن أيمان، «فإننا نلاحظ عنده فقدان الدين الكاذب «وأنه يمدح وحدانية الله «وهذا ما يتم، عادة لدى العرب «لأنه لا يوجد أحد يحـتقر عقيدته، وإذا كان بعض الأشخاص، «قـد وقعوا في الخطأ، فهم قلة «لذلك لأن الإله قـد قدر عليهم ذلك».

وليس هذا بطبيـعة الحال رأى المسـيحيين الذين يصـفون المرتدين بأشنع الأوصاف. وقد كتب هايدور حول هذا الموضوع ما يلي: «الحقيقة أن المرتدين الذين هم في الواقع عـرب أو أتراك كانوا أعدادًا قليلـة جدًا، ولا يصبـحون كـذلك إلا بواسطة الغش المحض أو الميـل إلى المتعـة أو الرغـبـة في الفـسق واللواط والنهم». وقـد ادعى بالتـحـديد أن أغلبـيتـهم تمارس هي الأخـرى «التقيـة»: «إنهم جميعًا يعـيشون في الضلال ويكفيهـم أن يكونوا مقتنعين في أعماقهم وبالاحتفاظ بمسيحية قلوبهم، إذ يكثر على لسانهم ذكر هذا المثل: إن اللبـاس لا يرمـز إلى الراهب». غيـر أنه من الأكـيـد أنه لا يؤيدهم في هذا الموقف: وقد ذكـر أنهم سوف يزج بهم في جـهنم»، وقد عـارض هذا المبدأ بقوله: «إن الإنسـان مجبـر على خدمة ربه وخـالقه وهذا بنعمـة ما تلقى منه

روحه وجسمه، وأنه يجب عليه أن يعلن ذلك بشكل علني حتى يشاهد ويعلمه الآخرون، وأن نبينا المسيح قد قال ببساطة كبيرة أن الشخص الذي يشعر بالعار نتيجة قيامه بالاعتراف برجل آخر، هو الآخر يشعر بالعار عندما يعترف أمام الراهب الخالد». أما المسلمون فمن جهتهم كانوا يشكون في مسيحيي إسبانيا الذين يمارسون أيضًا «التقية»، وحجتهم الجدلية هي التالية: كيف يمكن أن يكون رجال عقلاء يؤمنون بكل الحماقات التي نجدها في العقيدة الكاثوليكية؟، إن الإسبانيين الذين ليسوا جميعًا حمقى، يتظاهرون حتى يتجنبون عقاب محاكم دواوين التفتيش: «ونظرًا إلى أنهم لا يستطيعون الكلام بسبب محاكم دواوين التفتيش اللعينة، فإنهم يحتفظون بكل هذه الأشياء في قلوبهم». فإن سؤالا يفرض نفسه علينا: هل أن الشعب الموريسكي في حياته اليومية والمجادلين في كتاباتهم، كانوا يحسون بأنهم يطبقون هذا المبدأ الإسلامي؟ أو هل كانوا يقومون بذلك ويحررون كرد فعل تلقائي للملابسات التي تحيط بهم؟ لابد أن نلاحظ بادئ الأمر أن اصطلاح «التقية» لا يظهر فقط في النصوص الجدلية. وقد وجدناه مرة واحدة في المخطوط 51، ولكن وجدناه بمعنى مخالف: وحيث استعمل كاسم خاص لتعيين أحد الغواة ويخاف النساء، ولا شك أن مرد ذلك ممارسته التستر. وعندما استقبلت مريم جبرائيل، امتلأت جزعًا، لأنها اعتقدت في تقيته: «لقد أخفت وجهها خوفًا لأنها تعتقد أنه «التقية» ذلك أنه في الزمن الغابر وفي بني إسرائيل، يوجد رجل أطلق عليه اسم التقية، وكان أوسم الرجال على الإطلاق. والمرأة التي بدت له جميلة، كان ينظر إليها ليأخذها. وقد خافت مريم لأنها كانت تخشى ظاهرة التقية، بحيث أن جبرائيل عندما توجه نحو مريم قالت له: «سوف أدافع عن نفسي منك، فإذا كنت تقيًا، فالله يقيني منك».

وبالإضافة إلى ذلك فإن الاستشهادات الموريسكية التي عرضناها سابقًا توضح أن الكتاب الموريسكيين كانوا يحسون بوجوب تطبيق هذا المبدأ ومن جهة أخرى فإن المسيحيين أخذوهم على ذلك. من ذلك أن قادالاجارا كتب: «أحب أن أذكر مرورًا أن هذا الإذن وهذه الإجازة التي منحتها لهم هذه الفرقة اللعينة (إذ أنه في مناسبات جبرية قسرية استطاعوا خارجيًا التظاهر بدينهم وبدون الشعور بالإثم، شريطة أن تحجب اعترافاتهم من أجل نبيهم المخطئ والمضل) وقد رأينا الكثير من بين الأشخاص الذين يعبدون الصليب ويتكلمون جيدًا عن ديننا الكاثوليكي، في حين أنه وفقًا لأعمالهم بقوا مسلمين ممتازين. وقد كان شأن مصير «التقية» في العموم شأن الثقافة الدينية الموريسكية وحيث استمرت حية لدى المهتمين من أصحاب الكتابة، غير أنها استمرت أكثر غموضًا لدى الشعب، وحيث لم تكن دومًا الطقوس والمواقف مبررة بشكل جلي أو هي واعية. ونضيف إلى ذلك أنه إذا كانت «التقية» بالنسبة للموريسكيين هي طريقة قانونية للعمل، فإنها ولا شك كانت السبيل الوحيدة لهم، وقد ارتبط ذلك بوضعية الضعف التي كانوا عليها. وعلى المستوى الفردي، كنا ذكرنا عدة أمثلة للمهاجرين بالعقيدة، أما على المستوى الجماعي، فإننا نكتفي بالتذكير بالانتفاضات الموريسكية العديدة التي تشهد بوجود هذه العقيدة والتي كانت دومًا على استعداد للتعبير عنها كلما سنحت الظروف وكانت جد مناسبة[1].

مآخذ الموريسكيين على محاكم دواوين التفتيش:

محكمة الشيطان:

عندما يذكر الموريسكيون محاكم دواوين التفتيش، كان ذلك دومًا بلهجة النقد اللاذع، وتجاهها، لا يجدون الأوصاف القوية جدًا، فحكامها يعتبرون

(1) لوبي كاديساك، الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون، ص 1440، 1442.

بالنسبة للموريسكيين «ذئابًا مفترسة، دون رحمة. وديوانهم هو من المتعجرف والاختلاس واللواط والفجور والشتيمة والجحود والغرور والتكبر والاستبداد والسرقة والظلم». إن المخطوطات التي حررت بعد الطرد النهائي، تعد نماذج رائعة حول هذا الموضوع وعلى الخصوص مخطوطة بيجارنو (Bejarano) والحنفي ومؤلف المخطوطات التالية: 9654 و2,9653. إن المخطوط رقم 9653 يقدم محكمة دواوين التفتيش وكأنها محكمة الشيطان: «وحيث يحكم الشيطان الذي اتخذ من الخديعة والتضليل مستشارين له». وعلى أية حال وبالنسبة للموريسكيين، كانت محاكم دواوين التفتيش تسير في خط ضد الحقيقة وفي خدمة الجهل والظلام، ووضع أحد الأشخاص في سجون محاكم دواوين التفتيش يعني إخفاء الحقيقة. والتدليل على دور محاكم التفتيش المشئوم، يذكر الحنفي أنه قدمت في مدريد مسرحية، كان أحد محاورها خوارق الرسول محمد. وانطلاقًا من تمثيل الفصل الثاني تدخلت المراقبة. ومع هذا ذكر الحنفي أن المسألة تتعلق بمسرحية تاريخية، معتمدة على كتاب كان قد وافقت عليه محاكم دواوين التفتيش: «فإنه أثناء التمثيل دخل ممثلو محاكم التفتيش وأوقفوا المسرحية، بعد أن استولوا على كل الأوراق وأمروا بعدم تمثيلها مستقبلا. ولم يكتفوا بذلك بل قاموا بتحريات للعثور على مؤلف المسرحية الذي حررها. وعندما عثروا عليه آخذوه على كتاباته، غير أن هذا الأخير اعتذر قائلا إنها لم تكن مسرحية من تأليفه هو، ولكن يوجد مؤرخ كان قد استعملها في كتابه، ومع هذا ألم تعط الموافقة عليها من دواوين محاكم التفتيش؟

أما «أسير تونس» فلم يعلق كثيراً على هذه القصة التي وصفها بأنها محض تلفيق: لقد عارضونا في مدريد أن تمثل مسرحية حول أحداث وحياة

محمـد، وأن أسياد محـاكم دواوين التفتيش قـد أمروا بعدم تمثيلهـا، وقاموا بإنذار المؤلف، وأن هذا الأخـيـر اعـتذر قـائلا إنه عـثـر على كل ذلك لدى المؤلفين. وهي عبارة عن إحدى هذه القصص التي يحكيـها الأندلسيون عندما «تنطلق عواطفـهم المكبوتة». وإن الحقيقـة هي نفسها بالنسـبة لبقية المسـرحية أيضًا. أما صـاحب مخطوط S2، فإنه من جـهته قـد أكد أن حكام دواوين التفتـيش يعتبرون حلفاء الشـيطان «إن حكماء دواوين التفتـيش الكفار بفضل أسلوبهم الشيطاني، وحيث دفـعوا من طرفه، فقد أرادوا أن يصبـحوا حكامًا على الأرواح، وقد دفعـوا غيرهم بالقوة إلى أن يتبـعوا دينهم اللعين الذي لا يتمـتع بأي أساس». أما جـيرمينو دو روجـلس فقد أكـد هو الآخر أن الملكة الكاثوليكية إيزابيلا فقد دخلت جهنم، لأنها أسست محاكم دواوين التفتيش: «إنه كثيـرًا ما قال وأعاد القـول بكثير من اللعنة والنقـمة الكبيرة، أن صـاحبة السمـو الملكة الكاثولوكية السـيدة إيزابيلا الموجودة في الجنة، كـما يرى ذلك المسيحيون، هي الآن في جهنم في أسفل دركاتها مع اليهود والذين تحتم عدم خروجـهم منها. وهـم تحت رحى الطاحونة التي تطحن رؤوسـهم، ذلك أن إيزابيلا قد أسـست هذه «المظلمة» وهي اللفظة التي في الغالب تـكون مقرونة بالخزي والاحتقار وحيث يستعملها جيومينو دو روجاس ويرمز بها إلى محاكم دواوين التفتيش». إن أول وأكـبر المآخذ التي وجهها الموريسكـيون إلى محاكم دواوين التفتيش، هي سعيها إلى إدانتهم: وعلى أية حال، وحتى تتم المصالحة عندما يتأكـدون من «اتباع الدين المحمدي» فـإن الموريسكيين وجب عليهم أن يحلفـوا بأنهم تخلوا عن أخـطائهم» وأن يقـبلوا مسـبـقًـا كل توبة تأتي من المحكمة. وأنه وجب عليـهم، بالإضافة إلى ذلك، مـساعدة مـحاكم دواوين التفتيش في صراعها ضد البدع وحسب أحد الكتب: «إن البدع التي تصل إلى علمي، سـوف أبلغـها إلى حكـام دواوين التفـتـيش الذين يلاحـقون البـدع

المخزية». وبذلك فـإنهم لا يتهـمون فقط بممـارسة المذاهب الخـاطئة، ولكن بالإضافة إلى ذلك أوخذوا بذنب المشاركة مع العدو ضد إخوانهم.

اتهم الموريسكيون محاكم دواوين التفتيش باقتراف أشنع الفظائع ليصلوا بذلك إلى خنق كل تبعية للإسلام، وأنهم لم يتراجعوا أمام أي وسيلة لتحقيق ذلك: «لقد كنا مضطرين أن نظهر لهم ما كانوا يرغبون فيه منا، وعكس ذلك فإنهم يسوقوننا إلى محاكم دواوين التفتيش بسبب اتباعنا الحقيقة، لقد حرمونا من الحيـاة والأملاك والأبناء وزجـوا بنا في سجون مظلـمة لأتفه الأسـباب. ونظرًا لأفكارهم السيـئة أيضًا، فـإنهم يبقوننا سـنين عديدة، في الوقت الذي يستـولون فيـه على أملاكنا التي صـادروها ويسغلوننا، ثم يقـولون أن لذلك الفعل مـبررًا، وعلى ضـوء ذلك فإنهم يخـفون أفكارهم السـيئة وسـريرتهم الضـالة. أما أطفـالنا، فإنهم عندمـا يكونون يافعـين، يربونهم على منوالهم ويصبحوا مرتدين، أما إذا كبـروا فإنهم يسعون للهروب. وبالإضافة إلى ذلك فإن حكام دواوين التفتـيش يفتشون عن كل الوسائل للقضـاء نهائيًا على هذه الأمة ومما لا شك فيه، أنه بإمكاننا أن نتـساءل حول اتهام الموريسكيين لحكام دواوين التفتيش باستعمـال القوة والوحشية تجاههم، وأنه من الصعب أن نضع حكمًا ذا قيمة بالنسبة لكل المحاكم، وهذا بسبب فقدان عدد كبير من الوثائق، ومع هذا فإنه بإمكاننا أن نعرض عـددًا من الملاحظات. وقبل كل شيء، يبدو لنا أنه لا توجد قواعد ثابتة لإسناد العـقوبات، فهذه قد تركت بادئ الأمر إلى تقدير المحكمة، ثم إلى «المجلس الأعلى» الذي يلتجأ إليه في آخر المطاف: إن الملابسات والرمـز النموذجي للعقاب وكذلـك شخصية المتـهم، يؤثر كل منها على طبـيعـة القرار. وصـحيح أن يتم إحـراق شخص بسـبب قراءتـه كتـبًا موريسـكية. وآخر صـدر ضده حكم بالسـجن. ولكن هناك مثـال، تمثل في صدور حكم اتسم بالرأفة: فدون فيليب دو اراقون (Don Felipe de Aragon)،

ابن إمبـراطور فاس والمغرب الأقـصى الذي وصل إسبانيـا صغيراً، قـد اعتنق الدين المسيحي: والذي كلفه - دون فـارنندو دو اراقون، نائب ملك بلنسية - وهو ابن ملك نابولي فريدريك الثالث (Ferderic III) غير أن الإسلام اسـتمر محـتفظًا لديه بشيء من الميل، وقـد اتهمـته محـاكم دواوين التفتـيش بكونه «صانعًـا وشريكًا في البدع وسـاحرًا» وقد أدانتـه بثلاث سنين سـجنًا في أحد الأديرة، وارتدائه لباس العار طوال كل هذه المدة برسم مختـوم بقرنين كبيرين وشيطانـين كانا قد صـورا عليه. وهذه الإدانة خـفيـفة جداً إذا قـورنت على العمـوم بغيـرها من الحالات المتشـابهة لهـا. وعلى ضوء الملابسـات، كانت الأحكام تتـراوح بين القـسوة واللين. فـفي 1560 أدين عـدد من الموريسكيين الغـرناطيين بجلدهم ووضـعهم كـجـدافين في السفـن، وهذا بسبب جـريمة انشقـاقهم وارتدادهم: وقد حـاولوا التحول إلى المغرب الـعربي: «ليصبـحوا عربًا». وقـد شرحت محاكم دواوين التـفتيش هذا القـرار: «في هذه المحاكم استـعملنا دومًـا هذا التعـبير: «بسـبب جريمة الانشـقاق نجلدهم ثم نضـعهم كجـدافين في السفن». غـير أنه في نفس هذه السنة كـانت الهجـرات عديدة جدًا: وقد قررت السلطة الرسـمية والدينية أن تتخذ إجـراءات للعقاب. وقد بوغت 17 موريسكـيًا عندما كـانوا يستـعدون للتـحول إلى المغـرب العربي، وحـيث حكم على اثنين منهم، وهمـا المسئـولان، بالموت من طرف النقـيب العام لـلمحكمـة. وطالبت محـاكم دواوين التفـتيش الحكم ضـد الآخرين، وتسليمهم حالا إلى النقيب العام للمملكة «وفقًا لما جاء في تصريح ملكي من جلالته، كـان قد وجه إلينا». وعليه فقـد تمت محاكمتـهم من طرف محكمة دواوين التفـتيش و«سلمـتهم إلى المحكمـة الأولى لتنفيـذ حكم الإعدام الذي صدر ضدهم». أما الآخـرون فسوف يحاكمون فيـما بعد. وفي نفس الوقت سلم أحد المرتدين إلى السلطة المدنيـة، بسبب رجوعه إلى إسبـانيا للغزو على

سواحل المونكار (Almunercar)، وقد ألقي القبض عليه أثناء ذلك. كما أننا نلاحظ أيضًا أن الأحكام الصادرة ضد المرتدين كانت على الخصوص قاسية جدًا. أما الأشخاص الذين سيعدمون حرقًا، فإنهم في الغالب من المرتدين، ولكل ما يتعلق بمحكمة كوانكا: «فقد قدموا تقريبًا كل الشخصيات القليلة (وهم أقل من عشرة) وهم المفرج عليهم إلى السلطة المدنية».

يبدو أن هذه العادة كانت مقبولة من طرف كل محاكم دواوين التفتيش. من ذلك أن محكمة لوقرونو (Logrono) أحرقت موريسكية عام 1576، بعد أن تم تنفيذ عقاب العار فيها وهو الشنق. إن هذه السيدة كانت قد أعفي عنها عام 1571، لأنها تعد إحدى موريسكيات غرناطة التي استفادت من العفو العام الذي أعلن عنه بعد حرب البشرات. وأسقف كالاهورا (Calahorra) من جهته، فرض عليها توبة سرية. أما الآن فقد أصبحت «من المرتدين إلى دين محمد»، وهو السبب الذي من أجله سلمت إلى السلطة المدنية وتم إحراقها. لنوضح هنا أن محاكم دواوين التفتيش لم تكن هي التي تصرح بحكم الإعدام، بل هي تكتفي «بتسليم الأشخاص إلى العدالة والسلطة المدنية التي نتوسل إليها بكل خشوع، في نطاق القانون الذي يسمح لنا بذلك، على أن يتم التصرف معه بكل رأفة وشفقة». وأخيرًا باستطاعتنا ملاحظة أن كل المرتدين لم يسلموا إلى السلطة المدنية. ويبدو أن عدد من أُحرق من الموريسكيين نسبيًا أقل من عدد اليهود والبروتستانت، ولا شك أن مرد ذلك حتمًا إلى وجود قوانين العفو التي منحت للموريسكيين. والأشخاص الذين عوقبوا لأسباب مختلفة: من ذلك من بين 48 «شخصًا أحرق» خلال عملية تنفيذ الحرق في عام 1560، فإن 22 منهم كانوا بسبب يهوديتهم، و12 بسبب إسلامهم و5 بسبب لوثريتهم و7 بسبب تعدد زوجاتهم و2 بسبب الشتم الصادر عنهما، ومن بين 17 شخصًا الذين أحرقوا عام 1563، فإن 16 منهم

كانوا بسبب يهوديتهم وواحدًا فقط بسبب الإسلام. أما اتهامات المغاربة فكانت مماثلة: ذلك أن الأسرى الذين رجعوا من الجزائر ذكروا قصصًا مرعبة عن أسرهم. وفراي دياقو دو هيدو انطلاقًا من صقلية، كان قد جمع ما قصه عليه الأسرى الراجعون من المغرب العربي وقد وضع كل ذلك في كتابه: (Topografia e Historia General de Argel) مثلا ما يلي: «كل الجزائر وكل الأماكن والمنازل والشوارع والحقول والميناء وبواخره، ليست سوى المسكن الحقيقي الطبيعي للشيطان وحيث منذ الأزل وإلى الأبد، لا تسمع إلا الضرب والتعذيب والآلام المتكررة والعديدة، وهي التي كانت على مستوى كل الاختراعات القاسية والوسائل الغير الإنسانية لقتل المسيحيين».

ذكر بدقة أيضًا أن أخطر الأشياء بالنسبة للمسيحيين، هم العرب القادمون من إسبانيا في مختلف الأزمنة والذين يقطنون حاليًا الجزائر وهم «المدجنون» أصيلو غرناطة أو الأندلس أو التغارينوس (Tagarinos) أصيلو أراقون، وبلنسية أو كاتالونيا. وجميعهم في الغالب يعد أكبر وأقسى الأعداء من المسيحيين المتواجدين في المغرب العربي، ذلك أنهم لا يشفى غليلهم وليس من السهل تهدئة عطشهم لإراقة الدم المسيحي. كما أنه أثار أيضًا المعاملة التي يتلقاها المسيحيون الذين أجبروا بالقوة على التجديف في السفن الشراعية التي تقوم بحملات على السواحل الإسبانية: «إن المعاملة بالضرب بالعصى وباليد وبالرجل والسياط، ثم الجوع والعطش مع استعمال عدد لا يحصى من وسائل القسوة اللاإنسانية والمستمرة، كانت متداولة مع المسيحيين التعساء الذين يبقونهم يجدفون دون أن يمكنوهم من نصف ساعة راحة، فإنهم يشقون بقسوة ظهورهم وهذا إلى درجة نزف دمائهم، وسمل عيونهم، وقطع أوصالهم، وكسر عظامهم، وقطع آذانهم وجدع أنوفهم، وهذا إلى درجة اغتيالهم بقسوة وقطع رؤوسهم ورميهم في البحر، وكل هذا ليتسنى لنوتيه السفن من أعمال النهب أكثر من عملية الإبحار نفسها».

جشع محاكم دواوين التحقيق:

إن المأخذ الآخر الذي وجه إلى محاكم دواوين التفتيش هو سعيها إلى ابتزاز أموال الموريسكيين. وقد كتب أحد المهاجرين إلى تونس، من نفس المخطوط المذكو سابقًا S2: «بواسطة عدالتهم المتعسفة ودواوين ومحاكم تفتيشهم القاسية، ونظراً للتعسف والعقوبات التي يلحقونها، فإنهم يضعوننا تحت رحمتهم وينهكوننا ويحرقون آباءنا وأصدقاءنا، ويستولون على أملاكنا بكل قسوة واستبداد، ثم يضغطون علينا وعلى أبنائنا لنفقد أرواحنا. ولنشكر العناية الإلهية ألف مرة لأنها أنقذتنا من وسطهم». وقد ذكر جيرمينو دو روجاس: «حتى من أجل سخائف الأمور، فإن هذه المحكمة تنتزع منهم أملاكهم». وإذا لم يتمكن الموريسكيون من الدفع، فإنه يزج بهم في السجن. قد حكم عليها بتسديد مبلغ 10.000 مارافيدس كغرامة 1585. ونظراً لعدم استطاعتنا تسديد هذا المبلغ، فقد بقيت في السجن حتى 1600. وبالفعل فإن حالات الاتهام «بالتبعية للدين المحمدي» التي كانت امتحانًا عسيراً، قد كونت على العموم بالطرد، والذي يمكن أن يرفع في حالة الارتداد واستصدار الأملاك، وهذه الأخيرة تبقى نهائية. إن صيغة الاتهام هي التالية: «للوقوع تحت طائلة الحكم بالطرد الأكبر وبكل العقوبات الأخرى، التي يتعرض لها الملحدون الذين، تحت صفة واسم المسيحيين، يقومون بمثل هذه الجرائم ويتم استصدار أملاكهم، وحيث نطبق عليها نظام المجلس وأداء جلالته، وكذلك على جابي تلك المقادير. ندرك إذن جيداً الآن، أقوال إيزابال دولينان التي دفعت من كان موقوفًا معها إلى إنكار أنهم مسلمون، إذا رغبوا في عدم فقدان كل أملاكهم. إلا أنه عندما يوقف مفتشو دواوين التحقيق أحد المشبوهين بتهمة «الارتداد الفاسد والكفر». فإنهم يصادرون كل أملاكه في الحال. إن الصيغة التي وضعت لذلك وطبعت في أواخر القرن السادس

عشر، قد سلمت إلى المأمور، تنص علـى ما يلي: «ثم تصادرون كل أملاكه المنقول منها والعقار، أين وجدت، يساعدكم في ذلك جابي محكمة دواوين التفتـيش». وبالإضافة إلى ذلك فإن المأمور وجب عليـه أن يستولي في نفس الوقت، من السـجين نفـسه مـبلغ 20 دوكـا: وإذا لم يتمكن من جـمع هذا المبلغ، فـإنه يلجـأ عندئذ إلى بـيع علني لبـعض أمـلاك الموريسكي، «حـتى يستكمل ذلك المبلغ». وتسلم قـيمة هذا المبلغ إلى محاكم دواوين التـفتيش، لتصـرف جزءًا منها على السجين، وتحـتفظ بالإضافـة إلى ذلك، بنسبة قيـمة الأملاك المصـادرة، ومقـابل ذلك تقوم بتـسديد مـصاريف موظفـي المحكمة ورواتب مختلف العمال الذين بعهـدتها. لم نتمكن لحد الآن من العثور على النص الذي سيسمح لنا بدقة بمعرفة نسبة الأملاك المصادرة التي استولت عليها محاكم دواوين التـفتيش: ويمكن أن تكون عشرة في المائة إذا أخذنا بـالاعتبار قيـمة الأمـلاك التي سلمت إلى مـحاكم التـفتـيش، بسرقـسطة لحظة الطرد النهائي. وعليه فـإننا نقرأ في أحد مصنفـات حسابات المملكة 1613 ما يلي: «لقد سلم إلى محاكم دواوين التفتيش لمملكة أراقون، وهذا وفقًا لأمر جلالته وكتعويض لما فقدته نتيجة الطرد النهائي للموريسكيين، مبلغ 417.553 جنيهًا.

يبدو، على أية حال، إن الجزء الذي سلم إلى مـحاكم دواوين التفتيش بغـرناطة قد ارتـفع، ففي رسـالة وجـهت إلى المجلس الأعلى 1564 اشتكى كاتب عـدل المحكمة من المداخيل الغـير الكافـية «عندما يسـتلم ثلث الأملاك المنقولة، وهذا شيء قليل» وقد أضاف: أن الأمـلاك العقارية، والأحرى عدم إثارة ذلك، باعتبار أن الموقوفين يعدون فقراء. وهذا ما يجعل تغطية «تكاليف ورواتب موظفي مـحكمة دواوين التفتـيش، مستحـيلا على الرغم من الزيادة التي تأتي عن الغرامات المفـروضة من أجل تغطية المصاريف الضخـمة لمحاكم دواوين التفتيش». ومن جهة أخرى نعلم أنه بين 1550 و1570، كانت محاكم

دواوين التفتيش الغرناطية، تستولي سنويًا على أملاك سبعين موريسكيًا. وقد ذكر المؤرخ جراد (Garad) أن حركة محاكم دواوين التفتيش، استمرت متبنية هذه الطريقة، على أساس ارتفاع المبالغ كل سنة، وهذا إلى درجة وصولها إلى قمتها خلال الخمس سنوات التي سبقت ثورة البشرات، وهي الثورة التي كانت في الواقع تعبيرًا أو سببًا مباشرًا لانتفاضة الموريسكيين ضد مصادرة أملاكهم. كما أنه وجب القول أيضًا أن مشاريع محاكم دواوين التفتيش الغرناطية كانت على الخصوص مزدهرة إلى 1570: حين كانت ترسل دوريًا مهمات مراقبة لدى العائلات في أهم المراكز، وتكلفها بالتأكيد من درجة اعتناق الموريسكيين الدين المسيحي. ففي إحدى الرسائل التي وجهها المبعوثون إلى مالاقا، يخبرون محاكم دواوين التفتيش الغرناطية في سنة 1560: أنهم أرسلوا تحت الحراسة المشددة 18 سجينًا وأنه «بسبب العدد الضخم من السجناء الذين تحت مراقبتهم الآن فإنهم لم يرسلوا الآن أكثر من ذلك العدد، وأن لديهم بالإضافة إلى ذلك 200 حالة بسيطة أخرى، وأنهم دفعوا حوالي 200.000 مارافيدس (Maravedis) مقابل توبتهم». وفي 1563 قرر جلالته عدم مصادرة أملاك الموريسكيين الأراقونيين في المستقبل، وسوف يؤكد هذا القرار البابا جول الثالث (Jules III). وحين لا يذهب الموريسكيون إلى التفكير أن الأمر يتعلق بإجراءات تتعلق بالمال تتخذ ضدهم، فإن الحاكم العام قرر أن إلحاق العقوبات المالية بأراقون لا يمكن أن تنطبق على محكمة دواوين التفتيش، وعلى وزرائه ولكن يمكن إلحاقها لفائدة الأعمال الخيرية أو مساعدة المحتاجين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه العقوبات المالية يجب أن تكون «قليلة ومعتدلة»، وقد برر الحاكم العام إذن هذا العفو الخاص بدرجة بقاء منطقة أراقون إسلامية، وهذا بعد اعتناقهم للدين المسيحي: «إن الأمر لصعب جدًا بالنسبة لأولئك الذين ربوا وولدوا على ديانة وأسلوب معين، ثم اعتنقوا

ديانة أخرى، أن يتمكنوا في ظرف قصير جداً من اعتناق الديانة الجديدة على الوجه الأكمل ودون أن تبقى بعض الرواسب لديهم». إن نظام المحاباة هذا، قد تحصل عليه وعلى الخصوص بفضل مساندة النبلاء الذين كانوا يشغلون الموريسكيين، والذين ليس لهم أي فائدة في إزعاجهم من طرف محاكم دواوين التفتيش. وقد طبقت هذه الإجراءات كذلك في مملكة بلنسية وإمارة كاتالونيا. وقد ذكر الملك فيليب الثاني بهذا الخصوص أنه من خلال تسامح دواوين التفتيش تجاههم هذا بفضل المحاباة والعفو الخاص، فقد تقرر أنه خلال أربعين سنة، لا تحاكم دواوين التفتيش الذين اعتنقوا ديانتنا الكاثولوكية المقدسة، ولا ضد أشخاصهم وأملاكهم. إن الهدف المقصود من ذلك في هذه المناطق «أن لا يبقى عربي واحد ولا كافر ما عدا الأشخاص المسجونين» وقد ألحّأيضًا على الفائدة الكبيرة المتمثلة دومًا في تعليم الموريسكيين. وعليه فقد قرر الملك أن أملاك المسيحيين الجدد لا يمكن أن تصادر بسبب جريمة البدع أو الكفر وهذا حتى بالنسبة للفقهاء العقائديين أو المرتدين. إن العقوبات المالية لا يمكن أن تتجاوز العشرة دوكا، وهي التي طبقت على الكنيسة من أجل الأعمال الخيرية في هذه المنطقة. وقد كان هذا القرار نافذ المفعول بالنسبة للتغاريين (Tagarins) المقيمين منذ عشر سنوات بمملكة بلنسية. وهذه الغرامات تجلب نسبيًا حوالي 500 جنيه كل سنة لمحاكم دواوين التفتيش ببلنسية.

غير أنه وجب على هاته المحاكم أن تعيش وعليه، فقد أجبر الموريسكيون على أن يدفعوا «50.000 صولة (Sols) بعملة بلنسية» على دفعتين إحداهما بتاريخ 30 سبتمبر والأخرى بتاريخ 30 مارس من كل سنة. وهذا ما يساوي بعملة قشتالة 2.500 جنيه. وحتى يتمتعوا بنفس هذه الامتيازات، فقد وجب على موريسكيي أراقون، أن يسددوا إلى محاكم دواوين التفتيش بسرقسطة ما قيمته: 32.171 صولة وديناران. إن هذه المبالغ القارة سوف

تختـفي لحظة الطرد النهـائي وعمليًا فـإن الوضعـية بالنسـبة لمفـتشي دواوين التحقيق ستصبح على ضوء ذلك، مقلقة. وقد وجه عدد من محاكم الدواوين المذكـورة تلو الأخرى إلى الملـك فيليب الثـالث، للحـصول على الإعـانات المالية. أما محكمة بلنسية فقـد حددت أنها خسرت، بالإضافة إلى المبلغ القار الذي يسـدده الموريسكيـون «الضـرائب التي كـان يسددها الأشـخـاص الذين يؤجرون أراضيهم للملك: وفي مذكرة كـانت قد وجهتها إلى الملك في 1614 حول الخسـارة الفادحة التي نتـجت عن الطرد النهائي للموريسكيين وللمـبالغ المستحقة حتى ذلك التاريخ «وقد قدرت تلك الخسارة بما قيمته: 18.509 جنيه و2 صولة» ومـنذ عام 1610 طالبت مـحكمة بلنسـية من جلالتـه أن لا يكون شحيحًـا تجاهها، وخاصة وأن المحكمة تستـحق تقدير الدولة: وإذا كان الملك قـد استـطاع أن يطرد بسـهولة الموريـسكيين، فإن الـفضل مـرده إلى نشـاط محكمـتي دواوين التفـتيش ببلنسـية وبسـرقسطة إذ بفـضلهما، أمـكن تجريد الموريسكيين، ولو لم يكن كذلك، لتسـببوا في مشاكل كثـيرة» وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت محكمـة بلنسية خدمات محكمة أراقـون «إذ بسبب المجاورة مع فرنسا وبيارن (Bearn) فإن عملها أصبح مضـاعفًا»، وإذا لم يقرر الملك تقديم المساعدة إليها، فإنها سـوف لن تتمكن من الأجور التي وجب عليها تسديدها للموظفين. وقد وجب الاعـتقاد بأن الأمور تحتاج إلى الوقت ليـتم تسويتها، ذلك لأن المسئـول عن محكمة دواوين التـفتيش ببلنسـية قد كـتب بتاريخ 28 يونية 1616 إلى «مجلس جلالته بمحكمة دواوين التفتيش بمدريد» يحيطه علمًا أن عليهـا مبلغ 230 جنيه كـرواتب متأخـرة، تتعلق بأربعـة مفتـشين وقاضي الأملاك و15 ضابطًا مخـتلفين. أما محكمـة دواوين التفتيش بغـرناطة، فقد عرضت نفس هذه المشاكل المالية 1571 لحظة الانتفاضة الـعامة بتاريخ 2 يونية 1571: «هذه المحكمة لها كثير من الضرائب ورأس مال كل أملاك الموريسكيين

المصادرة في كل القرى التي صارت في مملكة غرناطة، غير أنه نظراً لحالة الانتفاضة، فقد تعذر جمع الضرائب، هذا فضلا عن عدم وجود من يجمعها»، وعليه فقد طلبت من جلالته اتخاذ الإجراءات التي تسمح لها بالتعويض عن هذا النقص الذي قدر بما قيمته: خمس عشرة وحدة حسابية و300.000 مارافيس». وقد تبين لنا بسهولة كيف أن دواوين محاكم التفتيش كانت تعيش في جزء كبير من نفقاتها من الموريسكيين، غير أنه وجب القول على الخصوص أن مصلحة الضرائب الملكية هي المستفيدة من ذلك: ومحاكم الدواوين لم تكن سوى الجهاز الإداري لها، وهي بالإضافة إلى محافظتها على وحدة العقيدة، كانت توفر مداخيل ضخمة إلى التاج، وهذا ما يفسر كيف أن البلاط الملكي قد تردد كثيراً في طرد الموريسكيين. إن الدور الرئيسي لمحاكم دواوين التفتيش هو المحافظة على وحدة العقيدة ضد كل البدع. وعلى ضوء ذلك فقد عمدت إلى تنظيم وحداتها ضد الموريسكيين، وهذا وفقًا لحركة تصاعدية بمطالبتهم باعتناق الدين المسيحي، ليصبحوا مسيحيين صادقين، وقد ظهرت هذه المحاكم في عدد كبير من الولايات أين يقطن الموريسكيون كرد فعل رسمي بعد المعارضة العنيفة في بعض الأحيان، والتي أظهرها الموريسكيون ضد الاعتناق القسري[1]. ففي غرناطة حيث بدأ الشكل في أول وهلة، وكان له اتجاهان متعارضان إحداهما وهو الذي تبناه أسقف غرناطة فرأى هارنندو دو تالافيرا الذي يعد من أنصار النظام القديم والمتمثل في المحافظة على «الوضع كما هو عليه» بين المدجنين والمسيحيين وهو القاضي بالانتصار قبل التعميد. أما الاتجاه الثاني فهو الذي تبناه فراي فرنسسكو جيماناس دو سينيروس (Fray Fransisco) (Jimenez de Cisneros) وهو القاضي بتطبيق سياسة اعتناق منظمة وسريعة لموريسكيين. ومنذ 1499، طبق

(1) لوبي كاديساك، نفس المرجع، ص 111.

الاتجاه الثاني والـذي أنتج التعميد الجـملي. وفي عام 1501 حدثت انتـفاضة الموريسكيين. وهي التي تسـببت في اتخاذ القـرارات التي نعرفـها عن تعمـيد ودمج كل الموريسكيين. وعندما اتخذ المبدأ، يبقى أمر تطبـيقه: فأحيانًا كانت السلطة تستـعجل الأمر وفي بعض الأحـيان الأخرى تمنح آجـالا حول بعض النقـاط المحـددة. من ذلك في 1508، تقـرر أن يتـرك الموريسكيـون أزياءهم التقليدية، غـير أنهم قد منحوا مهلة سنة أو سنتين وأرفـقت بأخرى. وسوف نصـادف هذا النوع من الحـوادث في مـخـتلـف المناطق التي يوجـد فـيـهـا الموريسكيون: فأولا: قـرار التعميد القـسوي ثم انتفاضـة الموريسكيين وأخيرًا ردود الفعل الرسمية: ثم القرارات للحصول على اندماجهم الكامل وفي نفس الوقت منحهم مددًا إضافية.

وعلى أثر اتخاذ قرار التعـميد القسري، فإن دازا المفـتش العام الثاني قد رغب في إقامة محكمة تفـتيش في غرناطة. وقد رفضت ذلك الملكة، إلا أن السلطة القضائية بقرطبة قد امـتدت حتى غرناطة، وقد تم ضبط الأمر التالي: إن الموريسكيين لا يمكن أن يلاحظوا من أجل ارتداد حـقيقي. وفي كثـير من الأحيان وخـلال القرن السادس عشر، كـان دور الملوك يقضي، إذن بالحد من حمية محاكم دواوين التفـتيش. وعليه فإن الملك شارل الخامس قد وصل إلى إسبانيا بفكرة القضاء على محـاكم دواوين التفتيش، غير أن الكاردينال أدريان (Adrien)، وهو المفتش العـام الرابع وأسقف طرطوشـة، سوف يكون المدافع عن هذه المؤسسـة وسوف يقنع الملك بالدور الهـام الذي يمكن أن تقوم به في إسبانيـا. وعليه فإن المحكمة سـوف لا تستقر إذن بغرنـاطة إلا ابتداء من عام 1526، وفي نفس الوقت ببلنسـية وأراقـون، وسوف يمنح الموريسكيـون قرارًا بالعفـو خلال ثلاث سنين، وبإمـكانهم الاستفـادة منه إذا تراجعـوا واعتـرفوا بأخطائهم. وفي أراقون لم ينفذ قرار الملوك الـكاثوليك بإجبار كل موريسكيي

إسبانيا باعتناق الدين المسيحي. وقد أجبر الملك على التراجع تحت ضغط الإقطاعيين الذين كانوا أشعروا الملك بالخسارة الفادحة التي تحل بفلاحتهم، وهذا نتيجة هجرة الموريسكيين الذين سيتخلون عن الأماكن الخاضعة للقانون الإقطاعي وقد عثر على حل بمنقطة كورتس دو مونزون 1510 ويقضي بأن عرب أراقون وكذلك عرب بلنسية سوف لن يتم طردهم وسوف لن يجبروا الآن على التعميد: «إن العرب لن يطردوا ولن يغادروا مملكة بلنسية ولا الأماكن أو المدن الملكية التابعة لها، ولن يجبروا على اعتناق الدين المسيحي» وفي عام 1519 بمنطقة مجلس سرقسطة تم تجديد هذا التعهد. غير أنه في 1526، أمر الإمبراطور بوجوب تعميد كل الموريسكيين في نفس هذه السنة، وعليه فقد أخذت محاكم دواوين التفتيش على عاتقها تنفيذ هذا الأمر. إلا أنه في بلاط دو مونزون 1528، طلب الملك من محاكم دواوين التفتيش أن لا تقوم بشيء ضدهم، وحتى بالنسبة للحالات «الإسلامية» البينة ما دام الموريسكيون لم يلقنوا جيداً تعاليم الدين المسيحي. بل إن براءة بابوية قد صدرت بهذا المعنى بتاريخ 2 ديسمبر 1530. أما في بلنسية، فإن تطور الوضع كان مماثلا وقد تحول الأمر تدريجيًا من التسامح إلى الاعتناق القسري. وفي بعض الأحيان، ساهمت الأحداث المحلية إلى توالي إقرارات من ذلك فإن حرب «الجرامانياس» (Germanios) أو المجموعات الشعبية كان لها نتائج على مصير الموريسكيين. وهذه المجموعات كانت عادة تنتمي كلها إلى الشعب الذي كان يعارض طبقة النبلاء. وبالتحديد، فقد رغبوا في إلحاق المضرة المالكي الأراضي الكبيرة، بجعل الموريسكيين التابعين لهم مسيحيين. وبهذه الصفة فإن الموريسكيين سوف لن يدفعوا للنبلاء إلا نصف الأداء المفروض عليهم تسديده، وعليه فإن 160.000 عربي قد اعتنقوا الدين المسيحي. إلا أن الإمبراطور قد نجح في التقليل من الانتفاضة الشعبية: وقد عمّت الفوضى

والرعب في صفوف المجموعة الموريسكية، خوفًا على المصير الذي ينتظرهم. ونتيجة لذلك فإن عدة آلاف منهم قد التجأت إلى الجزائر 1523.

وأثناء ذلك، قرر شارل الخامس التخلص من سياسة التسامح تجاه المسلمين بإسبانيا. وقد طلب من البابا المغفرة لنقض العهد الذي أخذه على نفسه بعدم إزعاج بقايا المسلمين بأراقون وبلنسية، وقد منحه البابا ذلك بتاريخ 12 مارس 1524، إلا أن البابا طلب من الإمبراطور مقابل ذلك أن تعمل دواوين محاكم التفتيش على تعميدهم. أما إذا رفضوا، فقد وجب عليهم مغادرة البلاد، وعكس ذلك سوف يعرضون أنفسهم إلى العبودية الأبدية «وأن يتم تحويل الجوامع إلى كنائس وأن الأملاك المحبسة لها، سوف يصبح جزء منها ملكًا للإقطاعيين كتعويض لهم. وفي شهر مارس 1525 كان المفتش العام دون ألفونسو مانريك (Don Alfonso Manrique) الذي خول صلاحيات السلطة بالنسبة لمملكة بلنسية لدون قاسبار دو افالوس (Don Gesoer d,Avalos) وهو أسقف قاواديكس (Guadix) والذي أمر بأن كل الموريسكيين الذين تم تعميدهم، وجب أن يزوروا كاتدرائية بلنسية ليبرؤوا من تهمة البدعة والكفر، وهذا دون أن يلحقهم أي عقوبة ولا أي مخالفة أخرى. أما في حالة الارتداد، فإنهم يعاقبون بالموت وتصادر أملاكهم، وقد نتج عن ذلك أن فصل الصيف الموالي لاتخاذ ذلك القرار، كان شديدًا: إذ التجأ عدد كبير من الموريسكيين إلى سيارا دو برنيا (Sierra de Bernia) غير أن جيوش الإمبراطور قد انتصرت عليهم.

وبتاريخ 13 سبتمبر من نفس هذه السنة، أمر الإمبراطور بتعميد كل الموريسكيين. ففي رسالة كان قد وجهها إلى «عرب بلنسية» قال لهم: لتعلموا أننا محاطون بعناية وهداية الخالق وأنه في كل ممالكنا وولاياتنا التي هي تحت

رعاياتنـا، نحافظ ونطبق دينه المقـدس من أجل انتصـار وثناء اسمـه المقدس، فمن أجل ذلك نرغب في إنقاذ أرواحكم وانتزاعكم من الضلال الذي تعيشون فيه. وعليـه فإننا نطلب منكم ونعظمكم ونأمركم أن تعتنقوا جـميعكم الدين المسيحي، وأن تتلقوا ماء التعميد المقدس. وقد درس الإمبراطور وسياتين هذه الغاية: أن الذين يقبلون ذلك سوف يتـحصلون على كل الحريات والإعفاءات التي يتمـتع لها المسيحـيون ويتلقون كل الامـتيازات وحسن المعـاملة الممنوحة للرعايا المؤمنين. أما الشق الرافض لذلك، فإنهم يجـبروننا على معالجة الأمر بطريقة أخـرى، وبتاريخ 16 .أكتوبر 1525 تقرر أن كل الموريسكيين وجب أن يحـملوا على قبـعـتهم: «نصف هلال من قـمـاش أزرق وبحجم برتقـالة». وبتاريخ 18 نوفمبر أجـبر الجميع أن يبلغوا عن الأشخـاص الذين رجعوا إلى الإسلام. وأخيراً بتاريخ 8 ديسمبر أوضح أن كل الموريسكيين وجب تعميدهم جبراً قبل 31 يناير 1526. وقد نتج عن هذا القرار الأخير انتفـاضة شارك فيها 26.000 عائلة مـوريسكية. وأهم مركز للتـحرك كان لاسيـارا دو اسبادان La Sierra de Espadan وأخيراً، فإن الموريسكيين قد قبلوا التـعميد شريطة منحهم نفس التسهيلات الممنوحة لموريسكيي غـرناطة: على أنهم لم يطالبوا قبل عشر سنوات أخرى بارتداء الزي المسيـحي ولا التخاطب باللغة الإسبـانية. وبتاريخ 12 يناير 1534 أمر الإمبراطور مـحاكم دواوين التفتيش ببلنسيـة بعدم مصادرة أمـلاك الموريسكيين بتـهمـة البدع وهذا خـلال مـدة أربعين سنة. وفي 1535 أضاف المجلس الأعلى عـدم تطبيق جريمة «الحـرق» على الموريسكيين وكذلك على المرتدين. على أن أول من نظم عقوبة دواوين التحقيق ضد الموريسكيين، كان المفتش العام الخامس دون ألفونسو مـانريك، أسقف إشبيلية والذي أصبح فيما بعد كردينال الكنيسة الرومانية، وقد فتح جبهة مكافحة اليهود واللوثريين والموريسكيين. ونظراً لوجود قائمـة بالمواد الخاضعة للوشاية ضـد اليهود، فإن

ألفونسو مانريك قد وضع قائمة بالاتهامات ضد الموريسكيين. كانت هذه قائمة تنشر كل سنة على شكل قانون في أحد أيام صيام الأحد: وحيث نص فيه أنه وجب على كل المسيحيين الأعلام، خلال ستة أيام إذا لم يقوموا بذلك تكون العقوبة الصارمة نتيجة ارتكابهم لخطأ فادح، عندما لا يخبرون عن كل ما سمعوا أو رأوا لدى الموريسكيين مخالفة للعقيدة المسيحية، على أن يرفق هذا القانون بالقائمة التي نقرأ فيها ما يلي:

«ولكل ما يتعلق بالموريسكيين والملحدين المحمديين، فإليكم المظاهر والأشياء التي وجب الإخبار عنها: - «وإذا سمعنا أن الدين المحمدي هو الأحسن. - «وأنه لا يوجد غيره للوصول إلى الجنة. - وأن المسيح كان نبيًا وليس إلاهًا. - وأن والدته لم تكن عذراء.

- وأنه إذا سمعنا أو رأينا أن المسيحيين الذين تم تعميدهم يقومون ببعض طقوس أعياد الدين المحمدي مثل الاحتفال بيوم الجمعة بأكلهم اللحم وقولهم بأنه حلال وكذلك تزييهم بقميص نظيف وألبسة أحسن من بقية الأيام الأخرى. - إذا ذبحوا الدواجن أو الحيوانات، قاطعين العنق بسكين، وتاركين إشارة على الرأس، ومحولين وجهة الرأس نحو المشرق وقائلين «باسم الله» ورابطين أرجل الحيوان المذبوح. - إذا رفضوا أكل لحم الحيوانات الغير المذبوحة أو تم ذبحها من طرف النساء. - إذا ختنوا أبناءهم أو لقبوهم بأسماء عربية أو أظهروا بتلقيبهم بتلك الأسماء ونادوهم بها. - إذا قالوا أنه وجب الإيمان بالله وبمحمد نبيه. - إذا حلفوا بكل الأيمان القرآنية. - إذا قاموا بصيام رمضان، وراعوا ذلك أثناء عيد الفصح وسلموا بعض الصدقات وأنهم لم يأكلوا ولم يشربوا حتى يلاحظوا النجمة الأولى. - أنهم إذا قاموا بالسحور، واستفاقوا ليأكلوا قبل طلوع النهار أو غسلوا أفواههم ورجعوا إلى فراشهم.

- أنهم إذا قامـوا بالوضوء، وغسلوا الـسواعد والأيدي حـتى المناكب والوجه والفم والأنف والأذنين والسـاقين والأعضـاء الجنسيـة. - إذا قاموا بـالصلاة وحولوا وجهتهم إلى الشرق وتم ذلك فوق حـصير أو قطعة قماش، ثم قاموا ونفضوا رؤوسهم، قائلين بعض الكلمات العربية وقائمين بغيرها من الصلوات المحمدية. - إذا احتـفلوا بعيد الأضحى بعد قيـامهم بالوضوء. - إذا تزوجوا على المنهج المحمدي. - إذا غنوا الأغاني العربيـة ونظموا حفلات أو رقصات وغنوا بآلات موسيقية ممنوعـة. - إذا وضعوا على أبنائهم أو أشخاص آخرين شكل يد بها خمـسة أصابع كذكرى للأوامـر الخمسة. - إذا احتـرموا تعاليم الإسلام الخـمسة. - إذا غسَّلوا مـوتاهم ولفوهم في كفن من قـماش أبيض، ودفنوهم في أرض بكر أو في قبر عميق وأضجـعوهم فيه، وواضعين حجارة تحت رؤوسـهم، وتاريكين على اللحـد غصـونًا خضـراء وشيـئًا من العـسل والحليب وأكلات أخـرى. - إذا تذكروا محـمدًا عند الحـاجة، وأنه نبي الله ورسوله وأن أول معـبد لله هو بيت مكة ويقولون إن محـمدًا دفن بها. - إذا قالوا أن الـعربي ينقـذ بالتجائـه إلى دينه وأن اليهـودي إلى عقـيدته. - وأن أحدهما اجتـاز إلى بلاد المغرب أو غيرها وارتد عن المسيـحية. - إذا قالوا أو فعلوا أي شيء مرتبط بالدين المحمدي.

ندرك إذن كيف أن الباب كـان مفتوحًا للوشاية والحقـد والانتقام. ومع هذا فإن الأسقف مانريك، حسب رأي لورانت (Llorente) عرف كيف يلطف صرامـة دواوين التـفتيش: «لـقد أشفـق على الموريسكيين، وقد جنبـهم كل الاضطهـادات التي قـدر عليـهـا. وهذا وفـقًـا لـلوعـد الذي قطعـه الملوك الكاثوليكيون بعـدم تسليمهم إلى محاكم دواوين التـحقيق ولا معاقـبتهم من أجل أمور بسيطة» وأثناء مروره ببرغش، سعى الموريسكيون لملاقاته بتاريخ 28

إبريل 1524، وشرحوا له كيف أنهم سددوا كفالات للحكام العامين السابقين حتى لا تقع متابعتهم لأسباب بسيطة، كما أنهم اشتكوا من صرامة دواوين محاكم التفتيش تجاههم: «بتنظيمهم القضايا وبسجنهم لأسباب تافهة. وقد تحصلوا من مانريك الوعد بإعطائه الأمر باستعمال العطف تجاه الموريسكيين». إن الاتهامات الموجهة ضد الموريسكيين، كانت تتعلق في نفس الوقت بالظواهر الدينية والاجتماعية. وقد أخذ على الموريسكيين من جهة نقصان إيمانهم بالعقيدة وممارسة دين حقير. ومن جهة أخرى أخذوا لأن لديهم تقاليد وعبادات مخالفة للمسيحيين وأنهم لا يحترمون العادات التي يراد فرضها عليهم.

إنه من الحقيقة القول أن التمييز بين المجال الروحي والدنيوي، لم يكن أمرًا متصورًا في ذلك العصر وقد كان ذلك أمرًا متعسفًا وهذا بكل ما يتعلق بالموريسكيين والمسيحيين يومئذ. والدين بالنسبة إليهم ظاهرة اجتماعية وسياسية، وهو عبارة عن الأسمنت الذي يوحد الأمة. كما أنه يتمثل بشكل طبيعي في الممارسات الدينية التي لم يناقش أحد شرعيتها. وفي هذا السياق وهو اللافت للنظر، كيف أنه في عدد كبير من القضايا تم وضع تحريفات العقيدة وعدم احترام الآداب الكنيسية في نظام القربان المقدس، على نفس المستوى. من ذلك أن إيزابال لوباز لوقوردا (Isabel Lopez la Gorda) سوف تكون مذنبة. وعلى ضوء ذلك هل ستتناول القربان المقدس؟ ومن أجل القيام «بواجبات اجتماعية» لا تعتقد أن القربان المقدس يمثل حقيقة الرب». غير أنه في نفس الوقت، أوخذت على عدم احترامها جيدًا نظام الصيام القرباني: ذلك أنها في وضعية معينة بعد أن أفطرت، فإنما قامت بتناول القربان المقدس ومع ذلك، فإنها تعرف جيدًا كل هذه التعاليم، خصوصًا وقد كانت يومًا جد مريضة، فقد حمل إليها القس سر القربان المقدس غير أنها رفضت تناوله

بحجة أنها تناولت أدوية. وعليه فقد كان الموريسكي، مـبدئيًا، متهمًا بالبدع، ولنفس هذا السبب، كـان الاتهام مختلفًـا كما لو كان الأمـر متعلقًا بمسـيحي عريق، وبالنتيجة فإن التوبة مثلا، لا يمكن أن تكون مماثلة.

من ذلك سوف يتـابع الموريسكي دياقو دو طوريس (Diego de Torres) بتهـمة اتباعه الدين المحـمدي «وهذا بسبب اسـتعماله بعض الجـمل مثل: إذا رأيت امرأة ورغـبت في مضاجـعتهـا، فإن ذلك لا يعد إثمًـا» أو قوله: «إذا كانت له علاقات جنسية مع إحدى النساء اللاتي يمتهن البغاء، مسددا لها قيمة ذلك، فإن ذلك لا يعد إثمًا». وأنه إذا لم يهرب فإنه سوف يحاكم ولا شك، شأنه في ذلك شـأن أغلب الحالات المماثـلة، ويصدر الحكم بمصادرة أمـلاكه وبالسجن. وكـان بالإمكان الصفح عنه قبل الارتـداد. ومن أجل جمل مماثلة حوكم أيضًـا المسيحيـون، غير أن الاتهام لا يشـمل سوى هذا الطعن، «خطأ حول البنـد السادس من التعـاليم» وهذا ما يؤدي فـقط بفرض غـرامة مـالية معتدلة وبالتكفير عن الذنوب: من ذلك أن ميكال لوباز (Miguel Lopez) أحد حد دي كوانـكا، اضطر إلى أن يسدد، لاتهام من هذا القبـيل، مبلغ 3.000 مارافـيدس فقط، والاعـتراف علينا بخطئـه كذلك الفرنـسي أنطون مورانزال (Anton Moranzal) الذي كان يشـتغل بكوانكا، اضـطر إلى أن يعترف عـلنيًا بذنبه: أثناء العـملية القـادمة لحرق الملحـدين، فسوف يخـرج «راكبًا حـمارًا ومشدودًا إلى حـبل، وأسفله عار» وقد حكم عليه بالنـفي مدة سنتين. وعليه فإن المآخـذين اللذين عبرت عنهـما محـاكم دواوين التفتـيش، كانتا: خـيانة لعقيـدة المسيحية وخـيانة المجتمع الإسـباني. غير أن هذين المآخذيـن كما بينا سابقًا، لا يشكلان إلا مأخذًا واحدًا. وقد ظهر ذلك بوضوح في الصيغة التي استعملها النائب العام في بداية الاتهام، ضد أحد الملحدين المضادين من أجل «إلحـاده وارتداده عن ديننا الكاثولـيكي المقـدس وعلى الرغم من تمتـعـه بكل

الامتيازات والحريات والاستثناءات الممنوحة للكاثولكيين المسيحيين، فإنه أهان ربنا المقدس وكنيسته المقدسة وأمنا، وكذلك خزيه واحتقاره الشعب المسيحي».

إن كل مشكل دواوين التفتيش، كان بالتحديد أن يجعل من الموريسكيين مسيحيين صادقين ومؤمنين: وليس فقط أنها كانت ترغب في إدخال نظام اجتماعي وديني، ولكن أيضًا، كانت تطمح إلى كسب نظامهم الحقيقي. في أول الأمر أبدى فراي طوماس دو قيلنيافا (Fray Tomas de Villanueva) أسقف بلنسية الارتياح والرضى لممارسة الموريسكيين الدين المسيحي «ولو ظاهريًا» مع الأمل، ولا شك، في تأمين اعتناقهم الحقيقي والكامل. وعلى هذا الأساس فإنها ادعت جس الكلى والقلوب: وسوف يحكم على الموريسكي بأنه مسيحي سيء، لأنه لا يمارس الطقوس البتة أو شيئًا قليلا: وإذا تحول إلى القداس، فسببه عدم التفكير أنه يقوم بذلك فقط خوفًا من العقاب وليس من أجل الورع والنسك. من ذلك أن جوان مارشين (Juan Marchin) أحد الموريسكيين (Benaguaeil) من مملكة بلنسية «لم يرد الذهاب إلى القداس يوم الأحد، وأيام الأعياد الضرورية، غير أنه تحول في بعض الأحيان، وذلك بسبب خشيته من العقاب الذي سيفرض عليه. ولو افترضنا أن ذلك لا يحتم العقوبة، فإنه حتمًا ما كان ليحضر القداس. إن محاكم دواوين التفتيش ليس لها أن تؤثر على الموريسكيين وهذا بسبب الظاهرة الوحيدة المتمثلة في مضمون الخطيئة ضد قانون الكنيسة، والتي كانت أجنبية بالنسبة لهم، وعلى العكس، فإن المحاكم لها تأثير أخلاقي قوي على المسيحيين. إن شهادات الأشخاص الذين وشوا لدى محاكم دواوين التفتيش بالسلوك البدعي للموريسكي، يحمل غالبًا هذه الجملة: «للقيام بما يمليه علي ضميري». ومثلا هاته البنت الصغيرة دون الثلاث عشرة سنة، تحدثت، خلال عملها في الحقول، مع بنت صغيرة موريسكية، كانت قد سخرت من

معتقداتها الدينية. وعليه فقد اعترفت للبنت الأولى لأحد الكهنة بذلك، وطلبت منه أن يخبر محاكم دواوين التفتيش «حتى تريح ضميرها». وعليه فقد كتب الكاهن إلى محاكم دواوين التفتيش ذاكراً هو الآخر أنه قام بذلك وفقًا لما أملاه عليه ضميره». لا أن البنت الموريسكية الصغيرة سوف تبرأ لعدم وجود أدلة على ذلك. إن عدم الخوف من محاكم دواوين التفتيش ولا تهديدات هاته الأخيرة وعدم إخبار المحكمة بالملحدين الذين يتعرف عليهم، سوف يعتبر إثمًا فادحًا. على أن القضايا ضد الموريسكيين كانت عديدة بسبب إخفائهم الموريسكيين. من ذلك أنا دولينان (Ana de Linan) التي بالإضافة إلى اتهامنا «باتباع الدين المحمدي» قد رفضت الادلاء بشهادات ضد بعض معارفها: «أنها أخفت الملحدين وأن الأشخاص الذين تعرفهم، ثم تخبر عنهم محاكم دواوين التفتيش، بالنظر إلى أنها مجبرة، على العكس فعلى الرغم من التزامها بالقيام بذلك أثناء استجوابها فإنما حنثت في وعدها».

الطرد:

إن محاكم دواوين التفتيش، تتمتع إذن بسلطة الموت والحياة الفكرية على المسيحيين، وعدم التعاون معها، معناه الوقوع تحت رحمة الطرد وبالنتيجة فإن ذلك يؤدي إلى الهلاك المؤكد. والطرد يقضي بقطع كل علاقة دينية وبالتالي اجتماعية، للمحكوم عليه مع المجموعة المسيحية. وفي الحالات الخطيرة جدًا يعتبر الحرق العقاب الأمثل، وهو في نفس الوقت رمز للصفاء (ويرمي خلالها بأقبضة موت كرمة الخالق!)، وهذا الحرق يجسم نار جهنم المخصصة لكل الأشخاص الذين انشقوا عن الحياة، التي منحتها الوحدة مع الكنيسة. وفي هذا المضمار فإن الطرد الذي تم بعد موت جوان دو هينسطوزا (Juan de Henestosa) يعد، على الخصوص غنيًا بالمعلومات، ففي هذه الحالة

نلاحظ فقط أن الشخص المعني دخل جهنم وعليه فقد اتخذت إجراءات عقاب تجاه أبنائه وعائلته والتي عزلت هي الأخرى عن هذا المجتمع «لقد أمر بإخراج جثمانه وعظام بعض الأكواخ من الأماكن المقدسة، حيث دفنت ليتم حرقها، وهذا كعلامة على الاحتقار لإثم خطيرْ وجريمة كبيرة أيضًا، خاصة إذا أمكن تمييز ما بين عظام الكاثوليكيين المسيحيين الآخرين. ومن جهة أخرى فإن ذريته وسلالته سوف تكون، محرومة من التمتع بكل الخدمات والامتيازات العمومية والشرفية والكنيسية الدنيوية». وبفضل الارتداد الذي تم على يد محاكم دواوين التفتيش، فإن المتهم، سوف تتم مصالحته مع الكنيسة ويبرأ «من كل علامات الطرد ويستعمل على ضمه إلينا وندمجه ضمن كنيستنا الكاثوليكية المقدسة ونسترجعه للمشاركة في قرباننا المقدس وتعميد المؤمنين والكاثوليكيين المسيحيين». إن مثل هذه المصالحة مع الكنيسة لا تعني بالضرورة تحرير المتهم، وحيث وجب عليه تأدية عقوباته التي حددتها المحكمة، وصادق عليها المفتش العام، وهي العقوبات التي تؤدي إلى السجن الأبدي. ومن ذلك فإن أنا دولينان، بعد ارتدادها، سوف تحاكم «بالسجن وبارتداء ألبسة أبدية غير قابلة للغفران، وأن ترتدي هذا اللباس من فوق بحيث تغطي كل الألبسة الأخرى». إن أول شعور الموريسكيين الذي يعبرون عنه تجاه محاكم دواوين التفتيش هو الشعور بالحقد. ومن هذا المعنى كتب مفتشو محاكم دواوين التفتيش بغرناطة إلى البلاط الملكي بتاريخ 24 إبريل 1568: «أنهم يحملون المحاكم دواوين التفتيش حقدًا وكرهًا أبديين، وبادئ الأمر أخذوا يهاجمون محاكم التفتيش والحق كل الضرر الممكن بها». وبتاريخ 1 مارس 1567 توجهت محاكم دواوين التفتيش بغرناطة إلى المجلس الأعلى لتبلغه حالة عدم الأمن التي يعيش عليها رجال محاكم دواوين التفتيش: «أن الخطر الناتج عن ممارسة هذه الوظيفة يتضاعف كل يوم». وحتى في ضواحي غرناطة، فإننا

لسنا في مأمن من «جماعة قطاع الطرق». وعليه فقد طالبوا منحهم حرسًا إضافيًا: «ذلك أن الحارس الذي يقوم بتوقيف أحد أو جابي الأداءات عندما يقوم ببيع الأملاك المصادرة إلى أعوان الضرائب الذين سيتحصلون على دخل إنتاجهم، فقد وجب علينا منحهم الحماية التي يطلبون بها وأن مداخيل محاكم دواوين التفتيش المحلية لا تكفي لتغطية ذلك».

وفي حالات أخرى، برز هذا الحقد من خلال الانتفاضات المسلحة أو هجوم عائلات محاكم دواوين التفتيش. وقد حدث ذلك بالخصوص في منطقة أراقون حيث يشعر الموريسكيون بأنهم أقوياء. وماريا صولواد كارسكو أوقواتي (Carrasco Urgoiti) (Maria Soledad) قد ذكرت هذه الحادثة التي وقعت عام 1559 في إحدى قرى أرقون وحيث كان نساء إحدى القرى الموريسكية قد هاجمن بضربات بأيديهن وبأسنانهن أحد القرويين، كان قد أوقف أحد أطفال القرية الصغار. وعليه فإن الرجال من جهتهم قد وصلوا متسلحين. ثم إن خادم الملك، على الرغم من أنه مسيحي، فإنه قد نشر بيانًا بضرورة بتسليح الناس جميعهم، ونظرًا أن كل ساكني القرية هم من المعتنقين، فقد ثاروا نتيجة ذلك، وقدموا في حالة غضب وهذا إلى درجة أن كل الأشخاص المألوفين وكاتب محكمة دواوين التفتيش، اضطروا إلى الخروج، تاركين المكان وهم ملاحقون من طرف المعتنقين الذين أساءوا إليهم وأغلظوا لهم الكلام. غير أنه إذا كان الحقد يسكن القلوب، فهو لا يظهر إلا نادرًا. وعلى العموم هناك شعور آخر يجعلها مخفية، ألا وهو الخوف الذي توحيه محاكم دواوين التفتيش. أن محضر جلسة أحد الزيارات التي تمت خلال أربعة أشهر من طرف مفوضي محاكم دواوين التفتيش في منطقة مالاقا عام 1569، كان دالا جدًا، وقد هنأ هؤلاء المفوضون أنفسهم نتيجة لخوف المثالي الذي تسببوا فيه لدى وصولهم. وقد جمعوا على أثر دخولهم القرية، الموريسكيين في الكنيسة الخوارانية. وهناك أخذوا في التدقيق في معلوماتهم

الدينية، وكلما أعلن عن وصولهم، فإن الناس جميعًا وحتى العجائز منكبون على تعلم العقيدة المسيحية: «بسبب هذا الخوف، فإنهم يتعلمون العقيدة في ظرف وجيز جداً، كما لاحظنا ذلك بالتجربة». كذلك «عن طريق الخوف من محاكم دواوين التفتيش فإن النساء ارتدين اللباس القشتيلي» والأطفال تحولوا جميعهم إلى المدرسة. وقد استفاد هؤلاء المفوضون أيضًا لتلقين الآباء درسًا «ذاكرين لهم أقوال محاكم دواوين التفتيش. وقد أظهروا الخوف وحيث يعتقدون فيه، ومع هذا فهم لا يخشون أي عدالة إلا عدالة محاكم دواوين التفتيش». وبالنسبة للموريسكيين فإن دواوين التفتيش تمثل إذن أداة للسلطة التي وجب مكافحتها. إلا أن السلطة العادية التي يجسمها السلطان العثماني هي القادرة وحدها على مجابهتها. وهذا ما ندركه من خلال قصة أحد الموريسكيين التي شاعت في إسبانيا، لحظة الطرد النهائي، والتي على ضوئها لم يتمكن الموريسكيون من التخلص من مخالب محاكم دواوين التفتيش، إلا بفضل تدخل السلطان العثماني، الذي انزعج من المعاملة التي تمارسها المحاكم، وقد ذكر السلطان: «من هو إذن الذي يشجع ملك إسبانيا على إنشاء محاكم دواوين التفتيش، ليتركوا كل شخص يعيش وفقًا لديانته». وعليه فقد قرر أن يقدم المساعدة إلى موريسكيي إسبانيا. ومن أجل ذلك أقام في الساحة الرئيسية لاستنانبول «منصة كبيرة كما فعلوا في طليطلة وغيرها وحيث توجد محكمة دواوين التفتيش للاحتفال بالإعدام بالحرق». وبحضور كل وزرائه، فقد استجلب كل الأسرى المسيحيين، وحمل كل واحد منهم حزمة من خشب. وقد كان مستعداً لإحراقهم «إذا لم يعط ملك إسبانيا الأمر بإرجاع كل العرب الموجودين في أرضه». وقد كتب الأسرى إذن إلى البابا شارحين لهم الوضعية: وعليه فقد أمر هذا الأخير، حالا ملك إسبانيا بطرد الموريسكيين، وهذا ما تم فعلا[1].

---

(1) لوبي كاديساك، نفس المرجع، ص 120.

يندر أن يتحدث خطيب أو كاتب في الشـؤون الإسلامية دون أن يذرف الدمع على ضـياع الأندلس، وهناك بعض التـيارات والفـصائل فـي الإسلام السـياسي والجـهادي تـرفع شعـار استـعادة الأنـدلس، ولا يستطيع أحـد أن يجـادلهم في ذلك غيـر ممكن عـمليًا ولا يسـتقـيم نظريًا لأسـباب عـديدة، والحديث عن العـودة أو الحق التاريخي للمـسلمين في إسبـانيا أشبـه بالنظرية الصهيونية عن حق العودة إلى فلـسطين، فإذا ذكرت لهم ذلك وشيئًا منه ردوا عليك بالتـشكيك في صـدق إيمانك وصحـة إسلامك وأيا كـانت الحال فـإن الأندلس لا تزال نقطة مضيـئة في الحضارة الإسلامـية، وطرد العرب لا يزال جرحًـا في الضمـير الإسـلامي، بل في الضمـير الإنساني كـله. وإذا كانت أحاديـثنا عنها تأخـذ غالبًـا الطابع الوجداني، فـإننا نفتـقد الحـديث العلمي والبحثي الذي يحاول أن يدرس بجدية ما وقع وقصة الهزيمة والطرد وما جرى للمسلمين في محاكم التفتيش، والغريب أن هذا الجهد يأتي من باحثين إسبان ومن هنا جاءت أهميـة كتاب «الموريسكيون الأندلسيون» والذي أعـدته الباحثة الإسبانية «مرثيـدس غارثيا أرينال» وترجمه إلى العربية جـمال عبد الرحمن، وصدر قـبل شهر من المجلس الأعلى للثـقافة ومن يقـرأ هذا الكتاب لابد أن يستشـعر إدانة واضحة لنا، فـهو مجمـوعة من الوثائق - 29 وثيقة - ترصد معاناة الموريسكيين أي المسلمين الذين أجـبروا على التنصر، بعض هذه الوثائق باللغة العربية، لكن أحدًا منا لم يطلع عليها ولم يبحث فيها وهذا يكشف عن كسـل وتقاعس علمي وبحـثي بين الباحـثين العرب، وتكتـمل المفاجـأة حين نكتشف أن هذا الكتـاب الذي ينشر الآن - سنة 2003 - بينما ظهـر أول مرة بالإسبـانية سنة 1974، فلا نحن نبـحث، ولا حتى نريد أن نتـرجم أبحاث الآخرين، في شأن يتعلق بنا ونسكب عليه الدموع. والمفاجأة الأخرى أن هذا الكتاب حين صدرت ترجـمته العربية لم يجد الاستـقبال اللائق من الدارسين والباحثين والمثقفين، بل وحتى المتدينين !!

الباحثة الإسبانية «مرثيدس» واضحة مع القارئ منذ البداية وتثبت أن هدفها هو تقديم قاعدة وثائقية وقائمة مراجع لكل من يسعى إلى دراسة القضية ويمكن لهذه القاعدة أن تساعد الباحث على البدء في الدراسة وقد حاولت في اختيارها للوثائق أن تكشف أمرين الأول تفاصيل الحياة الاجتماعية والثقافية والدينية للموريسكيين الثاني موقف من تسميهم الباحثة «المسيحيين القدامى» من الموريسكيين، وتعترف بأن الوثائق بالنسبة للجانب الثاني قليلة.

الوثيقة الأولى، نحتاج لوقوف أمامها بعناية، وهي اتفاقية تسليم غرناطة، وهي أول وثيقة ضمن وثائق القضية الموريسكية، من حيث الترتيب الزمني ومن حيث كونها الأساس الذي قامت عليه المشكلة الموريسكية، وتمثل العهد الذي أعطاه الملكان الكاثوليكيان لمسلمي غرناطة بعد استسلامهم في نهاية سنة 1491، وبعد عشر سنوات من الحروب المتصلة خاضتها آخر معاقل الممالك والسلطة الإسلامية في إسبانيا، وقد وقعها من المسلمين «أبو عبد الله الصغير» وهي من وجهة نظر المترجمة «أفضل معاهدة وقعها طرف مهزوم» وتكشف صلابة وكفاءة أبي عبد الله كمفاوض وتدحض من يقال عنه من أنه كان متخاذلا ومفرطًا، وتصفها الباحثة الإسبانية بأنها «كانت سخية بالنسبة للخاضعين، وتؤكد منح المسلمين حرية ممارسة شعائرهم وشريعتهم ولغتهم وعاداتهم» ولو تم احترام هذه الاتفاقية والالتزام بها فلربما ظل المسلمون في إسبانيا إلى اليوم واختلف وجه التايخ، صحيح أن الدولة الإسلامية سقطت ولكن المسلمين كأفراد وكجماعة ثقافية كانوا سيحتفظون بتواجدهم في الدولة الكاثوليكية وتضم الاتفاقية 48 مادة أو بندًا، بينها بنود رائعة، مثلا تقول إحدى المواد «النزاعات التي تنشأ بين المسلمين يفصل فيها، حسب قوانينهم وشريعتهم التي يسمونها سنة، ويفصل فيها قضاتهم كما جرت العادة، وإذا كان النزاع بين مسيحي ومسلم يفصل فيه قاضيان أحدهما مسيحي والآخر مسلم حتى لا يعترض أحد الطرفين على الحكم.

تقول مادة أخرى «لا يسمح للمسيحيين بدخول مساجد المسلمين التي يصلون فيها، دون إذن الفقهاء ويعاقب من يفعل ذلك، وتذكر أخرى بالحرف «لا يدفع المسلمون إلى صاحبي الجلالة ضرائب تزيد على ما كانوا يدفعونه إلى الملوك المسلمين» ونقرأ أيضًا «أن يأمر صاحب الجلالة بألا يطرد ضيوف المسلمين وألا تؤخذ منهم ثياب أو طيور أو ماشية أو متاع دون إرادتهم» ونجد أيضًا بالحرف: «أوقاف المساجد والصدقات والنفقات الأخرى التي تؤدي إلى الكتاتيب ومدارس تعليم الأطفال تسلم إلى الفقهاء لكي يتولوا توزيعها كما يرون، ولن يتدخل صاحبا الجلالة ولا وزراؤهما في ذلك أو في جزئية من ذلك، ولن يأمر بالاستيلاء عليها في أي وقت إلى الأبد». وينص أحد البنود على أنه «لا يرغم مسلم ولا مسلمة على اعتناق المسيحية، وإذا أرادت آنسة أو زوجة أو أرملة - لأسباب عاطفية - اعتناق المسيحية فلا يقبل منها ذلك إلا بعد استجوابها، وإذا كانت قد حملت معها ملابس أو مجوهرات من منزل والديها تعاد الأشياء إلى أصحابها». ثم تقول المعاهدة: «القضاة والقادة والحكام الذين سيعينهم صاحبا الجلالة في غرناطة وأراضيها سيكونون من الشخصيات التي تحترم المسلمين وتعاملهم بلطف وتراعي بنود هذه المعاهدة، وإذا ارتكب واحد منهم فعلا غير مناسب فسيقوم صاحب الجلالة بتغيير ومعاقبته» وعلى هذا النحو تستمر بنود المعاهدة وقد تم توقيعها في غوطة غرناطة بتاريخ 28 نوفمبر عام 1491، وتم احترام هذه المعاهدة لفترة قصيرة جدًا، وجرى الخروج التام عليها سنة 1499 الأمر الذي أدى إلى قيام ثورة البيازين ولم يتم إخمادها إلا في عام 1501، ولعل هذه المعاهدة أو الاتفاقية درس للعرب المعاصرين الذين يحزنهم ضعف بنود المعاهدات التي وقعها العرب طوال القرن العشرين، ففي العلاقات الدولية أو التي بين دولة وأخرى أو بين خصمين، لا تحكمها النصوص التي تضمها أو التي كان يمكن أن

توع، بل القوة التي نقف خلف المعاهدة أو الاتفاقية، القوة تفرض اتفاقية غير قائمة وتخلق نصوصها وتلزم الآخرين بها، وغياب القوة قد يسقط نصوصًا قائمة ومعاهدات وقعت وصحيحة قانونيًا ومعتمدة دوليًا، ولعل اتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل سنة 1993 أي بعد أكثر من خمسمائة سنة على معاهدة غرناطة، أقرب شاهد ودليل واقعي على ذلك وبين الوثائق، فتوى صدرت من مفتي وهران ردت على أسئلة وردت إليه من مسلمي الأندلس في 3 مايو 1536، تكشف الفتوى كيف يمارس المسلم دينه في مجتمع ليس بمسلم، وبل كيف يحتفظ المسلم بدينه وعقيدته إذا أجبر على اعتناق دين آخر، الفتوى تكشف جوهر الإسلام ومبادئه وكيفية تطبيقها عمليًا، وتقوم الفتوى على مبدأ التقية، وقد عرف ذلك عن الموريسكيين وأخذتهم محاكم التفتيش بذلك فيما بعد وجاء في الفتوى «وإن أكرهوكم في وقت صلاة على السجود للأصنام أو حضور صلاتهم، فاعملوا بالنية وانووا صلاتكم المشروعة، وأشيروا إلى ما يشيرون إليه من صنم وفي قلوبكم الله وإن أجبروكم على شرب الخمر فاشربوها لا بنية استعمالها، وإن ألقوا عليكم خنزيرًا فكلوه ناكرين إياه بقلوبكم، ومعتقدين تحريمه» وفي الفتوى أيضًا «وإن أكرهوكم على كلمة الكفر، فإن أمكنكم التورية والألغاز فافعلوا، وإلا فكونوا مطمئني القلوب بالإيمان إن نطقتم بها ناكرين لذلك» وهكذا فإن الإسلام يسمح للمسلم إذا كان مكرهًا ومضطرًا بأن يسقط الكثير من التزاماته، الإسلام يريد إخلاص القلب أولا، ولا يجب للمسلم أن يلقي بنفسه إلى التهلكة، وهكذا كان يمكن للموريسكي أن يدخل الكنيسة الكاثوليكية ويمارس كافة الطقوس المسيحية وهو مستريح القلب والضمير، ففي أعماقه أنه مسلم، وقد احتفظ عدد كبير منهم بالإسلام رغم كل الظروف التي كانوا يمرون بها، وظل الإسلام في الأندلس لمدة تجاوزت القرن بعد خروج العرب النهائي.

وهناك وثيقة عربية أخرى، وردت في كتاب «أزهار الرياض في أخبار عياض» للمقري، وهي قصيدة أرسلها مسلمو الأندلس إلى السلطان العثماني بايزيد الثاني، وقد وضعت سنة 1501 وهو نفس العام الذي صدر فيه القرار بتنصير مسلمي غرناطة والقصيدة تتجاوز المائة بيت مع رسالة كلها ثناء على السلطان واستنجاد به وإخلاص حقيقي للإسلام وللمسلمين، تحكي الأبيات ما حدث لهم في المعارك الحربية الأخيرة وما سيتعرضون له من اضطهاد حقيقي في دينهم، ومن بين أبيات القصيدة «واحرق ما كانت لنا من مصاحف/ وخلطها بالزبل أو النجاسة وكل كتاب كان في أمر ديننا/ ففي النار ألقوه بهزء وحقرة»، وتذكر الوثيقة «القصيدة» ما قام به سلطان المماليك في مصر تجاههم.

وثيقة أخرى هي ملف من محكمة التفتيش لأحد الموريسكيين، اتهم بأنه لم يكن مسيحيًا مخلصًا، سنة 1630، المتهم هو «دييفوديات» وكان قد عاد مرتين إلى إسبانيا بعد أن طرد منها، وقائمة التهم طويلة من بينها أنه كان يطبخ في بيته بالزيت وليس بدهن الخنزير، وكانت الخادمة قد وشت به، وقالت أنها طوال سبعة شهور قضتها في بيته لاحظت أنه لم يستعمل دهن الخنزير ولم يتناول لحم الخنزير قط، وفسر الادعاء ذلك بأنه مسلم سابق، يحن إلى عقيدته القديمة ودافع عن نفسه بأنه طرد الخادمة من بيته ولذا فإنها تريد الإضرار به، وقالت الخادمة أيضًا أن بعض الموريسكيين كانوا يتكلمون بالعربية، التي لا تفهم ولا تعرف منها حرفًا واتضح من وقائع التحقيق أنها لم تكن اللغة العربية، بل لهجة إسبانية لا تفهمها الخادمة، ومن بين التهم الأخرى أنه كان يرتدي جلبابًا نظيفًا يوم الجمعة وكان يبدو سعيدًا في ذلك اليوم، وجاء بعض الشهود يقول أنه كان يرتدي جلبابًا نظيفًا أيضًا يوم الأحد، لكن الادعاء اتهم الشهود بأنهم منحازون إليه ومن بين التهم أنه تناول اللحم

أيام صيام المسيحيين وأيام الجمع دون أن يكون مريضًا، ودليل المحكمة على أنه ليس مريضًا أنه يتناول الجبن والسمك والسردين والتونة وهي أطعمة لا يتناولها المرضى، وفي إحدى القضايا اتهم «كوسمي بن عامر» وهو مسلم تنصر حديثًا - مايو 1567 - وتهمته «أنه عاش حياة المسلمين وأدى شعائرهم، وأنه حاول إقناع مسيحي قديم بأن يتحول إلى الإسلام فشرح له عقيدة محمد التي اتهم بها واطلب منكم إصدار الأمر باعتقاله ومصادرة ممتلكاته تحقيقًا للعدل، وفي واقع سير التحقيق تجد مدى التعسف وأخذ الناس بالأوهام والخيالات حتى أن تهمة البعض كانت أنه ذكر في حضورهم بني المسلمين ولم يسبوه كما ينبغي !! ونجد توصية في ملفات القضية للتعجيل بتنصير الموريسكيين، وهو ضرورة التعجيل بتنصير سادتهم، وطبقًا للوصية فإن القرآن - هكذا قال صاحبها - يأمر أتباعه بأنه يكونوا خلف ملوكهم ويتبعونهم !!

وكان بعض الباحثين والدارسين قد ردد أن الموريسكيين كانوا إذا هارجوا إلى المغرب والجزائر أجبرهم أهلها على اعتناق الإسلام والتخلي عن المسيحية بدعوى أنهم كانوا مسلمين في الأصل، وتثبت ملفات القضايا المنشورة عدم صحة هذا الادعاء، فلم يجبرهم أحد على دخول المساجد ولا ممارسة أي عبادة من العبادات الإسلامية مثل الصيام والزكاة والصلاة، بل أن أحد الموريسكيين ذكر أمام محكمة التفتيش أنه هاجر إلى الجزائر وعاد منها ثانية فلم تعجبه بها أمور كثيرة وتقول أوراق الملف «لم يدخل إلى المسجد الكبير في الجزائر إلا مرة واحدة، وحدث ذلك في ساعة لم تكن وقت صلاة، ودخل المسجد لأنه كان لديه فضول لمعرفة ما بداخله ويقول أنهم - يقصد الأتراك في الجزائر - يفعلون كل شيء بشكل مخالف لما يحدث في إسبانيا، يتبولون وهم يرفعون القميص، وينزلون السروال كالنساء ويمشون في أحذية بسيطة ويبدو أنهم يفعلون كل شيء بشكل مخالف لما يحدث في إسبانيا تسير

النساء وهن يغطين وجوههن، بحيث لا يستطيع أحد أن يراهن ويأكلون وهم جالسون على الأرض لكن أكثر ما أثار اشمئزازه هو أنهم يشترون الغلمان لكي يناموا معهم، «ويقول أيضًا» ولو أن أحد الغرناطيين الموجودين في الجزائر ولد له ولد فإنه لا يتركه يغيب عن عينيه خوفًا من أن يسرقه المسلمون ويستغلونه كما ذكرت» ولنلاحظ أن تلك الأقوال قيلت أمام محكمة يريد المتهم أن يبرئ نفسه أمامها من تهمة الميل للإسلام وللمسلمين، ولذا فإن بعض المبالغة قد تكون وردت في عباراته[1].

العثمانيون ومأساة المسلمين في إسبانيا:

كان فتح القسطنطينية عام 857 هـ/ 1453 م - أي قبل سقوط غرناطة بأربعين سنة - إيذانًا بدخول دولة إسلامية جديدة هي الدولة العثمانية إلى الميدان الدولي في مصاف الدول العالمية الكبرى، حيث انسابت الفتوح الإسلامية الجديدة في شرق وجنوب أوروبا، متزامنة تمامًا مع انحسار المد الإسلامي في غرب القارة إسبانيا الإسلامية. ظهر العثمانيون منذ بدايات القرن الثامن الهجري في مناطق الثغور على الحدود البيزنطية الإسلامية في الأناضول، وبسطوا نفوذهم على أجزاء واسعة من الأناضول بعد أن انفرط عقد دولة السلاجقة على يد المغول في أواخر القرن السابع الهجري. ورغم أن المنطقة كانت تعج بالإمارات التركية الصغيرة إلا أن الإمارة العثمانية بقيادة مؤسسها عثمان بن أرطغرل برزت وتفوقت وتوسعت بالجهاد وأجبرت هذه الإمارات لانضواء سلمًا أو حربًا تحت لوائها، فتفرغت للمهمة الكبرى وهي الجهاد ضد البيزنطيين وجمع القوى للانقضاض على عاصمتهم المنيعة القسطنطينية. وطئت أقدام العثمانيين أرض أوروبا من الشرق لأول مرة في

(1) جريدة الخليج، حلمي النمنم، مايو 2008.

عهـد السلطان أورخان بن عثمـان في عام 754 هـ/ 1353 م. ونجح خليفـته السلطان مـراد الأول في فـتح بلاد البلقـان تمهيـدًا لتطويق القـسطنطينيـة من الجانبين الآسيوي والأوروبي.

وفي عهد السلطان محمد الثاني (الفاتح) اكتملت الاستعدادات العثمانية لفتح القسطنطينية، فحوصـرت هذه المدينة المنيعة، وفي اليوم الرابع والخمسين من الحصار بدأ الهجوم العـام للجيوش الإسلامية العثمـانية من البر والبحر، ودخل السلطان محمد - الذي لقب بالفاتح - القسطنطينيّة في جمادى الأولى 857 هـ/ 1453 م دخلها ساجدًا لله شكرًا، وأمر بالأذان في كنيـسة أياصوفيا - أكبر كنيسـة في العالم ومهد الأرثوذكسية - وحولهـا إلى مسجد. لم يروع العثـمانيـون سكان المدينة الآمنين، وضمن لهم السلطان حـقوقهـم وحرياتهم الدينية والمدنية وفق القواعد الإسلامية، ورغم المحاولات الصليبية المتكررة من دول أوروبا وبابا رومـا لوقف الزحف العثماني، فـقد نجح العـثمانـيون في مواصلة فـتوحاتـهم في شرق أوروبا، فاسـتولوا على بلاد الصـرب والبوسنة ورومانيـا وأجزاء واسعـة من البلقان. ثمة مـقارنة معبـرة تملأ القلب والنفس بالمشاعر والأحاسـيس بين شخصية محـمد الفاتح (الشاب) وشخصيـة محمد أبي عبد الله الـصغير (الشاب) سلطان غـرناطة، بين فتح القسطنطينيـة وفقد غرناطة، بين تحـويل كنيسة أياصـوفيا إلى مسـجد وتحويل جـامع غرناطة إلى كنيـسة، بين مـحو إمـبراطورية الروم الـبيـزنطية ومـحو الوجـود السيـاسي والحضاري للأندلس الإسلامية، بين تسامح العثمانيين وإنسانيتهم مع النصارى - وفق قواعد الشريعة - وبطش الإسبان ونقض عهودهم مع المسلمين. أصبح الحكم العثـماني يسيـر إذن نحو الدولة العالمية، ويـرنو لتصدر زعامـة العالم الإسلامي، رغم وجـود دولة المماليك - التي بدأت بالضعف - والتي تعـتبر مركز العالم الإسلامي بحيازتها للمدن المقـدسة ورعايتها للخليفة العباسي في

مصر. ولكن فتح القسطنطينية الباهر جعل من دولة العثمانيين دولة إسلامية كبرى يهابها الأعداء ويتطلع إليها المسلمون.

يمكن تحديد أبعاد المأساة في مرحلتين: الأولى: مأساة ما قبل السقوط السياسي في غرناطة، وفيها معاناة المسلمين من التلسط الإسباني، وفقد الحواضر الإسلامية، وتضييق الخناق على المعقل الأخير في غرناطة. الثانية: مأساة ما بعد سقوط وتسليم غرناطة في عام 897 هـ/ 1492 م وبقاء المسلمين تحت الحكم الإسباني الصليبي، ونقض عهود ضمان الحرية الدينية والمدنية للمسلمين، إلى حين طردهم إجباريًا، بشكل نهائي في عام 1018 هـ/ 1609م.

توجهت صرخات ونداءات الأندلسيين في كلتي المرحلتين إلى حواضر إسلامية ثلاث: فاس، القاهرة، إستانبول. كان انتقال نداء طلب النجدة من خاضرة إلى أخرى له أسبابه ومبرراته تبعًا لظروف دول المغرب والمماليك والعثمانيين. كانت دول المغرب يومئذ يسودها الضعف والتمزق، وانتهى الدور التاريخي لهذه البلاد في مجدة الأندلس منذ ضعف بنو مرين. استقبلت دولة المماليك في مصر أول سفارة لمسلمي إسبانيا في عهد السلطان المملوكي الظاهر جقمق 844 هـ/ 1440 م وعندما وصل سفير غرناطة إلى بلاط المماليك، عرضت القضية وفق النقاش التالي:-

«يا مولانا نصركم الله، هذا كتاب من صاحب إسبانيا الإسلامية يشتكي لك ما أصابه من الإفرنج المجاورين له ويطلب منك نجدة تعينه بها».

وكان رد الظاهر جقمق: «سأبعث إلى ابن عثمان يعينكم إن شاء الله».

فقال السفير: يا مولانا السلطان نصركم الله أنت هو كبير الملوك والسلاطين وخديم الحرمين الشريفين، ولم نجئ إلا إلى حضرتكم وحاشاك أن

تردنا خائبين». فقال السلطان المملوكي: «إن بلادكم بعيدة، ولا يمكننا أن نجهز لكم عسكراً». فاقتــرح السفير: إذا لم يمكنكم تجهيــز العسكر إلينا فلتعنا بالمال والعدة وما كان لله فهو يحــفظه». فقال السلطان: «نعم، أعينكم إن شاء الله بالمال والعدة».

وقبل أن نناقش ونحلل موقف المماليك إزاء قضيــة مسلمي إسبانيا نشير هنا إلى سفارة غرناطية أخرى، إلى القاهرة وصلت في عام 892 هـ - أي بعد حوالي نصف قرن من الأولى - دونها مؤرخ مصر ابن إياس بقوله: «وفي ذي القعدة 892 هـ قدم قــاصد من عند ملك الغرب صاحب إســبانيا الإسلامــية وعلى يده مكاتبــة من مرسله، تتضــمن بأن السلطان يرسل إليه تجــريدة (قوة عسكرية) تعينه على قتال الإفرنج فــإنهم قد أشرفوا على أخذ غرناطة وهو في المحاصرة معــهم». ويشير ابن إياس إلى أن السلطان المملوكي قايتــباي قد قرر بأن يبعث إلى القسوس (القساوســة) الذين بالقيامة التي بالقدس، بأن يرسلوا كتــاباً على يد قسيس من أعــيانهم إلى ملك الإفــرنج صاحب نابل (نابولي)، بأن يكاتب صاحب قشتيلية، بأن يحل عن مسلمي إسبانيا ويرحل عنهم، وإلا يشوش السلــطان على أهل (كنيسة) الــقيامــة، ويقبض على أعيــانهم، ويمنع جميع طوائف الإفرنج من دخــول القيامة ويهدمهــا، فأرسلوا قاصدهم وعلى يده كــتاب إلى صــاحب نابل كــما أشــار السلطان، ولم يفــد من ذلك شيء وملكوا الإفرنج مدينة غرناطة فيمــا بعد. إن الفرق بين تاريخ سفارتي غرناطة إلى مصــر يقارب نصــف قرن، فالأولى فــي عام (844 هـ) والثانيــة في عام (892هـ)، ولم تمدنا المصــادر المتاحة، وخــاصة كتب الحــوليات عن ســفارات أخرى إلى القاهرة. وهذا يدعو لــلتساؤل، إذ أن قضية مسلمي إســبانيا كانت تزداد تعقــيداً خــلال هذه المدة، ولا سبيل أمــام مسلمي إســبانيــا سوى طلب النجدة من الخارج. فهل سكون المصادر المعــاصرة يقف دليلا على عدم وجود

سفـارات أخرى؟ يبدو أن هناك تعليـلا منطقيًـا يبرز طول المسافـة الزمنية بين السفـارتين، هو نجاح العثـمانيين في فـتح القسطنطينيـة وفتوحـاتهم الأخرى البـاهرة في الشرق الأوروبي، وبالتـالي يطلع مـسلمي إسبـانيا إلى سـلاطين الدولة الإسلامـية الفتـية. وفي أواخر القـرن التاسع الهجـري كانت إسبـانيا الإسلامية تدخل مرحلة جديدة أخطر من سابقاتها، وهي تضييق الحصار على غرناطة العـاصمـة، الأمر الذي حدا بمسلـمي إسبانيـا لتكرار سفـارة جديدة للمماليك متأخـرة نسبيًا. تجلى موقف المماليك إذن من قضيـة مسلمي إسبانيا في الآتي:

- عزم المماليك توجيه أنظار الدولة العثمانية وتشجيعها لمساعدة مسلمي إسبانيـا، عندما قال سلطان المماليك لسـفير غرناطة «سأبعث إلى ابن عـثمان يعينكـم إن شاء الله». والسلطان العثـماني المقـصود هو السلطان مـراد الثاني الذي حكم بين (824 هـ - 855 هـ). وهذا يعني أن العـلاقـات المملوكـيـة العثمانية حسنة وقابلة لتفاهم الجانبين لصالح مسلمي إسبانيا. - إمداد مسلمي إسبانيا بالمال والعدة، والاعتذار عن تجهـيز حملة عسكرية للتدخل المباشر نظرًا لبعد المسافة بين مصر وإسبـانيا الإسلامية من وجهة نظر المماليك، «إن بلادكم بعيدة، ولا يمكننا أن نجهز لكم عسكرًا».

- تهديد ملوك إسبانيا بأن المـاليك قادرين على إيذاء رعاياهم النصارى في الشام ومصر، إذا لم يكف الإسبان عن محاصرة غرناطة.

هذه هي معـالم السياسـة التي تبناها المماليك لقـضيـة مسلمي إسبـانيا ونلاحظ أن مسألة التـلويح بالضغط على نصارى الدولة هي أكثـر فاعلية من الضغوط الأخرى.

فما نتائج هذه الضغوط؟

إن ابن إياس قد أجاب عن هذا السؤال بقوله: ولم يفد من ذلك شيء وملكوا الإفرنج مدينة غرناطة فيما بعد.

وبالبحث عن أسباب إخفاق مسألة التهديد بالضغط على رعايا المماليك النصارى، نجد تعليلا شافيًا لمؤرخ تركي معاصر عبر بقوله: «لم تعر إسبانيا أية أهمية لهذا التهديد، لأنها لم تكن قد سمعت أبدًا بأن دولة إسلامية أضرت برعاياها المسيحيين المطيعين. حيث إن المماليك، لم يمسوا المسيحيين في فلسطين بسوء، ولم يمنعوا، الحجاج المسيحيين. ولذا خلص مؤرخ التاريخ إسبانيا الإسلامية محمد عبد الله عنان إلى أن مصر لم تستطع أن تلبي نداء مسلمي إسبانيا بطريقة فعالة نظرًا لبعد المسافة، وأحداث مصر الداخلية، وتوجس المماليك من تفوق العثمانيين. كيف ومتى وصلت أنباء المأساة لمسلمي إسبانيا إلى العثمانيين؟. أشار المؤرخ العربي المعاصر الدكتور عبد الجليل التميمي إلى أن أهالي غرناطة أرسلوا في 882 هـ - 1477 م سفارة إلى السلطان العثماني محمد الفاتح طالبين تدخله لإنقاذهم. وقد نقل ذلك عنه مجموعة من الباحثين في تاريخ الدولة العثمانية. والمصدر الذي استقى منه المؤرخ التميمي هذه الرواية هو كتاب عزيز سامح التر، وهو (تركي معاصر لأواخر عهد الدولة العثمانية والعهد الجمهوري) بعنوان «الأتراك العثمانيون في المغرب العربي». وبالرجوع إلى المصادر العثمانية التركية (القديمة والمتأخرة) لا نجد أي إشارة إلى تلقي السلطان محمد الفاتح لرسالة أو سفارة غرناطية. بل تجمع هذه المصادر على أن السلطان العثماني بايزيد الثاني ابن السلطان محمد الفاتح (حكم بين 886 هـ - 918 هـ) هو أول سلطان عثماني يتلقى نداء استغاثة ونجدة من مسلمي إسبانيا. وبالبحث أيضًا في أوراق الأرشيف العثماني في استانبول، وخاصة في تصنيف على أميري الذي رتب وفهرس الوثائق العائدة لسلاطين الدولة العثمانية الأوائل، لا نجد بين هذه الأوراق ما يدل على وجود اتصال مسلمي إسبانيا بالسلطان محمد الفاتح. وعلى الرغم

أن المصادر العثمانية تشير إلى أن الاتصال الأول كان في عهد بايزيد الثاني، فإن هناك تساؤلات تفرض نسها. فلماذا تأخر مسلمي إسبانيا في إرسال طلب النجدة إلى ذلك التاريخ؟. وهل يمكن أن يكون لدى الدولة العثمانية معلومات عن المأساة مسلمي إسبانيا قبل سقوط غرناطة وبالتحديد قبل عهد بايزيد الثاني؟. هناك إشارة يمكن أن تكون دليلا على إمكان وصول أنباء المأساة إلى العثمانيين في فترة مبكرة. ومن ذلك ما ذكرناه آنفًا حول وعد سلطان المماليك في مصر عام 844 هـ لسفير المسلمين في إسبانيا بقوله «سأبعث إلى ابن عثمان يعينكم إن شاء الله». وإشارات أخرى تفيد بانشغال العثمانيين بحروب بحرية في البحر المتوسط منذ عهد محمد الفاتح لمواجهة تحالف «أهل الصليب» ضد العثمانيين بتحريض من بابا روما، استطاع العثمانيون خلالها صار جزيرة رودس وفتح مدينة أوترانت في جنوب شرق إيطاليا.

رغم هذه الإشارات، لا يمكن لنا سوى الاعتماد على حقيقة أن الاتصال بالعثمانيين بشكل رسمي تم في عهد بايزيد الثاني - وذلك لتوافر الأدلة. استقبل السلطان بايزيد الثاني سفارتين من مسلمي إسبانيا على النحو التالي[1]:

السفارة الأولى:

أرسل أبو عبد الله محمد الصغير (آخر ملوك بني الأحمر في غرناطة) سفيرًا يحمل رسالة إلى السلطان بايزيد الثاني في عام 891 هـ - 1486 هـ - أي قبل سقوط غرناطة بست سنوات - يعرض عليه الوضع الأليم للمسلمين في الأجزاء المتبقية من إسبانيا الإسلامية ويناشد المساعدة العاجلة. قرر العثمانيون إرسال أسطول بحري إلى غرب البحر المتوسط بقيادة البحار الشهير

(1) د. عبد اللطيف محمد الحميد، المرجع السابق، ص 58.

كمال رئيس في عام 892 هـ - 1487 م، فضرب الأسطول العثماني بمدافعه جربه، مالطة، صقلية، ساردينيا، كورسيكا ودخل المياه الإسبانية (أراغون) وقصف سواحلها الشرقية. أحمد كمال بك العروف بـ «كمال رئيس يعد مؤسس المدرسة البحرية العثمانية العالمية، وصفه ابن إياس مؤرخ مصر «بأنه لا يكل ولا يمل من الجهاد في الإفرنج ليلا ونهاراً حتى أعيي الإفرنج أمره، وأنه رأس المجاهدين المرابطين في الإسلام». مات كمال رئيس في إحدى حملاته قرب جزيرة رودس في عام 916 هـ - 1511 م. كما أشارت بعض المصادر العثمانية إلى أن السلطان بازيد الثاني أضاف إلى هذه المحاولة العسكرية، محاولة دبلوماسية، هي إيفاد سفراء إلى بابا روما للضغط على ملكي قشتالة وأراغون «إسبانيا» لوقف الحصار المضروب على غرناطة، وإلا سيضطر السلطان إلى المعاملة بالمثل. بيد أن هناك جملة من الأسباب أعاقت فاعلية الإجراءات العثمانية عسكريًا ودبلوماسيًا ومنها: - خلاف السلطان بايزيد الثاني مع أخيه جم:

بعد وفاة السلطان محمد الفاتح تولى ابنه الأكبر بايزيد الثاني، ولكن أخاه الأصغر الأمير جم رفض الاعتراف له بذلك وادعى أحقيته في العرش، ولما لم يستطع المقاومة فر إلى القاهرة، وحل ضيفًا على السلطان قايتباي سلطان المماليك عام 886 هـ/ 1481 م. عاد إلى الأناضول مرة أخرى ثم جزيرة رودس، حيث نقله فرسان رودس (النصارى) إلى قلاعهم في فرنسا، وسلموه أخيراً إلى بابا روما. كانت إقامة الأمير جم في أوروبا التي استمرت أكثر من اثني عشر عامًا مجالا للمساومة والضغط على العثمانيين وإشغالهم دبلوماسيًا وعسكريًا، كما كانت سببًا لتوتر العلاقات مع المماليك الذين ناصروا وأيدوا الأمير جم. هذه المسألة ألقت بظلالها على قضية مسلمي إسبانيا بسبب انشغال العثمانيين بالمناورات السياسية لاحتواء نزاع الأمير جم على السلطة الذي كان آلة سياسية بيد أوروبا.

- توتر العلاقات بين العثمانيين والمماليك: إلى ذلك الحين كانت الدولتان المملوكية والعثمانية من الدول الكبرى في العالم، والعلاقات بين هاتين الجارتين المسلمتين أخوية ودية، ومنذ أواخر عهد السلطان محمد الفاتح بدأت تتوتر العلاقات بسبب الخلاف حول تأمين المياه والأمن في طريق الحج، والخلاف حول إمارة ذي القدر، التي تقع على الحدود بين الدولتين، وأخيراً بسبب حماية المماليك للأمير جم.

لهذه الأسباب نشبت حرب حدودية بين الطرفين امتدت خمس سنوات بين 890 هـ - 1485 م/ 896 هـ - 1490 م. وبعد هذه الجولة الخطيرة من الصراع نجح سلطان تونس الحفصي في التوسط بين الجارتين، وعقد الصلح، وإعادة العلاقات الودية إلى سابق عهدها. يكفي الإشارة هنا إلى أن هذه السنوات الست من الحرب، أضاعت فرصة التنسيق العثماني المملوكي لصالح إنقاذ مسلمي إسبانيا. بل تكاد تتطابق مدة الحرب بين الطرفين مع المسافة الزمنية بين السفارة الأولى إلى العثمانيين وسقوط إسبانيا الإسلامية، أي بين سنوات (891 هـ - 897 هـ). وقد أضاف بعض المؤرخين إسبانيا أخرى، ساهمت في عدم نجاح نجدة بايزيد الثاني لمسلمي إسبانيا، ومنها بعد المسافة من وإلى مسلمي إسبانيا، وعدم اكتمال خبرة العثمانيين البحرية، وتعدد الجبهات المعادية لهم.

السفارة الثانية:

تنبع شهرة هذه السفارة من قصيدتها الطويلة الشهيرة التي وصفت حال مسلمي إسبانيا ومسلميها في اللحظات التي تلت السقوط مباشرة، بعثها مسلمو إسبانيا عام 907 هـ/ 1501 م إلى السلطان بايزيد الثاني. وقبل الدخول في تفاصيل هذه القصيدة، نستشف منها أن ثقة مسلمي إسبانيا بالعثمانيين لا زالت قوية، وأن سقوط غرناطة - نتيجة العوامل الداخلية

الذاتية – لم يصبهم باليأس من إنقاذهم. وصف راوي هذه القصيدة المؤرخ الأديب شهاب الدين المقري (ت 1041 هـ) القصيدة بأنها «غير بليغة». ووصفها المستشرق جيمس مونرو بأنها «لا تخلو من التدني اللغوي»، ولكن الذي أنقضها «من الانحطاط قدرتها وإخلاصها وصدقها في تصوير العواطف في بساطة ومباشرة، لذا فهي نوعية نادرة من الشعر العربي في العصور الوسطى، وأن العامل الذي سما بهذه القصيدة، عما هو معتاد في القصائد السياسية، في الحقيقة، هو قلة التكلف في اصطناع التحسين الشعري. وذلك خدم في رفع درجة المعاناة والتوتر الشعري، وسمح بقدر أكبر من التعبير الحر المباشر عن العاطفة الجياشة. تربو أبيات هذه القصيدة على مائة بيت، سوف نستعرض منها ما يخص موضوع دراستنا، كما ألحق بالقصيدة ديباجة نثرية تتجاوز عشرة أسطر بقليل، نذكر منها:

«الحضرة العلية، وصل الله سعادتها، وأعلى كلمتها، ومهد أقطارها، وأعز أنصارها، وأذل عداتها، حضرة مولانا، وعمدة ديننا ودنيانا، السلطان الملك الناصر، ناصر الدنيا والدين، سلطان الإسلام والمسلمين قامع أعداء الله الكافرين مولانا أبو يزيد».

ثم يصور قصة سقوط غرناطة:

وشدوا عليها في الحصار بقوة ... شهوراً وأياماً بجد وعزمة
فلما تفادت خيلنا ورجالنا ... ولم نر من إخواننا من إغاثة
وقلت لنا الأقوات واشتد حالنا ... أطعناهم بالكره خوف الفضيحة
على أن نكون مثل من كان قبلنا من ... الدجن من أهل البلاد القديمة
ونبقى على آذاننا وصلاتنا ... ولا نتركن شيئًا من أمر الشريعة
فقال لنا سلطانهم وكبيرهم ... لكم ما شرطتم كاملا بالزيادة
فلما دخلنا تحت عقد ذمامهم ... بدا غدرهم فينا بنقض العزيمة

وبعد ذلك تتحدث القصيدة في أبيات كثيرة عن التنصير الإجباري، وتعذيب محاكم التحقيق، ومعاناتهم في ممارسة الشعائر الإسلامية في الخفاء، إلى أن يقول:

فآهًا على تبديل دين محمد ... بدين كلاب الروم شر البرية

وآهًا على تلك المساجد سورت ... مزابل للكفار بعد الطهارة

ثم تذكر القصيدة ما يريده مسلمي إسبانيا من السلطان العثماني:

عسى تنظروا فينا وفيما أصابنا ... لعل إله العرش يأتي برحمة

فقولك مسموع وأمر نافذ ... وما قلت من شيء يكون بسرعة

فسل بابهم أعني المقيم برومة ... بماذا أجازوا الغدر بعد الأمانة

ولكن القصيدة تذكر العثمانيين بأن يمارسوا ضغوطًا أكبر من محاولاتهم السابقة:

وقد بلغ المكتوب منكم إليهم ... فلم يعملو منه جميعًا بكلمة

وهذا يؤكد الرواية التي ذكرناها سابقًا حول وفد السلطان إلى بابا روما بشأن مسلمي إسبانيا

وأخيرا تلخص القصيدة المطلوبة لوضع المسلمين:

فها نحن يا مولاي نشكو إليكم ... فهذا الذي نلناه من شر فرقة

عسى ديننا يبقى لنا وصلاتنا ... كما عاهدونا قبل نقض العزيمة

وإلا فيجولنا جميعًا من أرضهم ... بأموالنا للغرب دار الأحبة

فإجلاؤنا خير لنا من مقامنا ... على الكفر في عز على غير ملة

أصبحت الهجرة والفرار بالدين هي الحل الأخير رغم مرارة ترك الأوطان والديار. وسوف يكون هذا أحد محاور الإغاثة العثمانية لمسلمي

إسبانيا عن طريق تسهيل الهجرة، ولكن ذلك يستدعي تأمين طريقها. بدأت بين العثمانيين والبنادقة حروب أساطيل خلال السنوات القليلة التي أعقبت سقوط غرناطة، وأهمها حرب ليبانتو أو (اينه بختي في المصادر العثمانية)، انتهت بانتصار العثمانيين وفتح ليبانتو، ولكن تمكن البنادقة بعدها من إحراق عشرين سفينة عثمانية. رغم عداء البابوية وباقي الدول الأوروبية لجمهورية البندقية الإيطالية، بسبب احتكارها التجاري وقوة أساطيلها، إلا أن البندقية شاركت في تجهيز أسطول صليبي مشترك مكون من مائتي قطعة بحرية تابعة للبابا وإسبانيا وفرنسا ونابولي والبندقية، وهاجم هذا الأسطول المتحالف بقيادة الأميرال الإسباني (غونزالوه) جزيرة مدللي في بحر إيجه (غرب الأناضول) في عام 907 هـ/ 1501 م، بهدف إشغال الدولة والفتك بأساطيلها البحرية في البحر المتوسط. وفي أواخر سني حكم بايزيد الثاني ظهرت خلافات جديدة على ولاية العهد بين أبنائه الثلاثة أحمد وقورقود وسليم، أحدثت توقفًا في نشاط الدولة البحري، وساهمت في تدخل جيش الإنكشارية في النزاع بين أبناء السلطان لصالح ابنه سليم، الذي تولى بعد أبيه. بالإمكان إذن تبين بعض السمات العامة لعهد بايزيد الثاني الذي استمر (31سنة)، وهي عدم الاستقرار السياسي في بداية عهده أثناء الخلاف مع أخيه الأمير جم، ثم بعد ذلك في نهاية عهده أثناء الخلاف بين أبنائه الثلاثة، ويضاف إلى ذلك الخلاف مع دولة المماليك، وانشغال الدولة بالمواجهة العسكرية البحرية مع الأساطيل الصليبية المتحالفة. كل هذه العوامل ساهمت ولا شك في تقليل فاعلية الإجراءات العثمانية لمساعدة مسلمي إسبانيا. لم يحكم السلطان سليم الأول سوى ثمان سنوات فقط، ولكنها كانت حالفة بالمتغيرات والمفاجآت على الساحتين الإسلامية والدولية. هذه الأحداث ساهمت في إشغال العثمانيين عن الجبهات الأوروبية وميدان البحر المتوسط، وبالتالي تضاؤل - ولو بشكل

مؤقت - فرص مساعدة بقايا مسلمي إسبانيا. ولكن نتائج هذه المتغيرات ستكون لصالح تقويه البناء الداخلي للدولة العثمانية، وزيادة نفوذها سياسيًا وروحيًا في العالم الإسلامي بوضع يدها على ممتلكات المماليك في مصر والشام والحجاز واليمن.

أبرز هذه المتغيرات كانت ما يلي:

- ظهور الشاه إسماعيل الصفوي في بلاد فارس والعراق:

تبنى الشاه إسماعيل الصفوي التركي المذهب الشيعي الاثنا عشري في بلاد فارس في بداية القرن العاشر الهجري، وقام بقتل علماء السنة في بلاده، ووصل نفوذه إلى العراق وشرق الأناضول. ولتنفيذ سياسته التوسعية تحالف مع البندقية لغزو الدولة العثمانية من الجانبين، كما أغرى المماليك بإمكانية التحالف المشترك ضد التوسع العثماني. كان على السلطان سليم الأول - لاعتبارات مذهبية وسياسية - التحرك صوب هذه الجبهة الجديدة التي لم يعتادها العثمانيون. فسار على رأس حملة عسكرية كبيرة، وحقق انتصاراً ساحقًا ضد الشاه إسماعيل في معركة جالديران (920هـ/ 1514م)، وجنب المنطقة خطر التوسع الباطني التركي الصفوي.

- نهاية حكم المماليك وتصدر العثمانيين زعامة العالم الإسلامي:

تضافرت مجموعة من العوامل ساعدت في تعجيل انهيار الحكم المملوكي - الذي استمر قرنين ونصف - ومنها نجاح البرتغاليين في الوصول إلى الشرق عبر رأس الرجاء الصالح، مما يعني انتقال طرق التجارة التقليدية من حوض البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي، وبالتالي فقدان المماليك لأهم مورد اقتصادي وهو مرور بضائع الشرق عبر أراضيهم إلى أوروبا. هذا الضعف الاقتصادي تبعه ضعف عسكري تمثل في عجز المماليك عن إيقاف

وصول البرتغاليين إلى المنطقة العربية. فتحقق للقـوة الإسلامية العثمانية الفتية فرصة تصدر العالم الإسلامي بالقضاء على الصفويين الشيعة، ونجاح السلطان سليم في دخول القاهرة عاصمة المماليك، وانتقال مقاليد الخلافة إلى استانبول سنة 923هـ/ 1517م.

- تسرب الأساطيل البرتغالية الصليبية إلى مياه البحر الأحمر والخليج وتهديد الأماكن المقدسة:

ارتبط بضعف دولة المماليك - المسئولة عن حماية الأماكن المقدسة - وصول الأسطول البرتغالي الصليبي في بداية القرن العاشر الهجري إلى مياه البحر الأحمر عبر الطريق الجديد (رأس الرجاء الصالح)، بهدف تهديد الأماكن المقدسة وإضعاف نشاط السفن الإسلامية في البحار العربية والهندية. طلب أمير مكة من المماليك مساعدته في حماية الحجاز، فتم التنسيق بين المماليك والعثمانيين لدفع لوازم الأسطول الذي سيقوم بمهمة الحماية، ولكن توتر العلاقة بين الدولتين بسبب خشية التحالف الصفوي المملوكي ضد العثمانيين انتهى بضم دولة المماليك إلى حوزة الدولة العثمانية، وجعل تبعة الحماية تقع تلقائيًا على العثمانيين. هذه الجبهة كسابقتها (الجبهة الصفوية) جديدة على نمط وجهة الفتوحات العثمانية التي كان ميدانها الأول شرق أوروبا. كان من الممكن قيام العثمانيين بدور أكبر في البحر المتوسط لصالح دول المغرب العربي العربية ومسلمي إسبانيا، ولكن المستجدات المذكورة آنفًا في الساحة الإسلامية (الصفويون، البرتغاليون، مسألة المماليك) أشغلت الدولة العثمانية خلال هذه المدة الوجيزة. هناك دلائل تشير إلى عزم السلطان سليم الأول منذ بداية عهده على الالتفات إلى جبهة البحر المتوسط، فقد ذكرت بعض المصادر العثمانية أن السلطان أمر ببناء 160 بارجة بحرية بيد أن

ظهور الصفويين، وتوتر العلاقات العثمانية المملوكية، حتم تطبيق قاعدة «تقديم الأهم على المهم»، ولذا توقف النشاط البحري العثماني ريثما يتم حسم المعارك البرية مع الصفويين والمماليك، وهذا ما تم فعلًا. والدليل الآخر على إطلاع السلطان سليم الأول على ما يجري ضد مسلمي إسبانيا والمغرب العربي رسالة أهالي الجزائر إلى السلطان نقتطف منها ما يهم موضوعنا:

«إن طائفة الطاغية «ملك إسبانيا» لما استولت على بلاد مسلمي إسبانيا، انتقلوا منها إلى قلعة وهران للاعتداء على سائر البلاد. وبعد هذه المضايقة والحصار دخل الكفار إلى وهران وبجايه وطرابلس آنذاك قدم ناصر الدين وحامي المسلمين المجاهد في سبيل أوروج باي مع ثلة من الغزاة. فقابلناه بالعز والإكرام واستقبلناه، لأننا كنا في خوف «من عدونا» فخلصنا بفضل الله. غير أنه وقع شهيدًا في حرب تلمسان رحمه الله. وقد حل مكانه أخوه المجاهد في سبيل الله أبو التقى خير الدين وكان له خير خلف، فقد دافع عنا ولم نعرف منه إلا العدل والإنصاف واتباع الشرع النبوي الشريف ومفاد ما يريد عبيدكم إعلامه لمقامكم العالي هو أن خير الدين كان قد عزم صد جنابكم العالي إلا أن عرفاء البلدة المذكورة رفعت أيديها متضرعة إليه حتى لا يرتحل خوفًا من الكفار إذ هدفهم هو «النيل منا» ونحن على غاية الضعف والبلاء». ونتيجة لهذه السفارة، وربما بجهود سابقة لها بقليل، تحققت تبعية الجزائر للعثمانيين اعتبارًا من 925 هـ/ 1519 م، إذ سارع السلطان سليم الأول بإضفاء رتبة حاكم عام «بكلربكي» على خير الدين، واعتبرت الجزائر جزءًا من الدولة العثمانية. نلاحظ هنا أن التأثير العثماني وصل بسرعة لصالح الشعوب الإسلامية في المغرب العربي لمحاصرة من قبل الإسبان حال نجاح السلطان سليم الأول في جبهة الشرق (الصفويون أتراك إيران، المماليك)، مما يعني عزم العثمانيين على مواجهة الإسبان منذ البداية[1].

---

(1) د. عبد اللطيف محمد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 71.

إجبار عرب قشتالة على التنصر (1501 - 1502):

لم يبق في منطقة غرناطة - نظريًا - من المسلمين إلا في بعض القرى المتفرقة، ولم يكن للمملكة حجة عليهم لحملهم على التنصر بالقوة، لأنهم لم يثوروا، ولم يخلوا بواجبهم، فرأت تركهم إلى وقت آخر. أما قشتالة وليون فكانت فيهما أعداد كبيرة من المسلمين، ولكنهم كانوا قد أصبحوا في حالة مؤلمة من البؤس والفاقة، ولم يتحرك أحد منهم إبان المعارك السابقة بين غرناطة وقشتالة. كما لم يتحركوا إبان الثورات السابقة في بلنسية وغرناطة والبشرات. ومع ذلك فإن الملكة، رأت بعد أن تفرغت من مشاكلها الرئيسية، وبصورة خاصة مشكلة غرناطة، أن انتهى من مشكلة المسلمين في قشتالة وليوم، إما بإجبارهم على الهجرة، وإما بإجبارهم على تلقي العماد. فأصدرت في 20 يوليو 1501 أمرًا منعت بموجبه جميع الأرقاء المسلمين، وتحت طائلة الإعدام، من التراسل مع المسلمين في مملكة غرناطة، سواء منهم المتنصرون وغير المتنصرين، كما حرمت على مسلمي قشتالة وليون الدخول إلى مملكة غرناطة، تحت طائلة عقوبة الموت، ومصادرة الأموال. وفسر هذا الأمر على أن المراسلة والاتصال بين المسلمين في أطراف المملكة، يشد من أزرهم، ويرفع من معنوياتهم، ويحفزهم على معارضة أوامر التنصير.

أوامر جائرة:

وفي 12 فبراير 1502 أصدر الملكان أمرًا إلى جميع المسلمين البالغين (الذكور 14 سنة والإناث 12 سنة)، بالخروج من مملكتي قشتالة وليون. على أن يحكم هؤلاء البؤساء مهلة شهرين يكونان فيهما تحت حماية الملكين، وحينما يحل الأجل - وهو آخر نيسان - يتوجب عليهم جميعًا التوجه في الطريق المعينة لخط سيرهم، قوافل تحت أشراف مفوضي الحكومة. وقد حرم

عليهم أن يحملوا معهم ذهبًا وفضة أو بضاعة ممنوعًا تصديرها، تحت طائلة عقوبة الموت ومصادرة المال. وكلف المفوضون بأن يسير وهم «عن طريق بيسكاي» حتى أحد الموانئ، أو حتى الحدود الفرنسية، دون أن يمروا بالبرتغال أو أراغون، أو نافارا. ومنع عليهم الإبحار إلى إفريقيا أو إلى تركيا أو إلى بلد إسلامي غير مصر. ونص الأمر على معاقبة كل مسيحي يخفي مسلمًا بمصادرة جميع أمواله. وقضى الأمر بإبقاء فئات من أولاد المسلمين في البلاد، دون أن يعين كيف تؤمن معيشتهم. ويبدو واضحًا أن جميع الصعوبات التي جاء بها الأمر كانت غايتها أن تجعل خروج هؤلاء من البلاد أمرًا شبه مستحيل، وبالتالي إجبارهم على البقاء وقبول العماد. فتحريم حمل الذهب والفضة والأشياء الممنوع تصديرها، يعني أن على الناس الخروج من البلاد دون أن يكون معهم شيء ينفقونه، وترك كل شيء للإسبان؛ وتحديد الخروج من الحدود الشمالية. ومنع النازحين من الهجرة إلى غير مصر، يعني إبعاد الشقة عليهم، وإكثار النفقات، لدرجة تجعل من المستحيل على هؤلاء البؤساء احتمالها. ثم تأتي فوق هذه الصعوبات كلها الصعوبة الأكبر وهي: إجبار النازحين على تر ك فئات من أولادهم في البلاد الإسبانية تحت رعاية أعدائهم. إننا لا نملك تفاصيل وافية حول هذا الموضوع، وكيف انتهى، ولكن أحد المؤرخين المعاصرين وهو الخوري اندريه بيزنالدس - خوري بلدة (لوس بالاسيوس) - قرب إشبيلية، ذكر أن العماد فرض على مسلمي قشتالة والأندلس وجيان تحت طائلة عقوبة الاسترقاق. وحينما انتهت مهلة الشهرين المحددة في الأمر، قبلوا جميعًا أن يتعمدوا دون إكراه؟؟

ويقول مؤرخ آخر هو (لورينسو كارفاخال) - وهو الذي كتب حياة الملكة إيزابيلا - (إنه حينما حل الأجل المضروب لإخراج المسلمين لم يسمح لهم بالخروج، وإنما أجبروا على التنصر، وإن الكثيرين عمدوا بدون رضا

منهم. وذلك لأن الملكة رأت أن بعض المناطق قد خلت تماما من سكانها).
وما ذكرته الروايتان المتقدمتان يؤكد بما لا يقبل الشك أن الصعوبات التي تضمنها الأمر الملكي، والتهديد بالموت والمصادرة، كانت الغاية منها إجبار المسلمين على التنصر، وعدم الخروج من البلاد.

حركة الخيرمانيا وإجبار المسلمين على التنصر في مملكة بلنسية:

كان النبلاء وأمراء الإقطاع يعارضون دائمًا في طرد المسلمين، لما يلحقه الطرد بمصالحهم من ضرر بالغ. فالمسلمون كعمال شرفاء نشيطين مخلصين في أعمالهم، كانوا يؤلفون أكثرية العمال الزراعيين في البلاد، بل غالبيتهم العظمى. وطرد المسلمين من البلاد معناه إخلاؤها من اليد العاملة، المتخصصة النشيطة، وخصوصًا في مجال الزراعة، ويعني هذا خراب ملاك الأرض، والنبلاء وأمراء الإقطاع، الذين يعيشون على دخول أراضيهم ومزارعهم. وإذا قد كان النبلاء يؤلفون - بما لهم من مصالح مرتبطة ببقاء المسلمين في البلاد - قطبًا معاكسًا وأهوائها، التي تدفعها إلى العمل على إثارة الحكام والعامة ضد المسلمين، وحملهم على إساءة معاملتهم، وإجبارهم على التنصر أو الرحيل. ولعله لولا وجود مصالح النبلاء ومقاومتهم وضغطهم على الملوك من الجانب الآخر، لكانت مساعي الكنيسة قد أتت أكلها منذ وقت بعيد. لذلك فكر الكاردينال خيمنس - معرف الملكة، الذي أصبح وصيًا على عرش قشتالة بعد موت الملك فرناندو - في قوة مسلحة تكون في خدمة الكنيسة لتستعملها ضد النبلاء. فألف حرسًا وطنيًا، مرتبطًا بالكنيسة، وأخذ يستخدمه ضد النبلاء كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ثم جاء الملك شارل كنت (شارل الخامس) فوجد المنظمة قائمة فأراد استخدامها هو أيضًا ضد النبلاء، وضد الشعب، ولكنها أفلتت من يده مؤخرًا، تحولت ضده. وفي عام 1520 م، ألف ثلاثة

من الفرسان جميعه من النبلاء في المدن، انضم إليها الكثير من الكبراء والأساقفة، فكانت هذه الجمعية تعبيراً عن شعور الارستقراطية الإسبانية ضد محاولات الكردينال، والملكية لإخضاع النبلاء. وفي نفس الوقت تألفت في بلنسية جمعية أخرى من العامة غايتها الوقوف في وجه النبلاء، وأسميت (جيرمانيا أوهيرنيا) أي (أخوية). وقد ولدت هذه الجمعية، نتيجة إحدى الاندفاعات العاطفية الجماهيرية في بلنسية للاحتجاج على تصرف المحكمة الكنسية؛ إذ ارتكب أحد القسس الشبان جرماً شائناً قدم نتيجته إلى المحكمة الكنسية، فقضت المحكمة عليه بالسجن مدى الحياة. وبعد قليل ارتكب أربعة من الشبان جرائم مماثلة لجريمة الراهب. ولما قدموا إلى نفس المحكمة قضت بإعدامهم. فاستاء الناس من هذا الموقف المتفاوت من المحكمة، وتحرك بعض الرهبان الفرنسيسكانيين ينتقدون المحكمة. وبلغ الأمر بأحدهم أن قام في 7 أغسطس 1519 بوعظ الجماهير ولفت أنظارها إلى هذا التفاوت في المعاملة، فثارت الجماهير، وتوجهت إلى الكاتدرائية، فاقتحمتها واقتادت الراهب المحكوم عليه بالسجن المؤبد إلى المحرقة، مع الرجال الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام، نفذ فيهم الحكم جميعاً. وحينما بدأ حاكم بلنسية بالتحقيق في القضية خاف المحرضون على أنفسهم من العقاب، ولجأوا إلى بعض الأحياء وأخذوا في تنظيم أنفسهم، على نمط المليشيا (الحرس الوطني القشتالي)، وسموها هيرمانداد (أخوة) - أو الأخوة المقدسة، سانتا هيرمانيا - وانضم إلى الجمعية بعض رجال الدين، محاولين استخدمها ضد المسلمين، وأعلنوا أنهم سيقومون بالتسلح لمواجهة المسلمين، وأنهم يقصدون بحركتهم هذه الثورة على حماة المسلمين (أي النبلاء). فأخذ الناس يتقاطرون منضمين إلى هذه الحركة، وكان على من يريد الانضمام إليها أن يقسم اليمين على التعاون والتعاضد ضد النبلاء، وأن يضحي بدمه وماله وحياته في سبيل ذلك. وفي

شهر سبتمبر من عام 1519 قام أعضاء الجمعية بعرض مسلح في شوارع بلنسية، برغم معارضة مدير الشرطة، ولم تستطع الحكومة اتخاذ تدبير حاسم بحقهم، فشجعهم ذلك على التمادي في غيهم. ثم عقدوا اجتماعًا انتظموا فيه صفوفًا تحت قيادة 13 نقيبًا (سنديكا)، وأقسم الجميع على أنهم لن يتقاضوا لدى محكمة غير محكمة نقبائهم الثلاثة عشر في كل ما يتعلق بشؤونهم. وأرسلوا في نهاية هذا الاجتماع ضبطًا بما يحدث فيه إلى الملك شارل الخامس. وأراد الملك أن يستخدم الجيرمانيا في خدمة أغراضه، فرد عليهم بأنه يوافق على قيام الجمعية، على شرط أن تكون تحت إشراف حاكم بلنسية. وفي 28 ديسمبر 1519 انتخبت الجيرمانيا المفوضين النهائيين من الشعب، وكان أعنفهم وأنشطهم، رجل يدعى (جيين سورولا) فأصبح رئيسًا للجمعية، واتخذ لنفسه حرسًا خاصًا، وأحاط نفسه بمظاهر الأبهة، وأصبح الحاكم الفعلي لبلنسية. ثم أخذت حركة الجيرمانيا بالامتداد إلى المدن والقرى، في جميع أنحاء مملكة بلنسية. واستشعر النبلاء الخوف من تطور الأمور، وتفاقم الداء، فأرسلوا إلى الملك يرجونه الحضور إلى بلنسية لحسم الأمر، وقطع دابر هذا الداء المهدد للجميع. وفي هذه الأثناء وصل، من أراغون إلى بلنسية، الكاردينال (فلورينت)، ليمثل الملك في بعض المراسيم، فاجتمع النبلاء في مجلس النواب (الكورتس)، وأعلنوا رفضهم قبول المفوضين الثلاثة الذين أرسلهم الملك للتحقيق في موضوع الجيرمانيا، وحاول الكاردينال تلطيف الجو فلم يفلح، وحينئذ أوعز إلى (الجيرمانيا) بالتحرك سريعًا، وأجرت عرضًا أمامه في 19 فبراير 1520، اشترك فيه 8000 عضو. وفي أواخر آيار من العام نفسه جاء إلى بلنسية نائب الملك (دون ديغو دو مندوسا) فجاءه مفوضو الجيرمانيا الثلاثة عشر، فأساء استقبالهم، فأبرز له رئيس الجمعية كتابًا من الملك مؤرخًا في 7 مايو يوصي فيه بالجمعية خيرًا،

فاستغرب نائب الملك ذلك، إذ كان لديه كتاب آخر من الملك مؤرخ في 10 أيار يبلغه فيه بعدم اعترافه بالجمعية وبمطالبها، ولذلك صرف (دو مندوسا) أعضاء الجمعية، معلنًا لهم أنه لا يستطيع الاعتراف بهم وبجمعيتهم. وبعد قليل جرت انتخابات للمجلس البلدي ففازت فيها الجمعية بمقعدين. فأعلن نائب الملك أنه لا يعترف بوجود هذا المجلس. ولكن المجلس اجتمع برغم نائب الملك، وباشر أعماله، ولم يتخذ دو مندوسا تدبيرًا ما، فشجع ذلك أعضاء الجمعية على المضي في تدابيرهم وخططهم. واندفعوا إلى مدينة (مورفيديرو) واستولوا على القلعة، وقتلوا من فيها من الفرسان. وحدث مثل ذلك في مدينة بلنسية، واستمرت الاضطرابات ثلاثة أيام، هرب على أثرها نائب الملك من المدينة في 6 يونية. ولما هرب دو مندوسا من بلنسية، سيطر أعضاء الجمعية عليها، وأخرجوا من الوظائف من ليس منهم، وقتلوا أعداءهم، ونهبوا أموالهم، وأقاموا حكم الإرهاب، وأرسل الملك إليهم رسولا يحمل إليهم أوامره فرجموه بالحجارة واضطروه إلى الهرب.

الجمعية توجه النقمة إلى المسلمين وتذبحهم:

وأراد أعضاء الجمعية مضاعفة الاندفاعة الثورية باستغلوا كره الناس القديم للعرب لإثارتهم عليهم، وبذلك اشتعلت نار الثورة على الموجودين منهم في بلنسية ومنطقتها. وليزيد القسس والجرمانوس الأخوان (Hermanos) (أعضاء الجمعية) النقمة الشعبية على المسلمين أخذوا يشيعون أن العبيد المسلمين قتلوا أبناء أسيادهم النصارى، فاندفع الناس إلى الحي العربي في بلنسية، وهدموه بعد أن نهبوه وقتلوا من صادفوه منهم كبيرًا كان أو صغيرًا، حتى فاضت الدماء أنهارًا، وبعد أن انتهى الجرمانوس من بلنسية، استعرضوا 6000 من أتباعهم في شوارع المدينة، وانطلقوا يهاجمون المدن والقرى التي

يوجد فيها مسلمون، وفي 30 يونية 1520، هاجم الثائرون مدينة (شيقرت)، التي يسكنها كثير من المسلمين، وقتلوا جميع من فيها منهم، حتى لم ينج أحد منهم، وخربوا بيوتهم ومنازلهم، بعد أن نهبوا جميع ما فيها. وبعد أن انتهوا من ارتكاب جرائمهم في شيفرت، اتجهوا إلى منطقة (موريلا)، فتصدى لهم الدوق دو سيجورب (دون الونسو داراغون)، لحماية أتباعه من العرب، وانضم إليه 400 من العرب في مدينة المنارة، وخاف الثائرون ازدياد المقاومة ضدهم، فلجأوا إلى الحيلة، وعرضوا على الناس (جثتي اثنين) من النصارى غرست فيهما خناجر عربية، وقالوا لهم، انظروا ما فعله العرب من أنصار الدوق دو سيجورب. ووقف أحد القسس، الذين كانوا منضمين إلى المخربين، يخطب مثيراً حماسة الناس ضد العرب، وانطلق القسيس يتبعه المخربون إلى كاتدرائية المدينة يطلب إعطاءه علم الحرب الصليبية، فرفضوا تسليمه إليه، فانطلق يشتم العرب، وينادي بشعار (الموت لجميع العرب)، فثار المخربون، واستولوا على علم المدينة، وعلَّقوه على أحد الأبواب، ولما كان ذلك يعني دعوة جميع المواطنين النصارى للانضواء تحته، فقد تجمع فوراً جمع غفير من الناس انقسموا إلى فئتين:

1 - فئة تضم قرابة خمسة آلاف رجل، تحركت تحت علم المدينة إلى مدينة (مورفيديرو) وهي تهتف (الموت لجميع العرب). 2 - فئة أخرى سارت لتنضم إلى أحد نقباء الجمعية الذي اتجه على رأس قوة لرد نائب الملك.

انطلق الجيش الأول إلى المناطق الإسلامية ينهب ويسلب ويخرب ويقتل كل من يقع بيده من العرب، وانضم إلى هذا الجيش الجنود الموالون للدولة ليفوزوا بنصيب من حصيلة النهب والسلب والاغتصاب، ولما بلغوا مدينة (غانديا) خربوها ونهبوا ما فيها، واضطروا الناس إلى قبول العماد، ويقول

بعض المؤرخين إن أحد القسس الموجودين مع الثائرين قام بتعميد المسلمين وهم جاثون بين أنقاض بيوتهم، وبين جثث نسائهم وأطفالهم واستمرت أعمال المخربين - من أفراد الجمعية ومن انضم إليهم من القسس والعامة والجنود - ضد المسلمين حتى اضطروا من بقي منهم حيًا في غانديا، وأوليفيا ودانية، إلى التنصر، لأنهم لم يتركوها لهم سوى الاختيار بين الموت والعماد. وارتكب المخربون أفظع الجرائم وأبشعها في قرية (بولب) الواقعة في منطقة دانية على ساحل البحر، فقد كان في القلعة 600 من المسلمين متحصنين فيها. ولما هاجمهم المخربون دافعوا عن أنفسهم أبسل دفاع وأشرفه، ولكن المؤن سرعان من نفذت، واضطرهم الجوع إلى الاستسلام، وقبلوا أن يضعوا سلاحهم وأن يتعمدوا بشرط المحافظة على حياتهم وأموالهم. ثم خرجوا من قلعتهم ونزلوا إلى السهل مطمئنين إلى الاتفاق الذي تم بينهم وبين قادة المخربين، فتلقوا العماد، ولما استعدوا للعودة إلى حصنهم، صاح واحد من الأشقياء (إن هؤلاء لا يمكن أن يكونوا مستعدين للموت مثلهم الآن)، فانقض عليهم من حولهم وقتلوهم جميعًا. وقاتل العرب تحت قيادة السادة الإقطاعيين، عصابات الأشقياء وقتل كثير منهم في الدفاع عن أنفسهم، وتميز بعضهم في المعارك بكثير من الجرأة والإقدام، ولكن الجنود الإسبانيين كانوا ينظرون إلى العرب نظرة كره وحقد، ويعاملونهم معاملة الخارجين على القانون، وإذا ما ظفروا بشخص منهم قتلوه. وكان ممن تميز في المعارك ضد المخربين، وساهم في تنظيم إخوانه المسلمين، وتجنيدهم، ودفعهم إلى الدفاع عن أنفسهم .. رجل يعرف بابن الوزير (الاجواسيل) وقد قتله الجنود في عداد من قتلوا.

واستمرت أعمال هذه الحركة التخريبية مدة ثلاث سنين، لاقى فيها المسلمون شرًا مستطيرًا وذاقوا منها صنوف العذاب والقتل والتشريد، وقد كان

للقسس ورجال الدين اليـد الطولى في تأليفها وإدارتها وتوجيـهها إلى البطش بالمسلمين[1].

أثر التعميد بالإكراه:

أثار تعميد المسلمين بالقوة، مسألة فقهية، وهي هل يعتبرون مسيحيين أم لا؟ وهل يمكن إخضاعـهم لديوان التحقيق إذا عـادوا إلى الإسلام أم لا؟ لقد سبق للمجامع المقدسة، ومنها مجمع نيقية، أن قررت أن الذين يكرهون على الدخول في المسيحـية، لا يمكن أن يعتبروا مسيحيين إلا إذا أعلـنوا فيما بعد، وبرضاهم التام عن رغبتهم في البقـاء مسيحيين. ومعنى ذلك أنه يجب العودة إلى المسلمين الذين أكرهوا على التنصر، والسـيف فوق رقابهم، لسؤالهم عن رغباتهم بعد زوال الإكراه، فـإن أعلنوا تمسكهم بالمسيحية اعتبـروا مسيحيين، وإلا فلا يمكن اعتـبارهم كذلك، وبالتالي فإنهـم لا يمكن أن يكونوا خاضعين للملاحقة أمام ديوان التحقيق (مـحاكم التفتيش). ولكن الملك شارل الخامس كان له رأي آخـر، يختلف عن رأي المجـمع المقدس، فهـو يريد أن يعتـبرهم مسيحيين بصورة نهائيـة، وأن يخضعهم إلى أحكام ديوان التحقيق. ومع ذلك أراد أن يحـصل من البـابا على تأييـد لوجـهة نظره هذه. ويـقول المؤرخـون الغربيون، إن البـابا كان واقعًا تحت تأثير المـلك شارل الخامس، لا يرفض له طلبًا، فعـرض الملك الأمر على البابا، وشرح له وجهة نظره، وطالبـه بتأييده في مسعاه وفي نظرته للأمر.

رأي البابا ونصائحه:

وحـينمـا تلقى البـابا طلب الملك، بادر إلى إصـدار أمـر بابوي (بولا) بتاريخ 12 مايو 1524 أحل فيـه من اليمين التي أقـسمهـا عام 1519 على أن

---

(1) د. أسعد حوامد، المرجع السابق، ص 236.

يحافظ على حياة المسلمين، وحريتهم وأمـوالهم، وامتيازاتهم وقضائهم الخ، وحثه على الاهتمام بموضوع تحويل المسلمين إلى النصرانية في مملكته. ونصح البابا (كليمـانت السابع) الملك بأن يكلف أعضاء ديوان التحقـيق بإتمام عملية التنصير، كما نصحه بتحديد مدة كافية لإتمام ذلك. أما إذا أصر أحد المسلمين على التمسك بالإسـلام، فيحسن إخراجـه من المملكة تحت طائلة فرض الرق عليه مدى الحياة إذا رفض الخروج. وطلب البابا من الملك تحويل الجوامع إلى الخدمات الكنسية والدين المسيحي، على أن تعطى أملاكها وأوقافها إلى السادة الإقطاعيين تعويضًا لهم عن حرمانهم من أيدي المسلمين العاملة في أراضيهم. وقد اعتبر أمر البابا هذا مخالفًـا لروح الدين المسيحي ولآراء المجامع المسيحية المقدسة، كمـا اعتبر مخالفًـا للضمير الإنساني، وبعيـدًا عن العدل والإنصاف والشرف واحترام الكلمة والعهد.

إعادة بحث مسألة التنصير بالإكراه:

كـان الضغط المتـزايد على المسلمين يـدفعـهم إلى المخـاطرة بأنفســهم وأولادهم في سـبيـل الهجـرة إلى المغـرب العـربي، نجاة بدينهـم وحريتـهم وأعراضهم، رغم ما في هذه المخاطرة من عواقب وخيمة إذا ما قبض عليهم. فقد كانت الأوامر الملكية السابقة تقضي باسترقاق من يقبض عليه وهو يحاول الهرب واسـترقاق زوجتـه وأولاده، ومصادرة أموالهم. ولكنهم برغم جـميع هذه المخاطر كانوا يتسللون باستمـرار حتى بلغ عدد الهاربين من مملكة بلنسية عام 1523 حوالي خمسة آلاف عائلة.

وتجاه هذه الـهجرة التي كـانت تهدد المملـكة بالبوار والخراب، تـعالت شكاوى السادة الإقطاعيين من استمرار هجرة أتباعهم، فأمر الإمبراطور شارل كانت، بدعـوة لجنة مشتـركة من كبـار رجال الدين، وكبـار رجال الدولة في

فبراير من عام 1525 م، لمناقشة صحة العماد الذي تم بالضغط والإكراه وقيمته.

رأي غريب للجنة:

اجتمعت اللجنة 22 جلسة، وحضر الإمبراطور شارل كانت الجلسة الختامية، وكان لرأيه الشخصي ووجوده تأثير موجه على اللجنة، ولم يشذ عن الخضوع لرأي الإمبراطور إلا عضو واحد من أعضاء اللجنة تذكر الروايات أن اسمه (خايم بنيت)، فقد كان يرى (أن العرب لن يكونوا مسيحيين مخلصين أبدًا، وسيظلون مارقين مرتدين عن الدين، وهذا الأمر لا يشرف الدين) وظل على رأيه هذا الذي يعارض رأي الإمبراطور، ونظريته، ولكن صوته لم يسمعه أحد لأنهم كانوا ينصتون إلى رأي الإمبراطور. وأخيراً أعلنت اللجنة بأكثرية أعضائها، ونزولا عند رغبة الملك، أن العماد الذي تلقاه العرب يجب أن يعتبر صحيحًا، وإن يكن قد تم في ظروف يظن أنه رافقها بعض العنف. لأن العرب حينما تلقوا العماد كانوا يتمتعون بقواهم العقلية كاملة، فلم يكونوا مجانين أو سكارى، فإذا كانوا يرفضون تلقي العماد فقد كان عليهم أن يقولا «لا»، صراحة وعلنًا، حينما عرض عليهم العماد. ولا يكفي أن يقولوا «لا» في سرهم. وليس هناك من دليل على أنهم قالوا «لا» صراحة وعلنًا. وخلصت اللجنة إلى القول إن المعمدين من العرب هم مسيحيون حقيقيون ويجب إجبارهم على الحياة النصرانية، وتعليمهم الدين، وتعميد أبنائهم.

أما المسلمون غير المعمدين، فيلجأ إلى وعظهم ودعوتهم إلى النصرانية، وعليهم أن يتلقوا العماد خلال مهلة معينة، وإلا أصبحوا عبيداً مدى الحياة.

أوامر الإمبراطور:

وافق الإمبراطور على رأي اللجنة، وعلى التدابير التي اقترحتها، وأصدر في إبريل أمرًا ملكيًا (سيدولا) يقضي بإرسال ثلاثة مفوضين كنسيين لتثبيت عرب بلنسية في الدين، وتعميد أبنائهم، وأمر بمصادرة المساجد التي تم فيها إجراء قداس في الماضي، وتحويلها لمنفعة الكنيسة.

اللجنة الكنيسة:

وبناء على هذا الأمر الملكي فوض المحقق العام بصلاحية ثلاثة من رجال الدين هم دون كاسبار دافلو، مطران وادي آش، والراهبان فري انطونيو دوجيفارا وفري خوان دوسلمنكا، فذهب الثلاثة إلى بلنسية، ووصلوها في 10(مارس) 1525. وفي 14 منه أذاع عضو اللجنة كاسبار دافلو الأمر الملكي. ومنح المسلمين مهلة مدتها ثلاثون يومًا ليوفقوا أوضاعهم مع الأمر الملكي. وحثهم على الإفادة من العفو الذي تضمنه الأمر، وهدد المخالفين بإنزال عقوبة الموت بهم، وبمصادرة أموالهم. وأرسل هذا المطران معاونيه إلى المناطق الواقعة حول المدينة لإتمام عملية تثبيت من فيها في الدين، ودام عمل اللجنة أربعة أشهر وانتهت من مهمتها في شهر أغسطس

أوامر ملكية جديدة بتنصير المسلمين:

بعد أن أنجزت اللجنة الكنسية المهمة الموكولة إليها، أخبرت الملك بنتائج مساعيها، وحثته على إنجاز القسم الثاني من الأمر البابوي الذي يقضي بتنصير المسلمين الموجودين في مملكة أراغون. فأصدر الملك أمرًا مؤرخًا في 13/ 9/ 1525

تضمن الأمور التالية: 1 - أعلن عزم الملك الذي لا يتزعزع على محور الإسلام من مملكته. 2 - دعا المسلمين إلى ممارسة الإسلام وإلى عدم معاندة

أمر الله. 3 - وعد المسلمين بمعاملتهم كمعاملة النصارى إذا أطاعوا أمر الملك. 4 - وأخيرًا أنذرهم باستعمال جميع العنف، إذا ما رفضوا الرضوخ للرغبة الملكية.

إبلاغ الأوامر للمسلمين:

لم يعين الأمر الملكي، العقاب الذي سيتعرض له المخالفون، وترك لأعضاء اللجنة الكنسية أمر شرحه للناس. لذلك، دعا عضو للجنة المطران جيفارا عرب بلنسيه إلى الاجتماع في الكنيسة، بتاريخ 8 أغسطس، ليبلغهم أمر الملك، ويشرحه لهم. ولما اجتمع الناس، وقف جيفارا يعظمهم، ويقص عليهم تاريخ أصلهم، وقال لهم إن الدم النصراني يجري في عروقهم، لأن المسلمين حينما فتحوا بلنسية لم يكن معهم نساؤهم، وإنما تزوجوا مسيحيات، ومن هذا الزواج جاء شعب المنطقة، فالسكان في رأيه مسيحيون بالحق الإلهي، والحق الطبيعي، وهم إذا كانوا اليوم مسلمين فذلك لأنهم مرتدون. ثم أعلن لهم أنه يمنحهم مدة عشرة أيام للتفكير فيما قاله لهم، وفيما عرض الملك عليهم، وأنذرهم بأنه بعد مضي المدة المحددة سيترك سبيل الإقناع، وسيلجأ إلى جميع الوسائل لإرغامهم على التنصر. وليرهب الحاضرين، ويحملهم على الرضوخ لمطالبه، ومطالب الملك، أعلمهم أنه يحرم عليهم الخروج من منازلهم خلال الأيام العشرة التي حددها لهم للتفكير، ومن خرق هذا المنع عرض نفسه للاسترقاق. وليضمن جيفارا النجاح لمهمته أراد أن يحمل النبلاء على التخلي عن مساعدتهم للعرب، فدعاهم إلى الكنيسة، وهناك حملهم على القسم أمام مذبح العذراء على العمل بإخلاص لتحويل المسلمين إلى نصارى وبذلك فقد العرب السند الوحيد الذي كان لهم في محنتهم.

رفض المسلمين:

أما المسلمون فلم يستجيبوا للدعوة ولا للإنذار، ولم يردوا على الأسقف، وإنما شرعوا في بيع أموالهم ومنقولاتهم بأبخس الأثمان، وقرروا في أنفسهم محاولة الهرب للنجاة بدينهم، أية ما كانت المخاطر التي سيتعرضون إليها. ولما أدركت السلطات الملكية حقيقة مقاصد المسلمين صدر أمر ملكي بتاريخ 21 أكتوبر يحرم على المسلمين بيع أموالهم.

الأمر يمنع ممارسة الإسلام:

وفي 16 نوفمبر 1525 أذيع في بلنسية الأمر الملكي الذي يقضي بمنع ممارسة الدين الإسلامي منعًا تامًا ونهائيًا، وكلف الأمر السادة الإقطاعيين باتخاذ التدابير التالية تحت طائلة مصادرة أموالهم:

أ - نزع سلاح المسلمين.

ب - إحصاء السلاح وتسليمه لأعضاء اللجنة.

جـ - حدد الأمر عقوبة من يهمل القيام بهذه الواجبات بأن جعلها دفع غرامة مقدارها عشرة آلاف فلوران، كما جعل عقوبة العربي، الذي يستفيد من هذا الإهمال، الاسترقاق، ومصادرة جميع أمواله، والضرب مائة جلدة.

د - إغلاق المساجد بعد ثلاثة أيام من صدور هذا الأمر.

هـ - منع جميع الاجتماعات العامة للمسلمين، سواء أكانت للصلاة أو للحج أو للدفن أو للوعظ.

و - منع المسلمين من الاحتفال بالأعياد، ومنعهم من ختن أولادهم.

ز - منعهم من ذبح حيواناتهم حسب الطريقة المتبعة عند المسلمين.

ح - إجبار المسلمين على حضور القداس والصلوات، والركوع عند مرور الصليب، وحين قرع النواقيس. ومن يخالف ذلك منهم كانت عقوبته فرض الرق عليه، وهي عقوبة ثقيلة جداً.

أما الذين يعملون يوم الأحد فيدفعون غرامة مقدارها مائة قطعة نقدية (مرابطي).

محاولة طرد المسلمين غير المعتدين:

في 10 يناير 1525 طلب مفوض الشرطة التابع لديوان التحقيق، من العرب الذين لم يتلقوا العماد، التهيؤ لترك بيوتهم، والاستعداد للنزوح. وطلب إليهم الاجتماع يوم 31 ديسمبر، في أواخر قرية تقع على حدود مملكة بلنسية ليتوجهوا منها إلى مدريد ثم إلى الوليد، وسانتاندر، ولاريدو، وكوروني، ومن هناك يخرجون جميعًا من المملكة في مهلة أقصاها 31 يناير 1526 م، ومن يتخلف عن هذا الموعد تكون عقوبته الاسترقاق. وكان الملك يقدر أن هؤلاء البؤساء سيضطرون إلى طلب تعميدهم، بعد أن يستهلكوا، في هذه الطريق الطويلة التي فرض عليهم سيرها، ما معهم من مال وزاد. وبعد أن علم العرب بالأمر ألفوا منهم وفداً قابل الملكة، نائبه الملك في بلنسية، ورفعوا إليها شكواهم، من هذا الأمر الجائر، ورجوها السماح لوفد منهم بمقابلة الملك لرفع ظلامتهم إليه. ولم يضيع الملكة مثل هذه الفرصة الذهبية لاستغلال بؤس هؤلاء التعساء واستنزاف ما لديهم من قليل المال، فقاضت منهم خمسين ألف دوكات - على ما قيل - لتعطيهم أمانًا لوفدهم، وتوصية إلى الملك. وفي 12 ديسمبر، وقعت أمانًا لوفد إسلامي مؤلف من 12 شخصًا من الفقهاء ووجهتهم مع كتاب منها إلى الملك.

أحاطهم الملك على المحقق العام (ألفونسو مانريكس) لينظر في شكواهم، وينقشهم. فتقدموا بواسطته، بمذكرة إلى الملك. ولما اطلع الملك على المذكرة، أعطى تعليماته للمحقق العام وهي تتضمن:

أ - وعد للعرب بعدم ملاحقتهم من قبل ديوان التحقيق، إلا في حالة الارتداد الثابت القاطع.

ب - السماح لهم باستعمال اللغة العربية، وبممارسة العادات الإسلامية، مدة عشر سنين أخرى.

جـ - الوعد بإبطال الأمر القاضي بنزع سلاحهم.

د - الوعد بأن تكون الضرائب المترتبة عليهم، مساوية للضرائب المفروضة على المسيحيين القدامى.

ثورة المسلمين في بلنسية 1525 - 1526:

ولكن المسلمين لم يرضوا بالتخلي عن دينهم، مهما كلف الأمر، فاندلعت، في أواخر عام 1525، نيران الثورة في المنطقة واتسعت، فقابلتها الحكومة بأعنف وسائل القمع والإرهاب. ولم تتمكن مملكة أراغون من التغلب على الثائرين، إلا بعد أن استعانت بجيش من الألمان. وأبلى المسلمون أحسن بلاء، في المعارك التي دارت خلال عشرة أشهر. وأدت هذه الثورة إلى قتل عدد كبير من المسلمين، ونسائهم وأطفالهم، واسترقاق عدد كبير منهم، وإلى هجرة عدد كبير آخر إلى المغرب العربي. أما الباقون فقد أجبروا على تلقي العماد.

تنصير مسلمي أراغون وقطالونيا:

بعد أن تمكن الملك من سحق ثورة بلنسية، فكر في الانتهاء من أمر المسلمين، في أراغون وقطالونيا، مقدراً أنهم لن يتمكنوا من الثورة فأمرهم

بعدم بيع أمـوالهم، ومنعهم من الهـجرة إلى المغـرب العربي وفـرض عليهم الهجـرة عن طريق فرنسـا، ولكنه حرم عليـهم نقل الذهب والفضـة، وما لا يجوز تصديره، وتجاه هذه الظروف القاهرة اضطر المسلمون إلى تلقي العماد، منتظرين فرصة أفضل للهرب من المملكة أو للثورة.

سنة فاصلة في تاريخ مسلمي الجزيرة:

يقول المؤرخـون الغربيـون أن عام 1526، كان عـامًا فـاصلا في تاريخ الإسلام، في شبه الجزيرة الأيبرية، إذ تلاشى فيه كل مظهر خارجي إسلامي، وأصبح ديوان التحـقيق، يطول جميع سكان المملكة، بعد أن أصـبحوا كلهم مسيحيين نظريًا. وبعد هذا التـاريخ لم يعد العرب يعرفون باسم (مورو - أي مـغربي - أو عـربي)، وإنما صاروا ينـادون باسم (النصارى الجـدد) أو باسم (موريسكوس) أي المغربي الصغيـر. على أن الكنيسة بقيت لا تثق بالمسلمين، وبقي الشعب ينظر إليهم نظرة عداء وكـره. وعلق (المؤرخ سيركور) على هذه النتيجـة بالعبارة التالية: (كم من دماء سـالت، وكم من لطخات العار علقت بجبين الأمراء والوزراء والأساقفة، في سـبيل الوصول إلى هذه النتيجة، التي تعتـبر استرقـاقًا للجسم، دون كـسب للروح. لقد ارتفع الصليب فعـلا فوق الهلال، ولكن الإنجيل لم ينتصر)[1].

مساندة ودعم الجهاد لمسلمي إسبانيا

بعد سقـوط غرناطة في 897 هـ/ 1492 م، ونقض الإسبـان بعد ذلك لعهـودهم بالمحافـظة على الحريات الدينيـة والمدنية لمسلمي إسـبانيـا، لم يبق للمسلمين سوى مقاومة التنصير الإجباري والجهاد ضد الإسبان أو الهجرة إلى البلاد الإسلامية وأقربها الجزائر وتونس.

---

(1) د. أسعد حوامد، نفس المرجع، ص 243.

قامت حركة البشرات في 906 هـ/ 1500 م، ثم حركة بلنسية في 932هـ/ 1525 م. وبعد هزيمة شارلمان إمبراطور إسبانيا أمام العثمانيين في الجزائر في 948 هـ/ 1541 م راسل مسلمي إسبانيا السلطان العثماني سليمان القانوني - وفق ما أشرنا إليه آنفًا - مطالبين بالدعم وحماية ولاية الجزائر وما جاورها، حتى لا يصل إليها الغزو الإسباني فهي بمثابة الظهر أو الملجأ الاختياري لمسلمي إسبانيا في حالة ما إذا أرادوا الهجرة إليها. وباكتمال السيطرة العثمانية الإسلامية على ولايات المغرب العربي من مصر إلى الجزائر، وعلى جزر البحر المتوسط الهامة، وإخفاق الإسبان أمام العثمانيين، تجدد الأمل لدى مسلمي إسبانيا. ولكن إسبانيا في المقابل استمرت - بضغوط من بابا روما ورجال الكنيسة - في إساءة معاملة المسلمين وظلمهم والتضييق عليهم خشية اتصالهم بالعثمانيين، بل أصبح هناك توافقًا واضحًا بين عمليات جور الإسبان على المسلمين وبين معارك النصر العثماني. وعندما أعلنت إسبانيا في 975 هـ/ 1567 م قرارات جديدة ضد المسلمين منها استعمال اللغة العربية أو التسمي بأسماء عربية وتحريم لبس الألبسة الإسلامية العربية ومنع حجاب المرأة، بدأت بوادر التحرك بين مسلمي إسبانيا ضد الإسبان، واندلعت شرارة الجهاد التي عرفت بالحركة الكبرى في 976 هـ/ 1568 م، بقيادة مجاهدين من بينهم محمد بن أمية وابن جوهر وابن فرج وابن عبو. كتب مسلمو إسبانيا إلى العثمانيين بما اقترفه الإسبان ضدهم من قرارات جائرة، وحاجة المسلمين هناك للسلاح لاستخدامه في الجهاد. فأجاب العثمانيون في رسالة موجهة إليهم: لقد أرسلتم إلى سدة سعادتنا عرض حالكم وكيف أن الكفار الضالين ذوي الشعارات المضللة يتآمرون على المسلمين ويمنعونهم من التخاطب باللغة العربية ويكلفون زوجاتهم بما يخالف الشرع الحنيف.

ويوجد الآن عشرون ألفًا من الرجال غير أن عدد الأشخاص الذين لا سلاح لهم وصل إلى مائة ألف وفي صورة وصول هذا المقدار من السلاح من الجزائر، فإن ذلك من شأنه أن يقوي من عزيمة الناس. وفي ثنايا الرسالة قدمت الدولة إيضاحًا مؤداه أن الدولة بصدد القيام بحملة بحرية لفتح جزيرة قبرص بسبب نقض أهاليها المعاهدة مع العثمانيين واعتدائهم على الحجاج والتجار العابرين، وبما أن الدولة في حالة استعداد وتحضير للحملة المذكورة، فقد وجه السلطان سليم الثاني أوامره إلى والي الجزائر ليرسل المساعدات اللازمة من الرجال والعتاد: إلا أنه في هذا الظرف بالذات وبالقرب من ممالكي تقع جزيرة قبرص والتي يرجع الفضل إلى أجدادي العظام منذ زمن بعيد لعقد معاهدة أمان معها، غير أن الكفار، أصحاب الجزيرة نقضوا ذلك العهد باعتدائهم على كل أهالي الإسلام وسائر طوائف التجار عندما تخلص نيتهم للتحول والطواف ببيت الله الحرام. وإنه لتحقيق ذلك، هيَّأنا عددًا من السفن الضخمة والعساكر المنصورة ووجهناها إلى الجزيرة المذكورة بدون تأخير وإننا الآن في حالة استعداد وتحضير. وقد وجهت أمرًا همايونيًا مؤكدًا إلى بيلر باي الجزائر ليرسل إليكم كل المساعدات سواءً كانت بالجيوش المظفرة أو إرسال سائر الأسلحة والمؤونة. وفي التاريخ نفسه أرسل السلطان سليم الثاني إلى علي باشا واليه أمير الأمراء في الجزائر بأن الدولة كانت عازمة على إرسال الأسطول السلطاني إلى مسلمي إسبانيا لكن كفرة جزيرة قبرص بنقضهم العهد مع الدولة العثمانية وتعرضهم لحجاج وتجار المسلمين ألزموا الدولة بضرورة ضم قبرص إلى الممتلكات العثمانية، وعليه يجب على الوالي تقديم المساعدة الضرورية من قبله بالجند والعتاد.

والأمر الملفت في هذه الرسالة هو الإشارة إلى وقوع هجمات طائفة «لوتران» أي اللوثرية البروتستانتية على السواحل الإسبانية، وأن ذلك ساهم

في زيادة الهلع لدى الإسبـان في ظل وجود حركـة إسلاميـة داخلية. في 11 شعبان 977 هـ/ 1570 م، أرسل ابن عبـو - وهو أحد قادة مسلمي إسـبانيا وتلقب بعد الحركة على الإسبان (ملك الأندلس) - رسالة إلى مفتي استانبول شيخ الإسلام. من عبد الله المتوكل عليه. أمـير المؤمنين المتمسك بشريعة الله مولاي عبد الله بن عـبو بارك الله مسعاه، وسدد خطاه ليستـرد عزه. أما بعد فسلام الله عامة على دولتنا العلية. أيهـا الأخ العزيز، لقد بلغتنا أنباء دولتكم العلية، وشخص الملك (السلطان). الكريم . . وأنه سأل عنا مهـتمًا لمعرفة ما يجري لدينا . . . وأن صاحب الجلالة والعظمـة السلطان، قد أرسل إلينا كتابًا مختومًـا بخاتمه يعدنا فيه النصرة، بعدد وافـر من الرجال المسلحين وبما نحتاج إليه . . . وبما أننا نقـاسي المتاعب الشديدة في هذه الأزمة المريرة، فـإننا نلجأ من جديد إلى البـاب العالي، نطلب النجدة، والمعـونة والنصر عن يدكم . . وإننا إذا ما اندحرنا في هذه المعـركة فإن الله سيحـاسبه (السلطان) على ذلك حسابًا عـسيرًا يوم القيامة. وهذا يعنـي أن معركة مسلمي إسبـانيا قد وصلت مرحلة حرجـة استدعى معها تكرار طلب الـنجدة العاجلة، وربما وصلت إلى استانبول رسائل أخرى، إذ أرسل السلطان إلى أعيان مسلمي إسبانيا بما يلي:

أمر إلى أعيان مدجر وصل إلى دار السعادة ما يفيد بأنه لا يتيسر لديكم السلاح وأن جماعة جمـعت المال وأعطته إلي وأنه لا يوجد أي طعام لديكم، وإن الشخص الذي جـمع المال لشراء سـفن الصيد اخـتفى، وأن الكفـار قد استولوا على ما تملكون، وقد كتبتم تطلبون العون.

ثم أوضحت الرسالة طبيعة الموقف حيال الموضوع:

قد علمت بكـل دعواكم وأنكم محط عنايتي وفي نـيتي أن أرسل لكم أسطولي السلـطاني، ولكن في هذه السنة المبـاركـة خـرجت سـفن البنادقـة

الملاعين إلى البحر لتـوقع الضرر ببلادنا ومن المعروف أن عسـاكر المسلمين قد حاولوا فتح قبرص ولكن لم يتيسر لهم ذلك، ومن ثم يجب أن ننتهي من أمر الفتح ولو سـمح لنا الوقت سوف أرسل أوامـري إلى أميـر الجزائر على دوام إقبـاله لكي يرسل السفن إلـيكم ويساعدكـم ويقبض على الشـخص المذكور (المذكور في أول الرسـالة)، وقد أرسلت أمري إلى علي دام إقبـاله بحيث إذا تم فتح قـبرص يدبر الوسـائل اللازمة لتقـديم المساعدة، وعندمـا يصل إليكم يجب أن تكونوا جـسدًا واحـدًا وقلبًا واحـدًا بحـيث تستطيـعون دفع ضـرر الكفار. ويتضح من أوامـر السلطان إلى واليه في الجزائر أن العثـمانيين كانوا يتوقعون مواجهة بحرية مع أساطيل إسبانيا والبندقية وهجوم على الجزائر حتى تنشغل الدولة عن نجدة مسلمي إسبانـيا. ولذا كانت التعليمات لدى الوالي أنه في حالة الهجوم المتوقع يبقى لمساندة الأسطول السلطاني وفي حالة زوال خطر الهجـوم، عليه الذهاب بسفنه إلى الأندلس لتـقديم المساعـدات المطلوبة. بعد استمرار جـهاد مسلمي إسبانيا مـدة عامين تزعزعت فيها الحكومـة الإسبانية، وانتـعشـت آمال المسلمين فـي التخلص مـن مظالم الإسبـان بوصـول بعض الإمدادات العثمـانية، تراجعت الحركة، وخبت جـذوة الأمل. كيف ضاعت أول وآخر فرصة - منذ سقوط غرناطة - لإحـياء كيان سياسي إسلامي جديد في إسبانيا الإسلامية. من خلال عـرضنا السابق تبين أن مسلمي إسبانيا كانوا على صلة مستمرة بالعثمانيين في استـانبول والجزائر، والعثمانيون من جهتهم كانوا أيضًا على صلة مستمرة عبـر المراسلات والسفارات مع مسلمي إسبانيا. وقد حدد مسلمي إسبانيا مطالبهم في الدعم بالسلاح والرجال والسفن. كانت الوسائل المتاحة لدى العثمانيين لدعم مسلمي إسبانيا هي:

- الأسطول السلطاني الرئيسي.

- القوة البحرية لوالي الجزائر العثماني.

- التحالف مع فرنسا جارة إسبانيا وعدوتها.

عرفنا من خلال مضمون الرسائل المتبادلة أن العثمانيين قرروا فتح جزيرة قبرص بواسطة الأسطول السلطاني (الهمايوني) وقد تزامن هذا القرار مع اشتعال جهاد مسلمي إسبانيا، وهذا يعني ضياع فرصة تدخل الأسطول العثماني الرئيسي في معارك مسلمي إسبانيا. وعندما شعر الإسبان أثناء جهاد المسلمين بقرب تحرك الأسطول العثماني، اتفقوا مع البندقية بالقيام بعمليات بحرية مشتركة في البحر المتوسط تعرقل فتح قبرص وتقضي على فرص تدخل الأسطول السلطاني في إسبانيا. وقد نجحت الخطة الإسبانية في تحييد هذا الأسطول عن إسبانيا لمدة ثلاثة عشر شهراً هي المدة التي نفذ خلالها العثمانيين عملية ضم قبرص، وقد تطور الاتفاق الإسباني البندقي ليصبح تحالفًا إسبانيًا بندقيًا بابابويًا للقيام بحملة صليبية لتحطيم الأسطول العثماني بعد نجاحه في قبرص. في ليبانتو (إينجبختي) وهي ميناء عثماني في اليونان، وقعت أكبر هزيمة بحرية في تاريخ العثمانيين (979 هـ/ 1571 م) أمام هذا التحالف الصليبي، مات فيها قائد البحرية العثمانية علي باشا وتحطمت معظم السفن العثمانية.

إذن الوسيلة الفعالة بيد العثمانيين للتدخل في لمساعدة مسلمي إسبانيا وهي الأسطول العثماني لم يفد منه مسلمي إسبانيا، كما أن معركة ليبانتو بددت مخاوف إسبانيا من غزو إسباني عثماني إسلامي لأراضيها، بل أسدلت الستار على جهاد مسلمي إسبانيا. ولو ناقشنا الوسيلة الثانية التي استخدمها العثمانيون لمساعدة الأندلس عن طريق والي الجزائر العثماني، لمعرفة مدى فاعليتها، لوجدنا أن شخصية الوالي العثماني في الجزائر «قلج علي باشا»

الذي كان قبلها واليًا على طرابلس الغرب ساهمت في تبنيه الحكومة العثمانية إلى وجوب مساعدة مسلمي إسبانيا. كما أن جهوده الذاتية عن طريق نقل المهاجرين، وتزويد مجاهدي إسبانيا بالسلاح هيأت المجال لنجاح حركة مسلمي إسبانيا ضد الإسبان المسيحيين. نقل والي الجزائر بأوامر من حكومته السفن والسلام والبنادق، ثم تحرك بجيش يتألف من أربعة عشر ألف جندي مسلح بالبنادق وستين ألف جندي من الأهالي مزودين بألف وأربعمائة جمل محمل بالبارود بقصد مهاجمة وهران وتشتيت جهود الإسبان، ومنها يتحرك إلى السواحل الإسبانية. كما أمر بتحرك أسطول مكون من أربعين سفينة للرسو أمام الساحل الإسباني لحماية المجاهدين ومساعدتهم، ولكن أحد رؤساء المسلمين في إسبانيا وقع في خطأ أدى إلى كشف مخازن أسلحة المسلمين والقبض على عدد من قياداتهم. يمكن القول إذن، أن مساعدات الجزائر كانت أحد المصادر الرئيسية للتموين بالسلاح والرجال وإن لم يكن بحجم المساندة التي سيقوم بها الأسطول العثماني الرئيسي لو قدر اشتراكه.

سعت فرنسا إلى التحالف مع الدولة العثمانية لدعمها ضد إسبانيا التي فاز ملكها بعرش الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وهو المنصب الذي كان يتطلع إليه فرنسوا الأول ملك فرنسا. هذا العداء المشترك كان في صالح العثمانيين لتحقيق التوازن في البحر المتوسط وأوروبا، إذ نشأ عن هذا الصراع حروب إيطالية إسبانية حول الممتلكات الإيطالية، ساهمت في إشغال إسبانيا وتحييد فرنسا عن الاشتراك في الحملات الصليبية البحرية التي كانت تضم إسبانيا والبندقية والبابا. أثار هذا الموقف الفرنسي الرأي العام الأوروبي، وأطلق على التحالف بين فرنسوا الأول والسلطان سليمان القانوني «الاتحاد المدنس بين فرنسا والهلال. كما كتب المؤرخ الإنجليزي هربرت فيشر: كانت إسبانيا وفرنسا قرب نهاية القرن الخامس عشر في طليعة الدول اللاتينية والكاثوليكية

في الغـرب، تربطهمـا روابط الجنس والدين والتراث المـشترك وكـان الأتراك يعتـبرون الأعداء الألداء لهـذه الحضارة اللاتينية المـسيحيـة، ولما كان الأتراك يسيطرون على شرقي البـحر المتوسط ويهددون شواطئ إيطاليا وإسبـانيا، فقد كان من المحـتمل أن يكون تكوين عـصبة لاتيـنية لمجابهـتهم الشـغل الشاغل للدبلوماسيـة الغربية، ولكن ذلك لم يحدث، فبـدلا من اتحاد الدول اللاتينية ضد الخطر الإسلامي، اشتـبكت مع بعضها البعض في معـارك عنيفة. كانت وسيلة العثمانيين لإغـراء فرنسا باستمرار التحالف هو الامتـيازات الاقتصادية التي حظيت بها فـرنسا قبل أية دولة أوروبيـة أخرى. بعد أن ناقـشنا الوسائل المتاحة لدى العـثمانيين لدعم مسلمي إسبـانيا من خلال الأسطول السلطاني، والقوة البحرية لوالي الجزائر العثمـاني، وممارسة الضغوط على إسبانيا بواسطة جارتها فرنسـا، يتبين أن عدم مشاركة الأسطول السلطاني بسـبب انشغاله في فتح قـبرص وصد الهـجمات البحـرية للإسبان والبنادقـة، قد حرمت جـهاد مسلمي إسبـانيا من القوة اللازمة لمنازلة الجيش الإسـباني بشكل متكافئ، إلى أن استطاع الحلف الصليبي تحطيم الأسطول العـثماني في معركة ليبـانتو. كما تبين أن القـوة البحـرية لوالي الجزائر والحـمـاس الشخـصي للوالي قلج علي ساهـمت في دعم المسلمين وشاركت في جـهادهم ضـد الإسبـان، ولكن لم تحقق التوازن المطلوب لترجيح كفة الجانب الإسلامي.

أما نجـاح الدولة العثمانـية في كسب جانب فـرنسا فقـد حقق مكاسب إستراتـيجية لتـحييد فـرنسا في التحالفـات المضادة، ولم يظهر له أثر مـباشر لصالح مجاهدي مسلمي إسبانيا. ساهمت عوامل أخرى ذاتية (أي في الجانب مسلمي إسبانيا)، في إخفاق حركة مسلمي إسبانيا، ومنها انكشاف أمر الحركة مبكرًا، وغـرق بعض سفن أسطول الجزائر، ومـقتل كبار قـادة المسلمين كابن أمية وابن عـبو وتعيين ملك إسبـانيا أخاه دون خوان قائدًا عـامًا، الذي قضى

بالعنف والقتل على حركة الجهاد، وحقق بعد ذلك الانتصار على العثمانيين في ليبانتو. في آخر رسالة عثمانية - كما يبدو - لمجاهدي مسلمي إسبانيا أوضح السلطان العثماني لمسلمي إسبانيا أنه بينما كان يتأهب لمعاونتهم حدث أن هاجم النبادقة والإسبان الحجاج المتوجهون بواسطة البحر إلى مصر ومنها إلى الحجاز، ثم بدأ المهاجمون يلجأون إلى قبرص ويحرضون أهاليها على الفتنة بينما هم مرتبطون بمعاهدة مع الدولة العثمانية ويدفعون الجزية لهم، وتطور الأمر بقيام تحالفات بين ملوك وحكام الكفار للهجوم على الدولة برًا وبحرًا. هذه الأسباب هي التي جعلت الدولة تتأخر في معاونة ومظاهرة مسلمي إسبانيا إلى أن انتهى من حل هذه المشكلات. نلاحظ أن صيغة الاعتذار للمسلمين في إسبانيا قد تكررت في عدة رسائل عمثانية، وهي الانشغال بمسألة قبرص والتحالف الصليبي، باعتبارهما قضيتان تهددان أمن وسلامة الدولة، وقد نجح العثمانيون في فتح قبرص، وأخفقوا أمام التحالف الصليبي بهزيمتهم في معركة ليبانتو. ولكن الوثائق العثمانية تكشف جوانب أخرى لأخطار مماثلة وضغوط على ولايات الجزائر وتونس وطرابلس استمرت أثناء وبعد حركة مسلمي إسبانيا. أخبر والي طرابلس الغرب استانبول بأن أسطولا إسبانيًا بقيادة دون خوان (أخو ملك إسبانيا) يتوجه لتدمير قلاع تونس ومهاجمة الأسطول السلطاني، فجاءت التعليمات إلى الولاة بالتهيؤ وتعمير القلاع وترميمها وتزويدها بالمدافع اللازمة. وقد نجح دون خوان في دخول تونس في عام 981 هـ/ 1573 م، ولكن ولاة العثمانيين في الجزائر وتونس وطرابلس اشتركوا في حملة بحرية بمساندة الأسطول العثماني واستخلصوا تونس في أوائل 982 هـ/ 1573 م. في رجب 985 هـ/ 1577 م تحركت مجموعة من القطع البحرية الإسبانية ترافقها مجموعة أخرى بقيادة قبطان مالطة للهجوم على السفن العثمانية في جزيرتي رودس وقبرص، فتصدى

الأسطول السلطاني لهذه القـوة وهزمها. وقد اعتـرف بعض الأسرى أن هناك عشرين ألف جندي يستـعدون للإغارة على الجزائر. ولذا صدرت الأوامر من السلطان إلى قائد الأسطول العـثماني: وإنني آمركم بأن تراقـبوا طريق السفن بين قبرص والإسكندرية والطريق إلى الجزائر، وألا تسمحوا للكفار أن يعتدوا على السـفن المصـرية أو أية سـفن أو أراضي فـي ممالكي. وعليك أن تبـذل مساعيك بحـيث تعود أية سفينة تخرج إلى البحر سـالمة آمنة. وعليك بالتنبيه على مـأمورينـا في جزيرتي سـاقـز ورودوس أن يكونوا على اسـتعـداد دائم بسفنهم لدفع صـرر سفن الكفار إذا أغـارت. وهكذا يتبين أن العثمـانيين قد انشغلوا طوال النصف الثاني من القـرن العاشر الهجري في صراع مـستمر مع إسبانيا وحلفائها حول السيادة في البحر المتوسط وشمال أفريقيا، وقد رجحت الكفة لصالح الدولة الإسلامية رغـم وجود جبهات أخرى لا تقل خطورة عن تلك[1].

كيف بدأ (ديوان التفتيش)؟

اجتـمع رجال الكنيـسة الكاثوليكيـة في مدينة «كولوز» الفـرنسيـة عام 1329م/ 729 هـ؛ لأول مرة أيام البابا «غـريغوريوس» التاسع اجتماعـًـا تمهيديًا لتقرير إنشاء محكمة يقدم إليها كل من اتهم في عقيدته الكاثوليكية، وكل من كان علـى دين أو معتـقد غـير ما يـعتقـد جمـاعة الكاثوليك أمـثال اليـهود البروتسانت الإنجيليين، وجمـاعة المفكرين الأحرار، والمسلمين الذي كانوا في أوروبا في إسبـانيا والبرتغال، وكل من يـتهم بالإلحاد والزندقة في مـسيحيـته الكاثوليكية. ولكن البابا المذكور لم يقرر إنشاء الديوان بطريقة رسمية والعمل بما رآه المجتمـعون، إلا في عام 1333 م/ 734 هـ؛ فصدرت الأوامر إلى كل

(1) د. عبد اللطيف محمد الحميد، المرجع السابق، ص 111.

الكنائس الكاثوليكية بتعيين كاهن خاص، للبحث عمن أشرنا إليهم سابقًا، وتقديمهم لمحكمة بابوية خاصة. وخول لكاهن التفتيش الخاص أن يستعين بمن يراه لازمًا لمعونته من الجواسيس؛ وكان يطلق على تلك المحكمة البابوية الخاصة اسم الديوان المقدس أو التفتيش المقدس. ولم يكن يعرف أولئك الجواسيس، بل أخفيت أسماؤهم عن الناس ووعدوا بغفران خطاياهم، وأحل لهم ارتكاب الجرائم مهما يكن نوعها، ومهما يعقبها من عظائم الأمور. فكان المتهم الذي يحضر أمام المحكمة يسأل ويقرر بما يعتقده صراحة عن الكنيسة وعن الدين المسيحي، فإذا أبى الإذعان دفع به إلى معذبين يسومونه سوء العذاب. وظل ديوان التفتيش يعمل في فرنسا، تارة جهرة وتارة خفية، تبعًا لآراء الملوك الذين عضدوه، حتى كانت الثورة الفرنسية 1789 م، فتقرر إلغاؤه، وانتقم الشعب من رجاله، وهرب بعضهم إلى إسبانيا والبرتغال، لينضموا إلى رصفائهم هناك. ومع أن ذلك الديوان وتلك المحاكم كانت معروفة في فرنسا وإيطاليا وفي بلاد أخرى من أوروبا، إلا أنها لم تعمل بها مثل ما عملت في إسبانيا والبرتغال، ولم تمارس من الفظائع والأعمال البربرية الوحشية مثل ما مارست في شبه جزيرة أيبيريا إسبانيا حتى قدر بعضهم عدد ضحايا التفتيش بما لا يقل عن تسعة ملايين من الناس في المدة الزمنية بين 1333 م إلى 1835 م خمسة قرون حيث ألغي في إسبانيا بعد أن لطخ بعاره كل أرجائها، وبالدم الإنساني البريء المسفوك، لماذا؟؟ في سبيل نصرة (الكثلكة). يذكر بعض عارفي إسبانيا والدارسين لأحوالها والمطلعين على بواطن الأمور فيها، أنه يوجد إلى يومنا هذا في عدة مدن منها أبنية قديمة، غريبة في هندستها وشكلها، تباين ما حولها كل المباينة، كأنها مجموعة من قصور وأديرة وسجون معًا، فجدرانها ضخمة ونوافذها قد اعترضتها حديد ضخم غليظ قد تصدأ. وإذا ولجت إحدى هذه الأبنية من الخلف رأيتها مؤلفة

من عدة غرف صـغيرة، يوصل إليهـا بممر ضيق؛ ويصل النور إليـها من كوة صغـيرة في سـقف كل غرفة، وقـد أحكم سد الكوة بثـلاثة أدوار من غليظ الحديد عليها. ويرى الزائر في أرض الممر فتحات صـغيرة كل فتحة تبعد عن الأخـرى نحو مـتر ونصـف المتر، وقـد أحكم سدها بـالحديد الغليظ، وقـد خصصت هذه الفتحات للمسجونين في الغرف السفلى تحت الممر، أي الغرف التي بالدور الأسـفل، ومن تحـته طبـقـات أخرى عـديدة تحت الأرض وهي سجون سرية لا يهتدي إليها إلا رجال المحكمة، والسجانون فحسب.

ومهمـا يكن النهار رائعًا والشمس طالعـة مشرقة، فـإن الزائر لا يبصر شيئًـا في تلك الممرات والغرف، لشـدة ظلمة المكان، بل يجب أن يصطحب نورًا كشافًا يضيء له الطريق. أما الغرف فـقد كانت تطلى بالشحم، ويبدو أن ذلك كان بهدف منع السجين من تـسلق الجدران للهرب، أو عمل أي أثر في الحائط للنجـاة. ثم يرى بعض آلات التعذيب في كل مكان، كـالأسواط التي بها بعض قطع الحديد الشائك، لجلد المسـجونين وإهراء لحومهم عن عظامهم وقدور من الحديد لعلها كـانت لصهر الرصاص فيهـا وصبه على المعذبين، أو لغلي الماء أو الزيت لمثـل ذلك الغرض، ويوجـد إلى جـانب ذلك مـسـتـودع للفحم لا يزال كثير منه إلى الآن بقـربها. ومع أن تلك السجون كانت مملوءة بالرطوبة الدائمة، فقـد كان الماء يصب فيها باستـمرار كي لا تتشرب الأرض الدماء السـائلة من أبدان المعذبين وتبـقى مشـبعة بهـا. ذلك مثال عـلى أبنية التعذيـب التي كانت تدعى: (دور الديوان المقدس) ويستـولي الرعب والخوف على كل من يمر أمامها لمجرد تصوره أنه سـيدخلها يومًا ما، فكان يتلفت يمينًا وشمـالا وإلى خلف، وهو لا يصـدق أنه سيـجوزها ويتـخلص من منظرها المخيف المرعب.

سجون التفتيش في البرتغال

كانت محكمة (ديـوان التفتيش) العامة في (البرتغـال) بمدينة «لشبونة»، في مكان الملعب الوطني اليوم، وقد شغلت أبنيـتها كل الحي، حتى إن أبوابها الخلفية كانت تصل إلى الطريق المؤدي لدير القديس «أنطونيو». وقد بنيت هذه الدار بطريقـة تؤدي الغرض من إنـشائهـا، فكانت ذات غرف عـديدة وممرات مظلمة تحت الأرض، وفي وسطها أربع قاعات كبيرة فسيحة، كل منها أربعون مترًا مربعًا، ويحيط بكل قاعة ثلاثة أروقة مؤلفة من ثلاثة أدوار، وفي جدران تلك الأروقة أبواب صغيرة، الواحد جوار الآخر، كانت أبوابًا للسجون المعدة للمتهمين والمعذبين. وفي الممر الأسفل الذي يحـيط بكل قاعة سجون صغيرة وضيقة، حالكة الظلام، وقد أعدت لمن هم أشد كفرًا وضلالا من غيرهم!!! وكـانت الأروقة الثـلاثة وما بهـا من سـجون تحـيط بكل قاعـة من قاعـات التعذيب، وهي عبارة عن ثلاث درجات للتـعذيب، تبعًا لذنب المتهم في نظر رجال الديوان وتقديرهـم، وما يحكم به عليه من أنواع العقـاب. فمن كانت ذنوبهم خفيـفة سجنوا بالسجون العليا، وهؤلاء يصلهم فـيها قليل من النور، وكان جلهم ممن قبض عليهم للبـحث عن شؤونهم والتثبت من أمورهم، لأن الديوان ما كان ليثق كثيرًا بأي تهـمة تصله ما لم تكن عن طريق أفراده وعيونه الذين عـينهم، أمـا من وشى بهم غـير الجـواسـيس فكانوا يزجـون في تلك السجـون العليـا. وكان الديوان يسـعى للقبض على أعـدائه الذين يرغب في التخلص منهم دفعة واحدة ليقتلهم، وأمثـال أولئك المسجونين سجنًا احتياطيًا كانوا قـلائل نادرين جدًا، وقل من قـبضت عليـه محكمـة (ديوان التفـتيش) وأدخلته سجونها وخرج حيًا منها! لأن أولئك المفتشين كانوا يقضون على كل مخالف لدينهم وكنيـستهم بالموت، أما من كان معهم فـله أن يفصل ما يشاء دون أي مسـئولية، ولا عـقاب عليه. وخـصصت الطبقـة الوسطى من تلك

السجـون للنساء اللواتي كان رجـال الديوان يترددون عليـهن من حين لآخر! وكثيـرًا يتم ذلك للعبث بعفافهن في تلك الدار الموحـشة. وكان لأبواب تلك السجون الفردية عوارض غليظة من حديـد، يظل بها السجين بعيدًا عن الباب بطريقة أعدت لذلك لئلا يحاول الكسـر، ومع فرض كل المستحيلات، وتمكن سجين من أن يفتح الباب، فـإنه يرى أمامه سورًاعاليًا طوله خمـسة وعشرون مـترًا يفـصله عن السـجن خندق عـميق عـرضه يتـراوح بين الأربعـة أمتـار والخـمسـة، ويطوف به الحـراس ليل نهار. ولا يرى السـجين شـيئًـا مما في الخارج، ولا يدري ما فـيه، ويدخل إليه بصيص من نور ضـئيل، وقليل من الهواء - لئـلا يختنق - من فتحـة صغيرة في أعلى البـاب؛ وكل غرفة - لا تزيد على مترين طولا ومثلها عرضًا، ولا يمكن أن يتصور الإنسان من ظلام، خصوصًا سجن الطابق الأسفل، ولا سيما إذا لاحظت أن الممرات التي يستمد منها السـجين النور مظلمة ظلامًا يحـتاج السائر فيـها إلى مصبـاح ولو كانت الشـمس في رابعة النهـار! وكان ذكـر تلك السجـون يلقي الرعب في قلوب أشجع الشجعان. وكان يرى المتأمل إلى جـانب تلك السجون المتصلة بقاعات (ديوان التفتيش) الغرف الفسيحة، والأبهـاء الفخمة، وقد توفر فيها كل ألوان الرفاهية، والنعـيم المقيم، فيها الريـاش الفاخرة يتقلب عليهـا رجال (المحكمة المقدسة) في الدمقس والحـرير، والمقاعد الوثيرة، والأرائك والطنافس يأكلون ما لذ وطاب، ويحتسون معتق الخمور والأنبذة، يسكرون ويطربون على أنغام ما يصدر من فرائسهم من أنين، وصراخ من عذاب أليم.

أنظمة السجون وقوانينها

لم يكن لدى السجين سوى قطعـة خشب، طولها متران وعرضـها متر ونصف المتـر، وهي سـريره على الأرض!!! ويعطي له غطاءان من الخـيش،

يفتـرش واحدًا ويغطيه الآخر، وتعطى لـه قرميدة أو قطعـة من البلاط تكون وسادة له، ويترك له إناءان يحوي أحدهما ماء للشرب ويحفظ في الثاني بوله وبرازه، ويترك له إناء آخر للزيت يضع منه في المصباح الذي يلزم بإضاءته ليل نهار.

وهذا الأثاث! للذين هم فـي الحبس الاحـتـيـاطي. وكانت جـريمتـهم صغيرة، أما من عدادهم فـلا. وسبب الإلزام بإضاءة المصباح ليل نهار كي لا يميز الليل من النهار! وكان يسـتعاض في سجون إسبانيـا عن المصابيح الزيتية بالشـموع، ليـذكر الـسجين بأنه أصـبح في عـداد الأموات الذين توقـد لهم الشمـوع في عرفهم عند الاحـتضار وبعـده، لشدة النكاية بهم وهم أحـياء، ولبعث الرهبة في قلوبهم، فيلتزم الهدوء والسكون. ولم يكن يسمح للسجين برفع صوته حـتى في الصلاة، بل يجب أن يلتزم الصـمت التام، والويل كل الويل لمن خالف تلـك الأنظمة أدنى مخـالفة. وكان يفـرض على كل سجين منهم قرش واحد في اليـوم، فإذا ما انتهى الشهر طاف السـجان يجمع منهم القروش، ويسأل كل واحـد منهم ماذا يرغب أن يفعل بها في شـهره التالي؟ وماذا يريد من مأكل مثلا؟ وإليك إحدى الإجابات النموذجية المحفوظة:

1 - تسعة قـروش ليقدم كل يوم صحن مـرق لحم ساخن. 2 - ثمانية قـروش ثمـن خبز. 3 - أربعة قروش ثمن جبن. 4 - قرشان ثمن فاكهة. 5 - أربعة قروش ثمن نبـيذ. والباقي وقدره ثلاثة قروش لغـسل ثيابه. وكان يصحب السجان كاتب يُدوِّن مطالب السجناء كـلا على حدة، فيقدم للسجين كل ما أمـلاه على الكاتب وما أبداه من رغبات مع تقـديمها تمامًا في مـواعيد مضبوطة.

أما إذا جاء أمر من الديوان بإلغاء شيء منهـا أو بإلغائها كلها فلا يعطى شيء ما؛ وإذا قـرر المجلس شيئًا للسـجين من الأطعمة فـيجب على الكاتب

والسجان أن ينفذا بكل دقة، وإلا نالهما من العقاب الصارم ما يجعلهما عبرة لغيرهما، لأنهما لم ينفذا أوامر المحكمة المقدسة التي كان رجالها يعتبرون أنفسهم نواب الله في أرضه. أما من كان يستزيد في المقرر من طعام وخمر وكان جلهم من الغرباء فكان يجب عليهم أن يتقدموا لرجال الديوان ويشافهوهم بطلباتهم وحاجاتهم فيستمع لهم رجال الديوان وينصتوا وتجاب الطلبات غالبًا ما لم يكن منها ما يضر بالصحة، وكانوا يقصدون بذلك أن يطيلوا آجالهم لتنفذ فيهم مشيئة المحكمة المقدسة ولا يدعوهم يموتون من مرض تسبب عن طعام أو شراب. وكان محظورًا على السجين أن يكلم أحدًا أو أن يرفع صوته سواء كان من الآلام أو للصلاة أو لاستغفار الله أو للترتيل أو للغناء أو لأي سبب آخر، فكأنما قد انقطعت صلته بالعالم بأسره انقطاعًا تامًا، ومن خالف تلك الأوامر عرض نفسه للعذاب وللقصاص الأليم. وكان حراس السجون ورجال النظام في تلك السجون المظلمة ينقلون لرجال الديوان المقدس كل من يحدث، فلا تخفى عليهم خافية. وكانت الممرات التي بها أبواب السجون ملأى بالسجانين يستمعون لمعاشر البائسين في المطابق ويأمرونهم ألا يرتكبوا ما يحرمه رجال التفتيش عليهم مرة، فإذا عاد أحدهم وارتكب مخالفة (على حد تعبيرهم) صدر الأمر بإرسال السجين إلى حضرة رجال المحكمة، ويخرج المسكين أمام بقية المسجونين، فإذا مثل أمام المحكمة أصدرت حكمها بسرعة بتأديبه وتعذيبه، فيرسل إلى قاعة التعذيب، فيصبح من شدة الآلام التي يقاسيها حينئذ ويصرخ، فإذا ما سمعه رفقاؤه في السجن ملئوا رعبًا واشتد بهم الحزن والغم.

وكان محظورًا على السجين الإتيان بحركة أو الكلام وهو في سجنه منعًا باتًا، حتى إن أحد المسجونين أصيب بالسل بعد أن قضى زمنًا طويلا في عذابه وسجنه الرطب الموحش المظلم، فأخذ يسعل رغم أنفه، فأنذروه بأن لا

يعود إلى السعال بعد، فأجاب وهو خاشع ذليل أن هذا رغم إرادته، وأنه لا يمكنه الانقطاع عن السعال. واشتد عليه المرض فأكثر من السعال، فاقتيد إلى المحاكمة، فقضت بضربه بالعصى، فضرب حتى سقط بين أيدي معذبيه القساة، واستراح من تعاسته ومرضه والعذاب. والذي روى هذا شاهد عيان اتهم بأنه من (الماسون)، وسجن عام (1743 م)[1].

ديوان التفتيش في البرتغال

بدأت محاكم التفتيش تباشر فظائعها في البرتغال حوالي عام (1547م)، أيام الملك «جوان» الثالث أي عندما ابتدأت الأسرة المالكة هناك بالانحطاط، ونرجو أن لا يفهم من هذا أنه لم يكن هناك اضطهادات دينية عديدة وقعت على الناس في بلاد «البرتغال» قبل التاريخ !! فكل من درس التاريخ - أو قرأه -، تاريخ تلك العصور المظلمة، يعلم شدة غلو الملك «فرديناند» في تعصبه لمذهبه (الكاثولوكي)، والذي كان يقول عبارته الشهيرة: يجب أن تكون إسبانيا إما كاثوليكية أو إسلامية. ويعني بذلك أنه يجب أن تدين البلاد بدين واحد وهو المذهب الكاثوليكي طبعًا، ويجب أن لا تدين بدين آخر.

أما في «البرتغال» فقد أدخل الملك «جوان» - الثالث - ذلك (الديوان) الخاص، المعروف بقسوته وعتوه في محاربة من خالفه. وكان ذلك الملك يأتي إلى ساحة المدينة التي كان يحرق بها من حكمت عليهم (محاكم التفتيش) بالحرق والعذاب، وكان يصحب معه الملكة والوزراء ورجال الدولة، وكبار رجال الدين، فيتبوءون مجالسهم في مكان مرتفع مزين بأحسن زينة ليمتعوا النفس بمناظر التعذيب وحرق إخوانهم في البشرية وهم أحياء! ويعيدون تمثيل قصة أصحاب الأخدود الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴿٤﴾

(1) د. محمد علي قطب، المرجع السابق، ص 85.

النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ (٥) إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ (٦) وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ (٧)﴾ [البروج]!

حفلة حريق

كان يتقدم الموكب كاهن يرتدي حلة بيضاء، ويحمل صليبًا أسود في يده، يترنم بترانيم الموت. ويمر أولا أمام عرش الملك ويعود فيقف في الساحة؛ ثم يأتي فريق من الكهنة بثياب بيضاء وصلبان سوداء وكانت رمز (ديوان التفتيش)، ويترنم الكهنة ويمرون أمام العرش ثم يقفون، ثم يمر فريق من الشعب وهم يرتدون ملابس بيضاء حاملين صلبانًا سوداء، فيفعلون مثل من سبق، ثم يمر المحكوم عليهم بالحرق وقد غطتهم القاذورات والطين والأوحال التي قذفهم بها متعصبة الناس ظانين أنهم يمجدون الله والدين بقذفهم أولئك المعذبين. وكان يحيط بهؤلاء السجانين وجنود الديوان والرجال المنوط بهم إجراء التعذيب، فإذا ما وصل السجناء إلى الساحة أصعدوا إلى أكوام من الحطب عالية، وفي وسط كل كوم صليب مثبت لكي يموت المعذبون وهم ينظرون إلى ذلك الصليب. ثم يرتقي رئيس المحكمة مرتفعًا أقيم في وسط الميدان ساحة ريبرا ويأخذ في تلاوة الحكم على معاشر الزنادقة الكفار بصوت جهوري وهو يقول: إن هؤلاء الكفرة قد استحقوا الحرق رجالا ونساء لأنهم يهود، أو من المسلمين، أو من غير أتباع المذهب الكاثوليكي، وأنهم قد استخفوا بالأحكام المقدسة، وأنهم قد اتخذوا الشيطان عدو البشر وليًا وحقروا الكنيسة وهم لا يأتون ثمرًا. لذا وجب قطعهم وحرقهم بالنار عملا بقول السيد المسيح له المجد: (من ليس معنا فهو علينا، وأن كل شجرة لا تثمر وجب قطعها وإلقاؤها في النار. إن الذنب ذنبهم، ودماؤهم على رؤوسهم). وبعد أن ينتهي من تلاوة ذلك الحكم يصرخ أحد الكهنة باللاتينية: «المجد

لسيدتنا والدة الإله، ومبارك كل مؤمن طائع». وعندها يمد الناس أيديهم لأخذ البركة. ثم يتقدم الكاهن لآخر مرة من المجرمين وبيده صليب من العاج، ويعرض عليهم التوبة وتقبيل الصليب، فمن أبى لعن لعنة أبدية، وإذا ما ساوره الخوف وقبل الصليب ووعدهم بأن يبوح لهم بأسماء غيره ممن يبحث عنهم (الديوان)، وأن يصرح بما يفكر به ويعلن لهم توبته واستغفاره، فعندئذ يعاد إلى السجن مرة أخرى ليثبتوا من توبته. (ويقال إنه ندر من خضع من أولئك المساقين للموت) وعندما يصدر الأمر إلى جلاديهم بإضرام النار يعلو صراخهم وعويلهم، وتتصاعد روائح شي أجسادهم في الجو، وكثيراً ما كانت جسومهم تظهر وهي تحترق سوداء؛ وتظل النيران مشتعلة ثلاث ساعات بلا انقطاع والشعب يرقص حولها والكهنة يسبحون !!! حتى تستحيل بقايا الحطب والجثث رماداً، فينصرف الملك وحاشيته تشيعهم دعوات الشعب وبركات القساوسة.

كان جواسيس (التفتيش) ينتشرون في كل مكان وفي كل بيئة وعددهم ألوف مؤلفة، وكان منهم كهنة وأطباء ومعلمون، وكلهم جاد في البحث عن أعداء الكنيسة الكاثوليكية وأعداء رجالها؛ فإذا ما وقع مسكين في قبضتهم زج في أعماق السجون ويترك فيها، وربما تنوسي أمره، فيلبث فيه إلى ما شاء الله، والويل لمن يسأل عنه وهو لا يعلم لماذا سجن، إلا إذا مثل أمام (محاكم التفتيش) وبدئ في تقريره وسؤاله. وكان رجال الكنيسة ينظرون إلى الاعتراف نظرة ذات مغزى وغرض بعيد؛ لأنهم كانوا بواسطته يقبضون على أعدائهم ومناوئيهم، وقد أمكنهم أن يجعلوا من الابن جاسوسًا على أبيه في حكاته وسكناته، والأب على ابنه، والزوج على زوجته، والعكس، فمن عرف شيئًا ولم يبلغ عنه عد شريكًا في الزندقة والمروق عن الكثلكة واستحق العقاب الصارم، تبعًا لإحدى مواد قانون (الديوان المقدس). وكان الصمت في غرفهم

يعدل العمل ضد الديوان جرمًا، وبذلك أوجدوا في كل دار وبين كل أسرة جواسيس لهم ينقلون إليهم أسرار المنازل والبيوت وما يدور بين أفراد الأسرة من أحاديث وأسرار تلك الأسرة. وقد ذكر أن أحد النبلاء أولم لبعض أصدقائه الأخصاء مأدبة، وكان يعد كل واحد منهم الآخر عدل نفسه وفيًا مخلصًا، ولما أديرت بنت الحان وغابوا عن وعيهم من شدة السكر والعربدة ولم يع كل ما يقول، عندئذ تفوه أحدهم بعبارات كانت تعتبر جريمة عند رجال الديوان . . ، فلما كان اليوم الثاني تغيب ذلك المسكين عن أنظار عارفيه وأصحابه الذين علموا بعدئذ أنه أخذ إلى سجن (التفتيش) وكان بعض المدعوين قد نقل ما قاله إلى رجاله. وحدث أن امرأة نامت وطفلها في سرير وإلى جوارهما كان ينام الزوج، فتلفظ هذا المسكين بألفاظ مبهمة وهو غارق في نومه، فما كان من زوجه إلا أن أسرعت لأحد قساوسة (التفتيش) في الكنيسة المجاورة لهم (وكانت الكنائس لا تغلق أبوابها ليل نهار وتلبث مضاءة) وأخبرت البلهاء ذلك الكاهن بما حدث، وأن زوجها يتكلم وهو نائم بكلام مبهم لا يفهم، وبعد أن فرغت من اعترافها أخذت تصلي بالكنيسة برهة، ورجعت إلى دارها ولم تر زوجها المسكين في سريره، وإذا به قد حمل إلى سجون (التفتيش) لمحاكمته وتبيان ما يقول، وما كان يحدث به نفسه وهو في سريره! ومن قبض عليه، وكان ذنبه صغيراً، لاطفه رجال (التفتيش) وحولوه إلى جاسوس لهم ينقل إليهم أخبار الآخرين، ومن عرفوا أنه من هذا القبيل أطلقوا سراحه في الحال خشية أن يوضع في المطبق (المحبس) فيختل توازن عقله من هول ما يرى! ويقال إن كثيرين ممن نزلوا في (ضيافة) تلك السجون المظلمة كانوا يفقدون عقولهم فيها ويقضون نحبهم داخل تلك المطابق لما يشاهدونه من آلات التعذيب ومن مناظر رهيبة تقزز النفوس. وإذا سيق المذنب للمحاكمة جاءه نفر قد ارتدوا أردية سوداء، وتقنعوا بقناع أسود تظهر

من خلفه عيونهم . . . وكأنما أحاط بالمتهم طائفة من الشياطين والأبالسة؛ وإذا ما وقف أمام رجال المحكمة بدئ في استجوابه، فيسألونه أسئلة وهم يلزمون السكون ويتأملون أوراق الاتهام طويلا ويضعون أمامهم على المائدة صليبًا من العاج يأمرون المتهم أن يديم النظر فيه أثناء المحاكمة ولا يحول بصره عنه، ويدعون عددًا من الجنود والجلادين، وطبيبًا فحص المتهم وجس نبضه إذا أمروا بعذابه، ولكي يقرر رأيه عن حالته الصحية وما ينتظر أن يحتمله من العذاب والآلام، وليكلا لا يموت بين أيديهم، وليعترف عمن يعرف عنهم شيئًا، من معارفه ورفاقه.

مذبحة «لشبونة»

ولقد وصف المؤرخ «دون جومس واسيلفا» مذبحة (1506 م) التي حدثت في «لشبونة» عاصمة بلاد «البرتغال» أيام الملك «مانويل» - الأول -، وكانت السبب في إدخال (ديوان التفتيش) إلى «البرتغال» -، في كتابه: (أسرار ديوان التفتيش). حدثت تلك المذبحة يوم الأحد !! العاشر من شهر إبريل (نسيان) (1506 م)، الموافق السادس عشر (16) من (ذي القعدة) (911هـ)؛ وكان يوم عيد «الراعي الصالح»! قال المؤرخ: (لما أصبح الصباح على مدينة «لشبونة» العاصمة أخذت أجراس الكنائس تصلصل صليلا متواصلا بطيئًا يدخل على النفس الحزن ويبعث الانقباض في الصدر، رغم جمال ذلك اليوم وشمسه الساطعة، وصفاء سمائه وزرقتها الجميلة، وكان يومًا من أيام الربيع البديع. وإذا ما نظر إنسان إلى العاصمة في التلال المحيطة بها، رأى بحرًا متحركًا من الرؤوس البشرية، وهم جموع غفيرة من الأهلين جاءوا ليحضروا ذلك الاحتفال الديني، وقد اعتم كل بعمامة تباين عمامة الآخر، وتعصبوا بعصابات مختلفة متنوعة، فمن اعتنق المسيحية وهو مرغم

كانت عصابته حمراء، وهؤلاء أجبرهم (ديوان التفتيش) على الكثلكة، وكانوا من اليهود والمسلمين من بقايا الفتح الإسلامي، وأما من كان من أصل مسيحي كانت عصابته أو قبعته من غير ألوان. وأجبر (ديوان التفتيش) بعضًا من المسلمين واليهود على حضور تلك الاحتفالات، وكانوا في حالة يرثى لها، وتتفتت لها الأكباد أسى وحسرة، لما بهم من الذل والهوان.

أما جماعة المفكرين الأحرار الذين كانوا يعدون في نظر الكنيسة زنادقة فجرة، لأنهم كانوا لا يؤمنون بالكنيسة ولا يوافقونها على إتيان تلك الأعمال الوحشية، أولئك الأحرار قد هربوا واختبأوا خشية جواسيس (التفتيش) أن يقبض عليهم بوشايتهم، ويكون موتهم وهلاكهم محققًا محتمًا في مثل ذلك الاحتفال. وكان ذلك البحر الزاخر من الناس يموج ويعلو كالأمواج ويرتطم عند باب الكنيسة الكبير، وهناك أقيم حوض كبير من الرخام فيه الماء المقدس، فكان الناس يغمسون فيه أيديهم ويرسمون إشارة الصليب على جباههم، ثم يتراجع فوج ليحل محله فوج آخر للغرض نفسه. وكان يشاهد وسط ساحة الكنيسة الكبيرة أعيان الشعب ورجال الدين وقد اصطف الحرس عن يمين وشمال، وكانوا من طبقات الأشراف بشعورهم المذهبة، وملابسهم الزرقاء المخملية. وأقيم مذبح كبير وسط تلك الساحة العظيمة، وقد غطى بالمخمل المذهب، أما الآنية التي كانت عليه فكانت كلها من الذهب والفضة والبللور، كل ذلك لكي تبهر عيون الناس إذا ما وقعت عليها أشعة الشمس. وأقيم وراء ذلك المذبح وسط الساحة، صليب كبير جدًا عليه صورة المسيح مصلوبًا، وكأنما هو يستعد بقبول توبة الخاطئين والكفرة، ومن لم يكن مسيحيًا ولا يؤمن بأعمال الكنيسة. وإلى جوار ذلك الصليب أقيمت منصة عليها أثار القديسين من عظام وصور قديمة وقد زينت بالأحجار الكريمة، ولها أطر من الذهب والفضة المصقولة الخالصة، لها لمعان شديد في ضوء الشمس فتضيف إلى المنظر هيئة ووقارًا وأبهة.

بركة البابا المقدسة:

واجتمعت جماعات من الشعب داخل الكنيسة وخارجها، وأخذ يحدث بعضهم بعضًا عما كان (ديوان التفتيش) قد أزمع إجراءه في ذلك اليوم المنكود. وكان في وسط المذبح نجمة كبيرة أسموها: «نجمة المؤمنين» أحدثت بها أشعة الشمس لمعانًا يبهر الأنظار ويحدث ألمًا شديدًا في عيون الناس، المكرهين دائمًا على التحديق فيها. وصاح جاهل متعصب من العامة عندما نظر إلى تلك النجمة اللامعة صارخًا: عجبًا عجبًا وأخذ الناس يرددون وراءه نداءه، وكان صوتهم كالرعد العاصف المزمجر: عجبًا عجبًا، الويل للزنادقة. وقال الكهنة: عجبًا عجبًا أظهر مجدك يارب، وبارك المؤمنين وأخذ الناس يقرعون صدورهم، فصاح الكهنة قائلين: اركعوا يا أهل «لشبونة» اركعوا فقد أشرق نور السيدة العذراء. وجاءوا بالصلبان من داخل الكنيسة وصاح أحد الكهنة مخاطبًا تلك الجموع: إن النور الذي ترون ليس بنور السيدة العذراء ولا هو من نور الله بل هو نور الشمس وانعكاس أشعتها، وقد قالت السيدة إنها لا تشرق من نورها علينا لوجود كفرة بيننا يستحقون مشاهدة النور الإلهي، فأرجو الله أن يزيل أولئك الكفار عنا ومن بيننا، هيا ارجوه. فصاح الشعب المتعصب، كأنه رجل واحد، وبصوت هادر قائلا:

الويل للزنادقة الويل للكفرة ثم نهضت تلك الألوف المؤلفة وسارت في موكب كبير وأخذوا يصيحون بالويل والثبور وعظائم الأمو، وبالقتل لكل اليهود والزنادقة والكفرة والملاحدة، واجتمع الشعب على يهودي فقتلوه شر قتلة، واعترض معترض عليهم، فأسكتوه بخناجرهم، واشتد العجب والصراخ . . ، وسار الكهنة في مقدمة الجماهير تصبحهم صلبانهم وراية الخلاص لكي يؤججوا من حماسة الجماهير المتعصبة الجاهلة؛ وأخذت المذبحة

تمتد رويدًا رويدًا إلى أنحاء المدينة، وأخذ في الهرب من الموت كل من يتوقع شرًا، فكانوا إذا وصلوا إلى البيعة الكبيرة ليحتموا بها طاردتهم القساوسة حاملي الصلبان، فكان لابد من وقوعهم فريسة للموت بيد الشعب الهائج. ولما انتصف النهار كانت الطرقات والميادين ملأى بالجثث هنا وهناك، وقد جمعت في أكوام مكدسة، وسار المنادون من قبل (ديوان التفتيش) وهم يستنهضون الشعب لقتل اليهود وكل مقاوم للكنيسة، وهم يباركونهم إن فعلوا ذلك، ويقولون: الويل لهم انهبوا ومن لا ينهب معكم فاحرقوه بالنار. وقتل الشعب الهائج النساء وهن يحملن أطفالهن وقتلوا معهن أطفالهن؛ وكانوا يدخلون إلى البيوت ليقضوا على فرائسهم، ثم يحرقون عليهم دورهم. وحاول بعض النسوة تخليص أطفالهم برفعهم فوق رؤوسهن، ولكن أين أين الخلاص، والموت الزؤام لهم بالمرصاد، فالشعب ثائر وكهنته تستحثه لارتكاب الفظائع التي تقشعر من ذكرها الأبدان.

ولما حل الليل وأرخى سدوله، امتدت المذابح، والكهنة كالضباط يقودون الناس لارتكاب المنكرات، وهم يحملون معهم تمثال العذراء، وينشدون الأناشيد الدينية باللاتينية، ويرد عليهم الشعب وهو يرتل لازمتها بلغة ولهجة مستنكرة، أضف إلى ذلك صليل الأجراس المتوالي؛ ورائحة الأجساد المشوية يحملها دخان الحرائق. واستمرت المذبحة، ومضى اليوم التالي بليله ثم اليوم الثالث، والحالة تزداد سوءًا حتى اضطرت الحكومة للتدخل، فبعثت جندًا لرد السفاكين، وأعدمت بعض المذنبين شنقًا ذرًا للرماد في العيون، وإن يكن قد بقي غيرهم استمروا في مذابحهم. ثم رأى الكهنة أنه لا يجوز للشعب أن يقتل الكفرة بيده من غير محاكمة - ولو صورية - فسعوا لتأسيس محكمة (ديوان التفتيش) في «البرتغال»، وبعد بحث

في المسألة رضي الملك «جوان» - الثالث - بتأسيس ذلك الديوان في «البرتغال»[1].

الموريسكيين والبروتستانت، توافق حول العقيدة:

إن فرنسسكو دو كوفيدو (Francisco de Queved) في كتابه: Sueno del Juicio Final (1608) قد وضع «محمداً» صحبة الشرير لوثر، وكليهما مع أنصاره ونسائه «وعليه فقد استحقا نفس مآخذ المؤلف. إن هذه المقارنة من طرف كوفيدو لم تكن عفوية، ذلك أننا نقرأ في مكان آخر. «أنه الحقيقة بعينها: لقد شاهدت موسى وهو مستعد للمحاكمة وكذلك محمداً ولوثر».

وعلى ضوء ذلك فإن كوفيدو كان يترجم عن مشاهدات عصره: أن إسبانيا القرن السادس عشر ولسنوات الأولى من القرن السابع عشر كانت ترى في الموريسكيين والبروتستانت خطراً مضاعفًا على الوحدة الإسبانية. وقد واجه الإسبانيون هذين الخطرين سعيًا منهم للمحافظة على صفاء العقيدة الدينية والدولة. وعليه فإنه لا يمكننا أن ندرس المشكل الموريسكي، دون أن نتساءل عن نوعية العلاقات القائمة بين الموريسكيين والبروتستانت: ويمكننا هذا البحث على الخصوص بالسماح لنا بتحديد ما إذا كانت مجادلة الموريسكين كانت بالفعل ضد المسيحيين أو هي فقط ضد الكاثوليكيين. ولابد أن نلاحظ بادئ الأمر أن انشقاق المسيحيين بعضهم عن بعض يشكل بالنسبة للموريسكيين حجة على المجادلة، عندما تساءلوا: كيف يمكن لدين يأوي في طياته التناقض أن يكون دينًا حقيقيًا؟ إن محمداً الكازر الذي تناول هذا المشكل في كتاباته قد أوضح أنه يعرف جيداً المذهب البروتستانتي، ذلك أن عدة مسائل من العقيدة والتي حولها أظهر هو الآخر معارضة تلفت اهتمامه على الخصوص: «أن

---

(1) د. محمد علي قطب، المرجع السابق، ص 97.

المخالفين لآرائه هم الكلفانيون واللوثوريون والقائلون بإعادة التعميد (Anabaptiste) وكل الذين يعارضون البابا وإقامة الصلاة والقربان المقدس والتماثيل والاعترافات وكل الأشياء التي تعتقد فيها الكنيسة الرومانية، وهذا حسب تقليد الحبر الأعظم وقداسات البابا وحيث أدانها المعارضون». ولا شك أن مثل هذا الاتهام ضد الكاثوليكيين من طرف البروتستانت من شأنه أن يرضي الموريسكيين! وحتى اهتمام الموريسكيين البروتستانت فكان هو الآخر جدليًا، هذا ما يعكس عزل الكنيسة الكاثوليكية في رأيهم. إن المؤلف الموريسكي للمخطوط رقم 9655 يبين أن المسلمين يعدون قريبين جدًا للبروتستانت عندما سعوا للبحث عن الحقيقة من خلال النص الكامل للتوراة و«التأليف البابوية». وقد لاحظ أيضًا، أنه للعمل على عزل الكنيسة الرومانية أكثر، فإن اللوثريين هم أكثر قربًا لليهود من الكاثوليكيين، خاصة وأن الذي يجمع بينهما هو قراءة العهد: «إن اللوثريين هم أقرب إلى رجال الكنيسة منهم إلى اليهود» وحول هذه النقطة فقد وجبت المقارنة أيضًا مع مؤلف بروتستانتي سنتكلم عنه بعد حين ألا وهو سيبريانو دوفاليرا (Cipriano de velera) الذي كتب: «نحن والمؤمنون بالعهد القديم تتمتع بنفس العقيدة».

التقارب كان جدليًا:

على أن الأهم من ذلك هو ملاحظة ودراسة التقارب العجيب الذي تم بين الموريسكيين والبروتستانت من خلال أحداث القرن السادس عشر والثلث الأول من القرن السابع عشر. وللعمل على فهمه يمكننا أن نتقدم بتغييرات مختلفة: وأولها أن الوضع الاجتماعي والسياسي كان يترجم عن كثير من التشابه: إذ هما يعدان فرنسا وإسبانيا، بلدي إقامتهما الجديدة، مجموعتي الأقلية. وحيث وجب عليهما مواجهة السلط، وكلاهما يطمح إلى المويد من

الحرية ويسعى إلى محاربة الأنظمة القائمة. ويبدو أيضًا أنه كانت توجد بعض الاختلافات حول المستوى العقائدي. على أن نفس الحساسية الدينية تجعلهما يرجهان إلى الكتاب السماوي، وهذا خارج عن أي كنيسة منتظمة ومقننة. كما أنهما ترجعان يومًا إلى سلطة الكتاب المقدس المتميز ضد الكنيسة، حتى ولو كانت نفس الكنيسة. ومن جهة أخرى وبالنسبة للنجاة فكلاهما يؤكد على ضعف الإنسان أما سمو وعظمة الله: وعلى ضوء ذلك فإن فكرة محمد الكازر الذي يشرح فيه قوة الله على البشر، سوف لن ينكرها اللوثريون: «إنه على ضوء الأمر والهدف المقدس وحسب حكمه الذي هيأ البعض واختار البعض الآخر لنفسه، موفرًا الأسباب لنجاتهم ومقدمًا بنفسه العفو، وكل ذلك بفضل رحمته وحكمه اللامتناهي، وهو في نفس لوقت قد أبعد عنه عددًا آخر. بعد أن برز ذلك مظهرًا الاستقامة والعدل، فإنه لم يقم بذلك في كلتا الحالتين إلا بفضل هذه العزيمة الحرة والحازمة كمولى ومهندس مشرف على كل أجزاء الآلة.

ونظرًا إلى أن هاتين المجموعتين لهما نفس العدو ويتمتعان بنفس الحساسية الدينية المتشابهة حول كثير من النقاط، فإنهما سوف يتخذان مواقف مشتركة. إن البحث عن المهم في الدين قد أداهما مثلا إلى إدانة استعمال التماثيل في الكنائس على أن أحد الموريسكيين مثلا مستندًا إلى الكتاب المقدس كتب: «في أي كتاب مقدس، اكتفوا أنه يمكن أن نقدم للتماثيل الأدعية والاحترام بهذه الطريقة التي يؤدونها ثم ركوعهم لها ورفعهم أمامها طاقية الرأس ويفعلون ذلك لمجرد رؤية التماثيل». إن نفس المؤلف بالإضافة إلى ذلك، وبشكل دقيق يقابل: «المسيحيين البابويين الذين يقيمون التماثيل لقدسيهم ويغالون في عبادتهم، في مواجهة مع المسيحيين اللوثيريين الذين

يعلمون أن طريقة عبادة التماثيل محرمة بأي شكل من الأشكال، فإنهم لم يقيموا تلك التماثيل ولم يقبلوها بل إنهم يحطمونها إربا إربا أين يجدونها، شأنهم في ذلك شأن ما يفعله الفرنسيون اليوم حيث شاهدنا بأم أعيننا عدداً من التماثيل الحجرية قد حطمت قطعًا أثناء فتن الحروب». ومما لا شك فيه أن الأمر هنا يتعلق بموقف عادي مشترك دون أن يكون له تأثير متبادل. على أننا نلاحظ مع ذلك أنه منذ 1504، حرر مفتي وهران رسالة الموريسكيين الباقين بإسبانيا من ضمن المبادئ القرآنية الكبرى التي ذكرهم بها، يوجد المبدأ التالي: «تذكروا أن التماثيل ليست إلا خشبًا متقن الصنع وهي أيضًا من «تذكروا أن التماثيل ليست إلا خشبًا متقن الصنع وهي أيضًا من الحجر» لقد وجد الموريسكيون والبرتستانت بعضهم البعض أيضًا في نقد الكنيسة الرومانية التي ترتزق من وعود السماء وتسمح بشراء المغفرة. وكانا يريان بنفس الطريقة في البابا شخصية ضد المسيحية وعليه فقد أدانا تجاوزات رجال الدين. لقد تم كل ذلك بذهنية مختلفة والحق يقال. وإذا كان البعض يفتش العثور على الكتاب المقدس في أصوله الكاملة، فإن البعض الآخر يستهزئ بدين، حكم عليه بالفساد والضلال، وإذا أراد البعض الإصلاح فإن البعض الآخر يريد التخريب.

ثانيا - نقاط الالتقاء بين المجموعتين الأقليتين:

تأثير الكتابات البروتستانتية على النصوص الجدلية:

إن هذا التشابه وصل إلى حد أن بعض النصوص الجدلية الموريسكية قد استعارتها من عدد من المؤلفين المصلحين الإسبانيين في ذلك العصر، من ذلك أن المخطوطتين رقم 9067 و9655 والتابعتين للمكتبة الوطنية بمدريد قد استوحتا من عدد كبير من فقرات معاهدة الباب وكذلك من معاهدة القداس

لسبيريانو دوفالارا، وهي الفقرات التي ذهبوا حتى إلى إعادة نسخها مباشرة.
إن هاتين المعاهدتين قد عرفتا ذيوعًا كبيراً بإسبانيا، وهذا سبب وجودهما في كل فهارس الكتب التي حرمت والتي حررتها مختلف محاكم دواوين التحقيق الإسبانية منذ أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. يمكننا أن نرى هذا الموضوع في الرزمة رقم 4226 بالأرشيف التاريخي الوطني لمدريد، والذي هو عبارة عن قائمة الكتب الصادرة من طرف محاكم دواوين التفتيش بطليطلة ومرسية وبرشلونة وإشبيلية وكوانكا ولوقرونو وسان جاك من عام 1583 إلى 1609. إن قائمة الكتب المحرمة والتي استولى عليها، قد قدمت لنا، بالإضافة إلى ذلك عدة إيضاحات إضافية عندما قدمت هذا العمل: «يحمل هذا الكتاب العنوان التالي: المعاهدتان: أولاهما عن البابا وسلطته، وهذا انطلاقًا من طبيعة الحياة والعقيدة. وكلاهما قد كتب على ضوء شروح المجامع الدينية ولأساتذة المختصين والكتابات المقدسة. وبالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من الخوارق الكاذبة والتي عن طريقها كانت مريم العذراء وصلة أنوسيادا (Anuncioda) لشبونة قد خدعت كثيراً من الأشخاص وكيف أنها اكتشفت وتمت محاكمتها. وقد طبع هذا الكتاب لدى ريكاردو دال كمبو (Ricardo del Campo) عام 1599م. ومن خلال هذه الأسطر، نكتشف إذن أن هذا التأليف قد طبع ووزع دون ذكر لاسم مؤلفه، وقد منع بإسبانيا خلال السنوات الأولى للقرن السابع عشر وليس كما أشيع عام 1640 كما يؤكده المؤلف أدولفو دو كاسترو (Adolfi de Castro) إن طبعة عام 1599 قد ظهرت بلندن لدى الناشر ريتشارد فيلد (Richard Field) وريكاردو دال كمبو ليس سوى الشكل الإسباني لهذا الاسم. وهذه هي الطبعة الأولى التي أدخلت وعرفت بإسبانيا، لكن الواقع يؤكد وجود الطبعة الأولى بلندن عام 1588. وهناك تأثير محتمل أيضًا، كما ظهر لنا، من كتاب (Breve Tratadi de Doctrina) والمنسوب إلى خوان بيريز (Joan Perez) المطبوع سنة 1560. ويبدو

أن مؤلف المخطوط رقم 9067 قد اعتمد عليه عنـدما ذكر: «عقيدة لوثر». إن تعليم الدين المسـيحي الذي كـان أحد الأعـمدة الهـامة للمـذاهب العقـائدية الإصلاحيـة الإسبانية، كـان له تأثير كبيـر جداً: وقد تمكن نتيـجة لذلك من الذيوع بسـهولة خـلال مدة زمنيـة وهذا بفضل اذن مـدلس بالطبع من طرف محاكم دواوين التفتيش. وفي قائمة فهارس الكتب المصادرة من طرف محاكم دواوين التفتيش من 1583 إلى 1609، توجد أيضًا كتب أخرى بـروتستانتية: «قد منعت وأعطي الأمر بمصـادرتها» وهي الكتب التي تمكن الموريسكيون من الاطلاع عليها مثل كـتاب: «المؤسسات» لكالفن (Calvin) والذي طبع فأنقلترا باللغة القشتـالية. كذلك الإنجيل البروتستـانتي لعدد من «الملحدين في هولندا وأيرلندا»، وقد صودر من طرف محاكم دواوين التـفتيش بإشبيلية منذ 1598. أما 1599 فقـد صودر كتـاب إسبـانيا Avisos a los aficionados a la yglesta romana «رأى إلى ماسكي الكنيـسة الكاثوليكية» التي تشرح أن هذه العـقيدة ضد الكاثوليكيين وعليه فإن الموريسكيين كـانوا على علم بالمذاهب البروتستانية بفضل عدد كبير من الكتب التي دخلت إسـبانيا بطريقة سرية. وإنه لمن المفيد ملاحظة، حتى ولو كان الأمـر متعلقًا بصدفة بسيطة بأن مـراكز دخول أعمال لوثر إلى إسبانيا (عن طريق بلنسيـة وأراقون وغرناطة وقشتالة) وهي الولايات التي يعـيش فيـهـا الموريسكيين بكثـرة. ومع هـذا فـلابد من مـلاحظة أن الموريسكيين كـانوا يستعـملون الحجج البروتستـانية بشكل خـاص وهذا بعد أن أعطوها معنى مخالفًا جداً. وكمثل عـلى ذلك، فإذا كان البروتستانت، بتأثير لوثر، قد أنكروا على الكـنيسة حق ممارسة شـرح الإنجيل وحدها وقـد ذكروا جـملة كـان قد نـطق بها الـقديس بول: «إن الـرجل الروحي هو ذلك الذي يحكم كل شيء ولا أحد يمكنه أن يصدر حكمه عليه». وهذا ما يعني المطالبة

بحق كل مؤمن بإدراك الكتابات المقدسة. وقد استند المريسكيون على تأكيدات البروتستانت وذكروها بعد أن شوهوها وهذا وفقًا لنظرياتهم. ومن حرية قراءة الأناجيل يمرون إلى نسبية النصوص ليختموا بنفي صحتها. وفي هذا الإطار، كتب مؤلف مخطوط رقم 9067: «إن المسيحيين واللوثريين يؤكدون أنهم لا يمكنهم التأكيد ولا التسليم بصحة الكتابات وبالتالي فإنها لا تستحق القبول». وعليه فإن لخطوة تالية سرعان ما تم اجتيازها: وفي هذا الإطار، نحن أبعد ما نكون عليه من حمية لوثر المسيحية ورغبته الشديدة للعثور من جديد على صفاء الإنجيل.

أهمية ومحدودية هذا التقارب:

وللتدليل على ماذهبنا إليه ولنلمس أهمية وحدود استعمال الموريسكيين للكتب البروتستانية وعلى الخصوص لمعاهدتي فاليرا، يبدو لنا من الأهمية أن نقوم بتقريب صفحة واحدة لمخطوطة موريسكية، للنص الذي استوجب منه، وسوف نكتشف على أثر ذلك أولا: أنه من خلال النصين يوجد نفس التركيب، ويظهر لنا ذلك جليًا من خلال التصور الذي سوف نقدمه أسفل هذا: فالفقرة الأولى تدرس تطور بعض الكلمات (تيرانو Tirano وسوفستا Sophista وهوستيس (Hostis)، أما الفقرة الثانية فقد تطور الفكر الجدلي الذي أشرنا إليه، في حين أن الفقرة الثالثة تشتمل على الحجج المتعلقة بالفكرة التي ذكرت في الفقرة الثانية (Pfoffen, Suidas, Papaous). إن نقاط التضارب والاختلاف يمكن بسهولة ملاحظتها: أما الفقرات الأولى والثالثة فهي تمثل نقاط التقارب، والقرة الثانية التي هي محور العرض، فإنها تختلف تمامًا. ويرجه هذا إلى ظاهرة أن المؤلف الموريسكي كان ينشر أساسًا، في الكتاب الذي استعمله على المعلومات. وهذا ما يفسر ذكر نفس المراجع. كما يوجد

أيضًا لدى المؤلفين نفس الهدف: هو الرغبة للتدليل على بطلان وجهة نظر العدو، وهذا ما أدى إلى تجانس التركيب لنفس هذه الفكرة الجدلية.

النصان الإجماليان

لقد حصل لهذا الاسم البابا، ما حصل لغيره من الأسماء، وقبل ذلك كان استعماله جيدًا، واستعماله مثل الألقاب الشرفية، غير أنه مع الزمن، أسيء استعماله. ومثلا فكلمة المستبد كانت تعني ذلك، وعليه فإن الملك اللاتيني التي نص عليه الشاعر فرجيل (Virgile) (Aeneid) السابع، قد سمي (Enee) ويعني بها الصداقة والمستبد. أما السفسطاني فكان يعني به العالم، أما الآن فهي تعني المضلل أو الغير الأمين. أما لفظة (Hostis) فكانت تعني: الأجنبي، والآن فإنها تعني العدو. منذ القديم، كانت لفظة المستبد حسب فرجيل السابع تعني نفس معنى الملك، وبذلك يطلق على (Enee) المستبد. والآن فإن المعنى الذي أعطي لهذه اللفظة كان مسيئًا ومحقرًا. والسفسطاني هو ذلك الذي يطلق عليه في السابق العاقل. أما الآن فيعني المضلل. ولفظة (Hortis) التي تعني الأجنبي، فهي الآن مرادف للعدو، ويوجد عدة أمثلة على ذلك.

وبالنسبة لكلمة البابا، فقديمًا كان استعمالها طيبًا، وقد منح هذا اللقب للأساقفة أو الوزراء. ذلك أنه في بداية الكنيسة، كان الأساقفة والوزراء والرعاة يمثلون شيئًا واحدًا. إلا أن الأغنياء هم الذين حددوا الفرق الذي نلاحظه اليوم: راجعوا لهذا الغرض رسالة سان جيروم (Saint Jerome) إلى إيفاقريو (Ivagrio) الجزء الثاني. إذا كانت لفظة البابا تعني ما كنت قد استعملته، فإنه يمكن التدليل به من خلال فصول العلماء الأقدمين أمثال: سان سيريان (Saint Cyprien) ودونيس (Denis) والكسندر (Alexandre) وجيروم

(Jerome) وامبــواز (Amboise) واغــسطان (Augustin) وسيــدوان (Sidoine) وأبولينار (Apollinaire) وكذلك عن طريق بقية المجامع الكنسية. إن اليونانيين حتى يومنا هذا يـطلقون على أساقـفهم بابورس (papaous) والألمان (Pfaffen) والفلامان (Ffamand) يطلق عليهم بابو (Papou). وكل هذه التسميات متفرعة من كلمـة بابا (Papa) والتي حـسـب سويداس (Suidas تعني الأب في اللغـة الصقلية. وعليه، فإن نقطة باتر (Pater) شأنها في ذلك شأن بقية الألفاظ، قد حقرت. وقد تخصصت الآن لتـعني أب السلالات، مجتنبين الواقع، وكذلك المعنى الحقيقي الذي كـان مستعملا قديمًا، وبالفـعل فقد كان يطرق ذلك على الولاة وعلى أمناء بعض الوزراء الآخرين. إن هذا الأمـر يمكن التدليل عليه، ذلك أنه حسب سـيوسداس (Suidas) الجزء الثـاني، تعني نفس معنـى كلمة الأب، ولا يطلق ذلك المعنى حـسب الأجيـال، ولكن بالاعتـبار لحـالة وزير الكنيسة أو أمناء الأرواح والولاة، وكذلك فإنه حتى يومنا هذا منح لقب الأب إلى الآباء وليس بسـبب التـزايد. واليـونانيين حـتى يومنا هذا يطلقـون على أساقفهم (Papas) وله نفس معنى الأب وليس ذلك بسبب التوالد. أما الألمان فيطلقون على أســاقفهم (Phaf) وليس ذلك أيضًا بسبب الـتوالد. إن التحليل الدقيق بما توحيه هذه الصفحة الموريسكية، سوف يمكننا بالإضافة إلى ذلك من عدة مـعلومات. وأولها كمـا بين ذلك سابقًا هو أن الفكـرة الرئيسية الجـدلية تختلف في كلا المخطوطين. فـأدى سبريانو دو فاليرا، كان الأمـر يتعلق بنقد المؤسسة البابوية وهذا من خلال دراسته كلمة «البابا». وعليه فان المتهم هنا هو المؤسسة البابوية. وفي مرحلة أولى أخذ دو فاليرا على اصطلاح «البابا» ألفاظًا أخرى اسـتعـملت في الأصل بطريقة جـيدة. غيـر أنها تطورت نحـو مدلول منحط وحقير. وفي مرحلة ثانيـة يشرح لنا أن كل أسقف أو كل كاهن يطلق عليه «البـابا»، وهذا ما يسمح له بالوصـول إلى أن المؤسسة البابوية الرومـانية

هي نتيـجة لتطور مـساير لصورة التطـور اللفظي للكلمة. وعليـه فان الإسم أصبح مرادفًـا للدناءة حيث استأثر به أسقف رومـة وأن هذا اللقب «البابا» قد رفض منحه للآخرين. وقد ختم فاليـرا في خاتمة كلامه: أن انفراد رومة بهذا اللقب، جـعل هذه الكلمة تصـبح «شنيـعة ومـضرة لكل المسـيحـيين» وفي المخطوطة الموريسكية، كـان الهدف الجدلي يخـتلف تمامًا. وبالفعل استـعمل المؤلف صـفحة سـبريانو دو فـاليرا. هذا في حين كـان ينتقـد، خلافـا لهذا الأخـير، ألوهيـة المسـيح وبالتحـديد بنوة المسـيح التي، حـسب وجهـة نظر المسيـحية، توجـد بين الله الأب والمسيح. وقد أعطـى الموريسكي بادئ الأمر أمثلة عـديدة تشرح أن كلمة «الأب» المنسـوبة لله، قد استعـملت في الإنجيل أيضًـــا بنفس هذا المعنـى العـام. لله هو أبـو كل المخلوقـات. وقـــد وضع الموريسكي إذن إلى استعمال صفحة سيبريانو دو لافيرا في اتجاه مخالف تمامًا: فالألفاظ، كمـا قال في فقرة أولى، تتطور ويجب أن نأخذ بالاعتبار مـعانيها المتفرعة عن ذلك. وقد ذكر أمثـلة ثلاثة تشرح وتقدم الفكرة الرئيسية لذلك: تطورت لفظة «الوالد» في الاتجـاه الأول ثم يثير فكرة «التناسل». غـير أنه في المعنى الثاني لا يحمل إلا معنى «الحامـي والمدافع والوالي». وفي الفقرة الثالثة استعمل المؤلف المـوريسكي معلومات ثلاثًا كان قد استقـاها من فاليرا، وهي الإشارات إلى سيوداس (suydas) واليونانيين والألمان، وهذه الأمثلة الثلاثة قد جعلت هذا الموضـوع، موضوع السـاعة. وإذا كانـت المعلومات الأولى ذات دلالة لفظية، فإن هاته الأخيرة تخـضع إلى علم الاجتماع اللغوي. ولا بد أن نلاحظ أن المؤلف الموريسكـي قد ترك عـمـدًا، كل الشـواهد المستـمـدة من النصوص الدينية: الأناجيل والرسائل التقـوية وأعمال كهنة الكنيسة ونصوص المجـامع الدينية. وهذا في حـين أن سيـبريانو دو فـاليـرا في مجـادلته ضـد الكاثوليكيين، قد توجه إلى المسيحين، أما الموريسكي فقد كتب هو الآخر إلى

إخوانه المسلمين. وفي هذه الـصفحة اسـتعمل المؤلف عـدداً من المفاهيم التي يمكن أن يتقبلها الجميع. ولدى معالجـته المشكل الديني ذا التأثير العام، استمد حججه من الميادين التي بإمكان قرائه أن يدركوها. وقد اكتفى بعرض الحقائق المجردة. وعليـه هل اضطر إلى أن يأخذ حرية وتصـرفًا كبـيرين للنص الذي اتخذه كنقطة للانطلاق؟ إن هذه الحرية هي على أية حال هامة جداً. وبالفعل نفس السطرين الذين سبقا الصفحة التي تهمنا، أثار سيبريانو دوفاليرا الثالوث المقـدس: «أن ذلك سيـتم بمساعـدة عظمة الله، الأب والابن وروح القـدس وحيث تدافع عن قضيتهم هنا. وعليه فـإننا أبعد ما نكون عن استعمال الذي مارسـه المؤلف الموريسكي للأسطر المواليـة، وبالفعل لقـد استعـمل صفـحة للمجادلة لغرض هو في الحقيـقة ضد أفكار المؤلف المذكور على أن الذي يثير انتباهنا أكثر هو أن البروتستانت والموريسكيين يتفقون في نقد البابوية».

ويحق لنا أن نتـساءل لماذا إذن قدم هـذه الحجج؟ ويبدو لنـا شرح ذلك بفضل المميزات نـفسها لهذا النوع من المجادلة. إن المجادلة كـمظهر أدبي لها جذورها في الواقع الحـاضر، وليس فقط في مـظاهرة لا يمكن أن تبرز إلا في الحاضر، خاصة إذا ما بقـي ساخنًا، ولكن أيضًا من وجهة نظر المؤلف، الذي كان في اللـحظة المحددة، قد اخـتار لإطلاق سـهمه، وقـد طالب واثار كل الحجج الممكنة لمواجهتـها ضد العدو. وعليه فإن المجادلة تبـدو كأنها نوع حر من الممارسـة فالحجج كـما بدت لنا في هذه الحالة بالذات قـد سخرت وفـقًا لتجـميع الأفكار التي في نفس اللحظة يمكن أن تـبرز في ذهن المؤلف. وفي هذا النوع، كما لاحظنا هنا، فإن تكيف الأسهم من كل خشب، وكل خشب (الحجة إنما مـأتاها) يمكن أن يصبح سهمًا. إنـه من خلال هذا المثال، نلاحظ أيضًا أننا نجد في المجادلة، بالإضافة إلى ذلك مجالا واسعًا للبرهنة والتدليل. وليس هذا مـتناقـضًـا مع ظاهرة هذا النوع الحـر تمامًا، ولـكنه مكمل له. إن

الحجج كما بدأ لنا في هذين النصين، الذي وضع وجهًا لوجه، قد انطلق من المؤشرات العامة جـدًا ليشرح فكرة الجدلي ومدعمًـا ذلك بالأمثلة. ويبدو أن غنى الأمثلة المصحوبة بالتدعيم والبـرهنة القوية، كانت تعد إحدى مميزات هذا النوع من المجادلـة. وعليه فإن الموريسكـي المجادل قد اسـتعمل، لـيس فقط الأمثلة التي اسـتمدها من فاليرا، ولكن من المؤكـد، ويبدو أن ذلك من شدة حرصـه على الطابع العلمي، إنه اسـتعـمل ذلك ليقنـع اقتناعًـا جيـدًا، وقد استجـاب من أجل ذلك حججًا شـخصية أخـرى. وعلى ضوء هذا وللدلالة على أن لفظة تتمتع في الأصل بمعنى واسع جدًا. وقـد درس مختلف المعاني التي يمكن أن تتـفرع عن أصل هـذا لفظ اللاتيني: «أن لفظة Pater باللاتينيـة معناها المحامي والمدافع والوالي: من ذلك يطل برومة على الشيوخ الرومانيين «آباء الوطن» وهذه التسمية «أب» لا تفترض أي فكرة للتناسل، بل هي للدفاع والإعجـاب. أما لكل ما يتعلق بوطننـا الأم، كلغتها فـهي متفرعـة عن اللغة اللاتينية بعد أن حرف مـعناها الأصلي الأول والعادي عن كلمة (Pater)، وقد أعطى معنى ثان متفرع عن المعنى الأصلي لكلمة «أب» للنسل.

استـعمل الموريسكيون خـاصة عمل فـاليرا لهـجومه ضـد البابوية التي يأخذونها بشكل أسـاسي على ثلاثة أشياء: أنها أفسدت الكتـابة المقدسة وأنها كانت وراء العقيدة، أي أنها خولت لنفسها اختيار قوانين العقيدة وأنها أنشأت من لا شيء كل صيغ العبادة وعلى الأخـص القداس. ويمكننا أن نتساءل هل هذا التقارب الذي تم بين الموريسكيين البروتستانت عرضي وهو التالي سطحي أم هو يستجيب لدى البروتستانت أو الموريسكيين لأسباب عميقة جدًا. نلاحظ بادئ الأمـر أن الأمر يـتعلق بمشـكل عام يهم فـي الحقـيـقة العـلاقـات بين البروتسـتانت والمسلمين. وبعض أصـحاب اللاهوت الكاثوليكيين قـد أخذوا على البروتستانت، ليس فقط في البلد والـفترة الزمنية التي تهمنا هنا، ولكن

في أماكن وأزمنة أخرى، علاقاتهم العقائدية مع أنصار محمد فلودوفيك ماراجي (Ludovic Marricci) المتوفي عام 1700 وهو صاحب أهم التآليف الجدلية العربية ضد القرآن، ومن بينها: Prodomi od refutotiomen Alcoroni وكذلك Retuento Alcrani وقد أطلق عليهم: "Cenuini mahometanorum fill ac discipuli" ومعنى هذا إهمال أهم القضايا الجدلية لعلماء اللاهوت البروتستانت ضد القرآن، ومنهم تيودورا بيلياندر Theodore Bibiiander خليفة زويقل، (Zwingle) على كرسي علم اللاهوت بزوريخ والذي نشره ببال عام 1543، كما نشر عدة تآليف أخرى. ولابد أن نذكر أيضًا أن الموريسكيين بإسبانيا قد استعملوا بمجادلتهم الحجج المستمدة من أعمال غير موجهة لهم، وهذا ما أدى إلى الإساءة للمسلمين إساءة كبيرة. وكمثال على ذلك معاهدتا سيبريانو دوفاليرا. وحيث ذهب حتى إلى إبداء تأسفه أن عددًا من عادات الكنيسة الرومانية قد منعت العرب والكافرين الآخرين من اعتناق الدين المسيحي: «إن عددًا كبيرًا من العرب واليهود والأتراك يمكن أن يعتنقوا الدين المسيحي لولا الفضيحة التي ستلحق بهم والمتمثلة في عبادة الأصنام الموجودة في الكنائس، وبالإضافة إلى ذلك فإن إشارته للرسول لا ترضي المسلمين البتة. وعليه فإنه عندما أثار بابوية بونيفانس الثالث (Boniface III) في أوائل القرن السابع، كتب يقول: «لقد حدثت ثلاثة أشياء في ذلك الوقت: إن إمبراطورية الشرف الأكبر بدأت في الخفوت، وبدأت البابوية في الصعود وقيام الدين المحمدي. وعلى أنقاض الإمبراطورية، سوف ترتفع هاتان الدابتان اللتان سوف تلحقان كبير الضرر بكنيسة السيد المسيح». على أن ملاحظة هامشية قد حددت بشكل جيد هاتين «الدابتين» وهما بابا ذلك العصر ومحمد. ومن جهة أخرى فقد حيا الواقعة التاريخية المتمثلة في أخذ غرناطة واعتبرها انتصار المسيحية ضد الإسلام: «إن أخذ غرناطة قد أفاد كثيرًا إسبانيا

عندما خلصها من الحروب المستمرة ومن الحروب التي كانت تقع بين المسيحيين والعرب، وهذا عندما أطردت ملة محمد الكاذبة من إسبانيا». إن وضعية فاليرا تجاه الإسلام هي إذن واضحة جدًا. فالموريسكيون لم يحتفظوا إلا بالانتقادات ضد الكنيسة الرومانية وهذا دون أن يهتموا بمشكل الاعتناق أثارها المؤلف تجاههم أو حول أحكامهم التاريخية[1].

أما مواقف بروتستانت فرنسا فهي أكثر وضوحًا، ذلك أنه بعد عدة سنوات من مرور الموريسكيين حددوا أثناء مجمعهم الكنسي بشارنتون (Charenton) عام 1645، المسائل الستة التي وجب إلقاؤها على «المحمديين» الذين يرغبون في التعميد. ومن يرغب في التنصر وجب أن يرد بنعم على الأسئلة التي تشرح من جهة رفضهم لدينهم الأول، ومن جهة أخرى، انضمامهم للعقيدة المسيحية: ولم يمنح أتباع محمد أي تنازل عقائدي، وهذا وفقًا لعقلية العصر، وهذا ما يعكس، بصراحة اللهجة الجدلية المستعملة. والسؤال الأول يعرض إذن انضمام المعتنق الأول: «ألا تعتقد أن الكتابات المقدسة القديمة والجديدة هي مستوحاة من عند الله وأنها تتضمن إرادته التي ترتبط بإنقاذ البشر وما هي القاعدة التامة والوحيدة لعقيدتنا وحياتنا؟. أما السؤال الخامس فقد رفض المعتقدات القديمة: «ألا تعتقد أن محمدًا كان كاذبًا وأن قرآنه عبارة عن جملة مدنسة لعدد كبير من الأفكار السفيهة والحمقى، وقد اخترعت لغرض إقامة دين كاذب وبغيض؟». ومن الواضح أنه لا يمكننا أن نؤاخذ البروتستانت بمنح أي تنازل عقائدي للموريسكيين.

على أن هناك مأخذًا آخر قد وجه هذه المرة للموريسكيين: إلا وهو الرغبة في تحقيق عمل توفيقي بين الدين الإسلامي والبروتستانتية. وبانواي

(1) لوبي كاديساك، الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون، ص 141.

رواتا (Pano y Ruota) في مدخل طبعته لكتاب: المقـاطع الشعرية للحاج بياي مونسون (Paro y Ruata) المرسل إلى مكة في القرن السادس عشر Coplas del Peregrini de Puey Moncon, Viaje a la Meva en S. Xvi كـان يرى في هذا أحد أسباب طرد الموريسكيين: ذلك أن المسيحـيين كانوا يخشون بهذه الوسيلة دخول البـرتستـانتيـة إلى إسبانيـا. وبالفعل فـقد كـتب: «إلا أن هذا الاتجاه الوحدوي ينطوي في طياته على خطر يمكن أن يجلب لإسبـانيا تعقيداً خطيراً جداً: إن نتـيجة هذه القـوى العاملة والتي أثرت على هذا الموضوع الهـام قد ولدت اتجاهًا بروتستـانتيًا أكثر منه أرثوذكـسيًا. ومن يعرف ما إذا كـان مجمع لوي فيلـيب الثالث قد أحس بمثـل هذا الخطر وكان وراء السبب الـذي جعله يؤيد طرد الموريسكيين!

أما سافيدرا (Savedri) في كتابه (Discorsa) فله رأي أكثر دقة عندما نبه إلى عـدة نقاط للاتصـال بين الديانتين وقد فـرض وجود تأثيـر بروتستـانتي. وعلى ضوء ذلك ذكـر هذه الأبيات لخـوان أراقوناس (Juan Aragones) والتي تعتـبر دعـوة للنقد الحـر: سوف لن يكون مـرتاحًا من يأكل بـيد غيـره لنقم بتجاربنا الشخصية

دو ورس وأحاطوه علـمًا بأن لديهم كثـيرًا من الأسلحـة المخيـفة، كي أرسلوا في نفس الوقت إلى الأتراك سفارة لطلب المعـونة المالية. بتحرياتنا في النصوص المقدسـة وسوف نكتشف أنه ليس كريهًا عـند الله أن الإنسان يسعى للعـثور على نفسه ومـن المؤكد أننا سنجـد في المخطوطات الموريسكيـة هذه المشاكل المتـعلقة بحرية التشـبيت والتبرئة بواسطة الـعقيدة والرعايـة والأعمال الخيـرة والتسامح، وهي المواضـيع التي تعود عليـها البروتسـتاتنت. ومع هذا وعلى الرغم من التأثيـرات المؤكدة التي أشرنا إليهـا، فإننا لا نعثر البـتة على

محاولة واعية للوصول إلى حركة توفيقية دينية. وتأكيد عكس هذا الأمر، معناه الإيمان بأن العدد الأكبر من الموريسكيين الذين لاحقتهم دواوين محاكم التفتيش لأسباب مثل الانتقادات الموجهة ضد القساوسة أو مؤسسات الكنيسة كانت خاضعة للتأثير البروتستانتي!

إن الشيء الوحيد الذي بقي صحيحًا هو أن الموريسكيين والبروتستانت يجد بعضهم البعض على نفس المواضيع وأن الموريسكيين كانوا يتلقون بسرور الحجج الجدلية التي يمنحها إياهم البروتستانت. أما العمل التوفيقي الديني، فإننا نعثر عليه في بعض الأحيان قد تحقق لدى الأشخاص المعزولين، ولكن ذلك خاصة على المستوى العام بين المسيحية والإسلام من بعض النصوص، إلا أن ذلك لا يعني البتة البروتستانتية: وقد أشرنا إلى (Libros plumbeos) الذين خصوا بدراسة كانت نتائجها النهائية هي تلك التي نادى بها الأب كابانولاس (Pere Cabenelas).

الموريسكيين والبروتستانت: لقاء تاريخي:

إسبانيا: موريسكيو أراقون وبروتستانت بيارن، بعد أن رأينا نقاط الالتقاء بين الموريسكيين والبروتستانت لكل ما يتعلق بالعقيدة، وذلك لاستعمالاتها الجدلية، وجب علينا أن ندرس الآن العلاقات التاريخية الموجودة بين المجموعتين والتساؤل عن سبب القوة الجاذبة الحقيقية التي يجسمها البروتستانتية بالنسبة للموريسكيين. وفي الحقيقة فإن دواوين محاكم التفتيش كانت تخشى وجود علاقات بين الموريسكيين والبروتستانت. ودواوين سرقسطة مثلا كانت منشغلة منذ بداية عهد فيليب الثاني بمصير الموريسكيين والذين كانوا طوال القرن السادس عشر، يغادرون إسبانيا ويلتجئون إلى بيازين. وقد لاحظ مفتشو دواوين التحقيق: «أنه بالنسبة إليهم، كان ذلك

بمثابة إغـراء كبيـر، لأن لديهم مرجعًـا قريبًا منهم على الحـدود نفسهـا لهذه المملكة، وإنه في ظرف وجيـز جدًا يستطيعـون أن يجتازوها». أثناء محـاكمة أحد القضايا. طلبوا من أحد الشهود ما إذا كان على علم بمصير بعض العرب الذين اجتازوا أراقـون متوجهين إلى فرنسـا: «وأنه إذا كان يعلم أنه يعيش في هذه المنطقـة اللوثريون أو من يعطف عليهم، فـإنه قد سـمع بذلك،». وفي إجابتـه الغامضة اكـتفى الشاهد بالتأكـيد أنه في بيازن «التي هي ملك للسـيد دوفوندوم (Da Vendime) يوجد عدد كبير من اللوثريين». إلا أنه، مع ذلك، لا يعلم شيئًا مؤكدًا حول اعتناق الموريسكيين المحتمل والذين يعيشون في هذه المناطق. يبـدو أن هذه العـلاقـات بين الموريسكيين وبروتـستـانت بيـارن قـد استمرت طوال حكم فيليب الثاني، ووجود ملف تابع لمحاكم دواوين التفتيش بالأرشيف التاريخي الوطني بمدريد، يقدم لنا بخـصوص هذه النقطة معلومات ثمينة جدًا حول المؤتمرات التي حكيت خلال عام 1575. وفي هذا التاريخ كان والي بيارن هو السيد دو روس (De Bos) وكانت أطماعـه التوسعية مـعروفة جدًا. وقد ذكر لمن يرغب فـي الاستماع إليه. إننا بعد ذلك سنلتـحق بإسبانيا وسنهـاجم هذه الأرض وسنستـولي على بلد النافـار (Navarre). وقد أظـهر الموريسكيين رغبـتهم في مساعـدته. ومن أجل ذلك قام موريسكيان بالـتحول إلى بيارن، غـير أنهمـا أثناء الرجوع أسر أحـدهما وتم شنقه بجـاكا (Jaca). وتلك لا تمثل إلا سـفـارة من عدد آخـر من السـفارات: وبالـتحـديد أرسل موريسكيو أراقون إلى بيارن مبعوثين عنهم لإقامـة عقد محالفة. أما المبعوثون فإنهم يسلكون في بعض الأحيان الطريق المعاكس: وفي نفس هذه السنة 1574 كان أحـد البيازنيين والمتزوج بأراقـون قد نقل رسالة إلى السـيد دو روس من الموريسكيين: وقـد طلب عشـر آلاف أو إثنى عشـر ألفًا من الـلاكوا (Ecus) مقابل تقديم مساعدته العـسكرية. وقد اجتمع الموريسكيون في مجلس لهم -

(Almonacid de la Slerra) وهو المركز الموريسكي حيث اكتفوا بعد طرد الموريسكيين بمدة كبيرة، عددًا من المخطوطات الموريسكية الخاميادية. غير أن الموريسكيون كانوا يساومون حول الثمن، فهم لا يقدرون على إعطاء هذا القدر من المال، ولكنهم يلتزمون بتسديد «ما يقدرون عليه». وقد أرسلوا إذن رسولا محملا بهذا المعنى إلى السيد دو روس وأحاطوه علمًا بأن لديهم كثيرًا من الأسلحة المخفية، كما أرسلوا في نفس الوقت إلى الأتراك سفارة لطلب المعونة المالية. وعليه فإننا أمام هذا الوضع أبعد ما نكون عليه من العطف العقائدي المتبادل والذي أشرنا إليه سابقًا: إن هذا التحالف فرضته نتيجة الملابسات السياسية الظرفية، ونلاحظ من جهة رغبة الموريسكيين في التحرر من الكابوس الإسباني ومساعدة الأتراك، ومن جهة أخرى نلاحظ وجود الأطماع التوسعية لبيارن والتي، من المحتمل، أن تخدم الموريسكيين.

عرف حكم فيليب الثاني أيضًا هذا النوع من المؤامرات. ويبدو أن محاولات دونافار، قد أصغى بادئ الأمر انطلاقًا من أنه بروتستانتي، بعطف لقضايا الموريسكيين منذ عام 1587، فقد أصبح الآن هنري الرابع، ملك فرنسا. وعليه فإن الموريسكيين قد توجهوا بابتهاج عظيم إلى الملك هنري. وقد تجب ملاحظة أن ذلك قد تم على الرغم من اعتناقه الدين الكاثوليكي. وقد أصبحت هذه القضية قضية سياسية بحتة. وعليه فليس الأقليات الموريسكية بإسبانيا الذين يتعاملون مع ملك فرنسا: من ذلك أرسل موريسكيو مذكرة إلى باريس عام 1602 طلبوا فيها من ملك فرنسا الموريسكيون إنقاذهم من المصاعب التي أثارها ضدهم الإسبانيون وحيث أخذوهم لكثرة إرهاقهم بالضرائب وعدم ممارسة الحرية الدينية. وقد ذكروا عن أنفسهم أنهم أخوة الشقاء: تفاريين أراقون وماداقالاس قشتلية (Madegales de Castlle). وعليه وضعوا مصيرهم بيد الملك هنري الرابع، وقد صرحوا له: «إننا أصحاب

بلنسية، نعد ستة وسبعين ألف بيت، وأكثر من هذا، فإنا أصحاب السيادة ولا نريد أن نسمع شيئًا غير عزيمة ملك فرنسا». وقد أعطت تلك المذكرة بعض النتائج، من ذلك أن السيد دوباتيصو (Sieur de Pantssault) الذي تنكر في لباس بائع قد تحول إلى بلنسية بأمر من هنري الرابع. وقد تمكن أن يحضر اجتماع توقا (Toga) الذي يضم مندوبين عن القرى البلنسية التي يسكنها الموريسكيون. وقد سجل دوك دولافورص (Duc de la Force) والي بيارن، في مذكراته عدداً من هذه السفارات. أما الإسبانيون فقد بقوا محترسين وقد نجحوا في كشف عدد من المؤتمرات. وقد علم فيليب الثالث في الأخير الأسباب الحقيقية لسفر دوبانيصو إلى بلنسية. من جهة أخرى مسك باسكال دوسانت استان (Pascale de Saint Esteve)) وكيل دوك دولافوص، ببلنسية بتاريخ 23 إبريل 1605، وقد أقر تحت التعذيب بكثير من البيانات التي حثت الإسبانيين ودعتهم إلى مضاعفة الحيطة والحذر. كما يمكن أن نرى مؤشراً آخر في نوعية العلاقات السياسية القائمة بين الموريسكيين والبروتستانت من خلال علامة برزت في كل ثلاث صفحات ضمن رحلة موريسكية الخاميادية: وبالفعل فقد ذكر لهؤلاء الموريسكيين المتجئين على الدول الغربية خط تحولهم مرورا بمنطقتي لينكودوك (Languedoc) وبروفنس (Provence): «أمير كوندي (de Condc - Prince) ورأس اللوثريين». إن هذه الكلمات القليلة تبدو وكأنها نوع من الإنذار للهاربين وحيث نصحوا للعثور على مساعدة وبالأحرى سند لدى البروتستانت بدل الكاثوليكيين.

حالات الاعتناق الفردية:

إن تخوفات محاكم دواوين التفتيش تبدو حقيقية، قد بينا ذلك في قضايا محاكم دواوين التفتيش بطليطلة حيث تعرضنا إلى عدة حالات من

اعتناق المـوريسكيين للمذهب البـروتستانـتي. من ذلك حالة قونـزلو القردي (Gonzalo el Gerdo) وهو حداد بـالماقرو (Almagro) وحـيث اتهم سنة 1578 بأنه كان «لوثريا ملحداً». وعندمـا كان يعتقد أن مراقبة الكـنيسة الكاثوليكية: «لا تقر أو لا تفرض مراقبتهم» فقد تجرأ ليطلب تسليمه للسلطة المدنية. ما عي المآخذ التي أوخذ بها؟ أولا: انـتقاداته ضد الكنيسة الكاثوليكيـة وإظهار نزعته للانضمـام «إلى طائفة لوثر». ويبدو أنـه تنبأ بقري اعـتناق إسبانيـا للمذهب البروتستانتي: «إنه قبل سنة 1578، سوف نصبح جميعًا من أتباع لوثر». وقد وجهت انتـقاداته إلى العقـيدة المنتمـية إلى رجل تعد خـاطئة، لأنه يكفي أن نعتـرف لله الذي باستطاعته أن يسـتمع إلى الواعظ حتى ولو كان فـي أعماق كهف. وقد انتـقد أيضًا جشع كهنة الـكنيسة: «كان يرى أن قانون المسـيحيين سيء والغفران الـبابوي يمكن أن يقتني بالمال والذي يسلمهـا هو مخلوق يمشي على الأرض» إن قيمة تسديد الاعتراف بالمال هو أمر مرتفع جداً.

كـما نلاحظ أيضًـا أن هناك بعض الاضطرابات في اسـتعـمال قـونزلو القردو عندما يتحـدث عن «قانون المسيحيين» وكأن المذهب البـروتستانتي ليس هو الآخر من الدين المسـيحي. إن هذا الاضطراب هو أكثر وضـوحًا من هذه الجملة من المأخذ الذي عـبرت عنه المحكمة ضد المتهم بقـولها: «مذهب لوثر أفضل من الدين المسيـحي، على أن الذي يقابل فقدان ثقـافة «المتهم، تعكس جملة المشاهد التي سلمـها إلى محاكم دواوين التفـتيش، وتسلم تلك الجملة من مخاطبه وفقًـا لتركيبة فكرة» وبالنسبة إليه لا يوجد دين مسـيحي آخر غير مذهب الكاثوليكيين والبقية عبارة عن مذاهب وعقائد أجنبية عن الإنجيل. ومما لا شك فيـه أن الموريسكيين يرون هم الآخرون في البروتسـتانتيـة عدو الدين الرسمي، وهذا دون أن يتعمقـوا في المسائل المطروحة. وهناك حالة أخرى هو جوليـان «العربي واللوثري» وهو عبـد لدياقو دويالا (Diego de Ayala) وهو

نائب مجلس بلدية طليطلة. وتعتبر هذه الحالة غريبة جداً لعدة أسباب: لقد تمكن من القيام برحلة إلى فرنسا أربع مرات. وفي إحدى إقاماته بالخارج اشتغل ككاتب «لجلالة الملك» وكل الدلائل تشير إلى أن المعني بذلك هو ملك نافار. وخلال كل زمن خدماته، لم يذهب إلى القداس الكنسي لأن ألهه أحاطه علماً أن كل هذه الأشياء ليست سوى مزاح، وإنه يجب العثور على مبادئ السلوك في كتاب العهد القديم وأن التماثيل ليست سوى الرعب والخوف وأنه وجب عدم احترامها. وذكر أيضاً أن هذا الكاتب كان يصوب ضدها طلقات مسدسه وأن التماثيل هي عبارة عن أشياء اصطناعية وأن ذلك لا يجدي شيئاً إذا تمت عبادتها واحترامها، غير أن المهم من كل ذلك هو تسليم النفس إلى الله». وقد اعترف أنه اعتنق المذهب البروتستانتي نتيجة تعليم أستاذه واستماعه إلى وعظ صحبته، وقد وجد أن هذا الدين طيب وأنه في إطاره سوف يقوم بأداء واجبه وأن مبادئ هذا الدين تعتبر أفضل من تلك التي يؤديها: مسيحيو إسبانيا. وقد تم اكتشافه نتيجة تدخله في محادثة انتقد فيها البروتستانت وقد صاح بحدة: إن اللوثريين هم رجال طيبون جداً وأنه وجب عدم ذكرهم بسوء وأن لديكم دوماً سيئاتكم بعد العرب واللوثريين، في حين أنهم أفضل المسيحيين منكم وأن اللوثريين هم رجال خيار. ومن الغريب أن يحتفظ جوليان بكل هذه الممارسات العربية: «الوضوء والصيام والصلاة». وفي نفس اللحظة التي تم فيها إيقافه، كان يستعد للإقلاع في اتجاه الجزائر. ليخدم السلطان التركي والعمل على محاربة هؤلاء المسيحيين الكلاب». نحن إذن أمام حالة فريدة من نوعها: إن جوليان يعد شخصاً عادياً، بدون ثقافة دينية، وهو محمول على أن يتحسس النقاط التي يتقارب فيها المذهب البروتستانتي مع الإسلام، أكثر من اختلافهما، وأنه من هذه الناحية ينسجم بسهولة مع إحدى المجموعتين، دون أن يرفض الثانية: غير أنه لا يوجد شيء

يمنعه أن يغني في بيئة «الأغاني اللوثرية» وهذا بعد قيامه بصلاة إسلامية. إن هذا التأليف التوفيقي الديني يبقى على أية حال سطحيًا جدًا.

على أنه يوجد عدة موريسكيين مشهورين ويستحقون الذكر، كانوا قد اعتنقوا المذهب البروتستانتي، فجون قونزلاز (Juan Gonzalez) الإشبيلي قد وقع منذ طفولته في نزاع مع محاكم دواوين التفتيش. وقد مثل أمام محاكمها بالفعل وهو في سن الثانية عشرة سنة بتهمة ذكر أقوال طيبة عن الدين الإسلامي. ولم يمنعه ذلك أن يصبح قسًا ومن أشهر الدعاة. وقد تحول إثر ذلك إلى البروتستانتية وقد نجح في الدعوة إلى الإصلاح بإشبيلية. وقد أحرق من طرف محاكم دواوين التفتيش مع أختيه، خلال تنفيذ حم الإعدام بالحرق بإشبيلية بتاريخ 14 ديسمبر 1559. على أن أشهر موريسكي كان قد اعتنق البروتستانتية، هو ولا شك كازادورو دولارينا (Casiodoro de la Reina) وهو موريسكي غرناطي كان قد درس بالجامعة وأصبح بعد ذلك راهبًا لينتهي لوثريا. وقد أرسل بتاريخ 4 أغسطس 1569 إلى ستراسبورخ (Strasbourg) من مدينة بال، حيث كان يقيم، أربعة براميل مشحونة بالإنجيل إلى الواعظ كونرادو هوبار (Conraado Hubert): «للغرض الذي يعلمه، وقد أوضح ميندار بالايو (Menendez Pelayo) ذلك بقوله: أن الغرض لإدخالها إلى فلندرا (Flandres) ومن هناك إلى إسبانيا». وحول ذلك درس هنري كمان (Henry Kamen) بشكل متوازن موقف بعض «المعتنقين» وبعض الموريسكيين في مواجهة مع البروتستانتية: «إنه مهم أن نرى البعض قد اعتنق البروتستانتية وأن أبرزهم كانوا من المسيحيين الجدد، وهذا ما يسمح بإقامة علاقة بين بدع المعتنقين وبين البروتستانسيين». أن عائلة كازالا (Cazalla) شأنها في ذلك شأن قسطنطينو (Constantino) كانت من أصل (المعتنقين) بينما كازا أودورو قد برزت من الأقلية العرقية الأخرى، ألا وهي الموريسكيون.

إغراء البروتستانتية للمجموعة الموريسكية:

إن هذه العلاقات القائمة بين الموريسكيين والبروتستانت قد تجاوزت مستوى العلاقات البسيطة بين شخص ومجموعة مختلفة عنه: فالمجموعة الموريسكية، كما رأينا ذلك، قد توجهت مروراً إلى الملك هنري الرابع بواسطة مبعوثين رسميين، وذلك لطلب مساعدته للعمل على القيام بتفاضة عامة بإسبانيا. وقد كتب سولي (Suily) حول هذا الموضوع في مذكراته: «إن موريسكيي إسبانيا يرغبون بحرارة العمل على التحرّر من العبودية التي لا تطاق وهذا بواسطة انتفاضة عامة. كلما لاحظوا وجود أمير قوي وجار لهم مستعد أن يحتضنهم خاصة وأنهم قد أمنوا على حريتهم لدينهم وأملاكهم وأشخاصهم. وأنهم مستعدون أن يعتنقوا ثقة المسيحيين المصلحين (والتي يؤمنون أن هناك إلهًا واحدًا يعبد ويصلى له ويبتهل إليه، وأنه لا توجد صور له بينهم، ولا تعبدوا أوثانًا وهم يكرهونها جدًا) وهذا أكثر من تحملهم محاكم دواوين التفتيش الإسبانية القاسية. إن اعتناق البروتستانتية المحتمل، يبدو إذن بالنسبة إليهم وكأنه حركة تحريرية وعمليًا كوسيلة للتخلص من اضطهاد محاكم دواوين التفتيش. وهذه الظاهرة لا يمكن أن تخفى عنا أيضًا مارانس انقار (Marranes D, Anvers) الذين أجبروا على التنصر، والذين كانوا هم الآخرون يرون في البروتستانتية وعلى الخصوص في لوثر ضمان الحرية. إن احتمال الاعتناق العام للبروتستانتية وجب تقريبه للتصريح الذي أدى به في مرقان (Morgan) سلالة الموريسكيين الملتجئين إلى تونس، وقد ادعوا أن آباءهم قد اعتنقوا البروتستانتية وهذا أفضل لهم من إجبارهم أن يبقوا كاثوليكيين. وهذا التناقض يخضع إلى التكتيك السياسي أو بشكل بسيط الهروب من النكاية أكثر منه الرغبة في الاعتناق المتبصر.

في فرنسا اعتناق الموريسكيين للبروتستانتية:

إن مشكل اعتناق المسلمين للدين الصالح قد بدأ من الجانب الفرنسي في عدة نصوص ترجع إلى أواخر القرن السادس عشر أو النصف الأول من القرن السابع عشر: والعدد الكبير من تلك النصوص قد تناول هؤلاء الموريسكيين الذين كنا قد تحدثنا عنهم سابقًا والذين فروا من إسبانيا في اتجاه بيارن أو بعض المناطق الفرنسية مثل لنكدوك (Lanqueduc) وهذا ما جعل المجمع الكنسي الوطني بمنطبون (Mantaubon) عام 1594 يذكر أنه باستطاعته تعميد «الأطفال المتشردين (البوهيين) والعرب والمصريين»، وهذا ممكن «شريطة أن لا يقع أي ادعاء بأنهم عمدوا سابقًا» وعليه ألا يتهم هذا التحديد بشكل خاص أبناء الموريسكيين الذين عمدوا من قبل بإسبانيا؟ ومن جهة أخرى وبتاريخ 1 مارس 1599 فإن قسًا شابًا قد وصل مؤخرًا إلى باريس ليصبح من أكبر وعاظ الكنيسة البروتستانتية في ظل الملك هنري الرابع، وكان قد زوج «عربيًا وعربية» تحت رعاية السيدة أخت الملك، التي لم تقتنف بأثر أخيها في اعتناقه المذهب الكاثوليكي. وبالفعل فقد كتب قس مولان (Moulln) في سبرته الشخصية: «أنه من الغد، كنت أعظ في اللوفر (Louvre) أمام سيدتي وحيث زوجت عربيًا بعربية: وقد كان هناك خلق كثير». أن حضور هذا العدد الكبير من الناس المشدودين لرؤية هذا المشهد الشاذ، ليدلنا بالفعل أن الأمر يتعلق بحدث فريد من نوعه. ومع هذا فلابد أن نلاحظ أن جاك بانبي (Jacques Pannier) يذكر في كتابه: L,Egllse refomee de Paris sous Henrt iv عددًا آخر من هذه الحالات، التي هي على أية حال قليلة، والمتمثلة في تعميد العرب والأتراك واليهود بمعبد أبلون (Ablon) وهو مكان العبادة المرخص قرب باريس. وأثناء الطرد الموريسكي من إسبانيا، سمح هنري الرابع بادئ الأمر للموريسكيين بالإقامة في فرنسا شريطة أن ينضموا إلى «الديانة الكاثوليكية

البابوية الرومانية ويبدو أن أي احتمال لاعتناق الموريسكيين للكنيسة البروتستانتية كان بعيداً. غير أنه في وقت لاحق، ونظراً لقدوم الموريسكيين إلى مملكته، فقد قرر طرد كل الموريسكيين من مملكته وهم الذين عقدوا العزم على الإقامة بها. وعلى الرغم من هذا الأمر، فقد نجحت عدة عائلات موريسكية في الإقامة في عدة ولايات وعلى الخصوص في لانكدوك (Lanquedoc) وفي بروفنس وأكيتان (Aquitaine) وبالأخص ببوردو (Bordeaux) حيث بشر فيهم الكاردينال دو صوردي (De Sourdis) كما أقاموا أيضًا بباريس. إن هؤلاء الموريسكيين الذين تمكنوا من البقاء بفرنسا رغم أوامر المنع الرسمية، كان أغلبهم من الفقراء. وعلى الرغم من فقدان مواردهم الاقتصادية فقد حاولوا الإقامة حيثما حل بهم السفر، وأكبر مشكل عانوا منه هو سعيهم لضمان معاشهم. وبتاريخ 4 إبريل 1612 طلب مجلس الأربع والعشرين بمونبليي إلى «السادة الكاثوليكيين» و«اجتماع الكرادلة» أن يقوموا ببعض التحريات عن «الغرناطيين الذين أفسدوا المدينة والأسقفية». وإذا كان الانضمام إلى المذهب الكاثوليكي قد لوحظ في بوردو وموبليي ولونال (Lunel) فإنه يبدو أن العدد الأكبر قد اعتنق البروتستانتية. وحسب السيد بونوا (Monsieur Benoit) وهو مؤرخ البروتستانتية في القرن السابع عشر، فإن اعتناقهم كان ولا شك عن قصد وسوف يتحول بعد قليل «إلى اتجاه عمومي للمكر». «ذلك أن المساكين لم تقع مساعدتهم في الكنيسة الرومانية، وعوض أن يعلن عن مساعدتهم بكثير من النظام والإحسان، فإن كل المتوسلين أصبحوا من الموريسكيين وهم المعتنقون لدين آخر. وقد أخذوا يجوبون الكنيسة تلو الأخرى لجمع الصدقات، وقد دفعوا مجالس الكرادلة والمجاميع الكنسية لاتخاذ الإجراءات للاتقاء من هذا النوع من النهب».

إن مجمع الكنيسة بمنطقة فيتري (Vitre) عام 1677 قد قرر اتخاذ إجراءات لإصلاح هذا الوضع. إن المراسلة الأخيرة التي بقيت لنا تعد بمثابة إنذار: «لقد أخطرت كل الكنائس أن تحتاط بكل عناية من العرب المطرودين من إسبانيا والذين يجوبون الكنيسة تلو الأخرى». وقد أمر مجمع الكنيسة نتيجة لذلك بعدم احتضان الموريسكيين بكثير من السهولة والبساطة. وقد اتخذت عدة إجراءات وقائية حتى لا يستغل الموريسكيون إحسان وبر مختلف المجموعات. وهكذا منحوا شهادات، كانوا قد استغلوها للحصول على الأموال، هذا بعد «دراسة جيدة لنمط حياتهم ومعتقداتهم». وصيغة الشهود التي سلمت لهم كانت دقيقة. بحيث وجب ذكر عدد أطفالهم مع التتصيص هل عمدوا وفي أي سن كان ذلك وبأي الصفات يمكن أن نتعرف على نفس هؤلاء الأشخاص، مع وجوب ذكر ذلك في نفس هذه الشهادات. وهذا ما يترجم على أن الريبة والحذر تجاههم كانت كبيرة جدًا. ومن جهة أخرى ولكل ما يتعلق بهم ظهر مشكل عقائدي كان قد أثير من طرف نواب ولاية ساتنجة (Saintonge): إن هؤلاء الأشخاص الذين عمدوا سابقا على يد رجال البابا، دون أن يلقنوا أي تعليم عن عقائدنا والنقاط الأساسية للدين المسيحي، هل وجب إعادة تعميدهم بعدما لقنوا تعليم الدين، وقد رد المجمع الكنسي بالنفي على هذا السؤال منتقداً في نفس الوقت نظام التعميد، وقد وجب على الكنائس التي وجه إليها هؤلاء الأشخاص، أن يستعملوا كل نفوذهم «ليعوضوا هذا النقص باستعمالهم التعاليم الطيبة والجيدة». ويبدو إذن إن مشكل اعتناق الموريسكيين البروتستانتية قد خدم، في مرحلة لاحقة، طرد عدد كبير من الأشخاص، ذلك أن عددهم الكبير كان قد استلفت المجمع الكنيسي الوطني، وهذا على ضوء طلب عدد من المجامع الكنيسية للولايات. وعلى أية حال يبدو أن ذلك الأمر حل عمليًا ابتداء من عام 1617، وعليه

فإننا لـم نعثر بعـد على إشارة للمـوريسكيين في محـاضر جلسـات المجامع الكنيسية الوطنية بعد ذلك التـاريخ. وعندما اهتم المجمع الكنيسي لشارونتون (Charenton) عام 1645 باعتناق محتمل للكفار، فإنه لم يقع استعمال الكلمة العامـة للمحمدين إلـى جانب اليهود والفـرنسيين. كذلك عندمـا أثيرت من جديـد مسألة الـشهادات الممـنوحة للأشـخاص البؤسـاء، من طرف مجـامع الكنيسـة لولايات بلنكوك الجنوبية (Bas - Lanquedic)، فإن الحـديث لم يعد يثار إلا «للمتـشردين والفقراء» دون أي إشـارة للموريسكيين. ويمكننا إذن أن نفتـرض أن الشكل الذي وضعـه الموريسكيون، كـان مشكلا عـابراً، وأنه قد سوى باندماجـهم في المجموعات التي استـقبلتهم أو في المجموعات الفـقيرة المجهـولة السـرية، أو بالنسبـة للآخرين، ولأغلبـهم ولا شك، في التـحول التدريجي نحو أراضي - الإسـلام، وعليه فإن اعتناقهم البروتستـانتية لم يكن سوى ظاهرة عارضة أثناء هجرتهم الجماعية.

إثارة الموريسكيين والبروتستانت قضية التسامح بفرنسا:

ولابد أن نشير إلى أن قدوم الموريسكيين إلـى فرنسا لحظة الطرد النهائي قد أثار لدى عدد من الشخـصيات مشكل التسامح نحو البـروتستانت. وعليه فقد اتحد في ذهن عامة الناس الموريسكيون والبروتستانتيون. من ذلك أن أحد سكان مونبلي قد صرح «بكثير من الجمل الوقحة ضد أتباع هذا الدين، ذاكراً على الخصـوص أنه وجب على الملك شأنه في ذلك شـأن ملك إسبـانيا طرد أتباع دين فـرنسا، وهذا أسوة لما تم بالغرناطيين. وبالإضـافة إلى ذلك وجب القيام بيوم آخر كيوم سانت بارتليمي (Saint - Barthelemy).

وبنفس هذه الطريقـة اتفق المورسكيـون والبروتـستـانتيـون دومًا حـول موضـوع التسـامح، ولكن بطريقة ورؤية مـختلفـتين كما كـان ذلك في ذهن

الكاردينال دوسات (Cardinal d,Ossat) أحد المكلفين بشؤون السفارة الفرنسية بروما. وقد رد هذا الأخير قبل عدة سنوات، أي سنة 1597، على البابا الذي استفسره هل قامت فرنسا «بشيء ما لصالح الملحدين» رد أنه للمحافظة على المسلم بين الفرنسيين، نشر مرسوم في إطار برلمان رووان (Rouan) عام 1577 لفائدة البروتستانت. وأن ذلك المرسوم قد صودق عليه بعد ذلك من طرف برلمان باريس السنة الموالية. وعندما علم البابا بذلك «تغيرت سحنته وارتبك» وقد رد السفير على ذلك بأن ملك فرنسا له نفس أهداف بابويته القاضية: «أن يرى كل رعاياه متحدين تحت الكنيسة الكاثوليكية معه». وقد ذكر أن مرسوم إعادة السلام لم يتم قبوله من الملك المرحوم إلا مضطرًا»، وقد أضاف إلى ذلك: «وحتى ملك إسبانيا اليوم وهو المعروف بنزعته الكاثوليكية المفرطة والذي يساند الدين الكاثوليكي، شأنه في ذلك شأن مساندة أطلس (Atlas) للسماء»، أظهر اليوم التسامح، في ولايتي بلنسية وغرناطة، تجاه الموريسكيين وإسلامهم. وقد نسي دوسات أن يذكر أنه إذا تسومح مع الموريسكيين، فإن ذلك في حالة اعتناقهم الرسمي للديانة المسيحية وليس لأنهم من أتباع دين محمد: إن منطق دواوين السفارات، لا يعكس حتمًا الدقة والضبط التاريخي. لقد رأينا إذن خلال هذه الدراسة ولكل ما يتعلق بالعلاقات القائمة بين الموريسكيين والبروتستانت أن التحرك كان على الخصوص من الموريسكيين نحو البروتستانت، إلا أن الاتصال بقي سطحيًا. فالموريسكيون، في أغلب الحالات، قد استفادوا من البروتستانت: من خلال حججهم الجدلية ومساعداتهم ومساندتهم السياسية. وعلى الرغم من بعض الحالات الطارئة التي كنا قد درسناها (اعتناق شخي أو جماعي) فإن هذا التقارب لم يتجاوز مستوى الحد الظرفي لمحاولة الاعتناق. إلا أنه بالإضافة إلى ذلك قد مكننا من أحد مفاتيح مجادلتهم، وفي ذلك أكبر الفائدة والغنم[1].

---

(1) لوي كاديساك، نفس المرجع، ص 143.

تهجير مسلمي إسبانيا:

إن هجرة مسلمي إسبانيا مرت بمراحل متعددة، أولاها الهجرة الاختيارية لبعض المجموعات منذ بداية سقوط الحواضر الإسلامية مثل قرطبة وإشبيلية في القرن السابع الهجري، والموجة الثانية للهجرة بعد سقوط غرناطة (897هـ/ 1492 م)، وأخيراً موجة الهجرة الإجبارية بعد مرسوم طرد المسلمين نهائيًا من إسبانيا بعد قرون ونيف من سقوط غرناطة. في وثيقة إسبانية مصدرها الأرشيف الإسباني، رسالة موجهة من رئيس مجالس اتحاد مدينة بلنسية إلى نائب الملك تشرح الأسباب الحقيقية وراء هجرة مسلمي الأندلس إلى الشواطئ المغربية، وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لإيقافها، وإجراء التحقيقات الضرورية الكامنة وراء عمليات الفرار الجماعي والهجرة، ووضع الحلول المناسبة للوضع، وإخبار السلطات في روما بالموقف. هذه السياسة الإسبانية تبدو للوهلة الأولى متناقضة مع السياسة العامة التي اتبعتها السلطات الإسبانية قبل وبعد سقوط غرناطة، التي تتمثل في تهجير المسلمين وإخلائهم والتضييق عليهم، ومحاولة تنصيرهم، وتسليط محاكم ودواوين التفتيش عليهم. بالبحث - إذن - عن مبررات هذه السياسة، نجد أن توقيت الإجراء الإسباني وقع في العام الذي انتصر فيه العثمانيون في الجزائر على شارلكان ملك إسبانيا وكاد الملك أن يقع أسيراً بعد القضاء على أسطوله في 948 هـ/ 1541 م، وبالتالي نفترض تغيراً لصالح مسلمي الأندلس يشجعهم على الهجرة إلى الجزائر وبقية المغرب العربي طالما تحقق وجود سند إسلامي يكفل الأمان لهم في البيئة الجديدة، وهذا ما عبرت عنه الوثيقة «بالفرار الجماعي».
دلائل أخرى تؤيد هذا الافتراض، هي أنه كان للمهاجرين دور فعال في تثبيت الحكم العثماني في الجزائر والمغرب العربي سواء عن طريق المساعدات التي قدموها للعثمانيين للتصدي للحملات الإسبانية أو عن طريق القضاء على

الإمارات المحلية غير الموالية من جهة أخرى. هذه السياسة الجديدة المتمثلة في توجه الإسبان لدراسة ظاهرة الهجرة لمسلمي إسبانيا والحد منها وخاصة إلى الجزائر وولايات المغرب العربي، تمثل عبئًا جديدًا على المسلمين في إكراههم على البقاء، ولكنها على المدى البعيد لصالح الوجود الإسلامي في عدم إخلاء وتفريغ إسبانيا. يهمنا هنا دراسة الموقف العثماني تجاه الهجرة لمسلمي إسبانيا إلى الجزائر والمغرب وتونس وطرابلس ومصر والأناضول والحجاز واستانبول والبلقان، سواءً في مرحلة ما بعد سقوط غرناطة وتأسيس الولايات العثمانية في المغرب العربي، أو بعد صدور مرسوم طرد المسلمين نهائيًا من إسبانيا. هيأت السلطات العثمانية في الجزائر بتوجيهات من استانبول أعمالا مناسبة لأولئك القادمين من إسبانيا تتناسب مع أوضاعهم السابقة في ديارهم، ومن هؤلاء طائفة العلماء. فقد صدر أمر إلى إيالة الجزائر بتوظيف من قدم من مسلمي إسبانيا من «العلماء والصلحاء» حسب علومهم ومعارفهم دون التفريق بينهم وبين أهالي الجزائر، ودون النظر إلى اعتراض أحد من الأهالي المقيمين. وصدر مرسوم آخر يتعلق بمنح ريع الأوقاف لمن يستحقها من الفقراء دونما تفريق بين فقراء الجزائر ومسلمي إسبانيا. وتلاه مرسوم آخر ينص على إعفاء فقراء مسلمي إسبانيا والمدجنين من جميع التكاليف لغاية ثلاثة أعوام من قدومهم.

نلاحظ هنا أن القرارات العثمانية ذات الصبغة المتعاطفة مع المهاجرين مسلمي إسبانيا إلى الجزائر والمغرب العربي، قد وقعت في أعقاب إخفاق الحركة (978 هـ/ 1570 م)، مما يعني حدوث موجة هجرة بسبب الإجراءات الإسبانية الانتقامية منهم. تعود الوثائق العثمانية للحديث بشكل أكبر من المهاجرين مسلمي إسبانيا بعد القرارات الإسبانية بتصفية الوجود الإسلامي وطرد بقايا المسلمين نهائيًا من الأندلس في 1018 هـ/ 1609 م، بسبب

محافظتهم على هويتهم الإسلامية وعدم اندماجهم وذوبانهم، وتخوف إسبانيا من اتصالاتهم بالدول الإسلامية وحركاتهم الجهادية المستمرة. تلك الحادثة التي عاصرها المؤرخ الأديب أحمد المقري ودون عنها بقوله إلى أن كان إخراج النصارى إياهم (أي المسلمين) بهذا العصر القريب أعوام سبعة وألف، فخرجت ألوف بفاس، وألوف أخرى بتلمسان من وهران، وجمهورهم خرج بتونس ووصل جماعة إلى القسطنطينية العظمى وإلى مصر والشام وغيرها من بلاد الإسلام. بعد صدور قرارات الطرد اتسعت الدائرة التي يهاجر إليها مسلمي إسبانيا فبدأوا بالهجرة إلى أماكن جديدة لم يصلها أسلافهم، حيث فاتحوا السلطان العثماني وطلبوا منه السماح لهم بالسكنى في المناطق الواقعة بين بلاد الشام والأناضول (شرق البحر المتوسط)، وقد استجاب السلطان أحمد الأول، وأصدر أوامره إلى والي تونس (بيلربي) وقاضيها: أمر إلى أمير أمراء تونس وإلى قاضيها «تقضي الغيرة الدينية والحمية أن نعتني بطائفة المدجر (مدجنو مسلمي إسبانيا) التي خرجت من بلاد إسبانيا وجاءت إلى ممالكنا المحروسة، ولأن أكثرهم جاء منفرداً بلا أهل ولا عيال، ولأنهم يعيشون بلا زراعة أو أي سبب من أسباب المعيشة، فهم يحتاجون للمساعدة، ومن ثم فقد أمرنا بتوطينهم في سناجق أظنه وعزيز وسيس وطرسوس وقارص. وقد أمرنا بألا يلحقهم أي ضرر من أمير الأمراء أو من السناجق أو رجالهم أو عمالهم أو أمنائهم. كما أمرنا بإعفائهم تمامًا من كل التكاليف لمدة خمس سنوات، وألا يطالبوا بالإعشار ورسوم التركة والوفاة، وبعد خمس سنوات إن شاء الله تعالى، تحصل منهم الأعشار وتلحق إلى أوقاف الجامع السلطاني الجاري بناؤه الآن في استانبول. وقد أمرنا أيضًا بتعيين علي آغا وهو من جنود المتفرقة وقدوة الأماجد والأقران - زاد الله محبته - سنجقًا على الطائفة المذكورة لأحكام الضبط والربط عليها وهذا من قبيل المزيد من العناية بها،

كذلك منحناه وسامًا سلطانيًا. ولكن بعض أفراد الطائفة المذكورة عرجوا على تونس بعد خروجهم من أرض إسبانيا ولهم شيوخهم، ولكن الوعاظ والناصحون الذين جاءوا من تلك الديار لم يهتموا بهم. ولذا صدر الأمر السلطاني عالي الشأن بأن يهتم شيوخهم برعايتهم ووعظهم، وهذا موجه إلى الأمراء «البكوات» الذين في نواحيهم، وعليكم عند وصول هذا الأمر الإلتزام بتنفيذه والتقيد به. توضح هذه الوثيقة بجلاء أن العثمانيين مستمرون على موقفهم الإيجابي تجاه القضية مسلمي إسبانيا وأن رابطة الدين ونصرة المسلمين هي الدوافع المحركة للقرار العثماني، كما أن توين المهاجرين في مناطق جديدة داخل العمق العثماني - سواء بطلب مسلمي إسبانيا أو بمبادرة عثمانية - يدل على الرغبة في تأمين أماكن منتقاة تتلاءم مع ما اعتاد عليه مسلمي إسبانيا، وربما كانت بدافع تخفيف الضغط السكاني على ولايات المغرب العربي التي ظلت طوال قرنين من الزمان تستوعب الهجرات لمسلمي إسبانيا. ولو ألقينا نظرة على الخارطة الجغرافية للبحر المتوسط لوجدنا أن مدن أظنة وعزيز وسيس وطرسوس وقارص تقع تقريبًا خلف السواحل الشرقية الشمالية للبحر المتوسط وتقابل تمامًا - رغم طول المسافة - الجهة مسلمي إسبانيا على السواحل الغربية الشمالية للبحر المتوسط، وتكاد هذه المناطق جميعًا تتشابه في الظروف المناخية والطبيعية إلى حد كبير.

كما أن إعفاء الجالية الجديدة المرهقة بعناء الترحل والهجرة وفقد مصادر العيش من التكاليف والرسوم والعشور، وتحقيق رغبة الجالية في مطالبها والتماساتها، دليل على تفاعل وتعاطف العثمانيين مع محنة مسلمي إسبانيا. خلص الدكتور عبد الجليل التميمي في دراسة لهذه الوثيقة، أن اختيار هذه المناطق كمقر لاستيطان مسلمي إسبانيا «كان اختيارًا موفقًا وحكيمًا. وعلى الرغم أن الدولة العثمانية في الربع الأول من القرن الحادي عشر الهجري

(17م) لم تكن في مستوى تفوقها العسكري خلال القرن العاشر، إلا أن بعض الوثائق الإسبانية تشير إلى تحركات عسكرية عثمانية في مواجهة الإسبان بسبب قرار الطرد. ففي 1018 هـ/ 1609 م وقع صدام بحري بين البحرية العثمانية المكونة من 14 قطعة، والسفن الإسبانية بميناء مستغانم على الشواطئ الجزائرية الغربية، حيث لحقت خسائر كبيرة بالقطع الإسبانية، وتمكن 350 مهاجر مسلم من الوصول إلى بر المغرب العربي كما قبض الإسبان على 26 رجلا من بينهم 5 من مسلمي إسبانيا بدعوى قيامهم «بالقرصنة». يعني هذا أن ثمة مواجهة عسكرية قد وقعت بين الجانبين العثماني والإسباني، كما يظهر وجود بوادر انبعاث حركة جهاد بحري جديد ضد الإسبان - ربما استوحى أمجاد جهاد الأخوين بربروس. وهذا ما عناه المؤرخ المقري بقوله: «ولما استخدم سلطان المغرب الأقصى منهم (أي مسلمي إسبانيا) عسكرًا جرارًا وسكنوا سلا كان منهم من الجهاد في البحر ما هو مشهور الآن. استمرت الدولة العثمانية في علاقاتها الودية مع فرنسا ومع بعض الدول الأوروبية الأخرى، لحث تلك الدول على تقديم المساعدة لمسلمي إسبانيا سواء بتسهيل مرور هؤلاء بأراضيها، أو بالتدخل لدى الحكومة الإسبانية للتخفيف من صرامة قوانين الطرد المسلطة على المسلمين. ولما شعر مسلمو إسبانيا أن طريق البحر غير آمن لسير قوافل السفن التي تحمل المهاجرين، فاتحوا الحكومة العثمانية للتدخل لدى دوق البندقية للسماح لهم بعبور الأراضي التابعة للبندقية دون التعرض لهم. فكتب السلطان العثماني أحمد الأول إلى دوق البندقية، في 1023 هـ/ 1614 م ما ترجمته: «افتخار الأمراء العظام . . نحيطكم علمًا بهذا التوقيع الرفيع الهمايوني بأن سلميان وعلي وهما من طائفة المدجلين (المدجنين) القاطنين بإسبانيا الإسلامية، وقد رفعا إلى أبوابنا العالية عرضًا أعلما فيه أنه قد ورد سابقًا إلى الممالك المحروسة طائفة من المدجلين المسلمين كانوا قد

غادروا بلادهم، وأنه ما يزال منهم هناك أناس يريدون القدوم علينا عن طريق البر ليدخلوا الممالك المحروسة وهم يرجون أن لا يتعرض لهم ولا يتدخل في شأنهم أحد. إذا ورد هؤلاء المسلمون عن طريق البندقية إلى الممالك المحروسة فلتسمح بمرورهم وعبورهم بالأمن والسلامة وأرسلنا إليكم هذا الكتاب الميمون الهمايوني لتجيزوا من هو الآن ببلادكم من طائفة المسلمين أن يعبروا عن طريق البر إلى ممالكنا آمنين سالمين فلا تسمحوا لأحد أن يتدخل في أمورهم أو يتعرض لهم ولأرزاقهم وأموالهم ودوابهم خلافًا للعهد والأمان (بيننا) وهذا أثناء مرورهم بالمنازل والمراحل والمعابر ليصلوها آمنين سالمين. وقد سبق واتضح لنا حتى الآن حسن اهتمامكم وتيقنوا أن مساعدتكم لهؤلاء المساكين بدخولهم بلادنا التي هي دار الأمان وسيلة لتحصيل رضانا الميمون وسبب لتحكيم بنيان المصالحة وتمديد المعاهدة. تؤكد هذه الوثيقة مع ما سبقها من مراسلات واتصالات بين الجانبين العثماني مسلمي إسبانيا حقيقة أن مسلمي إسبانيا منذ بداية مأساتهم بسقوط غرناطة حتى قرار إجلائهم بعدها بقرن ونيف، لم تنقطع صلاتهم واتصالاتهم بالدولة العثمانية، وهذا يعني أن طرف مسلمي إسبانيا استفاد من الموقف العثماني واعتمد على إيجابيته، بدليل تكرار المراسلات في فترات متفاوتة، وخاصة أثناء الأزمات التي يتعرض لها جانب مسلمي إسبانيا.

ومن خلال رسالة السلطان هذه إلى البندقية، نستنتج أن العلاقات العثمانية البندقية جيدة بعد أن كانت علاقات عدائية في الماضي، كما أن التلويح بالمصالح المشتركة وتجديد المعاهدة من قبل الدولة العثمانية إذا نفذ البندقيون رغبات العثمانيين، يعتبر أحد أوجه المساعدة العثمانية لمسلمي إسبانيا. علم السلطان العثماني أحمد الأول أنه بعد وصول أعداد كبيرة من مسلمي إسبانيا إلى تونس تعرضوا لبعض المضايقات والابتزاز فأصدر أمرًا في

1024 هـ/ 1615 م بمعاقبة كل من يتعرض لهم سواءً من المسئولين أو الأهالي، وأمر بإعفاء مسلمي إسبانيا من جميع الرسوم أو التكاليف المالية: أمر إلى أمير أمراء تونس إن طائفة المدجنين الذين سقطوا في يد الكفار من قبل هم من أهل الإسلام وعلى هدي من الدين المبين والصراط المستقيم، ومن ثم فإنه بأمر من الله تعالى يجب أن نخلصهم من يد المشركين، وعلى أمل أن يعودوا إلى ديارهم آمنين سالمين جاءوا إلى تونس - وهي من بلادي المحروسة - ودخلوا ضمن أهل الإسلام وشاركوهم أرزاقهم. وقد علمت أنه مع أنهم قبلوا دفع ما عليهم مثل باقي الرعايا، وتصرفوا تصرف الرعايا، فإن البعض لم يقنع بذلك، وأصبحوا يكلفون بتكاليف زيادة عن غيرهم من الرعايا والبرايا، وارتكبوا في حقهم كل أنواع الظلم والتعدي، إن ما تقتضيه قواعد العدالة أن من يتعدى أو يظلم أحدًا من رعيتي سوف يكون محرومًا من رضاي السلطاني، وأن المذكورين «مسلمي إسبانيا» سوف يكونون في حمايتي ويستظلون بعدلي إلى أن يتخلصوا من يد الكفار، وقد جاءوا بهذا الأمل ومع ذلك نلاقيهم بالتعدي والظلم، بما يخالف الشرع الشريف، ومن يفعل ذلك سوف يناله عقابي. كما أنني أصدرت أمري السلطاني فإعفائهم من الرسوم والتكاليف.

تحتوي هذه الوثيقة على مجموعة من العبادات والجمل التي يمكن أن نستشف منها أبعادًا أخرى للموقف العثماني من قرار الطرد الإسباني ومعاملة المهاجرين المسلمين الإسبان. فورد مثلا: «هم من أهل الإسلام»، يجب أن نخلصهم من يد المشركين، «على أمل أن يعودوا إلى ديارهم آمنين سالمين»، «سوف يكونون في حمايتي ويستظلون بعدلي إلى أن يتخلصوا من يد الكفار».

كل هذه المقـاطع تؤكد عامل الإخـاء والواجب الديني في التـعامل مع قضـية مسلمي إسـبانيـا لأسباب كـثيرة، منهـا توزعهم في مناطق واسـعة، وذوبانهم في البيـئات الإسلامـية الجديدة، وفقـدان الدولة العثمـانية لبريقـها وحضورها العالمي. على الرغم من كل هذا، فإن المنطقة الوحيدة التي شهدت نشاطًا ملحوظًا لمسلمي إسبانيا في المنفى ضد الإسبان هي مدينة سلا الساحلية في المغرب الأقصى «على المحيط الأطلسي» إذ اتسع فيـها نفوذ لمسلمي إسبانيا ونشاطهم البحري، وأقاموا علاقـات جيدة مع العثمانيين في الجزائر وتونس. وقد ساعـد ذلك على بعث الجهاد البحـري ضد السفن الإسبانـية والإنجليزية والفرنسـية في البحـر المتوسط. واستمـر هذا النشاط إلى نهاية القـرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي.

ويشير بعض المؤرخين إلى أن الإسبان فشلوا في اجتثاث جذور الإسلام نهائيًـا في إسبـانيا، وإنما بقي مـتواريًا في نفـوس أولئك الذين لم يستطيـعوا الخروج من إسبانيا بسبب عجزهم أو ادعاءهم التنصر[1].

بوصول السلطان سليمان القانوني إلى سدة الحكم العثماني تغير الوضع لصالح القـوى الإسلاميـة في البحر المتـوسط والأقلية المسلمـة المضطهدة في الأندلس لاعتبارات عديدة منها:

طول فترة حكم السلطان سليـمان القانون: التي استمـرت قرابة نصف قرن (926 هـ - 974 هـ/ 1520 م - 1566 م)، وهي بإجمـاع المؤرخين أقوى مراحل الحكم العثماني وذروة العصر الذهبي للعثمانيين.

(1) د. عبد اللطيف محمد الحميد، المرجع السابق، ص 123.

تفوق الجهاد البحري بقيادة آل بربروس:

فقد تعرضت طرابلس وتونس والجزائر لغزو إسبان تركز على المدن الساحلية، وكاد أن يعيد به الإسبان كارثة الأندلس مرة أخرى. فقيض الله مجاهدين أبطال فرض الواقع الأليم، والظروف الحالكة قيامهم بالجهاد البحري رغم عدم تبعيتهم لأي دولة أو كيان سياسي - في البداية. من هؤلاء المجاهدين أخوان شقيقان هما عروج وخير الدين بربروس (أي حمر اللحى)، أصلهما من الأتراك الذين نشأوا في جزيرة مدللي (في بحر إيجه قبالة الأناضول)، مارسا التجارة البحرية وتشغيل السفن بين موانئ البحر المتوسط. وفي إحدى هذه الأسفار اعترضت طريقهما سفن فرسان جزيرة رودس (الصليبين) فقتل أحد أشقائهما ووقع عروج في الأسر. وبعد تخلصه من الأسر تعرف على الأمير العثماني قورقود بن السلطان بايزيد الثاني الذي كان يرعى نشاط البحارة الأتراك، ويميل إلى إنشاء الأساطيل البحرية القوية، فزودوه بالسفن التي كانت بداية نشاط عروج الجهادي في البحر بشكل فعلي. انطلق عروج بسفنه إلى جزيرة جربه (بجوار تونس) وأسس مع أخيه خير الدين قاعدة بحرية ينطلقان منها في الجهاد ضد سفن الأعداء التي تمارس القرصنة والاعتداء على السفن الإسلامية، كما منحهما سلطان تونس الحفصي قلعة حلق الواد (مقابل خمس الغنائم). حينما بدأت العمليات الجهادية بالاستيلاء على سفينتين عملاقتين للبابا، ومناوشة سفن الإسبان، والمخاطرة بإنقاذ الآلاف من إسبانيا بنقلهم بحراً من موانئ إسبانيا إلى المغرب العربي، ومنذ ذلك الحين أخذ اسم «بربروس» يثير الذعر والرعب في قلوب القوى الصليبية في البحر المتوسط وعلى رأسها الإسبان. دخل عروج مدينة الجزائر في (922 هـ/ 1566 م) بدعوة من علمائها وأهاليها لإنقاذها من الإسبان الذين يحتلون قلعة بنون (في مدخل المدينة) فطرد الإسبان منها، وتوجه إلى

تلمسان، فحاصره الإسبان بداخلها، واستشهد بعد دفاع مجيد في (924 هـ/ 1518 م). كان لاستشهاد عروج آثاراً إيجابية، إذ ولدت الشعور لدى الأهالي ومجاهدي البحر الأتراك وعلى رأسهم خير الدين بربروس بضرورة الانتقال من حالة التعاون الحربي مع العثمانيين وتبادل الهدايا من الغنائم، إلى إعلان التبعية للدولة العثمانية. وهذا ما حدث بالفعل، حينما أرسل أهالي مدينة الجزائر طلبًا إلى السلطان سليم الأول بإلحاق الجزائر وإقرار خير الدين واليًا عليهم, فوافق العثمانيون. تحققت بعد ذلك خطوة إيجابية أخرى، حينما صدرت الأوامر من السلطان سليمان القانوني إلى خير الدين بربروس بدعوته إلى استانبول وتعيينه للقيادة العامة للقوات البحرية العثمانية «قبودان دريا، مشير البحر» وناظراً للبحرية في 941 هـ/ 1534 م بالإضافة إلى تكليفه بإدارة ولاية الجزائر. أصبحت القوة الإسلامية في المنطقة مؤهلة للتفوق بسبب: وجود الدولة العثمانية انطلاقًا من ولايتها في الجزائر. - خبرة خير الدين بربروس وتقلده قيادة القوات البحرية العثمانية. - ولاء مسلمي إسبانيا المهاجرين إلى المغرب العربي وتعاونهم ضد الإسبان. - تأييد أكثرية علماء وأهالي المنطقة.

سار خير الدين بربروس بالأسطول العثماني متوجهًا إلى تونس لتخليصها من نفوذ الإسبان وسلطانها الحفصي الموالي للإسبان، فدخل بربروس تونس وضمها إلى التاج العثماني في 941 هـ/ 1534 م. ولما علم الإمبراطور شارلكان ملك إسبانيا بمصير تونس، سار بنفسه على رأس الأسطول الإسباني - مستغلا انشغال السلطان القانوني بالقتال ضد الصفويين الشيعة أتراك إيران - وحاصر تونس، وتمكن من دخولها والانتقام من أهاليها الذين تعاونوا مع العثمانيين، ولكنه لم يظفر بأسر أو إيذاء خير الدين بربروس. وقعت تونس مجدداً تحت الحكم الإسباني، ولم يستطع العثمانيون

دخولها وجعلها ولاية عثمانية إلا بعد مرور أربعين سنة تقريبًا أي في 981هـ/ 1573 م. أما طرابلس فقد دخلها العثمانيـون بدعوة من أهاليها لتخليصها من الصليبيين في 958 هـ/ 1551 م. عاد خير الدين برباروسـا إلى الجزائر للدفاع عنها من هجوم وشيك من قبل شارلكان، وقبل أن يصل أسطول خير الدين، كان شارلكان قد بدأ الهجوم على الجزائر في حملة صليبية كبيرة، فتصدى له حسن رئيس (نائب خيـر الدين في الجزائر) ولحقت هزيمة شنيعـة بالإمبراطور كاد أن يقع فيـها أسيرًا في 948 هـ/ 1541 م. استطاع خيـر الدين بعد هزيمة الأسطول الإسباني أمام الجزائر الانطلاق بأساطيله في البحر المتوسط، وضرب الموانئ الإسبانيـة، والسواحل الإيطالية التي تحتلها إسبـانيا، وإنقاذ الآلاف من مهـاجري المسلمين في إسبـانيا. إثر الانتصار العـثماني في الجـزائر أمام ملك الإسبان شاركان بعث مسلمو إسبانيا برسالة إلى السلطان سليمان القانوني في 948 هـ/ 1541 م، نستشهد ببعض محتوياتها:

وبعد فـإن عبيـدك الفقـراء المساكين المنقطعين بجزيـرة الأندلس وجملة عدتهم ثلمـثائة ألف وأربعة وستـون ألف منهم من رسايهم بغرناطة وغـيرها خمسون والباقي من عامة المسلمين، رافعين شكواهم، وما يلاقون من بلواهم باكين متضـرعين مستنصرين بعناية مولانا السلطان دام عـزه ونصره لما أصابهم من أعداء الدين وطغـاة المشركين قد تكالب العدو علينا وأحـاطت بنا الأعداء من كل جانـب، ورمونا عن قوس واحـد بسهم صـايب، وطالت بنا الأيام، وعاثت فينا يد النكاية والإيلام، وخذلنا جيراننا وإخواننا ببلاد المغرب من أهل الإيمان، وقد كـان بجوارنا الوزير المكرم، المجاهـد في سبيل الله خـير الدين وناصر الدين وسـيف الله على الكافرين، علم بأحوالنا، ومـا نجده من عظيم أهوالنا لما كان بالجزائر، واجتمعت أهل الإسلام على إطاعة مولانا فاستغثنا به فأغاثنا وكان سـببًا في خلاص كثير من المسلمين مـن أيدي الكفرة المتمردين،

ونقلهم إلى أرض الإسلام وتحت إيالة طاعة مولانـا السلطان فلما سمع الكافر اللعين بذلك ولم يقدر على منعنا بالسيـاسة والإهانة والحرق بالنيران، علم أنا اختـرنا المصيـبة في الأمـوال والأبدان، وآثرنا ديننا على ساير الأديان، فـلما صدقت الضمـاير خاف من عصبيـتنا واجتماع كلمـتنا وتركنا أموالنا وأوطاننا وهجرتنا وفرارنا إلى بلاد الإسـلام لسلامة ديننا، تحاير في أمـره، وجمع إليه أهل تدبيره وحـزبه، واتفق رأيهم المعكوس، وتدبيرهم المنكوس، على قـتال الجزائر، لئلا يبقى ببلاد المغرب الإسلام ناصر، فـعاقبهم الله بعقاب أصحاب الفيل، وجعل كيدهم في تضليـل، وأرسل عليهم ريح عاصف وموج قاصف والآن اشتد غـضبهم على أهل الإسلام. قبل أن نتـابع مطالب الأندلسيين من السلطان سلميان القانوني الواردة في نهاية هذه الرسالة نلخص ونحلل ما جاء في أولها: - تقدم الوثيقة إحصائية بعـدد مسلمي الأندلس (بعد خمسين عامًا من سقـوط غرناطة) تقدر بثـلاثمائة وأربعـة وستين ألفًا، والمعـروف أن عدد مسلمي دولة غرناطة قبيل سقوطها كان يصل إلى مليوني نسمة، خلا المدجنين الذين كانوا يـعيشـون تحت حكم النصارى في عـدد المسلمين بسبب الهـجرة والفرار بالدين أو بسبب الإدماج الإجباري والتنصير القسري. - ترسم الوثيقة حالة الأقلية المسلمة البائسة، وتكالب الأعـداء عليها من كل جانب. - تنتقد الوثيقة مـوقف الجيران والإخوان في بلاد المغـرب المجاورة للأندلس بدون أن تشيـر إلى أسباب ذلك. والمعـروف أن المغرب الأقـصى قد تعرض لضـغوط إسبانية وبرتغالية. - تسجل الوثيقة ثناء وتقدير أهالي الأندلس لموقف المجاهد خير الدين بربروس، الذي استجاب لاسـتغاثتهم، وأنقذهم من «أيدي الكفرة المتـمردين»، بنقلهـم إلى أرض الإسلام التـابعة للـسلطان. - تدون الوثيقـة موقف حكام إسـبانيـا الصليبـيين ونكايتهم بالمسلمين عندمـا آثروا الدين على الدنيا، وأقبلوا على الهجرة بدافع سلامة الدين. - تفسر الوثيقة دوافع هجوم

الإسبان على الجزائر والسواحل العربية في شمال أفريقيا، بسبب خوف الإسبان من تجمع الأندلسيين من جديد في مكان آمن مجاور للأندلس و«لئلا يبقى ببلاد المغرب لأهل الإسلام ناصر». وقد ناشد الأندلسيون - في نهاية رسالتهم - السلطان سليمان القانوني الدفاع والمحافظة على الجزائر «لأنها سياج لأهل الإسلام»، وتثبيت المجاهد خير الدين بربروس في الجزائر لأن وجوده يرهب الأعداء، ويساعد في إنقاذ الأندلسيين الأبرياء. يا مولانا سلطان البرين والبحرين نصركم الله، المدد المدد لنصرة الجائر لأنها سياج لأهل الإسلام، وعذاب وشغل لأهل الكفر والطغيان، وهي موسوعة باسمكم الشريف، وتحت إيالة مقامكم المنيف وقد اتفق جمعنا من المسلمين المذكورين على رفع الشكوا (كذا) إلى مولانا السلطان الأعظم سلطان الإسلام بأن يغيثنا بإرسال المجاهد خير الدين باشه إلى الجزائر، فإنه لهذا الوطن نعم ناصر وجميع أهل الشرك منه خايف وحاير. وهكذا فإن الدولة العثمانية سعت إلى تجديد السيادة الإسلامية في البحر المتوسط ودول المغرب العربي، بعد أن تعرضت المنطقة لغزو إسباني صليبي منذ سقوط غرناطة. وقد نجح العثمانيون في إنقاذ الجزائر وطرابلس وتونس من الاحتلال المباشر وجعلها ولايات عثمانية قريبة من الأندلس، تنطلق منها المساعدات إلى الأندلس، وحملات الإغارة على السواحل الإسبانية التي تعود بالمهاجرين الأندلسيين بقيادة خير الدين ورجاله. واستكمالا لهذه السيادة فقد سيطرت الدولة في فترات متفاوتة على الجزر الهامة في البحر المتوسط مثل رودوس وقبرص ومالطة[1]. قام البروفسيور ل. ب. هارفي أستاذ علم التاريخ في جامعة شيكاغو وأحد كبار المختصين بالحضارة الإسلامية في إسبانيا. بتأليف كتاب تحت عنوان المسلمون في إسبانيا بين عامي 1500 - 1614 وكان قد نشر سابقًا كتابًا مهمًا بعنوان:

(1) د. عبد اللطيف محمد الحميد، المرجع السابق، ص 82.

إسبانيا الإسلامية بين عامي 1250 - 1550. وها هو يكمل بكتاب جديد يتحدث عما آلت إليه الأمور بعد انهيار الحضارة العربية الإسلامية هناك. وكان قد درس قبل ذلك الفترة الخاصة بازدهار الحضارة الأندلسية بين عامي 800 - 1250. والكتاب مؤلف من مقدمة عامة وأحد عشر فصلا. الفصل الأول يتحدث عن بدايات الإسلام السري في إسبانيا بعد سقوط الأندلس وانهيار الحكم العربي هناك. وأما الفصل الثاني فيتحدث بالتفصيل عن أوضاع المسلمين الإسبان في ظل النظام الجديد. أي في ظل النظام المسيحي بعد استرجاع إسبانيا والأندلس على أيدي الملوك الكاثوليكيين، ومعلوم أن المسلمين اضطروا عندئذ إلى إعلان اعتناقهم للمسيحية ظاهريًا وممارسة طقوسهم الإسلامية سريًا. ثم تتحدث الفصول التالية بالتفصيل عن أوضاع المسلمين في مختلف الأقاليم من غرناطة إلى فالنسيا، إلى مملكة أراغون، الخ. ومنذ البداية يقول المؤلف ما معناه في 18 ديسمبر من عام 1499 تمرد المسلمون في غرناطة ضد قوانين الحكومة المسيحية التي تقمعهم وتحرمهم من حقوقهم الدينية وتمنعهم من ممارسة طقوسهم وشعائرهم. وعلى الرغم من أن هذه الانتفاضة كانت عبارة عن ظاهرة محلية سرعان ما تمت السيطرة عليها إلا أن الحكومة الإسبانية اتخذتها حجة أو ذريعة لتصفية الوجود الإسلامي ليس فقط في غرناطة وإنما أيضًا في كل أنحاء إسبانيا. ولكن لكي نفهم الأمور على وجهها الصحيح ينبغي أن ندخل في التفاصيل. ينبغي العلم بأن سقوط غرناطة عام 1492 كان يعني استرجاع إسبانيا من قبل الإسبان، أي السكان الأصليين للبلاد. وكان يعني أيضًا إسقاط آخر معقل للحكم العربي الإسلامي في تلك البلاد. ولكن هذا لا يعني أن الوجود الإسلامي انتهى في إسبانيا دفعة واحدة بين عشية وضحاها. فالواقع أنه بقي مئات الآلاف من المسلمين على الأرض الإسبانية حتى بعد سقوط الأندلس. وقد اعتنق هؤلاء ظاهريًا

الديانة المسيحية في مذهبها الكاثوليكي لكي يرضوا الحكام الجدد وينجوا بجلودهم. في الواقع أن المسلمين انقسموا إلى قسمين بعد سقوط الأندلس. فالبعض منهم اعتبر أن التعايش مع المسيحيين في ظل الحكم الجديد أصبح مستحيلا. ولذلك فضلوا حياة المنفى والهجرة من البلاد، وعادوا بالتالي إلى بلاد المغرب. ولكن البعض الآخر فضل البقاء مقابل تقديم الطاعة والخضوع للحكام الجدد. وقد قبلوا خضوعهم ولم يتعرضوا لأذى يذكر ما دام المطران المتسامح هرناندو دوتالافيرا هو الذي يحكم غرناطة. فقد كان متفهمًا لأوضاع المسلمين ويشعر بالتعاطف مع آلامهم. ولكن بعد موته حل محله كاهن متعصب لا يثق بالمسلمين حتى بعد أن أعلنوا التخلي عن إسلامهم واعتناق الديانة المسيحية فقد اعتبر أن ذلك عملية ظاهرية هدفها خداع الإسبان لكيلا يبطشوا بهم. وقال لجماعته: هؤلاء لم يغيروا دينهم حقيقة، ولا يزالون يمارسون طقوسهم الإسلامية سرًا وبالتالي فلا يمكن أن نثق بهم. وعندئذ اتخذت الحكومة إجراءات قمعية ضدهم، وهي التي أدت إلى انتفاضة غرناطة المذكورة آنفًا. وفي مملكة أراغون كانوا يشكلون ثمن السكان، أي واحد على ثمانية. أما في مملكة فالنسيا فكانوا يشكلون ربع السكان. نلاحظ هنا أن إسبانيا كانت منقسمة آنذاك إلى عدة ممالك وذلك قبل أن يتم توحيدها. والواقع أن التعايش أصبح صعبًا بعد سقوط الأندلس. فالسكان ما كانوا يتكلمون نفس اللغة لأن المسلمين ظلوا يتحدثون العربية كما كان عليه الحال سابقًا. هذا في حين أن الإسبان يتحدثون الإسبانية ويريدون فرضها على كل البلاد بعد أن استرجعوها وأسقطوا الحكم العربي. يضاف إلى ذلك الاختلاف في العادات والتقاليد بين الطرفين ولذلك فإن سياسة دمج المسلمين في الشعب الإسباني فشلت ما عدا بعض الاستثناءات. يضاف إلى ذلك أن إسبانيا كانت منخرطة في معارك خارجية ضد أكبر قوة إسلامية في ذلك الزمان. أي

الإمبراطورية العثمانية. وكانت عواطف المسلمين الإسبان مع أبناء دينهم في الخارج لا مع حكام إسبانيا. وهذا ما أدى إلى خلق حساسيات وحزازات. وبالتالي فالثقة كانت معدومة بين الطرفين: ضمن هذه الظروف تمت مصادرة أراضي المسلمين أو قسم كبير منهم. وقد أعطتها السلطات للمسيحيين، وبلغت مساحة الأراضي المصادرة مائة ألف هكتار. ومعلوم أنه كانت توجد عندئذ أقلية إسلامية غنية جداً. وكانت تدين الفلوس للأمراء والأرستقراطيين الإسبان. وكانوا يسكتون عنها مقابل ذلك. ولكن أغلبية المسلمين كانوا فلاحين وفقراء. وهؤلاء هم الذين تعرضوا لمصادرة أراضيهم بالدرجة الأولى.

يضاف إلى ذلك أن البابا بولس الثالث أصدر فتوى تقول بما معناه: كل شخص يريد أن يصل إلى منصب مسئول في إسبانيا ينبغي أن يثبت أنه لا يوجد في أسلافه شخص مسلم أو يهودي منذ أربعة أجيال على الأقل. وهذا يعني أن الاضطهاد شمل اليهود أيضًا وليس فقط المسلمين. ولذلك هاجر قسم كبير من اليهود إلى بلدان المغرب أو إلى تركيا أو إلى بعض دول أوروبا المتسامحة كهولندا مثلا. وقد تحولت فتوى البابا إلى قانون رسمي في إسبانيا وظلت سارية المفعول أكثر من ثلاثة قرون: أي حتى عام 1865 بالضبط. ثم يردف المؤلف قائلا: وعندما وصل الملك الشهير فيليب الثاني إلى عرش إسبانيا كانت هناك مدرستان أو أطروحتان تتصارعان حول وضع المسلمين. المدرسة الأولى كانت تقول بأن دمج المسلمين في الأمة الإسبانية أو استيعابهم وصهرهم شيء ممكن ولكنه سوف يستغرق وقتًا طويلا. وأما المدرسة الثانية فكانت تقول بأن ذلك مستحيل لأن المسلم سوف يظل مسلمًا حتى ولو تظاهر باعتناق المسيحية. وقد انتصرت الأطروحة الثانية للأسف الشديد. ولذلك وضعت الحكومة خطة سرية منظمة من أجل مصادرة أراضي المسلمين تمهيداً لطردهم بشكل جماعي من إسبانيا. وحصل عندئذ ما ندعوه اليوم بظاهرة

التطهير العرقي أو الطائفي. ومعلوم أن ذلك تم بشكل مبرمج في البوسنة وبقية مناطق يوغسلافيا السابقة. كما أنه حصل في جزيرة قبرص من قبل وكذلك في لبنان أثناء الحرب الأهلية المدمرة. وبالتالي فالظاهرة قديمة العهد وربما كانت قد بدأت في إسبانيا. وعلى هذا النحو يربط المؤلف بين الماضي والحاضر بشكل ذكي ومضيء جدًا للأمور. ولكن إذ كان التطهير الديني أو الطائفي مفهومًا في العصور السابقة بسبب سيطرة الجهل والتعصب على عقلية الناس آنذاك، فإنه غير مفهوم في العصر الحالي بعد أن تقدمت البشرية وتعلمت وتطورت. ولكن هل حقًا أنها تقدمت وتحررت من العصبيات العمياء في كل مكان؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه الكتاب بشكل مباشر أو غير مباشر[1].

مشاهير مجرمي الديوان

اشتهر من رؤساء «الديوان» الذين كانوا يصدرون الأحكام في سبع مقاطعات في «إسبانيا»: 1 - (توركويمادا). 2 - (ديزا). 3 - (سيزنيووس). 4 - (فلويرنسيو). 5 - (مانريكي). 6 - (تاليو). 7 - (لوابيزا). وهؤلاء السبعة كانوا قد أمروا بإحراق عدة آلاف من الناس وهم أحياء، وأشدهم قسوة وفظاعة هو أولهم: (توركويمادا).

مراسم الإحراق!

وإذا حكم بالموت أو بالحرق على فرد - أو أكثر - طيف بهم قبل يوم التنفيذ بيومين في أسواق المدينة وهم مكبلون بالأغلال والأصفاد مطوقين بالسلاسل الغليظة، تحيط بهم فرقة، من الجند تسلحوا بالسيوف والقضبان الحديدية (على هيئة النبابيت)؛ وفي خاتمة المطاف يحشر المحكوم عليهم في

(1) البيان، 8 مايو 2006 العدد 418.

السجن واحد استعداداً ليوم التنفيذ. وتأتي فرقة من جنود الديوان في منتصف ليلة التنفيذ وعلى رأس الفرقة عرفاؤهم وقوادهم وجماعة القساوسة فيفتح السجانون الأبواب ويخرجون أولئك البائسين، وعندما يبلغهم (نذير الشؤم) المكلف بأن ساعة العقاب قريبة لا مناص منها. وكان المساكين يتلقون الخبر ورباطة الجأش تدهش رجال الديوان الذين يكررون النصح لهم بالإقرار والاعتراف وهم يحمدون الله على قربهم من الراحة الأبدية التي هي خير من عذاب السجون. ويعد الانتهاء من طلب الاعتراف وطلب الغفران، تكمم أفواه أولئك المساكين ويلبسون لباس الإعدام الخاص، وهم لمن حكم عليهم بالموت حرقًا، قميص أصفر غمس في شحم أو زيت وقطران ورسم عليه صور شياطين وأفاعي وتنين ويوضع على رؤوسهم قبعات من ورق عليها مثل تلك الرسوم. وكان السجناء الآخرون يصحبون المحكوم عليهم وقد ارتدوا لباسًا آخر. وسبب تلك المصاحبة هو إرهابهم وتهديدهم بمثل تلك المواقف الرهيبة المناظر المرعبة المخيفة، إذا هم لم يطلبوا «الديوان» فيعترفوا للمحكمة. ومع انبثاق الفجر يحضر إلى السجن كل رجال الديوان ليأخذ كل واحد منهم مكانه ويقوم بما عهد إليه من عمل عند تنفيذ الحكم. وعند الساعة السادسة صباحًا يخرج السجناء من السجن إلى الميدان الذي أمامه، فيرون سماطًا قد مد، ومائدة كبيرة فوقها ما لذ وطاب من شتى الطعام والخمور المعتقة فيؤمرون بالجلوس إليها وتناول آخر فطورهم لهم في هذه الحياة الدنيا!؟

وسبب تقديم ذلك الطعام والشراب هو أن يخدع رجال (الديوان) الشعب الجاهل المحتشد، بأنهم يعاملون سجناؤهم وغرماءهم معاملة طيبة، وأن هذا مثال، مما كانوا يعطون في سجونهم. وأي إنسان مقدم على الموت - مثل أولئك التعساء - تكون لديه شهية طعام أو شراب إن تلك الموائد - ولا شك - هي لون من ألوان التعذيب النفسي وكان إلى جانب مائدة الطعام

مائدة أخرى عليها أطواق حديدية، توضع في الرقاب، وأخشاب توضع في الفم، على شاكلة لجام الجياد. فإذا ما رفعت راية (الديوان) إشارة للبدء في التنفيذ تقدم الجلاد من الضحايا وقال لهم: - (يا ضحايا ديواننا المقدس إن هذه الأطواق الحديدية لرقابكم، وهذه الكمامات لأفواهكم، ويلزم كلا منكم أن يتقدم فيضع طوقه في عنقه وكمامته في فمه). أما أردية الرهبان: فملابس حمراء وقلائد ذهبية، تسير بهم المواكب والمراكب الفخمة. ويتقدم الملك ورجال البلاط والسلطة ورجال القضاء والعواد، ويقف ألوف الناس لمشاهدة حرق (الكفار)، وقد هيئ الحطب، وأعد كل شيء لإصعاد المحكومين إلى المحارق. ويتقدم رئيس (الديوان) من منصة الملك الذي يقف له إجلالا واحترامًا، هو ومن في حضرته من أساقفة؛ ثم يقول للملك والذي يحمل في يده صليبًا: - يا صاحب الجلالة

بينا تحمل في يدك هذا الصليب المقدس، ترانا ننتظر من جلالتكم أن تقسموا على أن تعضدوا (الديوان المقدس) وأن تثبتوا سلطتنا في هذه البلاد. فيقسم الملك يمينًا يمليها عليه الأساقفة أمامه. ويستمر الرئيس في القول: وأن تقسم يا صاحب الجلالة على أن كل ما يعمله ديوان التفتيش وكل ما يجزيه من الأحكام إنما هو مطابق لتعاليم الكنيسة الرسولية الرومانية، وأنه أيضًا مطابق لشرائع بلادكم التي ترمي إلى تطهير هذه البلاد من الكفرة والزنادقة وأصحاب التعاليم الشيطانية. فيقسم الملك أيضًا بما يمليه عليه القساوسة من الأيمان المغلظة ويستمر الرئيس فيقول: - ليبارك الله جلالتكم وليمكنكم من الحكم طويلا في الأرض ما دمت سندًا لشرائع (الديوان المقدس)؛ وشرائع الكنيسة الرسولية الرومانية. ثم يجلس الملك، ويتقدم كاتب (الديوان) إلى وسط الميدان - وكانوا يتخيرونه رجلا كبير الهامة، ضخم الجثة، جهوري الصوت - فيقف على منصة مرتفعة ويأخذ في تلاوة صورة

الحكم في ورقة في يده، والناس في صمت، كأن على رؤوسهم الطير. وبعد الانتهاء من تلاوة الحكم، يتقدم (رئيس الديوان) ويمنح الغفران لأولئك المساكين، ويأمر بترتيل مزمور مطلعه: (ارحمني يارب كما شاءت رحمتك). فيرتل الناس والكهنة ذلك المزمور.

مكان الحرق أو الشنق!

ومكان الحرق - أو الشنق - عبارة عن أربعة أعمدة، وأحيانًا عمود واحد، أو جذع شجرة مرتفع، وحوله أكوام الحطب على هيئة مصطبة مربعة في أعلاه، والعمود بارز منها. فكانوا يوقفون المحكوم عليه إلى هذا العمود ويربطون حبلا في وقبته، ويربط الحبل إلى العمود، ويلف الجلاد الحبل على الرقبة عدة مرات، وفي كل مرة يشتد في الضغط حتى يختنق المحكوم، وأحيانًا كانت الحبال تشد إلى وسطه فقط إذا ما توسل المسكين إليهم أن لا يخنقوه بل تترك النيران تأكله وهو حي.

وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود!!

ثم يصعد كاهن وفي يده صليب من العاج يعرضه على المسكين ليقبله قبل حرقه، وذلك قبيل إضرام النار بقليل. وكل من مات في سجون (الديوان) تحرق جثته - أيضًا - كي لا يعرف له قبر. وإذا ما انتهى الكاهن من مراسمه أضرمت النيران دفعة واحدة في الحطب، بينما يترنم الكهنة ويصلون، ويبحث جواسيسهم في وجوه الشعب يتفحصونها، ويستمعون لما يقال همسًا، فمن تأفف أو أظهر عطفًا أو أبدى إشارة اشمئزاز، ألقي القبض عليه في الحال، وكثيرًا ما كان يضم إلى السجناء في الحال. كل هذا يحدث والحكومة ملزمة بإطاعة رجال (الديوان)، وإذا أبى حاكم إطاعة أوامر (الديوان) صدر أمر بحرمانه من الكنيسة، فيسقط كل ما له من حرمة، مهما

كان شأنه، وإذا تم لهم ذلك، قبضوا عليه مع أسرته وزجوا بهم في أعماق السجون، وعذبوهم العذاب الأليم، وقد يقضى عليهم بالموت شنقًا أو حرقًا. وإذا ما تشفع إنسان بالبابا من أجل إنسان، بعث البابا باسمه إلى (ديوان)، ليكون ذلك عند رجال (الديوان) جرمًا جديدًا، وجريمة لا تغتفر لأنه تشفع فيه: «الأب الأقدس». إذا كانت كل تلك الأحكام الظالمة القاسية، المغرقة في الوحشية والبربرية، إنما تصدر باسم «الأب الأقدس» - أي البابا نفسه.

بؤرة جواسيس يسوعية

يقول (يوجين بيليتان) في كتابه: «ديوان التفتيش»: (لقد مر على إسبانيا حين من الدهر تحولت فيه إلى بؤرة جواسيس ووشياة (جزويتية) - يسوعية - هائلة). مثال على ذلك: أبلغت مسيحية (الديوان) بأن المتنصرين المسمى: «خوان مدنيا» قد عاد إلى إسلامه، وكان ذلك في شهر ديسمبر (كانون الأول) سنة (1528 م) - (ربيع الثاني 936 هـ) وقالت إنها كانت تسكن مع أسرته عام (1510 م) في منزل، وكان هو يقيم مع ابنيه وابنتيه وصهره، فلاحظت أنهم لا يأكلون لحم الخنزير ولا يشربون الخمور أبدًا، وأنهم يغسلون أقدامهم وأرجلهم حتى الوسط كل يوم سبت وأحد. وكان «خوان» هذا رجلا هرمًا جاوز السبعين من عمره، وكان يسكن «شقوبية» وصناعته عمل الأواني النحاسية. فاستدعته (محكمة التفتيش) ببلد «الوليد» لاستجوابه فقال إنه اعتنق الكثلكة عام (1502 م)، وفي نفس العام الذي نفي فيه المسلمون من تلك الجهات، ولا يذكر أنه مارس شيئًا من تقاليد المسلمين وعاداتهم، أما عن امتناعه عن أكل لحم الخنزير وشرب الخمر فذلك لأنه لم يعتد ذلك، وقد نصر وهو في سن متأخرة، لما كان في الخامسة والأربعين، وفي مثل هذا العمر لا يسهل تعود شيء جديد، وهم يستحم مساء السبت

وصباح الأحد لأن حرفته تضطره لذلك. وبين السبب الذي دعا المرأة إلى الوشاية في حقه بأنه حزازات في نفسها وسوء أخلاقها، وقر بأنها كثيرًا ما تكذب، وأراد الاستشهاد بعدة متنصرين أمثاله لإثبات ما يقول، فأبت المحكمة أن تستمع منه شيئًا، ولم يفد الرجل تأكيده بأنه شديد الإخلاص للكثلكة، ولا في التجائه إلى المجلس الأعلى، وقررت المحكمة إحالته إلى التعذيب، فإذا أقر بكفره كان ذلك سبيلا لإعادة النظر في أمره، أما إذا أصر فجزاؤه الغرامة، وهددته المحكمة بالتعذيب وأخذ إلى قاعة التعذيب - فعلا- وجرد من ثيابه، ورغم ذلك كله فإنه أصر على أقواله وقال بأنه مضطر لنقض ما يقول لخوفه، فجلد وسير به في موكب حريق، إرهابًا له، وقضى عليه بغرامات وأموال يدفعها. وقبض على شيخ متنصر وهو في سن السبعين عام (1560 م)، لأنه كان يطالع كتبًا عربيةً في التوحيد الإسلامي، ولم ينكر الرجل التهمة ولكنه عارض في اعتباره (كافرًا)، ولم يفد كلامه وتبريره لأعماله، وحكم على الرجل بحرقه وزج به في السجن حتى يوم التنفيذ. ولما كان الشيخ مريضًا فقد توفي في السجن، فرؤى أولاً حرق تمثال يرمز له ولكنهم عادوا وقضوا بإخراج جثته من القبر وإحراقها علنًا في حفلة حريق؛ وأن يلحق كفره وإثمه ذكراه فتبقى ملوثة، وتلحق أسرته فلا يباح لأحد أبنائه أن يتقلد مناصب أو أعمالاً. ثم صودرت أموال الشيخ، وهو الشيء المهم - جدًا - عند رجال (التفتيش)، وشياطين محكمة «مرسية».

وبعد ذلك بثلاث سنوات قضت نفس المحكمة بجلد متنصر مائة جلده وبتسييره في مركب حريق إرهابًا له لأنه طعن في قانونٍ أصدره (الديوان)، وذلك باللغة العربية. وفي السنة الثالثة اتهم شاب متتصر من «أربولة) بأنه ساحر، وبأنه قد عاد إلى الإسلام. (وقلما كانت حفلة حريق تخلو من منهم بالسحر في ذلك العصر، سيما في الجهات الشمالية). وذكر من أبلغوا

(الديوان) بأن ذلك الشباب قد أبرأ عدة مرضى بوسائل غريبة لأنه محالف للشيطان، فزج به في السجن، واعترف أمام محكمة «مرسية» بأنه عالج بعض المرضى ولكن بغير سحر أو شعوذة وإنما بواسطة عقاقير، أما الحجب والتعاويذ فكان يقصد بها التأثير في نفس القوم الذين كانوا يعتقدون فيها وما كانوا يعرفون طبًا ولا دواء سواها، وقال بأن الشفاء راجع إلى تلك العقاقير ذاتها؛ ولم يكن مسببًا عن أدعية وحجب، وعلى العموم فإنه كان أخذ كتابًا عربيًا من متنصر آخر فيه وصف لتعاطى الأدوية كما أن به ذكر بعض الأدعية والتعاويذ. وقصد رجال المحكمة إلى اعترافه بأنه محالف للشيطان وأنه ساحر (طبعًا) إذا اعترف بذلك واستعمل معه كل الوسائل لحمله على ذلك حتى طمح في العفو باعترافه بأنه حليف الشيطان، ولذا فهو يأسف على عمله وأنه يرجو من القضاة عفوًا وصفحًا. ولما نال قضاته ما كانوا يبغون من اعترافه أمروا بجلده مائتي جلدة وبإرهابه بواسطة تسييره في موكب حريق، وحكموا عليه بخمس سنين في الأشغال الشاقة من أعماله السفن. وحرقت منتصرة عام (1575 م) لاتهامها بالكفر والإلحاد، وقد أجبرت على الاعتراف بذلك تحت تأثير التعذيب في سجن (الديوان)، ثم عادت فأنكرت اعترافها، ولم يفد كل ذلك أمام قسوة قلوب رجال (الديوان)[1]. وكل من تقدم للديوان بالدس في حق غيره لإهلاكه وتعذيبه، أمكنه ذلك.

تهم غريبة توجه لبقايا المسلمين!!

من التهم الغريبة!! أن فلانًا أنشد أغاني عربية أو أنه يكثر من الاستحمام كما هو عند المسلمين!! أو لدفاعه - ولو بكلمة واحدة - عن «محمد بن عبد الله» ﷺ - أو لتكفين ميت بأثواب جديدة، أو الامتناع عن

(1) د. محمد علي قطب، المرجع السابق، ص 109.

أكل لحم الخنزير وشرب النبيذ وصبغ اليد بالخضا أو لإحراز كتب عربية أو لقيامه إلى الصلاة!! أو صومه أوْ لوضوئه أو لوجود أوراق باللغة العربية أو قرآن عند المتهم. فكان العقاب شديدًا من إرهابٍ وحرقٍ وجلدٍ ومصادرة وتعذيب وتشهير بإركاب المتهم حماراً وقد علق بظهره لوحة فيها اسمه وتهمته ثم يطاف به في أرجاء المدينة.

شهود عيان

وكتب (الكولونيل «ليمونسكي») أحد ضباط الحملة الفرنسية في إسبانيا قال: (كنت في عام (1809 م) ملحقًا بالجيش الفرنسي الذي كان يقاتل في إسبانيا، وكنت مع فرقتي - من الجيش - الذي احتل «مدريد» - العاصمة -، وكان الإمبراطور نابليون أصدر مرسومًا عام (1808 م) بإلغاء (دواوين التفتيش) في المملكة الإسبانية، ولكن هذا الأمر أهمل ولم يعمل به بسبب الحالة الحربية والاضطرابات السياسية التي كانت سائدة ذلك الوقت.

وعلى ذلك صمم رهبان «الجزويت» - اليسوعيين - أصحاب ذلك (الديوان» أن يقتلوا - أو يعذبوا - كل فرنسي يقع في أيديهم انتقامًا من ذلك القرار، وذلك لإلقاء الرعب في قلوب الفرنسيين بطريقةٍ تضطرهم إلى إخلاء البلاد، ليخلوا لهم الجو. وبينما أسير في إحدى الليالي بين الساعة العاشرة والحادية عشرة في شارع من شوارع «مدريد»، لا يمر فيه الناس كثيراً، إذا باثنين مسلحين قد هجما علي يريدان قتلي، فدافعت عن نفسي دفاع المستميت، ولم ينجني منهم إلا سرية فرنسية قادمة كانت تقوم بدورياتها في المدينة، وكانت السرية من الخيالة تطوف البلد طول الليل بالمصابيح لحفظ النظام. ولما شاهد القاتلان ذلك لاذا بالفرار وتبين لنا أن هذين الرجلين من جنود (ديوان التفتيش) عرفنا هذا من ملابسهما المميزة. فأسرعت إلى

الماريشال «سولت» - حاكم «مدريد» العسكري حينذاك - وأطلعته على ما حدث . . ، فغضب الماريشال وقال: (أنا لا أشك بأن من قتل ويقتل من الجنود كل ليلةٍ إنما يكون بأيدي أولئك الأشرار، ولا بد لنا من معاقبتهم وتنفيذ قرار الإمبراطور، والآن لك أن تأخذ معك ألف جندي وأربعة مدافع وتهاجم دير (ديوان التفتيش) وتقبض على أولئك الرهبان الأبالسة، هذا إذا رأيت أن ما ينسب إليهم من الفظائع حقيقي ولنقتص منهم بمحاكمتهم أمام مجلس عسكري). وكان مجهودنا يذهب سدًى في محاولة العثور على قاعات التعذيب، بعد أن فحصنا كل غرف الدير وممراته وأقبيته، ولم نجد شيئًا يدل عليها، فعزمنا على الخروج من الدير، وكدنا نقنع بتقديم أولئك اليسوعيين أمام المجلس العسكري فقط، بتهمة المقاولة، وكانوا يقسمون ويؤكدون أن وجود ما يشاع عنهم من أمورٍ في ديرهم ليس إلا تهمة كاذبة باطلة، وأنها حديث خرافة، ولكنهم يتحملون ذلك في سبيل الله.

صار زعيمهم يؤكد لنا ما يقول بصوتٍ خافت وهو خاشع الرأس، وعيناه مغرورقتان بالدمع الهتون، وهي - ولا شك - دموع التماسيح وكادوا يخدعوننا، فأعطيت الجنود الأوامر بالاستعداد لمغادرة الدير، فاستمهلني «الليفتنانت - دي ليل» وقال: - أتسمح لي يا حضرة «الكولونيل» أن أقول لك إن مهمتنا لم تنته حتى الآن. فقلت له: ألم نفتش كل الدير ولم نعثر على شيء؟ ففيم ترغب؟ قال: أجل وقد فتشنا، ولكنني أرغب في فحص هذه الغرف، وأدقق في فحصها وامتحانها، فإن قلبي يحدثني بأن السر هو في الأرض وأن هذه الغرف الفخمة تستر تحتها ما جئنا نبحث عنه. وعندها نظر الرهبان بعضهم إلى بعض نظرات ذات معنى. وأذنت للضباط بالبحث. فأمر الجنود - عندئذٍ - برفع الأبسطة والسجاجيد عن الأرض، فرفعت، ثم أمرهم بأن يصبوا ماء بكثرة في أرض كل غرفة على حدة ففعلوا، وكنا نرقب

الماء فإذا بالأرض تبتلعه في إحدى الغرف، وإذا به يتسرب إلى أسفل، فصفق الضابط «دي ليل» من شـدة الفرح. وقـال: هاهو ذا الباب، انظروا، فنظرنا، وإذا البـاب قد ظهـر، وهو قطع من أرض الغـرفة يفـتح بطريقـة شيطانيـة، بواسطة حلقةٍ صغيـرةٍ وضعت إلى جوارها رجل مكتب الرئيس. وأخذ الجند في تكسيـر ذلك الباب العجـيب بأعقاب بـنادقهم، وأحاطت فـرقة من الجند بعصابة اليسوعيين الذين اصفرت وجـوههم وعلتها غبرة، وخارت قواهم من الفزع والهلع. وفتح الباب.

فظهـر لنا سلم يؤدي إلى باطن الأرض، فـأسرعـت وأخذت شـمعـة كبيرة، أطول من متر ارتفاعًـا، أنيرت أمام صورة أحد أولئك الرؤساء لمحاكم (التـفـتـيش) ورؤسـاء (الديوان المقـدس). ولما همـمت بالنزول وضع أحـد اليســوعيين يده على كتفي مـتلطفًا، وقال لي: - أرجـوك يا بني أن لا تحمل هذه الشمعة بيدك الملوثة بدم القتال، لأنها شمعة، مقدسة. فأجبته: هذا حق - يا هذا - فـإنه لا يليق بيـدي أن تتنجس بلمـس شمـعـتكم الملوثة بدمـاء الأبرياء، وسنرى الآن من هو النجس منا، ومن القاتل السفاك.

قاعة المحكمة وعرش الدينونة

وهبطت على السلم يتبعني بقية الضبـاط والجنود شاهري سيوفهم حتى وصلنا إلى الدرج، فإذا بنـا غرفة كبـيرة مربعـة، كانت تسمى عندهم بقـاعة الحكمة، في وسطها عـمود من الرخام، به حلقة حديدية ضخـمة ربطت بها سلاسل كـانوا يقيدون فـيها فرائســهم التي تكون رهن المحاكـمـة. وأمام ذلك العمـود «عرش الدينونة» كـما كانوا يسـمونه هم، وكان عـبارة عن مـصطبة (منصة) عالية يجلس عليها رئيس (ديوان التـفتيش)، وإلى جانبي ذلك المقعد المرتفع أماكن لجلوس جماعة القضاة، وكانت أوطأ قليلاً من المقعد.

غرف آلات التعذيب

ثم توجهنا لغرف آلات التعذيب وتمزيق الأجساد البشرية، وقد امتدت كل تلك الغرف إلى مسافات كبيرة، وكانت كلها تحت الأرض، وقد رأينا بها مايستثير النفس ويدعوها أن تتقزز ما عاشت، وامتدت بها العمر.

رأينا غرفًا صغيرة بحجم الإنسان، بعضها عمودي، وبعضها أفقي، فيبقى سجين العمودية فيها واقفًا على رجليه مدة سجنه حتى يقضي عليه، ويبقى سجين الأفقية ممددًا حتى يموت، وتبقى الجثة في السجن الضيق حتى تبلى ويسقط اللحم عن العظم. ولتصريف الروائح الكريهة المنبعثة من الأجساد البالية فتحت كوة صغيرة إلى الخارج. وقد عثرنا على عدة هياكل بشرية لا تزال في أغلالها سجينة مقيدة؛ أما السجناء فرجال ونساء، تتفاوت أعمارهم بين الرابعة عشرة والسبعين. وقد تيسر لنا فكاك بعض السجناء الأحياء من أغلالهم وهم على آخر رمق من الحياة، وقد جن بعضهم خوفًا وهلعًا لكثرة ما لاقوا من عذاب. وكان السجناء عرايا زيادة في النكاية بهم، وقد اضطر الجنود أن يخلعوا أرديتهم ويستروا بها النساء السجينات. وأخذ السجناء إلى النور تدريجيًا لئلا تؤثر مفاجأة النور على أبصارهم. وقد أخذ السجناء يبكون فرحًا وأخذوا يقبلون أيدي الجنود وأرجلهم لأنهم أنقذوهم وأعادوهم إلى الحياة بعد الموت المحقق والعذاب الأليم.

آلات التعذيب:

ولما انتهينا من ذلك، توجهنا إلى غرف آلات التعذيب، فرأينا هناك ما تقشعر لهوله الأبدان: فقد عثرنا على آلات لتكسير العظام وسحق الجسم؛ وكان يبدأ بسحق عظام الأرجل ثم عظام الصدر والرأس واليدين، كل ذلك على سبيل التدريج حتى تأتي الآلة على كل الجسد فيخرج من الجانب الآخر

لها كتلة واحـدة. وعثرنا على صندوق في حجم رأس الإنـسان تمامًا، توضع فيـه الرأس بعد أن تربط أيدي وأرجل صـاحبهـا بالسلاسل، فـلا يقوى على الحراك، وتقطر على رأسه من ثقب في أعلى الصندوق تنقط الماء البارد، فتقع على رأسه بانتظام، في كل دقيقة نقـطة، وقد جن الكثيرون بسبب ذلك اللون من العذاب قبل الاعتراف؛ ويبقى المعذب على حاله هذه حتى يموت. وعثرنا على آله ثالثة للتعـذيب تسمى: «السيدة الجمـيلة» وهي عبارة عن تابوت تنام فيه صورة امرأة جـميلة، مرسومة على هيئة الاستعـداد لعناق من ينام معها، وقد برزت من جوانبـها عدة سكاكين حادة. وكانوا يطرحـون المعذب الشاب فوق هذه الصورة ويطبـقون عليه باب التابوت بسكاكينه - بعنف -، فـتمزق السكاكين جـسم الشاب وتقطعـه إربًا إربًا. كمـا عثرنا على عـدة آلات لسل اللسان، ولتمـزيق أثداء النساء وسحبها من الصـدور بواسطة كلاليب حديدية حادة، ومجالد من الحديد الشـائك لجلد المعذبين وهم عرايا حتى يتناثر اللحم من العظم. وصل خبر هذا الهجوم عـلى دير (ديوان التفتيش) إلى «مدريد»، فهب ألوف من الناس ليروا ما حدث، وخـيل إلينا أنه يوم الحشر. ولما شاهد الناس صنوف التـعذيـب وآلاته الجهنمـيـة ورأوها رأي العين، جن جنونهم، واشتـعلوا بنيران الـغيظ. وكانوا كـالذي مسـه الجن فأمـسكوا برئيس أولئك اليسوعيين ووضعوه في آلة تكسير العظام، فلم تشفق عليه ودقت عظامه دقًا، وسحقتها سحقًا، وأمسكوا كـاتم سره وزفوه إلى السيدة الجميلة وأطبقوا عليه الأبواب فمـزقته السكـاكين تمزيقًا. ثم أخرجـوا الجثتين وفـعلوا بباقي طغـمة اليسوعـيين وبقية الرهبان مـا فعلوه أولا. ولم تمض نصف ساعـة حتى قضى الشعب على ثلاثة عشر راهبًا من تلك العصابة الآثمة؛ ثم أخذ الشعب ينهب ما في الدير، وقد عثرنا على أسماء ألوف من الأغنياء في سجلات (الديوان) السرية، وهم السراة الـذين قضوا عليهم لابتزاز أمـوالهم؛ وكانوا يضطرونهم

إلى كتابة إقرارات تحول بموجبها أموالهم إلى اليسوعيين، فإذا ما تم لهم ذلك عذبوهم وقتلوهم بآلاتهم.

أعظم يوم تاريخي شهده العالم بعد يوم الباستيل:

ويمكنني أن أقول بأن ذلك اليوم كان أعظم يوم تاريخي شهده العالم بعد يوم (الباستيل)، وقد عانق الآباء أبناءهم، والأبناء آباءهم، يعد ما مر بهم من أيام العذاب، وقبلت النساء بناتهن اللواتي قضى على عفافهن في تلك المطابق اغتصابًا، وانهال التقبيل على أيدي وأقدام الجند، خصوصًا من النساء اللواتي انتهكت طغمة (الديوان) - المنجس - عفافهن واغتصبوهن في تلك المطابق اغتصابًا. والحق أقول إن القلم واللسان ليعجزان عن وصف ما رأيناه في ذلك الدير من الفظاعة والبربرية التي لا تخطر على عقل بشر سوى الشياطين الذين قد يعجزون هم أيضًا عن الإتيان بمثل هذه الأعمال.

صورة عن التصفية النهائية

قبض على مسلم وسيق إلى المحاكمة، وكان ثياب ذلك الرجل أمام هيئة المحكمة مدعاة إلى زيادة حفيظتهم عليه والمبالغة في تعذيبه. أوقف أمام هيئة المحكمة فقال الرئيس لجنود (التفتيش): - ضعوا الحديد في أصابعه وقدموه إلينا. ففعلوا. ولم يستطع ذلك المسكين الوقوف لشدة الألم فسقط مغشيًا عليه، فقال الرئيس: - أوقفوه

فأجاب أحد الحارس: - إنه لا يقوى على الوقوف. فقال الرئيس: إذًا ضعوه في التابوت فإنه يقف فيه. فوضعوه في التابوت، وهو صندوق مربع فيه مسامير من الداخل، فاضطر المعذب أن يقف رغم ما به من إعياء وضعف، ثم رفعوا الكمامة التي كانت على فمه ليتمكن من الإجابة على الأسئلة، وعندها تنفس المسكين الصعداء طويلا؛ فأمر الرئيس بأن يسقوه قليلا

من الخمر، فلما شرب قليلا منها تفتحت عيناه، وحدث لديه شيء من الانتعاش، وفحصه الطبيب حتى علم أنه قادر على الوقوف والاستجواب فأبلغ ذلك هيئة المحكمة. فوجه إليه الرئيس الأسئلة التالية: - ما اسمك؟ - أنا مسلم مغربي - كلا بل اذكر اسمك المسيحي الجديد - (صموئيل فرناندس) - إن صموئيل هذا اسم يهودي - لقد كان المسيح يهوديًا أيضًا - قل صدقًا: كم عمرك؟ - ثلاث وثلاثون سنة مثل عمر السيد المسيح. - إذًا أنت مستعد للتضحية؟ - بإذن الله

- أتقبل ذلك وأنت راضٍ؟ - نعم - إذًا قل: من هو إلهك؟ - هو إلهكم نفسه. - وما اسمه؟ - الله في سماء ملكوته - بل قل معي: يسوع المسيح فأجاب الرجل وهو يرتعد: - يسوع المسيح - يظهر عليك أنك قد تأثرت من ذكر هذا الاسم أليس كذلك؟ - أجل - وما نوع ذلك التأثير؟ - تأثير داخلي - وماذا قال لك هذا الصوت الداخلي؟ - لا أدري فإني لا أدري ماذا أقول - قل ما فكرت فيه بصوت مسموع - لا أقدر على الكلام لأني متألم جدًا من الضغط على صدري، والكلام لا يكون حسب الأمر بل حسب الاستطاعة. - ستنظر ذلك جيدًا جدًا. فنظر الكاتب إلى الرئيس مستفهمًا عما يقصد.

فقال الرئيس: - أظن أن ضرب وجهه بالسوط يمكنه من الكلام. وسرعان ما جذبه أحد رجال التعذيب، وجعل يجلده على وجهه بجلدة سميكة مبللة بالماء، فاحمر جلد وجهه، وكاد يخرج منه الدم، وجعل يتلوى من الألم، فقال له أحد الكهنة: - تعال يا «صموئيل»، تقدم واعترف أمامي بكل خطاياك، وقل لي: بماذا تفكر الآن؟ قل الحق قبل أن يحل بك القصاص تقدم. يا بني لقد كان اسمك «محمد» قبل اعتناقك المسيحية فلماذا سميت

نفسك «صموئيل» ولم تختر اسم قديسٍ مسيحي كبطرس وبولس؟ ثم نظر إلى الكاتب وقال: أكتب: - أين ولدت؟ - في «طنجة». . - أإسباني أنت؟ - كنت إسبانيًا - ولماذا تقول كنت؟ - أقول هذا لأني لست بإسباني لكي أظل إسبانيًا إلى الأبد - وأبوك؟ - ليس لي أب فإنه قد مات - وأمك؟ - ماتت أيضًا - وأين ماتا؟ - في سجون (ديوان التفتيش) - أحرقا؟ - كلا بل تعذيبًا حتى تهرأت أجسادهم فماتا من شدة العذاب - وبماذا اتهما؟ - لقد كانا بريئين - هل لك إخوة؟ - أظن ذلك!! - كيف تظن!؟ أين إخوتك وأين يقيمون؟ - بل قل لي أنت أولاً: أين ماتوا وأين قبورهم؟ - يظهر أنك تريد أن ينفد صبرنا معك فسنبدأ بتعذيبك - يسوؤني هذا. - إذًا أنت لا تريد أن تدلنا على البقية الباقية من إخوتك ولا عن مكان إقامتهم، إن (الديوان المقدس) لا يخفى عليه أن لك إخوة هم على قيد الحياة، وهم يصلون في مساجد خفية، الا تعلم أين هم؟

- لا أعلم

- لما صدر الأمر بسجنهم هربوا أفلا تعلم إلى أين؟

- كلا

- تذكر جيدًا لعلك تعلم!!

- كيف يمكنني أن أتذكر وأنا مضطرب الفكر ضائع العقل

- يجب أن تساعدنا على معرفة مقرهم حتى نخلص نفوسهم.

- على غرار ما ستفعلون معي الآن.

- أنت تسكن مع امرأة فمن تكون هذه؟

- زوجتي

- كيف يمكنك ادعاء هذا؟

- هي تريد أن يكون الأمر كذلك

- علمنا أنها مسيحية وأنت بهذا العمل تخالف آداب ديننا المسيحي وتنبذ العفاف، فيجب عليك أن تسلم زوجتك للديوان المقدس.

- هل هذا هو العفاف والدين عندكم؟

- نحن لا نجادلك بل نأمرك . . .

- إذا كنتم تأمرونني فأولى بكم أن تقتلوني وهذا كل ما يمكن أن تفعلوه، وعندئذ سوف تصلي زوجتي من أجلي.

- ويلك يا شقي . . ألا تزال مصراً على إنكارك؟ أصلح هفواتك وخطأك يا هذا وإلا فإنك سوف تدفع لعنادك ثمناً باهظاً

والآن فلنتم أعمالنا، قل لنا أين إخوتك وأين زوجتك؟

- هم في مكان أمين.

- ألا تريد أن تعترف بأكثر من هذا؟

- إني أعترف إلى الله خالقي فحسب أنتم تعذبونني والله يعلم أني بريء.

- سوف تساق إلى التعذيب الآن فالأولى لك الإقرار.

- ولا يعنيني العذاب فإني جسمي مخدر لا يشعر.

- إذاً لم تجب على ما سألناك الآن فسوف تسقى الماء رغم أنفك، يدفع إليك من خلفك حتى يقضى عليك.

- لقد احترقت رجلاي بناركم فلم أمت حتى الآن.

فقال أحد القساوسة - وهو يتصنع الرقة والعطف عليه، بصوت متكلف:

- اعلم يا بني أننا لا نرمي من وراء تعذيبك إلا إلى الإقرار عن بقية أهلك الذين تحبهم وبذا تنجي نفسك ونفوسهم، ونصعد بكم إلى السماء!!!

فأجاب الرجل:

- إذا صعدنا نحن إلى السماء فمن يهوى بكم أنتم إلى الجحيم وبئس القرار؟؟

عندئذ أشار أحد رؤساء المحكمة بيده إشارة سريعة إلى المعذبين المرتدين الثياب السود، الواقفين أمام آلات التعذيب . . ، فهجموا عليه وأخذ البعض منهم يضع الحبال في يديه وصدره معًا، ويلفها لفا، وآخرون ربطوا رجليه بحيل دقيق ثم وضعوه على مائدة خاصة وأعادوا ربطه عليها ربطًا وثيقًا؛ وتقدم أحد هؤلاء المعذبين وهو يحمل جرة ملأى بالماء، وتقدم آخر وفي يده قمع، فقال الكاهن الموكل بوعظ الخاطئين، والصلاة لأجلهم.

- والآن يا «صموئيل» لماذا تضطرنا يا بني إلى تعذيبك وإحداث هذه الآلام لك ما دمت قادرًا على الخلاص من هذا كله إذا ما قلت لنا أين إخوتك وأين زوجتك؟؟

- لا يمكنني أن أقول لكم شيئًا عنهم لأني قد وعدتهم وأقسمت لهم بأن لا أخونهم وأسلمهم لديوان التفتيش.

فقال الكاهن:

- ولكننا لا نعتقد أنهم يرضون لك هذا الحال وهذا العذاب الأليم، إن هذا السكوت لا يعد أمانة الآن بل يعد جنونًا قل قبل أن يبدأ الرجل بتعذيبك.

- إنني أشكر لكم إذا ما قتلتموني مرة واحدة.

- دع عنك هذا العناد يا رجل، واعلم جيداً أنك سوف تموت دون أن يعلموا بأنك مت فداء لهم، والمحكمة سوف تقبض عليهم إن عاجلا أو آجلا فتكون قد مت من غير فائدة، ومع هذا فإن زوجتك هذه سوف تنساك لا محالة وتتزوج سواك وربما تكون قد خانتك الآن!!

فصاح الرجل:

صه أيها النذل الحقير، واعلم جيداً أن عذابكم لجسدي لا يعنيني قدر تعذيبكم بكلامكم هذا الذي تلفظه ألسنتكم القذرة السامة.

وبكى الرجل وبدأوا بتعذيبه فكان صراخه يملأ القاعة، ولكن. ليس من مفيد، بيد أن القسس كانوا وقوفًا يصلون وبيدهم كتبهم يرتلون منها.

وبينما هم يعذبون المسكين على هذه الصورة سقيت سيدة أما المحكمة وكانت رابطة الجأش، ذات شجاعة مدهشة، ونظر إليها رئيس المحكمة نظرات حادة، كلها الحقد والغضب والانتقام، وسألها:

- ما اسمك يا هذه

- وسمع زوجها المعذب فأن أنينًا طويلا، وعرف أنهم قبضوا على زوجته، وأنها وقعت بين مخالب وأنياب أولئك الوحوش العتاة، أما هي فلم تتمكن من معرفة الذي يعذب، بسبب الظلام الدامس الذي كان يلف المكان . . ، ولكنها عندما سمعت الأنين التفتت لترى من يئن، عندها بدأ رئيس المحكمة باستجوابها وعيناه تقدحان شرراً:

- بنت من أنت؟

- لا أعلم

- ألا تعلمين من أبواك؟

- كـلا إنما رأيت ذات مـرة رجلا مـارا بحي «تريانا» فـقـالوا لي: هذا أبوك.

- أهذا كل شيء؟؟

- نعم

- وما اسم ذلك الرجل؟

- قيل لي إن له اسمين: الأول: «الراهب» والثاني» «الرجل المهيج«!!

- وأمك من تكون؟

- هي أمي

- وأين هي؟

- ماتت

- وأين ماتت؟ هل سقطت في الوادي الكبير؟

- كلا بل قتلت قتل العمد.

- وكيف كان هذا؟

- إنها ماتت جوعًا في سجون (ديوان التفتيش)

- وأين كانت تسكن قبل أن تسجن؟

- مع رجل من بقايا الـعرب، كان يمر ببـابنا كل يوم، وقد عزم أخـيراً على أن يسكن معها إلى الأبد، فسكن وسأنضم أنا إليهما أيضًا.

بعد أن تم إخماد الثورة عام 1526 حدث الأمران التاليان:

أ - أصدر البابا كليمنت السابع في 7 يوليو 1527 أمرًا بابويًا (بولا) يجيز فيه للمحقق العام، البت في أمر المتنصرين، في مملكة غرناطة وغيرها في إسبانيا، الذين يصرون على تمسكهم بالإسلام.

ب - قرر مجلسا مدريد وبلنسية، السماح بزيارة بيوت المتنصرين، للتأكد من أنهم ما زالوا مقيمين على الكثلكة.

ولكن المسلمين لم ييأسوا، برغم ما جرى، إذ أنهم كانوا يعرفون الوسيلة التي يتغلبون بها على صلف الإسبان وعجرفتهم، إلا وهي بذل المال، وتقديم الرشاوى، إذ كان كل شيء في إسبانيا في ذلك الحين، يباع ويشترى بالمال: الشرف والقانون، والأخلاق، حتى أصبح يمكن الاعتراف بشرعية أبناء الأكليروس فتابع الفقهاء الإثنا عشر - الذين يمثلون جمعيات المسلمين في بلنسية - جهودهم، لإيجاد تسوية للمواضيع المعلقة؛ فاتصلوا بكردينال طليطلة، وبديوان التحقيق الأعلى، وبالإمبراطور نفسه، وتوصلوا في 21 مايو 1528 إلى اتفاق معهم مع رئيس ديوان التحقيق، ومع كردينال طليطلة، قبل به الملك، ووافق عليه، وهذا الاتفاق الذي وصفه المؤرخون بأنه مهم، لا يعرف الشيء الكثير عنه اليوم. ومما عرف منه النقاط التالية:

1 - أشار الاتفاق إلى أنه لا يمكن أن يستمر العرب (المورسكيون) في الإقامة في مكان يعاملون فيه معاملة سيئة كالتي يلقونها اليوم (ولعل هذه الإشارة تبرير للملك والمحقق العام، للموافقة على هذا الاتفاق).

2 - لا يلاحق الموريسكيون من قبل ديوان التحقيق خلال أربعين عامًا.

3 - لا يجبرون على ارتداء ثياب المسيحيين خلال عشر سنوات.

4 - لا يجبرون على استعمال اللغة الإسبانية والبلنسية خلال عشر سنوات.

5 - يسمح لهم بأن تكون لهم مقابر خاصة بهم بانب المساجد.

6 - في قضايا الزواج بين الأقارب، يعفى عما سبق من زواج يمنعه الدين المسيحي، وفي غير ذلك يستشار البابا.

7 - تنفق أموال المساجد على خدمات الدين المسيحي ما عدا ما هو ضروري لنفقات الفقهاء، ما دام هؤلاء أحياء.

8 - يسمح للعرب (الموريسكيين) بحمل السلاح.

9 - يتساوون مع النصارى القدامى في الواجبات، ويسمح لهم بالانتقال من مساكنهم بحرية.

10 - تبقى الجامعات الإسلامية القائمة في شاطبة وبلنسية وألسيرا إلخ مستمرة في عملها كجامعات مستقلة.

ويقول (كويادو) إن هذا الاتفاق الذي تم التوصل إليه يعتبر اعترافًا بالاستقلال الذاتي للمسلمين، وهذا يعني أن الملك غير سياسته.

المسلمون ما زالوا مقيمين على الإسلام:

ولكن برغم جميع المحاولات التي بذلت لصرف العنصر العربي عن الإسلام، فإن أبناءه ظلوا مقيمين على دين آبائهم، يمارسونه ويتابعون حياة المسلمين، وعاداتهم وتقاليدهم في طعامهم، وشرابهم، وذبيحتهم، صومهم، وحينما كان يقال لهم إنهم مسيحيون، بعد أن تلقوا العماد، كانوا يقولون إنهم غير مسيحيين، وإنهم عمدوا بالإكراه والسيف فوق رقابهم. وكانت الحكومة والكنيسة، تعرفان ذلك منهم، وقد جربتا جميع الوسائل لصرفهم عن ممارسة دينهم، فلم تفلح. لذلك كلفت السلطات الإسبانية والكنيسة، بعد توقيع هذا الاتفاق، رجل دين يجيد العربية يدعى (فري بارتولمه دولوس

أنجيلوس)، بمحاولة إقناع المسلمين بالدين المسيحي عن طريق الوعظ والإرشاد، ولكنه لم يفلح في مهمته.

نقض الملك الاتفاق واستمر في الضغط على المسلمين:

ولكن ديوان التحقيق الأعلى لم يرض بما تم الاتفاق عليه، وأراد تفسير الاتفاق على أنه لا يسمح للمسلمين بممارسة الطقوس الإسلامية، وأنذر المسلمين، بأن كل من يعود إلى الإسلام، أو يقوم بفروضه وواجباته، يعتبر مرتدًا عن النصرانية، ويلاحقه ديوان التحقيق. ولما رأى الإمبراطور موقف ديوان التحقيق، عمد إلى نقض الاتفاق المشار إليه، وكأنه كان ينتظر هذا الموقف لينفض يده مما وقع عليه، وطلب الملك من المسلمين أن يتعمدوا بدون إبطاء. ويحاول المؤرخون الإسبانيون تبرير تصرف الملك المخزي، فمنهم من يبرره بأن الملك اكتشف مؤامرة في أواخر عام 1528، ومنهم من يجعل سببه استمرار غزوات القرصان الأفريقيين لشواطئ إسبانيا وجزر الباليار. ولو كان هذا النقض للعهد، والحنث باليمين، والرجوع بكلمة الشرف، هي الأولى من نوعها من قبل ملوك إسبانيا، لبحث الإنسان في السبب، ولكننا ونحن نتابع الحوادث في الممالك الإسبانية، لم نقع على موقف ملكي واحد فيه وفاء بالعهد، وتقيد بالكلمة. ولذلك لابد للإنسان من أن يعتبر موقف الملك هذا، موقف مرتش طماع أصدر أمرًا بعد أن قبض عليه مالا، ثم ما لبث أن أراد التخلص منه، فوجد الوسيلة لذلك.

أوامر بابوية بملاحقة المسلمين:

(1) في 13/ 12/ 1532، صدر عن البابا كليمنت السابع، أمر بابوي يقضي بوجوب تعليم المسلمين المقيمين في أراغون وبلنسية وقطالونيا، أمور الدين المسيحي وتعاليمه.

(2) وفي مطلع عام 1534 كتب البابا المذكور إلى المحقق العام (مانريكس) يبدي أسفه، لما بلغه من عودة مسلمي بلنسية إلى دينهم القديم.

(3) وفي 11 يونيو 1534، أصدر البابا أمرًا بابويًا (بولا) يأمر فيه الإمبراطور شارل الخامس، بإخراج المسلمين الذين يرفضون التحول إلى النصرانية من ممالكه.

تتالي الأوامر الملكية بحق المسلمين:

وبعد ذلك تتالت الأوامر الملكية، وكانت الغاية منها كلها، إجبار المسلمين على التنصر، والتخلي نهائيًا عن الإسلام. ومن هذه الأوامر:

(1) صدر أمر ملكي، حرم على المسلمين الذهاب إلى مكان آخر، أو الانتقال إلى إقطاعات شخص آخر، تحت طائلة عقوبة الموت، ومصادرة جميع الأموال.

ويحرم الأمر على أصحاب الأراضي أن يقبلوا المسلمين في أراضيهم دون موافقة ملكية سابقة، تحت طائلة دفع غرامة مالية قدرها 500 فلوران من الذهب، أو الجلد إذا لم يمكن تحصيلها.

- وحرم الأمر على المسلمين، حمل السلاح - سواء أكان هجوميًا أو دفاعيًا - خلافًا لما كان تم الاتفاق عليه عام 1528 تحت طائلة الجلد مائة جلدة والحبس عشرين يومًا، ودفع غرامة مالية مقدارها (مائة سويلدوس).

(2) وقضى أمر آخر، بأن المسلمين، الذين يسيرون خارج الطريق الرئيسية الممتدة من برشلونة إلى بلنسية، وفي الجهة الشرقية منها (جهة البحر)، دون أن يكونوا مزودين ببطاقة خاصة من أسيادهم، أو من الرسميين، يعرضون أنفسهم لعقوبة الموت، ولمصادرة أموالهم، وفقًا لما سبق

أن تقرر عام 1530. وتطبق نفس العقوبة على الذين يسيرون في الجهة الشرقية من الطرق الممتدة من بلنسية إلى دانية، ومن دانية إلى اليقنت، ومن اليقنت إلى أوريولا. كما تطبق نفس العقوبة على الأشخاص الذين يقبض عليهم وهم يتجولون في المناطق القريبة من شاطئ البحر.

وقضى الأمر بأن السادة الإقطاعيين الذين يعطون الإجازات، عليهم أن يوضحوا فيها الساعة والوقت الذي يستطيع فيه تابعوهم الاقتراب من البحر.

تمزيق ما تبقى من معاهدة غرناطة:

ذهب شارل الخامس إلى غرناطة في 5 يونيو 1526، اطلع بنفسه على عظمة ما خلفه العرب من تراث حضاري، واستمع إلى ما قصه عليه أصحابه من تاريخ العرب في الأندلس، فأدرك معنى الثورة التي تكمن في نفوس المسلمين، فقال عبارته المشهورة: (إنه لشقي من أضاع كل هذا). وفكر في أمر يمكنه من المساعدة على اجتثاث روح الثورة من نفوس العرب، وهداه تفكيره في آخر الأمر إلى حملهم على نسيان ماضيهم، وقدر بأن عظمة الدولة يكفي لذلك. وبينما كان مقيمًا في غرناطة، تقدم إليه العرب والنصارى كل منهم يشكو الجانب الآخر: النصارى يشكون من عصابات المنفيين (المونفس)، وتزايد نشاطها لدرجة خطيرة، كما يشكون من تزايد هجمات القراصنة المسلمين من أفارقة وأتراك، على السواحل الإسبانية، مما أدى إلى تخريب أكثرها. ويشكون أيضًا من إساءة العرب لإجازات حمل السلاح، حتى أصبحت بيوتهم مستودعات للأسلحة يتزود منها المنفيون. أما العرب فقد وضعوا مذكرة بينوا فيها شكواهم من رجال القضاء المدني والكنسي، وما يأخذونه عليهم. ووقع المذكرة وجهاء المسلمين، ومنهم ثلاثة من أعضاء المجلس البلدي، وتولي الأعضاء الثلاثة في المجلس البلدي

(ومنهم عضو اسمه الإسباني ديجو لوبس - واسمه العربي ابن الشرع) تقديم المذكرة إلى - الإمبراطور، فأحالهم الإمبراطور إلى مجلس الدولة. ولما تسلم المجلس الشكوى الإسلامية، قرر تأليف جنة تحقيق، يزور أعضاؤها المناطق الإسلامية في جميع أنحاء مملكة غرناطة لاستقصاء الحقائق. ودافع أحد القسس من أعضاء المجلس عن تصرفات رجال الدين المسلمين، قائلا إن أسباب الاضطهاد الذي يحل بالمسلمين هو أنهم ملحدون مارقون من المسيحية، وهذا ما يحمل رجال القضاء الكنسي والمدني على اضطهادهم. تألفت لجنة التحقيق من خمسة أعضاء من رجال الكنيسة، أربعة منهم من أكليروس غرناطة، الذين يشكو المسلمون من تصرفاتهم، والخامس من خارج المنطقة، يدعى أنطونيو جيفارا، وهو الذي أصبح فيما بعد أسقف وادي آش. وأظهر كثيراً من التعصب والحقد على العرب والمسلمين، حتى أنه أمر بجلد النساء المسلمات اللواتي يخضبن أصابعهن بالحناء. ومن الغريب أن يكلف مجلس الدولة أربعة ممن تقدم الشكوى العربية بحقهم، ليكونوا أعضاء في لجنة التحقيق في الموضوعات التي تضمنتها هذه الشكوى من تصرفات المحققين أنفسهم، ولكن ما رأيناه من تعصب الملوك ورجال الكنيسة، وسوء نيتهم، لا يترك مجالا لأي استغراب ما دام الأمر يتعلق بالمسلمين. قام الأعضاء بالتجول في نواحي المملكة لاستقصاء الحقائق، والبحث في شكوى النصارى من الموريسكيين، وما نسبوه إليهم من عدم تمسكهم بالمسيحية، ثم اجتمعت اللجنة لتضع تقريرها بنتائج تحقيقاتها ومشاهداتها. ومع أنها كانت مكلفة بالتحقيق عن مسلك القسس، ورجال القضاء، تجاه المسلمين، إلا أنها صرفت النظر عن هذه الناحية. اكتفى (جيفارا) بالقول، تعليقًا على هذه الشكوى، إنه يلوم القسس ورجال القضاء على تسامحهم مع المسلمين. وجاء في تقرير اللجنة اعتراف منها باستقامة المتنصرين وبتمتعهم بأخلاق وعادات

حسـنة، وبأنهم يوحون الثـقة الكاملـة لجمـيع من يتعـاملون معـهم، بالنظر لأمانتهم واسـتقامتـهم. واعترفت اللجنة بأن المسلمين يعطفـون على الفقراء، ويحبون الخـير، ويخلصون في عملهم. ولكن اللجنة لـم ترد ذلك إلى متانة الخلق، وصفاء النفس، وعمق الإيمان، وإنما عزته إلى حب التظاهر والنفاق.

وتطرق التـقرير إلى مـا نسب إلى المسلمين، من عـدم التمسـك بالدين الجديد، فجاء فيه (إنه لا يبدو لدى الموريسكيين أية غيرة على الدين المسيحي، ولا تقيد بالآحاد، ولا احترام للأعيـاد. ومع أنهم انتسبوا إلى الكنيسة منذ 27 عامًا، إلا أنهم، في الحقيقة، لا يوجد بينهم سبعـة أشخاص مسيحيون فعلا، فإذا لم يكونوا مسلمين حـقًا فهم هراطقة متستـرون). واتهم التقرير المسلمين بأنهم يصومون رمضان، ويعلمـون أولادهم القرآن، وتعاليم الإسلام، ويبقون يوم الجمعة في بيوتهم ليـؤدوا الصلاة، ويعملون يوم الأحد. ويكرهون شرب الخمـر، وأكل لحم الخنزير ويختـنون أولادهم ويغتـسلون، ويغسلون ثيـابهم بعناية تامة لتطهيرها مما أصابها من زيت العماد المقدس، ويتمون زواجهم على طريقتهم بعد أن يتلـقوا بركات القسيس، ولا يستدعـون القسيس في حالات الموت إلا بعد أن يكون المريض قـد مات أو فقد القـدرة على النطق). وأشار التقرير إلى ما كان فرضه الكاردينال خيمنس على المسلمين من حضور القداس يوم الأحد، وحضور دروس الوعظ تحت طائلة دفع غرامـة مادية، كما فرض على القسس إجراء تفـقد لأبناء منطقتهم قبل البدء بالوعظ، وتسـجيل أسماء من يتغـيب لفرض العقوبة بحـقه. وذكر التقـرير أيضًا أن خيمنـس، كان قد فرض على من يأتي من المسلمين، لعقد زواجه، أن يرتدي الملابس الإسبانية، وأن يبـرهن على أنه يعرف تـرديد الصلاة الكاثوليكـية. ثم ذكـر التقـرير أنه بالرغم من تلك الأوامر فإن المسلمين كانوا يتـهربون من إتمام هذه الواجبات، بأساليب مختلفة أهمـها وأبرزها شراء القسس، ورشوتهم بالمال. ومما لا شك

فيه هو أن القسس كانوا يساهمون في خلق هذا الجو من الفوضى والاضطرابات لأن ذلك كان يعود عليهم بالربح المادي، إما من الرشاوي، وإما من الغرامات، وإما من بيع صكوك الغفران.

وعلى أثر ذلك عهد الإمبراطور إلى المحقق (الونسومانريكس)، وإلى 13 شخصًا أكليركيا ومدنيًا - ليس فيهم عربي - بوضع توصياتهم في إدخال إصلاح على أحوال العرب (الموريسك)، مع أنه حينما دخل غرناطة قبل أيام كان قد أقسم على احترام الامتيازات الممنوحة للمسلمين كاملة غير منقوصة وعلى عدم المساس بها.

قرار اللجنة:

عقدت اللجنة عشر جلسات، استمعت فيها إلى روايات المفوضين الزائرين للمناطق، ودرست معاهدة التسليم، والشكاوى. ثم وضعت تقريرًا جاء فيه: (إنها ترى أن مصلحة النصارى الجدد تقتضي بأن يحجب عنهم كل ما يذكرهم بالدين الذي كانوا يدينون به، وبالأمة التي كانوا ينتسبون إليها). ولم تعرض اللجنة إلى بحث ملاحظات المسلمين.

وحملت اللجنة إلى الإمبراطور قرارها، وما كان الإمبراطور ينتظر غير هذا القرار ليحوله إلى قانون مؤذ للمسلمين، فوافق على الاقتراح، وأصدر في 7 ديسمبر 1526 قانونًا يحرم فيه على العرب التسمي بأسماء عربية. والتحدث باللغة العربية، ولبس الألبسة العربية. ولقاء ذلك منحهم القانون عفوًا عامًا من المخالفات السابقة. وهكذا تلاشت معاهدة التسليم تمامًا. وتمزق آخر ما بقي من موادها دون تمزيق، حتى ذلك الحين.

الأوامر التالية:

1 - أصدر الإمبراطور في عام 1528، أمرًا ملكيًا يفرض على مختاري القرى، في مملكة غرناطة، بأن يتحملوا من أموالهم الخاصة، التعويض عن الإضرار التي يسببها المنفيون والقرصان في منطقتهم.

2 - وفي 12 يناير 1529، أصدر (شارل كنت) أمره بنقل العرب خارج حي البيازين، وإسكانهم وسط المدينة.

3 - وفي عام 1532 م وضعت الإمبراطورة موضع التنفيذ، الأوامر الصادرة في 7 ديسمبر 1526 م التي تقضي بمنع العرب من استعمال اللغة العربية، ومن التسمي بأسماء عربية، ومن لبس الألبسة العربية. وعلق الكونت سيركور على الأوامر التي أصدرها شارل الخامس وزوجته المتعلقة بالمسلمين بقوله: «إن الإمبراطور وزوجته كانا يبحثان عن وسيلة يتمكنان بها من ابتزاز أموال الموريسكيين، فلم يجدا وسيلة أفضل من إصدار القوانين الجائرة، والأوامر السخيفة بحقهم، ليضرهم إلى المراجعة، ودفع مبالغ كبيرة من المال في سبيل إبطالها». وبالفعل فإن العرب توجهوا، في جميع هذه الحالات، إلى الإمبراطورين، ودفعوا لأعوانهما ولهما مبالغ كبيرة، لوقف تنفيذ الأوامر أو إبطالها. ومن أسخف وأقسى ما سن من تشريعات بحق العرب، هو النظام الذي وضعه المحقق العام، الكادينال (فرناندو فالدس)، الذي يمنع العرب من التزاوج فيما بينهم، كما يحرم عليهم أن يكون عندهم خدم من عنصرهم، وأن يسكنوا متجاورين. ولكن هذا الأمر السخيف الجائر لم ينفذ ولم يعمل به. فقد تحداه العرب بقوة وعناد.

الأوامر التي أصدرها فيليب الثاني:

1 - أصدر الملك فيليب الثاني أمراً في عام 1560، حرم فيه على العرب اقتناء العبيد السود، تحت طائلة دفع غرامة قدرها عشرة آلاف مرابطي، ومصادرة العبد. وحرم عليهم أيضاً الاتجار بالذهب والفضة. ولكن بما أن تحريم اقتناء العبيد السود يشل الفعالية الزراعية التي تقوم في أكثرها عليهم، فقد تقدم العرب بطلبات تظلم إلى الملك، وبقيت المسألة بين أخذ ورد حتى حسمها الملك في مطلع عام 1563، برفضه شكوى العرب.

2 - وفي 14/ 5/ 1563 أصدر الملك أمراً:

1 - يجدد فيه الأمرين الصادرين عام 1526 وفي 11/ 5/ 1552 المتعلقين بتحريم اقتناء الأسلحة بدون خصة.

2 - ويأمر العرب بتقديم جميع أسلحتهم لختمها، بعد التثبت من صحة الإجازة، ومصدرها ونظاميتها. وأنذر العرب بأن من يملك إجازة نظامية يعرض نفسه لعقوبة فقدها في الأحوال التالية:

1 - إذا أعار السلاح لشخص آخر.

2 - إذا لم يقدم سلاحه لمراقبته وختمه.

3 - إذا لم يجدد ختم إجازته إذا ما اشترى سلاحًا جديداً.

ونص الأمر على فتح سجل تدون فيه أسماء الأشخاص الذين يحوزون سلاحًا، وأوصاف السلاح وأنواعه.

وفوض الملك إلى القائد العام لمنطقة غرناطة، الكونت دوتانديلا، أمر تحديد العقوبة المترتبة على مخالفات حمل السلاح. وبناء على هذا التفويض، جعل الكونت الإعدام عقوبة للمخالفين. ووافق الملك على هذا التحديد.

وقد أدى تنفيذ هذا الأمر إلى مآس كثيرة. وإلى ملاحقات مشروعة وغير مشروعة، وإلى ابتزاز أموال العرب من قبل كل من يستطيع أن يدعي لنفسه صلاحية تطبيقه. فقد كانت هناك إجازات مزورة يمنحها الموظفون، وكان العرب، الذين تجهل غالبيتهم العظمى اللغة الإسبانية، لا يستطيعون التفريق بين المزور وغير المزور، فيقعون في مشاكل لا تنتهي، ولما كانت العقوبة بالغة القسوة، فقد كانوا مضطرين، إلى تلافي الأمر، وشراء حريتهم ورقابهم بالدفع. وكان من نتيجة هذا الأمر، أن هرب ألوف من العرب من بيوتهم، ولم يكن أمامهم أمكنة يلجؤون إليها غير الكنائس، وأراضي السادة الإقطاعيين. ولكن الملك سد الطريق أمامهم إذ أصدر أمرًا حدد فيه حق اللجوء إلى الكنائس بثلاثة أيام، وحرم على السادة الإقطاعيين إيواء الهاربين. لذلك لم يبق أمامهم غير اللجوء إلى الجبال والانضمام إلى عصابات المنفيين، وامتهان قطع الطريق، والقيام بأعمال السلب والنهب. وصبت هذه العصابات جام غضبها على الإسبان تقطع عليهم السبل، وتتخطفهم، وتخرب أراضيهم. وتعاظم أمر هؤلاء الثائرين حتى سيطروا على المنطقة الممتدة من البشرات إلى جبال رونده. وبلغ من جرأتهم أنهم كانوا يصلون إلى أبواب غرناطة متحدين السلطات، ومنذ ذلك الحين بدأت تختمر فكرة القيام بثورة، وبدأ الإعداد لها.

الأمر الصادر عام 1566 بضغط من الفاتيكان:

كان بين الحاضرين في مجمع (تارنت) قسيس اسمه (بيدروجيرايرا)، وقد بذل هذا القسيس نشاطًا ملحوظًا، وأبدى حماسة ظاهرة، فلمع اسمه. ولما عاد إلى إسبانيا، جعل من نفسه مراسلا للفاتيكان، وأخذ يوافيه بتقارير عن الحالة في إسبانيا، وبصورة خاصة عن حالة المسلمين فيها، فسر البابا

(بيوسع الرابع) من هذا النشاط، وعهد إلى جيرير بأن يقوم بإبلاغ ملك إسبانيا (فيليب الثاني) رغبة البابا باتخاذ تدابير صارمة بحق المسلمين، وبأنه يعتبر الملك مخطئًا في التسامح الذي يبديه في ترك المسلمين مقيمين على عاداتهم التي ترتدي في رأيه ونظره طابع الهرطقة. فاغتنم القسيس هذا التكليف وأسرع إلى الملك يبلغه رغبة البابا، ويمارس الضغط عليه، ويطالبه باتخاذ تدبير حاسم ينهي مشكلة العرب. ولكن الملك كان يتردد في اتخاذ تدبير أخرق قد يزيد الأمر تعقيداً. إلا أن جيريرا، الذي كان يريد أن يدخل التاريخ من أي باب كان، عاد يلاحق الملك، ويراسل الفاتيكان ليزيد في ضغطه على الملك ليخضع للرغبة البابوية، وينفذ أوامرها.

وفي 1565 دعا جيريرا الأساقفة إلى اجتماع، وحملهم على توقيع طلب إلى الملك، يرجونه فيه تطبيق الأمر الصادر عام 1526. وفي ذلك الوقت أقيل المحقق العام (فيرناندو فالدس)، وحل مكانه (ديجو دايسبينوزا) وهو عدو لدود للعرب، فأصبح سنداً لأسقف غرناطة، واتفقا على تفتيش المنطقة، والقيام بتعيين مندوبين يزورونها ويقدمون تقاريرهم عن حالة العرب مثلما حدث عام 1526. وأخيرًا تألفت لجنة لوضع الاقتراحات اللازم إدخالها على الأنظمة المطبقة على العرب (الموريسك)، ولم يشترك فيها أحد من العرب. وبعد أن تناقشت اللجنة، اقترح رجال الدين الأعضاء فيها، أن تزاد شدة التدابير الواردة في الأمر الملكي الصادر عام 1526. ولم يجرؤ أحد من الأعضاء المدنيين على معارضة القس. وأخيرًا تقدمت اللجنة بتوصيات أقرتها بالأكثرية، ومن هذه التوصيات:

1 - منع استعمال اللغة العربية والعادات والتقاليد العربي منعًا باتًا.

2 - منع التسمي بأسماء عربية.

3 - هدم الحمامات العامة وكل ما له مظهر جامع أو حمام.

4 - منع استعمال الألبسة العربية.

5 - منع العرب من امتلاك العبيد.

6 - إجبارهم على ترك أبواب بيوتهم مفتوحة، في أيام الأعياد لمراقبة ما يجري فيها.

7 - إجبار النساء العربيات على كشف وجوههن حينما يسرن في الشارع.

وافق الملك على هذه التوصيات، وأصدر أمرًا ملكيًا بتاريخ 17 نوفمبر 1566 يتضمن المقترحات الواردة فيها.

وكان في غرناطة رجلان يتنافسان في الزعامة هما القائد العام للجيش المركيز منديخار، والكاردينال بيدرو ديسا، ولما علم القائد العام بصدور هذا الأمر - وكان إذ ذاك في البلاط - عارضه وأبدى مخاوفه من عواقبه. ولكن الكاردينال، دايسبينوزا بقي مصراً على رأيه، ولم يقبل أن يدخل أي تعديل. وقرر بيدروديسا أن يعلن هذا الأمر للشعب يوم 1/ 1/ 1567، يوم الذكرى السنوية لسقوط غرناطة، إلا أنه أراد أن يمهد الطريق أمام إعلانه ليخفف من رد الفعل. فاستدعى زعماء العرب في غرناطة، وحدثهم بالأمر، ونصحهم بالتعاون معه، وإعداد أفكار الناس لكيلا يفاجؤوا. ولكن الزعماء المسلمين اعتذروا عن عدم تمكنهم من التحدث في هذا الأمر لأن الشعب سيرجمهم بالحجارة إن هم فاتحوه بشيء منه. وفي 1/ 1/ 1567، اجتمع المسلمون، في ساحة باب البنود - التي كانت تجري فيها في السابق احتفالات عرض البنود والرايات حينما يعتلي العرش ملك جديد - وقرأ المنادون الأمر الملكي، فعلا الوجوم والاشمئزاز وجوه المسلمين، وبدت على وجوههم علائم الثورة.

وقابل زعيم عربي اسمه (فرنسيسكو مؤنس) الكاردينال بيدروديسا، وناقشه في مضمـون الأمر الملكي، وفنده، وبين سخـافته، وعدم جـدواه. وحاول ديسا إقناعه بأنـه من العبث مناقشـة الأمر الملكي بعـد أن صدر. ولجـأ مؤنس إلى الملك فلم يحصل منه عـلى شيء يذكر، غير السـماح للخيـاطين العرب بأن يصنعوا ثيـابًا على النمط الإسبـاني، دون حاجة إلى دفـع شيء من المال لقاء منح الإجازة الجديدة. وتوصل العرب إلى اكتـساب عطف أمير إقطاع، اسمه خوان أنريكس، كان على صلة بأميرال قـشتالة، وبالملك نفسه. وبواسطة هذا الإقطاعي، الذي تأثر للظلم الواقع عـلى العرب، تمكن اثنان من العـرب هما (خوان فرناندس مفضل)، من غرناطة، و(فرناندو الحبقي) من وادي آش، من مقـابلة الملـك، وقدمـا إليـه مذكـرة تتضـمن مطالب العرب. فـرد الملك عليهما بأنه اسـتشار أهل العلم والمعرفة، فنصحوه بإتمام مـا تم. ثم قال لهما إنه سيبلغ أوامره إلى ديسا، فـعليهما بمراجعته. ولكنهمـا لما راجعا ديسا، قال لهما إن الملك يقول: إن ما أمر به سينفذ بحذافيره. فكانت الثورة الكبرى عام 1569 [1].

أول ثورة قام بها العرب في بلنسية 1254:

استسلم المسلمون في بلنسية إلى خايم الأول عام 1238، بعد أن عقدوا معـه معاهدة أقسم علـيها، وتعهـد بأن يصون حيـاة المسلمين وأموالهم، وأن يحترم حـريتهم في ممارسة دينهم، وعـاداتهم، ولغتهم، وقضـائهم، بحسب شريعتـهم. وأن يمنح المسلمين في الجزء المتبقي بيدهم من مـملكة بلنسية هدنة مدتها ثمـاني سنين، ولكن خايم لم يحترم عـهده بمهادنة زيان أميـر بلنسية، وقرر بعد أن اسـتتبت له الأمور أن يستولي على مـا تبقى من المملكة فكان له

(1) د. أسعد حوامد، المرجع السابق، ص 255.

ما أراد ثم نفض خايم العهد مـرة أخرى إذ حول بعض المساجد إلى كنائس أو إلى ملكيات تابعة للكنائس. واستدعى خايم أعدادًا من المسيحيين ليستقروا في بلنسـية وما حـولها من المدن، في مـحاولة منه لتـرسيخ أقـدام الفتح، فـبدأ النصأرى بإزعاج المسلمين وإسـاءة معاملتهم. وساهم خايم في التـضييق على العنصر الإسـلامي، وأطلق الحرية للنصارى وحدهم، ثم رأى عـزل العناصر الموجودة في بلنسية بعضهـا عن بعض وهم المسلمون والنصارى واليهود، بأن جعل لكل عنصر حيًا خاصًا به. وانتقلت الملكيات العربية إلى أيدي الإسبان، عن طريق الإقطاع، والمصادرة، وتحول العرب من ملاك إلى أجراء لدى الملاك الجدد، وأصبحوا أدنى من غيرهم من أفراد الشعب مرتبة إذ أصبحوا نوعًا من الأرقاء.

بدأ النصارى يسيئون معـاملة المسلمين، ويزعجونهم، ويعتدون عليهم، ولجأ المسلمـون إلى السلطة، فلم تظهر أي اهتمام بشكاواهـم، فأدركوا أنه لا غنى لهم عن الاعتماد على أنفسهم، والدفاع عن حقوقهم. ولما تزايد الضغط عليـهم، من قبل الملـك، والحكومة، والكنيسـة، والشعب، اندلعت نيـران ثورتهم الأولى في منطقة بلنسية عام 1254 م، وتولى زعامة الثورة أمير إحدى المناطق التـابعة لبلنسـية، وتسمـيه الروايات الإسـبانيـة الأزرق (أواليزرقي). واستـولى الثوار فورًا على عـدد من القلاع والحـصون بين (شاطبـة) و(دانية) و(اليـقنت)، وسيـطروا على المنطقـة الجبليـة جنوبي نهـر (شـقر)، وبقـيت محصورة في هذه المنطقة بعض الوقت. ولكنها سـرعان ما امتدت إلى جميع نواحي المملكة بسبب خطأ ارتكبه الملك. إذ إن الملك أسـرع إلى بلنسية لمعالجة الموقف بعـد أن بلغـه خـبر اندلاع الـثورة، ودعـا مـجلس التـاج أو النواب (الكورتس) للاجتماع به، وأعلن فيه خطته في مـعالجة الثورة. وقال للأعضاء

إنه ينوي القيام بتحصين بعض المواقع الرئيسية، وخصوصًا شاطبة، لتكون نقاط ارتكاز له ولجيشه، في العمليات المقبلة. ثم بعد ذلك يعمد إلى طرد المسلمين جميعهم من مملكة بلنسية، وإحلال النصارى محلهم، وهلل الخوارنة والبورجوازيون لهذا المخطط، بينما وقف أمراء الإقطاع يعارضونه لأنه سيلحق الخراب بهم، وبالمملكة كلها. ولكن رأى الملك، ورجال الدين، وممثلي العامة، تغلب على رأي الإقطاعيين، فأمر الملك العرب بالنزوح من المملكة، وسمح لهم بأن يحملوا معهم ما يستطيعون حمله من أموالهم متاعهم. ولما علم العرب بهذا القرار تحرك منهم قرابة ستين ألفًا، ممن شملهم قرار الطرد، واستولوا على 12 حصنًا، وبذلك اتسع نطاق الثورة اتساعًا كبيرًا شمل المملكة كلها. ويبدو أن بعض المقيمين في أطراف بلنسية، تخاذلوا وداخلهم الوهن والشك في إمكان نجاح الثورة، ففضلوا مفاوضة الملك على النزوح، وتم الاتفاق على السماح لهم بذلك. وقد قدر الملك نفسه عدد النازحين بقوله: «إنهم كانوا يغطون الطريق لمسافة خمس مراحل».

أما الأزرق، فإنه تابع نضاله في المنطقة الجبلية، ولقي عونًا كبيرًا من أمير غرناطة، واستمرت ثورته ثلاث سنوات، أتعب فيها ملك أراغون، وأقلق راحته. ولما عجز الملك خايم عن إخضاع الثوار عمد إلى الحيلة، فاتصل بالثائرين، واتفق معهم على هدنة لمدة معلومة، ثم أغرى أحد قادة الأزرق لبيع كميات من المؤن المدخرة في القلاع الثائرة، على اعتبار أن الهدنة تمتد إلى ما بعد موسم المحاصيل، ومن الممكن تعويض هذه المؤن، حينما تنزل المحاصيل الجديدة. وانطلت الحيلة على القائد المسلم، فباع كميات كبيرة من مؤن حصونه، ولما تأكد الملك من ذلك قام بمهاجمة الحصون التي قلت مؤونتها، ولم تستطع احتمال حصار طويل الأمد. فأخضعها، واضطر الأزرق بعد استسلام كثير من الحصون الخاضعة له، إلى مفاوضة الملك في أواخر عام

1257، وتم الاتفـاق على أن يسـمح الملك له ولمن يريـد من الثـائرين، بالانسحـاب إلى مملكة غرناطة، وأن يـعفو الملك عن الآخـرين الذين يريدون البقاء في أرضهم.

ثورة العرب في مملكة قشتالة 1261 - 1266:

بدأ العرب يشعـرون بثقل الحكم الإسباني عليهم، وأدركـوا أن الإسبان لن يتقيدوا بعـهد ولا ميثاق، وأنهم لن يسمحـوا لهم طويلا بممارسة حرياتهم الدينية والشخصية، فأخذ المقيمون منم في منطقة الغرب، وجنوبي الأندلس، بالعمل سرًا على تهيئة ثورة تقوم في وقت واحد، في جميع المناطق، وتنادي بشعار ابن الأحمر أمير غرناطة، وتعلن الانضمام إلى مملكته. وبذلك يصعب على ملك قشتـالة ضربها في مهدها، وإخـضاعها كلها دفـعة واحدة. وعلم سكان مملكة مرسيـة بالتأهب للثورة، وكان قد نزح إليهم عـدد كبير من مملكة بلنسية إثر الثـورة التي قامت فيها، فـاستشعروا القوة والقـدرة على الانضمام إلى حركة الثورة في منطقة الغرب، إذا ما نشبت، واضطروا ملكهم محمد بن هود على أن يشـترك فـيهـا برغم كرهه الشـديد لابن الأحمـر. تمت جمـيع الاتصالات بين مـدبري الثورة في طول المنطقـة وعرضـها، بسرية تـامة، فلم يشعر الإسبان بشيء مما يدبر ولذلك لم يتخذوا أهبـتهم واستعداداتهم لمواجهة الموقف. ولـم يشعروا إلا والثورة تندلع في صيف عام 1261، والثوار ينقضون على جميع الحـصون في المنطقة الممتـدة بين مرسية وشريـش، ويقضون على مقـاومة الحـاميات الإسـبانية فـيهـا؛ ويتسلمون زمـام الأمور. ورفـعوا علم غرناطة، وأعلنوا انضمـامهم إلى سلطة ابن الأحمر، فأسـرع ابن الأحمر في إرسال عـدد من قادته وكبـار ثقاته إلى هذه الحصـون، لتنسيق أعمـال الدفاع عنها. كان ألفونسو ملك قشتالة في (شقوبية)، حين بلغه خبر الثورة، فأرسل

إلى ابن الأحمر يطلب إليه الاستعداد للاشتراك إلى جانبه في إخضاع المناطق الثائرة. وكان ابن الأحمر يتوقع مثل هذا الطلب وفقًا للمعاهدة المعقودة بينه وبين قشتالة، وهيأ رده عليه. وقد تضمن رده أن شعبه لا يمكن أن يسمح له بالقيام بدور في هذه المعركة، وقد يضطره الضغط الشعبي إلى اتخاذ موقف إلى جانب الثائرين. وإنه إذا ما أقدم على شيء من ذلك فإنه قد يقدم عليه مكرهًا بالرغم من إرادته. ولم يرق هذا الجواب لألفونسو، واعتبره إعلان حرب من جانب ابن الأحمر، فقرر الاعتماد على نفسه، وشرع في جمع الجيوش. وبانتظار اجتماع الجيوش إليه، وإتمام الاستعدادات، أمر الملك قادة الفرسان في مقاطعة الأندلس بالإغارة على أراضي مملكة غرناطة وإزعاجها، وانتهى ما تبقى من عام 1261، بالاستعداد من الجانبين، وبالمناوشات الصغيرة. وأفاد الثائرون من هذه الفترة فقووا حصونهم، واستعدوا للمقاومة. وأدرك ألفونسو أنه سيتعذر عليه إخضاع الحصون جميعها دفعة واحدة، فقرر تأجيل الهجوم على منطقة مرسية، والالتفات إلى منطقة الغرب. ولكنه رأى أن يستنجد بحميه دون خايم ملك أراغون طالبًا عونه في مهاجمة مرسية، وإشغال ثوارها، لئلا يضموا قواهم إلى قوى ثوار الغرب. وقبل خايم المهمة بسرور لكيلا يسمح بامتداد نيران الثورة إلى مملكة بلنسية الخاضعة له. وشرع كل منهما يعمل من ناحيته.

وجه ألفونسو قواته كلها إلى وادي النهر الكبير، وضرب الحصار حول مدينة شريش في مايو 1264، واستمر الحصار ستة أشهر، أبليت فيه حاميتها أشرف البلاء. ولكنها اضطرت أخيراً أمام الضغط المتزايد عليها، وأمام نقص المؤن والأقوات والذخائر، إلى المفاوضة لتقرير شروط الاستسلام، وتم الاتفاق بين الجانبين في 9 أكتوبر 1264. وكان مما تم الاتفاق عليه أن يسمح الملك للحامية وللثائرين بالانسحاب بأنفسهم، على أن يتركوا أموالهم

وأملاكهم، دون أن يأخذوا منها شيئًا، فانسحب جميع السكان ولم يبق أحد منهم في شريش. أما ابن الأحمر فإنه لم يتكمن من تقديم العون للحركة، ولم يستطع أن ينجد أهل مرسية، ولا أهل شريش، لأنه واجه في ذلك الحين عصيانًا من حكام وادي آش، ومالقة، وقمارش؛ بحجة أنه لم يعرف أقدارهم، ولم يوفهم حقهم من الاحترام. وأخذ الحكام الثلاثة المنشقون يتصلون بالملك ألفونسو، عدو أمتهم وعدوهم، في هذا الوقت الخطير من تاريخ أمتهم في الأندلس، ودفعهم قصر النظر، وسوء الطوية، إلى الاستمرار في الضغط على ابن الأحمر، حتى جمده الخوف تمامًا، ومنعه من القيام بأي عمل يمكن أن يخفف الضغط على الثائرين، فتركهم لمصيرهم. وبعد سقوط (شريش)، اتجه ألفونسو إلى حصار المدن الأخرى فأخذت تسقط بيده تباعًا. وكان دفع حاميات مدن (أركوش) و(ليبريخا) و(شذونة) و(شلوقة) و(قادس)، هذه المدن هي اليوم: أركوش (Arcos)، ليبريخا (Lebrija). شلوقة (Sanlucar)، شريش (Medina Sedonia) اليقنت (Alicante). بطوليًا عنيدًا، ولكنها لم تستطع الصمود طويلا وحدها، في مواجهة قوى إسبانية ضخمة، فاستسلمت الواحدة تلو الأخرى. وكانت قادس آخر مدينة تستسلم في الغرب، إذ سقطت عام 1266. وكان الشيء الوحيد الذي استطاع الثوار الحصول عليه من الإسبان هو السماح لهم بالانسحاب بأنفسهم، والتخلي عن جميع ما يملكون من مال وعقار وماشية، إذ كان أخوف ما يخافه سكان المدن الثائرة هو أن يفرض عليهم الرق، فانسحبوا إلى المغرب العربي وإلى غرناطة.

سقوط مرسية:

قبل خايم بالمهمة التي أوكلها إليه صهره ألفونسو، وتحرك بسرعة عام 1263 نحو اليقنت فاحتلها، ثم احتل قرطاجة، وقد لاقت اليقنت معاملة

أفضل من المعاملة التي لقيتها قرطاجة. وعلل المؤرخون سبب هذا التفاوت في المعاملة التي لقيتها البلدتان الثائرتان بأن الجيش الذي اتجه إلى (قرطاجنة) كان مؤلفًا من قوات مشتركة من القشتاليين والأراغونيين، وكان القشتاليون أكثر عددًا ففرضوا قانونهم، وطردوا المسلمين من المدينة، ولم يسمحوا لهم بأن يأخذوا غير منقولاتهم. أما الجيش الذي هاجم اليقنت فكان الجيش الأراغوني وحده، بقيادة دون خايم. وأراد خايم أن يجازي صهره على دسائسه حينما احتل الأراغنيون مدينة بلنسية. لذلك أراد إغراء المسلّمين في مدينة (اليقنت) بحسن المعاملة، فتقدم لهم شروطًا للاستسلام، أفضل مما يتوقعون، وأفضل مما لاقاه إخوانهم في (قرطاجنة) و(الغرب). ومقاطعة الغرب في جنوبي البرتغال اليوم (Aigave)، مرسية (Murica). وبعد احتلال (اليقنت)، أرسل الملك ابنه بيدور، إلى مرسية على رأس جيش، فقاومتهم المدينة مقاومة عنيفة باسلة، وردت جميع الهجمات التي قام بها المهاجمون. واستمرت مرسية في مقاومتها حتى عام 1265.

وحينما كانت القوات الأراغونية تحاصر مرسية، كانت قوات أراغونية وقشتالية أخرى، يخضع باقي المدن في منطقة مرسية بعد أن حاولت إغراءها بالعفو. ولما تم استسلام أكثر مدن المنطقة، شرع الملك خايم في إخراج الحاميات القشتالية من هذه المدن، ليضع مكانها حاميات أراغونية، فبدأ صهره يقلق، ويشك في أن خايم يعمل لحسابه الخاص، وقدر بأ،ه سيضع كل شيء إذا لم ينه الموضوع في أقرب وقت. لذلك شرع في الاتصال بابن الأحمر، وحثه على التوسط لدى ثوار مرسية ليعودوا إلى الطاعة. ومقابل ذلك تعهد ألفونسو بأن يحمل حكام الحصون المنشقين على ابن الأحمر على التفاهم معه والعودة إلى طاعته. وجرى لقاء بين ابن الأحمر وألفونسو في قلعة ابن الوزير قرر مصير مرسية وسكانها بشكل نهائي إذ تنازل ابن الأحمر عن كل مطلب

له ولأولاده في هذه المدينة، وتعهد بأن يبذل جهده لإقناع الثوار بفتح أبواب المدينة للقشتاليين، على أن يكتفي بنفي زعماء الثورة فقط، وأن يعزل محمد بن هود ملك مرسية مع ضمان حياته، وينصب مكانه في الملك أخوه محمد أبو عبد الله (أبو جعفر)، ويعاد إلى تطبيق معاهدة الاستسلام السابقة، دون انتقاص شيء منها. وتضمن للمسلمين حريتهم الدينية، ويبقى على نظام الضرائب المتعارف عليه سابقًا بين المسلمين. ويترك ثلث إيراد الضرائب للملك العربي، ولكن الذي حدث هو أن مرسية كان يحاصرها الجيش الأراغوني، وقد بذل دون خايم جهده لإغراء السكان بالاستسلام إليه، وحرص على عدم تخريب البساتين والمزارع حول المدينة، لكيلا ينفر السكان منه. وأخيراً استسلمت المدينة إليه في 13 فبراير 1266.

تتضارب الأقوال حول ما حدث حين دخول الجيش الأراغوني إلى مرسية، والذي يبدو هو أن ملك أراغون فرض في أول الأمر ضريبة حرب على المدينة، وسمح للحامية بالخروج، وأعطاها أمانًا لمدة يوم واحد، ثم نقض الاتفاق، ووزع نصف المنازل بين فرسان جيشه، وحصر العرب في حي (الرشاقة) (Arrejaca)، كما يبدو أنه شك في إمكانه الاحتفاظ بالمدينة فسلمها إلى صهره بعد أيام، واكتفى بالاحتفاظ بخمسة من أقضيتها. وتقول الروايات الإسبانية إن ألفونسو ترك الفرسان الأراغونيين والقطالونيين في البيوت التي سلمها إليهم ملكهم، وعوض أصحاب البيوت العرب من حسابه الخاص. وفي 5 يونيو 1266، صدر عن الملك الجديد محمد بن هود، أمر ملكي يقضي بأن يخلي المسلمون البيوت التي لهم في الحي المسيحي، وأن يخلي المسيحيون البيوت التي يسكنها في الحي الإسلامي (حي الرشاقة)، وأقيم جدار فاصل بين الحيين، لمنع السرقات والتعديات والاصطدامات التي كان المسلمون يشكون منها. وبعد هذه الثورة أخذ ذكر بني هود يتلاشى شيئًا فشيئًا، ولم يعد

يتحدث عنهم المؤرخون، وبقيت إدارة الحي العربي (الرشاقة) في مدينة مرسية بيد بني هود حتى عام 1308 م، إذ انتقلت بعد هذا التاريخ إلى أيدي القشتاليين. وهكذا انتهت هذه الثورة بالإخفاق، بعد أن دامت قرابة ثماني سنوات، وكان مقدراً لها النجاح لو أنها لقيت من بني الأحمر، ومن الممالك الإسلامية في المغرب العربي، عونًا كافيًا. ولكن خيانة حكام وادي آش ومالقة وقمارش، وإعلانهم العصيان على ابن الأحمر، بسبب أعذار واهية، وعقدهم معاهدة مع ألفونسو، شلت حركة ابن الأحمر، وجمدته مكانه، فتمكن الإسبان من إخضاع المنطقة مدينة إثر مدينة. ولم ينته عصيان القادة على ابن الأحمر إلا بعد أن استنفد العصيان أغراضه، فأمرهم ألفونسو بأن يعودوا إلى الطاعة فعادوا.

وكان من نتيجة هذه الثورة الفاشلة أن انسحبت أكثر سكان منطقة الغرب المسلمين إلى غرناطة، تاركين كل شيء في الأرض التي خرجوا منها، فانقرض العنصر العربي في هذه المنطقة أو كاد.

الثورة الثانية في مملكة بلنسية (1276 - 1277):

لبث العرب هادئين في مملكة بلنسية ثماني عشرة سنة، بعد ثورتهم فظن دون خايم أن الأمور استتبت له، وتقول الروايات الإسبانية إن الملك كان شخصًا مستنيراً، يدرك فائدة الاحتفاظ بوجود السكان العرب كيد عاملة، مادة للإنتاج، فسن قانونًا ضمن حياة المسلمين، وكفل لهم حرية محددة، ومنحهم حق الانتفاع بجزء صغير من نتاج عملهم، ولكنه استمر في معاملتهم كالبهائم. وبعد أن هدأت الأمور بدأ الملك يشعر بثقل الوعد الذي قطعه للبابا، وأقسم عليه أمام مذبح العذراء بأن يمحو العنصر العربي من مملكته. إلا أن البابا (كليمانت الرابع)، أخذ في ملاحقة الملك لإبادة المسلمين، وأعلمه

بواسطة أسقف بلنسية بأنه ملتزم أمام الله، بأن يشن على العرب حربًا لا هوادة فيها، وأن عليه أن يوجه اضطهاده وملاحقته إلى المسلمين الموجودين في مملكته، وأن يطهر أرضه منهم. وكان النبلاء تقوم استثمارتهم الزراعية على أكتاف العرب، لذلك كانوا يعارضون في اضطهاد العرب لكيلا يحملهم الاضطهاد على الهرب، فتتعطل مصالحهم الخاصة. وتجاه الضغط المتناوب الواقع على الملك قرر أن يبقى العرب حيث هم، لكنه رفع عنهم حماية الدولة، وتركهم تحت رحمة الأشقياء الذين بدأوا يتخطفونهم، ويبيعونهم عبيدًا في سوق النخاسة، تحت سمع الدولة وبصرها، وهي لا تعارض تلك التصرفات ولا تستنكرها، وذهبت شكاوى المسلمين واحتجاجاتهم على هذا الظلم الرهيب أدراج الرياح. ولما يئس المسلمون من كل إنصاف قرروا الثورة، فلم يشعر الأراغونيون إلا والثورة تندلع فجأة في جنوبي نهر (شقر) في شهر مارس 1276، واحتل الثائرون دفعة واحدة 40 حصنًا ومعقلا، وأرسلوا إلى ابن الأحمر يستمدونه ويسألونه العون والنجدة.

كان الملك خايم في ذاك الحين في مملكة بلنسية، ولكن لم تكن لديه قوات كافية يستطيع أن يخضع بها المنطقة الثائرة، وقوات مملكة بلنسية تكاد لا تكفي لأكثر من مراقبة المناطق الثائرة، ومنع المناطق الأخرى من الانضمام إلى الثوار، وقوات أراغون وقطالونيا، التي أرسل الملك بطلبها، لا يمكن أن تصل قبل مضي شهر، فقرر كسب الوقت، وأخذ الأمر بالحكمة والمفاوضة إلى أن يصبح في حالة أفضل: فأعلن للثائرين بأنه يمنح هدنة لجميع الحصون التي لا ترفع علم غرناطة. أما الحصون التي ترفعه فإنه سيهاجمها فورًا. وبالفعل فإنه شرع بما لديه من قوات بمهاجمة الحصون التي رفعت علم غرناطة، وأخذ في إزعاجها ليمنع عنها المؤن، وليمنعها من ترميم ما تخرب من حصونها. ولما

تجمع لديه بعض القوات تحرك خايم في شهر حزيران إلى شاطبة - مركز المنطقة الثائرة - وشرع في حصارها، وهو يقصد بذلك قطع الاتصال بين القوات العربية المتمركزة في وادي شقر، وبين القوات المتمركزة في جبال (اليقنت). وفي أثناء ذلك وصلت قوات عربية من غرناطة، ومتطوعة من المغرب العربي بقيادة الأزرق - قائد ثوة بلنسية السابقة عام 1254 - وبذلك أصبح المسلمون في مركز قوي يمكنهم من تهديد الجيوش النصرانية تهديداً خطيراً، ولكن الأزرق قتل غيلة وغدراً في كمين أمام حصن الكوي (Alcoy) فتسلم ابنه القيادة، ولكن هذا قتل أيضًا في كمين وبذلك حرمت الثورة من خبرة الأزرق وكفاءته وقدرته على جمع الكلمة، ولم يفت مقتل الأزرق وابنه في عضد الثورة، فقد باغت الثائرون حامية قلعة الكوي، في كمين نصبوه لها، وقضوا عليها تقريبًا، فبقي الحصن بلا قوة تدافع عنه. واندفع المسلمون إثر ذلك يقتحمون المسالك والممرات الممتدة جنوبي نهر شقر، وسيطروا عليها، وزحفت جموعهم شمالا حتى بلغوا أسوار بلنسية، وتصدت لهم قوة من فرسان (منظمة مونتريال) في وادي البيضاء فهزموها هزيمة منكرة، وقضوا على أكثر رجالها، وساءت حالة جيوش أراغون، ولم يبق لديها عدد كاف للدفاع عن شاطبة.

حينما كانت الثورة في أوجها مات ملك أراغون خايم الأول في 27 يوليو 1276، وأوصى ابنه أن يتابع الحرب ضد المسلمين إلى أن يقضي عليهم ويبيدهم، وطلب أن يترك جثمانه مسجى في كنيسة بلنسية إلى أن تنتهي الحرب. وتسلم بيدرو زمام الأمور، ولكنه لم يعمل بما أوصاه به أبوه، وإنما شرع في مفاوضة رؤساء الثورة، وكانوا أربعة، واتفق معهم على هدنة مدتها ثلاثة أشهر، إلا أنه استثنى من الهدنة ستة حصون قدر أنه يستطيع إخضاعها في فصل الخريف، إذا ما أتلف ما حولها مما تتمون به. غادر بيدرو شاطبة في

شهر آب إلى سرقسطة، حيث توج فيها بتاريخ 16/ 11/ 1276، وبقي في أراغون يدبر أمور المملكة حتى إبريل 1277، ولما عاد إلى بلنسية في شهر إبريل، أعد عدته لمهاجمة الحصون الستة، التي استثناها من شروط الهدنة، فهاجمها، وأتلف ما حولها من مزروعات، ومصادر القوت والمؤن. ولم يكن في هذه الحصون كميات من المؤن تكفيها لمدة طويلة، لذلك لم تجد حاميتها بدًا من الانسحاب. وقد قدر مجموع ما فيها من الرجال بثلاثين ألفًا، انسحبوا مع عائلاتهم إلى حصن (مونتيسا). وكانت (مونتيسا) موقعًا حصينًا لكن اتصاله مع من حوله صعب، كما كان يصعب تأمين المؤن له. وكان الملك بيدرو ينتظر اجتماع الثوار في هذا الحصن ليحيط بهم ويقضي على الثورة دفعة واحدة، إلا أنه خاف من وصول قوات مغربية لنجدة الثوار. وأراد الملك أن يقضي على الثورة قبل أن تصل النجدات، فهاجم الحصن بعنف، لكن حاميته التي كان يذكي حماستها ما تنتظره من وصول النجدات المغربية إليها، وخوفها من الانتقام منها، كانت تدافع ببسالة فائقة، وحماسة كبيرة، فلم يستطع الملك أن يحقق أي نصر عليها، لذلك قسم قواته بشكل يستطيع معه محاصرة الحصن ورد القوات المغربية إذا وصلت لنجدة الثوار. وبقي الحال كذلك إلى آخر شهر سبتمبر 1277، وحينئذ تأكد الملك أن ملك مراكش مشغول عن الثوار بأموره الداخلية، وأنه تركهم لمصيرهم، فعاد الملك وجمع قواته وشن بنفسه هجومًا على هضبة (موديلا) ((Muela التي تشرف على الحصن، والتي تعتبر مفتاحًا (لمونتيسا) (Mon - tesa)، فقابله المدافعون بجرأة وبسالة وإصرار على المقاومة، ولكن الملك أصر على التقدم، تتبعه صفوة مختارة من جنده، واستمر في زحفه إلى أن تمكن من احتلال الهضبة بعد أن تقطع درعه وسيفه، وكان ذلك في يوم 29 سبتمبر 1277. وتقول الرواية الإسبانية إن هذا الهجوم الصاعق، أرهب الثائرين فلم يفكروا في الانسحاب

إلى مونتيسا، والدفاع عنها وطلبوا الاستسلام دون إملاء شروط، فوافق الملك على نزع سلاحهم ولم يعاقبهم، ووزعهم على المملكة لإعمارها، خلافًا لما أوصاه به أبوه من إبادة جميع المسلمين والقضاء عليهم في مملكة بلنسية. وبعد استسلام مونتيسا، اضطربت أمر الثورة وأخذت في الاضمحلال والتلاشي.

ثورة غرناطة عام 1499:

عينت الملكة إيزابيلا عام 1495 قسيسًا يدعى (فرانسيسكو خيمنس دو سيسنيروس)، كردينالا في طليطلة. ثم توسط خيمنس هذا لدى الملكة، فعينت صديقه القسيس (دي ديسا) (De Dassa) عام 1498م، محققًا عامًا، ومعروفًا للملكة. وعن طريق هذا الصديق أصبح خيمنس مسيطرًا على ديوان التحقيق. وفي عام 1499، استدعت الملكة خيمنس إلى غرناطة ليتولى أمر المسلمين فيها، فباشر هذا بإجبار المسلمين على التنصر. وإحراق مليون كتاب عربي (على ما تقوله الروايات). وأخذ في محو اللغة العربية، واضطهد رجال الدين المسلمين. إلا أنه بالرغم من جميع الجهود التي بذلها خيمنس، فإنه لم يتوصل إلى النتيجة التي كان يحلم بها، إذ بقي إقبال الناس على التنصر محدودًا.

ولكن خيمنس كان يريد مجدًا رخيصًا، فآلمه فشله، وزاد حنقه على المسلمين، وخصوصًا على العائلات التي كانت مسيحية منذ وقت قريب قبل سقوط غرناطة ثم تحولت إلى الإسلام. وكانت ترفض العودة إلى النصرانية مما كان يثبت أنها إنما تحولت إلى الإسلام عن عقيدة وقناعة بمبادئه وسمو تعاليمه، دون إكراه من أحد. ولهذا فقد قرر خيمنس أن يلجأ إلى العنف ليستر فشله في إقناع المسلمين بترك دينهم واعتناق النصرانية.

اجتهاد غريب لمحاكم التفتيش:

كانت دواوين التحقيق (محاكم التفتيش) تأخذ باجتهاد غريب، سبق أن توصلت إليه، وأصبح جزءًا من القانون الذي تحكم بموجبه في الدعاوى المعروضة عليها. وهذا الاجتهاد يعتبر أبناء المرتدين عن النصرانية، وأحفادهم، وأنسالهم جميعًا، مرتدين مثل الآباء، ومرتكبين لجريمة الارتداد، التي تطولها ملاحقات ديوان التحقيق، ويخضعهم لنفس العقوبة التي ارتكبهاجدهم المرتد الأول. فتذرع خيمنس بهذا الاجتهاد غير المنطقي، وأراد أن يطبقه على المسلمين في غرناطة، على اعتبار أن آباءهم وأجدادهم كانوا مسيحيين تابعين للكنيسة، وبما أن الأحفاد يرفضون العودة إلى المسيحية، بعد أن نصحهم، ووعظهم، وذكرهم بأصلهم المسيحي، فقد اعتبرهم هم أيضًا مرتدين. ووجد الكاردينال من هذا الباب منفذًا يتوصل منه إلى خرق بنود معاهدة غرناطة، وإلى إرواء حقده. وإطفاء نار ثورته على أولئك المسلمين العنيدين، الذين رفضوا دعوته وأحبطوا مسعاه.

رد المسلمين:

ولكن المسلمين ذوي الأصول المسيحية الثابتة، ردوا بأن آباءهم دخلوا منذ سنين طويلة في الإسلام، طوعًا ودون ضغط أو إكراه لما رأوه فيه من تسامح؛ وأن الأبناء نشأوا على الإسلام، ولا يعرفون لهم دينًا غيره. وإذا جاز العودة إلى الأصول والأجداد، لبلغ الأمر بالإنسان الوصول إلى ما قبل المسيحية، يوم كان الناس كلهم وثنيين. وإذًا فالدين المسيحي طارئ على الإسبان مثل الدين الإسلامي، لا فرق بينهما إلا في عدد السنين. وإذا سمح الإنسان لنفسه بالرجوع إلى سجلات التاريخ، للبحث فيها عما كان عليه كل واحد، لتوصل إلى أشياء سخيفة وغير منطقية. وعلى كل حال فإن معاهدة

غرناطة كانت صريحة في هذا الصدد، وهي تحمي الأشخاص الذين كانوا هم أنفسهم نصارى ثم أسلموا، وما زالوا يوم توقيع المعاهدة أحياء. وهذا يدل على أنه كان هناك كثير من المسيحيين قد أصبحوا مسلمين بمحض اختيارهم وإرادتهم، وهم يصرون على البقاء على الإسلام، لذلك جاء في المادة 31 من معاهدة غرناطة: «تقرر واتفق على أنه إذا أصبح أحد من النصارى - رجلا كان أم امرأة - مسلمًا قبل توقيع الاتفاق، فلا يستطيع أحد من الناس شتمه أو إهانته بأي شكل كان. وذا فعل أحد ذلك فإنه يصار إلى معاقبته من قبل سموهما (أي من الملكين). ولكن هذه الردود لم تقنع الكاردينال المتعنت، وأصر على الملاحقة.

انتهاك الحرم في حي البيازين والثورة:

بدأ أعوان خيمنس بملاحقة العائلات الكثيرة، ذات الأصول المسيحية المعروفة في غرناطة، وقبضوا على كثير من الرجال والنساء، وزجوا بهم في السجون. وكان هناك مفوض للشرطة يدعى (باريو نويفو) فظ غليظ القلب، قاسي التصرف، أساء معاملة المسلمين فكرهوه. وقد دخل في يوم من أيام عام 1499 حي البيازين للقبض على إحدى النساء المسلمات، وكانت هذه السيدة ابنة رجل سبق له أن اعتنق الإسلام، ثم تزوجت رجلا مسلمًا، وأصبح لها بنون وبنات منه. فطرق المفوض المذكور الباب، هو وتابع للكاردينال، وقبضوا عليها وعلى أولادها واستاقوهم جميعًا بالقوة والإكراه أمامهم إلى السجن. فتجمع الناس في الحي، حول هذا المشهد المؤلم، الذي لم يعرف العرب مثله، وانطلقت استغاثات المرأة طالبة من إخوانها حمايتها من هذا الاعتداء الصارخ المهين من المفوض، ومن القسيس تابع الكاردينال، وتدخل المسلمون محاولين حمل المفوض وصاحبه على ترك المرأة وأولادها،

لأنها لم ترتكب جرمًا، ولم تقترف إثمًا. ولكن المفوض وصاحبه ردا عليهم ردًا عنيفًا وهدداهم بالويل والثبور، فحدثت مشادة، رمى فيها أحد المسلمين المفوض بحجر فقتله، وهرب القسس لجأ إلى أحد بيوت المسلمين، فأخفته السيدة المسلمة صاحبة البيت تحت سريرها، وأنقذته من الموت. وأثر ذلك سرت الثورة في نفوس المسلمين، وانطلق الناس يتنادون إلى السلاح من أجل الحفاظ على امتيازاتهم، ودينهم، وحريتهم. وأسرع المسلمون فاحتلوا أبراج حي البيازين والقصبة، وأقاموا المتاريس بسرعة. وقبل أن يعرف القائد العام (دو تابديلا) بما حدث في البيازين، كان المسلمون قد سيطروا على الموقف في منطقتهم.

ولما أقبل الليل، قدر القائد العام أن المسلمين سيهاجمون الكاردينال، مشعل الفتنة، ومسببها، وكان يقيم في قصر محصن، من حي (هنارس)، فأرسل إليه مفرزة من الجند لتصحبه إلى الحمراء حيث يكون في مأمن من الاعتداء عليه فرفض الكارينال التحرك من بيته، وتظاهر بالبطولة، قائلا إنه يريد الفوز بالشهادة. وفي الليل هاجمه المسلمون، وحاصروا بيته، ولكن البيت كان جيد التحصين، وفيه عدد واف من الجند المدافعين عنه، واستمر القتال طوال الليل حول البيت. وفي الصباح أدرك الكاردينال أن الموضوع جد، فهرب إلى الحمراء، ولم يعد يفكر في أجر الشهداء بعد أن رأى أشباح الموت تطوف فوق رأسه. كان القائد العام للجيش يدرك أن قوة المسلمين أكبر من قوته ففضل أخذ الأمر بالحكمة، كسبًا للوقت، وشرع في مفاوضة الثائرين، ريثما تصله القوات التي أرسل بطلبها على جناح السرعة. وأرسل إلى حي البيازين ترسه كتعبير عن رغبته في السلم. وأسرع المسلمون بتنظيم أنفسهم. وانتخبوا أربعين شخصًا من بينهم لتولي الإدارة، والقيادة، وبدأوا بترميم ثغرات حصونهم. وسرعان ما انضمت إلى الثائرين قوات كبيرة

تجمعت من كل مكان حول غرناطة، وأصبحوا على أهبة الاستعداد، ولكنهم لم يتخذوا المبادهة، ولم يباشروا الهجوم على الإسبان. وقابل عدد من الزعماء المسلمين والفقهاء القائد العام، فشرح لهم الأخطار التي تتهددهم، وتتهدد عائلاتهم، إذا ما استمروا في ثورتهم، ورفضوا الخضوع قبل أن يصل الجيش الذي سيرسله الملك. ورد عليه الفقهاء، شارحين التعديات التي وقعت عليهم، والتجاوزات التي قام بها خيمنس وأعوانه، على حرياتهم الدينية وعلى نصوص المعاهدة التي وقعها الملكان، وأقسما على احترامها هما وأنسالهما، وقالوا له إنهم لا يخشون شيئًا من جانب الملك، لأنهم غير ثائرين عليه، وإنما يدافعون عن شرف كلمته وتوقيعه[1]. نحاول تقيم شامل للموقف العثماني تجاه قضية إسبانيا الإسلامية. ذلك الموضوع الذي تعددت حوله آراء الكتاب والمؤرخين بين منصف وغير منصف، وبين متعاطف ومتحامل. من خلال استعراض حصيلة الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع، يمكن حصر الآراء حوله في تيارات وآراء ثلاثة:

الأول: يتبنى تأكيد سلبية الموقف العثماني. الثاني: يتوقف في تحديد الحكم ريثما تظهر وثائق ودراسات تعتمد على المصادر العثمانية. الثالث: يدلل على لفاعلية الدور العثماني وإيجابيته. وقبل أن نقدم وجهة نظرنا من واقع ما عرضناه في ثنايا هذا البحث، سوف نتتبع هنا آراء الأطراف الثلاثة من خلال طروحاتها. يمثل التيار الأول الذي يتبنى تأكيد سلبية الموقف العثماني المؤرخ محمد عبد الله عنان. «أن موقف قسطنطينية إزاء مسلمي إسبانيا أولا، قبل سقوط غرناطة، ثم بعد سقوطها، إزاء أمة إسبانيا الإسلامية الموريسكية، لم يكن متسمًا بأية بادرة مشكورة أو موقف مشرف، يستحق

(1) د. أسعد حوامد، نفس المرجع، ص 271.

تسجيل التاريخ وتقديره»، ويعلل عنان لذلك بقوله: «ولكن سلاطين آل عثمان شغلوا عن بذل أية حركة نبيلة في هذا السبيل بأمجادهم العسكرية الجديدة المتواصلة، وبفتوحاتهم المخربة لمصر وبلاد المشرق العربي، كما شغلوا بفتوحاتهم العقيمة في أوروبا، وهي الفتوح التي أثارت أوروبا النصرانية كلها على الإسلام، ودفعتها إلى التكتل لمناوأته وكفاحه في حملات صليبية جديدة. والحق أن الدراسات الأندلسية للأستاذ عنان تعد من الجهود العلمية المرموقة في المكتبة العربية الإسلامية المعاصرة، وربما كان عدم توفر الوثائق والمصادر العثمانية لديه هي التي ساقته إلى هذه النتيجة التي توصل إليها. غير أننا نشك في أن غياب الوثائق والمصادر العثمانية هي السبب الوحيد، لأننا نجد في ثنايا أبحاثه نزعة غير محايدة وغير منصفة تجاه العثمانيين الأتراك جعلته يطلق على فتوحاتهم بأنها «عقيمة» وعلى ضمهم لمصر والمشرق العربي بأنها فتوحات «مخربة».

ثم إن المؤرخ عنان وقع في خطأ الظن بأن الدور المطلوب من الدولة العثمانية تجاه مسلمي إسبانيا هو تخليص وترحيل المسلمين من إسبانيا، حين قال: «ولو أبدت «الدولة العثمانية» يومئذ ضد إسبانيا أية حركة جادة، لتحقق للموريسكيين ما كانوا يرومونه من الخلاص والخروج من إسبانيا بأولادهم وأموالهم قبل مأساة النفي بزمن طويل. فالمعروف أن مسلمي إسبانيا كانوا يسعون لتجديد كيانهم السياسي في إسبانيا سواءً عن طريق الحركات الجهادية أو بالاتصال بالدول الإسلامية، وأما الهجرة فكانت الحل الأخير الذي يلجأون إليه مكرهين. يمثل الرأي الثاني الذي يتوقف في تحديد الحكم على الموقف العثماني ريثما تظهر وثائق ودراسات تعتمد على المصادر العثمانية، الدكتورة ليلى الصباغ: «من الصعب جداً رسم خط واضح وجلي لسياسة الدولة العثمانية من ثورة مسلمي غرناطة، بل ومن مجموع قضية المسلمين المنصرين

في إسبانيا من بدايتها إلى نهايتها، فالدراسات حولها قليلة، ولابد من نبش الأرشيفات للتعرف على جميع المراسلات الدبلوماسية لجميع الدول في المنطقة، والرجوع الدقيق والممحص للأرشيف التركي، والاطلاع بخاصة على خفايا مفاوضتها مع الدول الأوروبية، وموقع القضية الإسلامية الإسبانية منها، إذا كان هناك لها موقع. وأما التيار الثالث الذي يدلل على فاعلية الدور العثماني وإيجابيته فقد بدأ يشق طريقه أخيراً في المكتبة العربية ومراكز الأبحاث والملتقيات العلمية، ويقف الدكتور عبد الجليل التميمي في مقدمة الباحثين والمؤرخين المؤدين لهذا التيار. بلور التميمي خلاصة دراسته لموضوع الدولة العثمانية والقضية الموريسكية، بتأكيد حقيقة الخلفية الدينية للصراع العثماني الإسباني في البحر المتوسط والمغرب العربي وإسبانيا الإسلامية وأن المحرك الأساسي للعثمانيين في المنطقة أن مواجهة الزحف الإسباني الصليبي الذي دفعته نشوة الانتصار على المسلمين في الأندلس إلى تصفية الوجود الإسلامي في المغرب العربي والبحر المتوسط بروح صليبية موغلة في التعصب. «إن موقف العثمانيين تجاه المسيحيين الذين يعيشون بين ظهرانيهم أو الدين تحالفوا معهم، كان موقف التسامح والتحالف. أما موقفهم من المسيحيين الذين أعلنوا «الحرب المقدسة عليهم» وحاربوا المسلمين وألحقوا بالمويسكيين بإسبانيا الإسلامية أشد ألوان التنكيل، وعملوا على احتلال مدن الساحل الإسلامي المغربي، فإن موقفهم منهم كان شديداً وعنيفاً، شدة وعنف خصومهم». واعتماداً على الوثائق العثمانية التي نشرها، بين التميمي محاور السياسة العثمانية التي تشكل الموقف العثماني من قضية مسلمي إسبانيا وتخليص شعوب بلاد المغرب العربي. وأوضح أنها إعلان الجهاد على الكفار، ودفعهم عن البلاد، وإعلاء كلمة الله، وإجراء الشرع الشريف، والحرص على أمن الرعايا والبرايا وراحتهم، وحفظ البلاد وحراستها. أشار

الباحث شكيب بنحفري أن هناك تحولا في معرفة حقيقة الموقف العثماني. «لا شك أن موقف الدولة العثمانية من الملف الموريسكي قبل وبعد سقوط غرناطة، أصبح اليوم يتعدل ويأخذ مكانه الحقيقي واللائق به، وهذا موازاةً مع ظهور الوثائق العثمانية حول الموضوع». أوضح هذا الباحث في رسالته للماجستير التي قدمها باللغة التركية في إحدى الجامعات التركية حول موضوع المساعدات العثمانية لمسلمي إسبانيا أثناء هجرتهم إلى الجزائر، بأن الحوض الغربي لمنطقة البحر المتوسط كان مسرحًا لأحداث هامة جدًا خلال الفترة الممتدة بين نهاية القرن الخامس عشر الميلادي وبداية القرن السابع عشر الميلادي، حيث شهدت المنطقة نهاية الحكم الإسلامي في إسبانيا، وبروز كل من إسبانيا والبرتغال كقوتين هامتين استفادتا من الوضعية المتداعية التي عاشتها منطقة المغرب العربي وأخلتا بميزان القوي الذي أصبح في صالح العالم الصليبي. لكن ظهور الدولة العثمانية على مسرح الأحداث باعتبارها القوة الإسلامية الوحيدة آنذاك اقتصاديًا وسياسيًا أهلها إلى إعادة موازين القوى إلى كفة التوازن الذي كان سائدًا من قبل. مما ساهم في حماية الجاليات الإسلامية المتبقية ببلاد مسلمي إسبانيا من الاعتداءات النصرانية بقيادة الكنيسة الكاثوليكية المتحالفة مع ملوك إسبانيا. كما ساهم الوجود العثماني في إيقاف الهمم وحماية سكان المغرب العربي من الحملات الصليبية. لقد وقفت الدولة العثمانية موقفًا إيجابيًا مؤثرًا وفاعلا من مسلمي إسبانيا حيث وفرت لهم كل أسباب النجاة وأنقذت هويتهم من الانصهار في المجتمع الإسباني الجديد. وكان تأسيس الإيالات الغربية للدولة العثمانية في منطقة المغرب العربي قاعدة الانطلاق لنجدة مسلمي إسبانيا. ويضيف هذا الباحث إلى أنه على الرغم من أن الدولة العثمانية بعد عهد السلطان سليم الثاني دخلت مرحلة التوقف وبداية التقهقر من المكتسبات، فإنها أولت غاية فائقة لمسألة مسلمي إسبانيا

حيث فتحت لهم أبواب النزوح والهجرة إلى الأراضي العثمانية، كما عملت على تأمين سبل الوصول والهجرة إلى بقية البلدان الإسلامية، ويتجلى الدور العثماني في الاستقبال الحار الذي حظي به مسلمو الأندلس على سواحل المغرب العربي مما أحيا الآمال بين الجاليات مسلمي إسبانيا في حياة كريمة بعد رحلة عذاب وقهر. أما المؤرخ الوزير الجزائري أحمد توفيق المدني فيرى أن الدولة العثمانية كانت بعيدة جغرافيًا عن إسبانيا الإسلامية، وكانت آنذاك «تحارب من الشرق إلى الغرب شاه إيران الشيعي، وروسيا، ودول البلقان، والمجر والنمسا، ولو أنها غفلت طرفة عين من ثغرة واحدة من تلك الثغرات الممتدة على مسافة تزيد عن العشرين ألف كيلومتر لنفذ الأعداء من قبلها، ولحطموها على أن الدولة العثمانية، وهي في حالتها تلك، قد بلغها صراخ واستنجاد أهل الأندلس واستعدت تجهز جيشًا وأسطولا لإمداد المسلمين. وخلص المدني إلى القول بأن الدولة العثمانية بذلت جهودًا متواصلة في سبيل إنقاذ مسلمي إسبانيا. أما الباحث الدكتور نبيل رضوان فقد أفرد مؤلفًا في «جهود العثمانيين لإنقاذ مسلمي إسبانيا واسترداده»، ورغم أن الكاتب استطرد كثيرًا خارج الموضوع وجعله تاريخًا لإسبانيا والدولة العثمانية في القرن العاشر الهجري دون التركيز على صلب الموضوع، فقد انتهى إلى القول بأن الدولة العثمانية سعت سعيًا صادقًا وراء تحقيق استرداد إسبانيا الإسلامية. وكما طال عمر الدولة وطال عصرها الأول، عصر المجد والعظمة والفتح والجهاد فقد طال مسعى الدولة سعيًا صادقًا دؤوبًا وراء تحقيق استرداد إسبانيا، بيد أن اتساع الدولة وامتداد أطرافها وانشغالها في أكثر من ميدان، وظهور العوائق ونموها، وخاصة خروج الأوروبيين إلى المحيط الهندي والعالم الجديد وانتقال التوازن الدولي من البر إلى البحر، وما أعقب ذلك من تطورات خطيرة في الميدان الشرقي، كل ذلك أعاق استرداد الأندلس على أيدي العثمانيين. نختتم هذه

الآراء التي تدلل على فاعلية الدور العثاني وإيجابيته باستطلاع وجهة نظر تركية للمؤرخ التركي المعاصر يلماز أوز تونا. فقد لخص رأيه في الموقف العثماني بقوله: «ساندت استانبول سياسة تخليص مسلمي إسبانيا قدر استطاعتها، ثم يوضح أثر الدولة العثمانية في إنقاذ المغرب العربي بتصوير الحالة الخطيرة التي سبقت التدخل العثماني: كان المدفعيون الإسبان يتسلون بتوجيه مدافعهم أثناء آذان المؤذن في مدينة الجزائر ويصوبونها نحو المؤذنين في المنارة ويدمرونها وكان الوضع يوحي بأنه لا توجد قوة تحول دون أن يلقى المغرب العربي نفس عاقبة مسلمي إسبانيا. وهكذا يتبين اتفاق مجموعة من الباحثين والمؤرخين على إيجابية الموقف العثماني تجاه قضية مسلمي إسبانيا مع الأخذ في الاعتبار الظروف الدولية والمحلية التي ساهمت في التأثير سلبًا وإيجابًا في تحديد هذا الموقف.

من خلال عرضنا للموضوع في هذا البحث، تبين أن اتصالات مسلمي إسبانيا بالعثمانيين لم تنقطع طوال مائة وعشرين عامًا، منذ اتصالهم الأول في 891 هـ/ 1486 م، إلى اتصالهم الأخير في 1023 هـ/ 1614 م. وفي ذلك دليل قاطع على قناعة الأندلسيين أنفسهم بجدوى اتصالاتهم، وأن الدولة العثمانية بثقلها الديني والسياسي والدولي بمثابة الدرع الواقي، والسند القوي، سيما وأن مؤشرات الأوضاع في بداية القرن العاشر الهجري كانت لصالح العالم الصليبي. لو افترضنا عدم بروز الدولة العثمانية الإسلامية إلى الساحة في بداية القرن العاشر الهجري، حينما سقطت غرناطة، وضعفت دولة المماليك وظهر إسماعيل الصفوي في بلاد فارس والعراق ليفرض التشيع على أتراك إيران، وطوق البرتغاليون الأراضي المقدسة، لو افترضنا ذلك كله فماذا سيكون مصير العالم الإسلامي؟. من الظروف الإيجابية التي خدمت الموقف العثماني إزاء مأساة المسلمين في إسبانيا، ثقة مسلمي إسبانيا بالدعم العثماني،

والتفات العثمانيين لجبهة البحر المتوسط، ونجاحهم في التصدي للإسبان، وتخليص الجزائر وتونس وطرابلس من السيطرة الإسبانية، وترحيب علماء وأهالي المنطقة بالعثمانيين، وبروز نجم مجاهدين أفذاذ أحيوا الجهاد البحري وأرعبوا الإسبان، ثم نجاح العثمانيين في بعض المراحل في إيجاد حكومات موالية لهم من بين حكام فاس ومراكش، ونجاح تحالف الدولة العثمانية مع فرنسا ضد إسبانيا، وأخيراً فإن تركيز العثمانيين على البعد الديني للقضية من خلال مبدأ الأخوة في الدين، ونصرة المؤمنين، وجهاد الكافرين، وانتهاج سياسة متعاطفة تكفل الحياة الكريمة للمهاجرين المسلمين من إسبانيا في الأراضي العثمانية، قد ساهم في ضمان استمرار الموقف الإيجابي للعثمانيين.

من الظروف السلبية التي عرقلت المساعي العثمانية تجاه القضية الأندلسية، بعد المسافة الجغرافية بين إسبانيا الإسلامية واستانبول، وضعف القوة البحرية للعثمانيين في البداية مقارنة بقواتهم البرية الضاربة، وتوتر العلاقات بين العثمانيين والمماليك، وتعدد الجبهات المعادية، ونشوء الأحلاف الصليبية بزعامة إسبانيا والبابا، ثم ظهور الشاه إسماعيل الصفوي في بلاد فارس والعراق، وتسرب الأساطيل البرتغالية الصليبية إلى مياه البحر الأحمر والخليج وتهديد الأماكن المقدسة، وأخيراً إخفاق حركة مسلمي إسبانيا في 978 هـ/ 1570 م، وعدم قدرة الأسطول العثماني على التحرك لصالح مجاهدي إسبانيا بسبب عملية فتح قبرص وبسبب هجوم إسبانيا والبندقية والبابا ضد الأسطول العثماني وتحطيمه في ليبانتو[1].

قضية الموريسكيين بأمريكا

كان الموريسكيين يعيشون على هامش المجتمع الإسباني لعصرهم، وهذه حقيقة جد معروفة، وكان المأخذ الرئيسي الموجه ضدهم يتمثل في عدم

(1) د. عبد اللطيف محمد الحميد، المرجع السابق، ص 135.

مشاركتهم في الاتجاهات السياسية والدينية الكبيرة للأمة الإسبانية، وكانوا يمارسون في الخفاء دينًا آخر، محولين بذلك وجهة نظرهم إلى إخوانهم بالمغرب العربي، أما التركي فكان يمثل بالنسبة إليهم الأمل الكبير، ومن جهة أخرى اختلفت عاداتهم وطريقة عيشتهم، وقد كان الحكام خلال القرن السادس عشر، يحاولون ممارسة سياسية اندماجية، ولكن بدون جدوى.

ففي 1584 انتقدهم جوان روفو (juan rufo) في هذه الأبيات من قصيدة الأغنية الأولى من الاستربيادا (Austiada) لا يستطيع أحد منهم أن يحتضن ابنًا آخر ولا أن يجاهر بعفته لا ولا يستطيع أن ينقطع إلى الحياة الأدبية أو العسكرية. إن تنقلاته وعدم استقراره لا يؤديانه حتمًا أن يجرب عالم المغامرات البحرية» وبذلك كان المؤلف يرى أن رفض الموريسكيين حياة التبتل الكنائسي وعدم مشاركتهم المغامرة الحربية الكبيرة وكذلك المغامرات الاستعمارية لعصرهم، يعتبر موقفًا سياسيًا محضًا. على أن فران اغستان صالوسيو (Fray Agustin Salucio) أستاذ في علم الإلاهيات ودومينيكي أيضًا: «إن الحروب والهدن والتحصينات بفلنذره (Flandres) أو إيطاليا لا تحول دون القضاء عليهم، كما لا يتحول أحد منهم إلى رجل ديني، راهب أو قس، هذا فضلا على أنه لا يوجد أيضًا من بينهم أخوات راهبات». وحتى سرفانتس (Cervantes) نفسه أعاد هذه الفكرة مرتين إحداهما في كولوكيو (Coloquio) ثم في بيرسيل (Persiles): » إن الدين والحروب وأمريكا لا تقلل من عددهم! إذ كلهم يتزوج وكلهم ينجب وبالتالي ومنطقيًا فإن عددهم في ارتفاع مستمر» وإذا تبنينا وجهة نظر الكتاب المعاصرين، نذهب إلى الاعتقاد أن الموريسكيين لم يشاركوا البتة في الحملات بالهند، غير أن قراءة دعاوى ديوان التحقيق بليمًا (Lima) ومكسيكو (Mexico) وكارطاجنا (Cartagena) بانديّاس (Indias) تؤدي بنا إلى إلقاء أضواء جديدة على هذا الحكم، ولا

يستغرب هذا الأمر خاصة إذا تذكرنا إن المؤلفين السابقي الذكر، كانوا يترجمون عن صدى الرأي العام لعصرهم. أما الحقيقة التاريخية فهي أكثر تشعبًا وسنحاول أن نحللها ونشرحها.

سندرس في مرحلة أولى وجهة نظر المشرع: أي ماذا تقول مجموعة القوانين بالندياس (Indias) وكذلك الوثائق حول مرور الموريسكيين بالهند؟ وبعد ذلك نتساءل حول تطبيق مختلف القوانين وسنحلل انطلاقًا من اعترافات ديوان التحقيق عددًا من الحالات المعينة، ويبقى آخر الأمر، أن نوضح مختلف الأشكال التي طبعت هذا الشكل في أمريكا (العالم الجديد). «يطرق هذا الموضوع لأول مرة، إذ يوجد عدد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، ذلك إن عددًا من مقالات روبار ريكار (Robert Ricand) قد كان لها الفضل أن تكون السابقة إلى هذا الميدان وأن تفتح هذا الطريق المجهول، على أن آخر ما ظهر من أعمال كان لرولف ريشار (Rolf Recher) والذي نشر بمدريد في مجلة المنارة (Almenara) 1971 بعنوان: المسلمون بالبرازيل». إن الموريسكيين اضطروا إلى الالتجاء إلى برازيل. وقد تناولت دراسته فترات أخرى من الوجود الإسلامي بالبرازيل. نذكر بمقابل حديث كتبه أحد المؤرخين الجزائريين والذي يذهب فيه أن اكتشاف أمريكا له سوابق عربية، وحسب رأيه أن اسم البرازيل مأتاه من كلمة بني برزل من مسيلة (الأطلس الأوسط) وأن بقايا عربية قد عثر عليها بأمريكا، ومن جهة أخرى نكتفي بذكر دور الموريسكيين في نقل المزروعات الجديدة والتي أدخلت في الهند المغربية حتى إسبانيا خلال القرن السادس عشر والتي تطورت في بلدان المغرب خاصة بعد طرد الموريسكيين سنة 1609 خلال القرن السابع عشر والثامن عشر، نذكر من ذلك الذرة الصفراء والطماطم وبعض أنواع اللوبيا الخضراء والفلفل الأحمر والهندي ويمكن أن نضيف إلى هذه المنتوجات عددًا مختلفًا من العقاقير الهندية

والتي أدخلهـا (Mecoquan) (Mechoacan). الموريسكيين إلى تـركيـا ودول المغـرب العـربي، كـذلك وهو النبـات للإسـهـال مـأتاه ولاية المكسـيك ثم (Chalapo) وهو نبات قد وصلنا من ولاية أمريكية قد اسـتعمل بنفس التأصير الذي أحدثه (Mechoacan). إن الموريسكيين قد ساهمـوا في نشر فن المدجنين بأمريكا حـيث نعثـر على عدد من الآثار لهذا الفن وخـاصة بالمكسـيك وبيرو وكولمبيا وبوليفي. وفي القرن السادس عشر كان أصحاب حرف البناء والنجارة بإسبانيا يعرفون أنظمـة الموريسكيين مع المحافظة على دينهم المسيحي وعليه لم يحتج إلى الموريسكيين بناءات على نمط المدجن،

الصورة القانونية للمشكل

منذ بداية الهيمنة الاستعمـارية، فرض على الأشخاص الذين يتوجهون إلى الهند أن يقوموا ضمانات تحدد تلقائيًا ومع الزمن، وفي نفس الوقت الذي كان فيـه الملوك الكاثوليكيون يبعثون بمبـشرين، عبروا عن عزمـهم منح السفر لأي فرد يشتبـه في عقيدته، وفي 1501 أعطيت تعليمات لأوفندو (Ovando) عندما عهدت إليه مهمة الحاكم بولاية تيار افيرما (Tierra Fime أن يمنع دخول أراضيـه الخاصـة قانونيًا لـه، كل الأفراد الذين يعوقـون نشر المسـيحـية لدى الهنود: «أن واجـبكم هو منع العرب واليـهود هراطقة كـانوا أم أشخـاصًا تم إصلاحـهم عن طريق ديوان التحـقيق وكذلك كل الأشـخاص الذين اعـتنقوا مؤخـرًا عقيـدتنا، من اجتيـاز الممالك التي فتـحناها مؤخرًا»، غـير أن هناك استثناء محتـملاً لنوعين من العبيد: العبيد السمـر وكذلك العبيد الذين ولدوا في عـائلة مسـيحـية. وبعـد سنوات من ذلك أي 1513 جدد الملك فـرديناند (Ferdinand) هذا المنع وطبقه هذه المرة على الجزيرة الإسبانية. أن أبناء وأحفاد اليهود والعرب والمحكوم عليـهم من طرف ديوان التحقيق وذرياتهم لا يمكنهم

أن يقيموا بالجزيرة، وقد برر الملك هذا القرار بحرصه على المحافظة على صفاء عقيدة الهنود الذين اعتنقوا حديثًا الديانة المسيحية، وبذلك لا يمكن للجزيرة الإسبانية أن تستقبل «إلا المسيحيين الذين ثبتت عقيدتهم أبًا عن جد وكذلك الأشخاص الذين أظهروا حمية وغيرة دفاعًا عن ديننا». أما العرب واليهود والمحكوم عليهم من طرف ديوان التحقيق والموجودون بالجزيرة، فيحرم عليهم استقبال الهنود. ارتبطت هذه الإجراءات باهتمام ديني وسياسي في نفس الوقت، أن الإسبانيين لا يرغبون في نقل المشاكل التي يعيشونها بالجزيرة إلى أمريكا: وقد احتاطوا في عدم إعادة نفس المشاكل والصراع الذي حدث بإسبانيا وبأمريكا، تلك المشاكل التي حرصوا على حلها عندما اتخذوا قرارًا بطرد اليهود وتطوير ديوان التحقيق، أن إسبانيا التي تبنت الدفاع عن وجهة نظر اتحادية، سوف تطبق سياسة انتقائية لمجموعات المهاجرين. وكان شارل الخامس، الأول، الذي أمر منذ (Valladolid) بتاريخ 15 سبتمبر 1522 منع دخول منطقة الهنود على الأشخاص الذين اعتنقوا مؤخرًا الدين المسيحي وهم الذين سيطلق عليهم فيما بعد اسم الموريسكيين، على أنهم عرفوا في ذلك الظرف «بالعرب الذين اعتنقوا حديثًا الدين المسيحي». كان ذلك حوالي 1560 عندما ظهر المفهوم الحالي لكلمة «الموريسك» (Morisco) ولتسهيل عرضنا، تبنينا التحليل الذي يعطى لمفهوم الموريسكيين وهم كل المسلمين بإسبانيا الذين بقوا في الجزيرة بعد سنة 1429 واعتنقوا الدين المسيحي الكاثوليكي. ولم يسمح لهم ولا لذريتهم أن يستقروا بالعالم الجديد، دون أن يتحصلوا على إذن مستعجل من الملك: «لا حق لأي عربي أو يهودي ولا أبنائهم ممن اعتنقوا حديثًا ديننا الكاثوليكي المقدس أن يلتحق بالهند دون أن يتحصلوا على إذن مستعجل منا». على أنه منذ 1518وبعبارات أكثر تعميمًا، منع الملك دخول أمريكا الهندية على كل الأشخاص الذين اتهموا «بجريمة البدع» وحيث حكم عليه ديوان التحقيق بذلك.

يجب الاعتقاد بأن هذه الأوامر لم تطبق بحذافيرها، ذلك أنه في سنة 1530 استعملت الإمبراطورة التي كانت تحكم بمدريد نفس المصطلحات وأنه بتاريخ في أكتوبر 1539 كان الإمبراطور نفسه هو الذي جدد المنع على العرب واليهود الذين اعتنقوا الدين المسيحي حديثًا. وقد اشتكى من هؤلاء الأشخاص الذين يجتازون بأعداد كبيرة، ومحدثين بذلك «أكبر الضرر والإساءة». وبالإضافة إلى ذلك حدد الإمبراطور أن هذه القرارات تطبق على جميع الممالك: و«الجزر والأراضي ما وراء البحر الأطلنطيقي» لقد أذيع هذا القرار علانية في شوارع إشبيلية، على أن ينفذ خصوصًا ضباط المخالفات بأمريكا على أن تصادر أملاك الأشخاص الذين امتنعوا عن تنفيذه ويتم إرسالهم إلى إسبانيا. وخلال سنة إقالته اهتم شارل الخامس أيضًا بهذا الشكل: وبطلب من الرئيس وأعضاء المحكمة لمملكة غرناطة الجديدة، أرسل بتاريخ 12 فبراير 1556 إلى حاكم بوبايان (Popayan) رسالة يذكره بمشكل «من يحرم عليهم السفر». وفي عهد فيليب الثاني (Phillppe II) شددت الرقابة أكثر على هذه الأوامر، الوثيقة الأولى «للحكم» والمخصصة لهذه القضية وسلمت إلى دار الوليد بتاريخ 13 يوليو 1559، أشير إلى العرب واليهود ولكن أيضًا، هذا شيء جديد، إلى «البروتستانيين» وكان الهدف، هذه المرة أيضًا، هو إيصاد الباب على أصحاب البدع وحيث تجمعت ضد هذا الأمر، بالدرجة الأولى إسبانيا العقد الخامس (وهي الفترة التي اشتهرت بمحاربتها للإصلاح) وهي فترة لوثر (Luther) وعلى هذا الأساس طلب الملك إلى السلطات الممثلة في نواب الملك والرؤساء وأعضاء المجالس والحكام ورؤساء الأساقفة والأساقفة الحذر الشديد: «وذلك أنه يمكن بفضل الدهاء الكبير وخبث الشياطين أن يزرع البروتستانيون الذين وصلوا إلى الهند البدع في الدين المسيحي، وكذلك العرب واليهود الذين يرغبون في الاستمرار على ممارسة

عقيدتهم وتقاليدهم: وأنه وجب في الأماكن التي ننشر فيها ديننا الكاثوليكي أن نظهر أكثر يقظة حتى لا تنفذ أي بدعة في هذه الأماكن ثم نزرع فتنبت، وفي حالة عثورنا على شيء من هذا فإنه وحب القضاء عليه ومعاقبة المجرمين بأكثر صرامة. وقد أرسل الملك، في نفس هذا العام 1559، وثيقة إلى كل رؤساء الأحبار بأمريكا، طالبًا منهم إرسال تقرير إلى القصر حول احتمال وجود معتنقين جدد من العرب واليهود واللوثريين موجودين بأديرتهم. على أن يعاقب الأحبار كل من يجدونهم منهم ويتم إرسالهم إلى إسبانيا لتتم محاكمتهم على طريق ديوان التحقيق. نجد لحركة فيليب الثاني خاصتين في هذا الميدان: أولا: خلق اهتمام دقيق للتشبيت في تنفيذ القرارات ومتابعتها تفصيليًا بعد ذلك. وثانيًا: شمول مجال المنع على اللوثوريين بادئ الأمر، كما رأينا سابقًا ثم أيضًا على أنواع أخرى من الأشخاص كالجيطان (Gitans) مثلا حيث يمكن أن تكون طريقة حياتهم مثالا سيئًا للهنود. وحتى أواخر عهد فيليب الثاني، كان هذا الأخير منشغلا بهذا المشكل، وبتاريخ 20 مارس 1596 وقد أرسل بتعليمات إلى نائب الملك بإسبانيا الجديدة، دون قسبار دوزوقنكا (Don Gaspar Zunida) وكونت دومتاري (Comte de Monterrey) بهذا الخصوص. ويتعلق الأمر بالوصايا التي تحث على نشر الدين المسيحي لدى الهنود. وقد ذكر الملك أنه بين مرات عديدة في «وثائقه للولايات» أنه لبقاء الهنود على اعتناقهم السليم للدين المسيحي وجب إبعاد الموريسكيين عنهم وعدم الاتصال بهم مطلقًا: وذلك شددت الرقابة للتفتيش عن الموريسكيين الذين مروا إلى الهند وهم موجودين بإسبانيا الجديدة: أما الأشخاص الذين يعثر عليهم، فوجب إرسالهم في الحال «دون السماح لأي واحد منهم بالبقاء مهما كانت الأسباب أو الموانع لذلك».

إن صورة الموريسكي تبدو لنا وكأنها دودة وسط فاكهة سليمة، وهذه النظرة تتماشى في الواقع مع فترة زمنية معينة، وباقترابنا من عهد الطرد الجماعي، كان التنافر بين المجموعة المسيحية والموريسكيين قد استنفد وتم خلال الثلث الأخير من القرن السادس عشر، وكانت التدخلات ضد الموريسكي أمريكا قد تعددت، ذلك لأن هذا المشكل أصبح بإسبانيا أكثر حدة كل سنة. وفيليب الثالث، من ناحيته، لم يضف شيئًا إلى القرارات التي اتخذها سلفه، وهي كافية ومرضية تمامًا، إلا أن هناك شيئا آخر هو التفتيش بالهند عن الموريسكيين، وبصورة عريضة. وكما سنرى انطلاقًا من حدث بسيط وعادي، سيستمر هذا المشكل خلال القرن السابع عشر، خاصة إذا كانت التعليمات المختلفة والتي أعلنها الملوك السابقون بقيت نافذة المفعول. وبالفعل ففي 1696، علم الملك بعد أن اطلع على أحد التقارير التي وصلته من المجلس الأعلى بالهند أن شخص فرنسكو قستللانوص (F. Castellanos) من «الأمة الموريسكية» يعيش تحت سلطة دوتكباتتلان (De Tecpatitlan) وقد كتب الملك إلى رئيس مجلس قوادالاريا (Guadalajara) وحيث تتبعها الولاية السابقة، ليطلب منه تطبيق القانون ضد هذا الموريسكي وهذا تماشيًا مع الأوامر (Recopilaciones) أي القوانين 15 الفصل 26، القانون 26 و29 الفصل 25 والقانون 29 والتي يقضي بطرده. وقد رغب الملك في أن يعلم من أين وصل هذا الموريسكي وتاريخ سفره لأمريكا وكيف كان اجتيازه بإذن أم لا. وقد رد رئيس المجلس على ذلك من أن مفهوم الموريسكي قد تطور بإسبانيا الجديدة وأنه لم يعد يعني في قضاء ولايته إلا الأشخاص الذين أنجبوا من أب إسباني أو من خليط هجين من الأبيض والأسود، وبالنتيجة فإن فرنسيسكو قستللانوص لم يوصف بهذه المعرة وبالتالي سوف لن يتم طرده. ولتجنب مثل الخلط المؤسف، قرر الملك إذن بتاريخ 27 يوليو 1700 أن لفظة

«الموريسكو» لا يمكن أن تكون بهذا المحتـوى المطبق بالمكسيك، وعكس ذلك، فإن حامية أو الذين أعطوه هذا المفهوم سيتعرضون إلى عقوبات مالية: غير أنه يبدو أنه من اختـصاص الأمراء أن يعتدوا على حيـاة اللغة: أن الكلمات لدى الشعوب لهـا حياة صعـبة، وسوف نبقى طويلا نتـحدث عن «الموريسكو» في المكسيك المستعـمر أو إسبانيا الجديدة، إن هذه الكلمة سـتبقى دومًا تعني هذه الطائفة المميـزة جدًا والتي تاتت عن خليط نسـبة 25% من السـود و75% من البيض. أمـا بشرته السمراء الـقامحة الحـالكة فجعلتـه شبيهًـا «بالموريسكيو» الإسبـاني وهذا ماتي التسـمية على أكثـر الاحتمـالات. ويبدو أن هذا الرأي يتماشى مـع أنجال روسنبالات (Angel Rosenblat) في كتابه: (La Poblacion indigena en el Mestizaje en Amerca، الطبعة الجـديدة، بيونس أرس، 1954 والذي ذهب فيه أن «الموريسك» حسب إحدى صور ذلك العصر والموجودة في المتـحف الوطني بالمكسيك، هو ذلك الرجـل «ذو السخيـة النحـاسية القـاتمة المعتـمة». ومن جهتنا، فـقد تمكنا أيضًا من مـشاهدة عدد من الصـور للقرن الثامن عشر بمتحف مدريد المخـتص بدراسة أصل الشعوب، والتي كانت تمثل خليطًا من الأجناس بالمكسيك، فمثلا الصورة رقم 6 تحمل الأسطورة التالية: موريـسكية مع إسـباني ينتج عنه أبيض الـبشـرة وهو شيء مثـير جـدًا. أما الموريسكي فله مـسحـة مقتـمة وفـضلا عن ذلك يرتدي عـمامة عـلى رأسه وملفوف بقمـيص طويل. أما المؤلف التالي: Moreno Navarro, Isidoro, فقد كـتب في مقـاله المذكور والمنشـور 1969 أن: «لفظة الموريسك ترمـز إلى لوم البـشرة الأكـثر بيـاضًـا من لون بشرة الخـلاسي، غـير أن اللون الغـالب هو السـمرة. وهذا ما يجعله أكثر شبهًا بموريسكي إسبانيا.

أما الدكتور نيكولا ليون فيقدم شرحًا جديدًا لكلمة الموريسك في كتابه:

Las Castas del Mexico colonial o Nueva Espana, Mexico, 1924.

إن لفظة الموريسك لها محتوى يختلف عن المحتوى الإسباني إذا استندنا إلى أحد موريسك على القطط ذات الثلاثة ألوان: الأسفر والأبيض والأسود. ولدى الموريسك نجد فرضية هذه الثلاثة ألوان: الأبيض ثم الأسود القاتم القاتم. على أن هناك مظهراً آخر لم نرد إثارته قصداً ألا وهو العبيد من العرب أو البربر، إن علاقة هذا المشكل مرتبطة مباشرة بقضية الموريسكيين، ذلك أن قضية البربر كقضية الموريسكيين تمثل خلال عدة حالات، خطر دخول الإسلام لدى الهنود، وبالإضافة إلى هذا وكما سترى، يوجد عدد من الموريسكيين ضمن العبيد الذين وصلوا أمريكا. إن قضية اجتياز العبيد العرب إلى الهند قد أثيرت طوال القرن السادس عشر: ذلك أن عدداً كبيراً يعيشون في اشلبيلية وأكثرهم كانوا من المغرب العربي وهم الذين كانوا يقومون بغزوات على السواحل الأندليس. أن الإسبانيين الذين حلو بأمريكا، قد جلبوا معهم عبيدهم وتغافلوا عن التصريح بأنهم من العرب العبيد. وكما رأينا سابقًا أن الإمبراطور أصدر أمراً 1522 يمنع اجتياز الأشخاص الذين اعتنقوا الدين المسيحي مؤخراً، من العبور إلى أمريكا، كذلك فإن الإمبراطورة التي حكمت مدريد بعد ذلك ببضع سنين، قد قررت بتاريخ 15 فيفري 1530 منع مرور «كل شخص من أصل عربي أو يهودي. ولنا أن نلاحظ من جديد أن لفظة موريسكي لم يكن لها نفس المعنى والمدلول 1560: فعندما تثير الإمبراطورة العقاب الذي يلحق الأشخاص الذين ساعدوا على سفر هؤلاء العبيد إلى أمريكا، كتبت: «تلحق الأشخاص الذين يساعدون العبيد الموريسك على السفر إلى أمريكا، كتبت: تلحق الأشخاص الذين يساعدون العبيد الموريسك على السفر إلى أمريكا غرامة مالية قيمتها ألف ذهبي». وفي هذه الحالة تدل لفظة موريسك على مجموع العرب. وفي 1531، ذكرت الملكة بأنه يمنع اجتياز العبيد أو البربر إلى أمريكا، على أنه لا يوجد أي استثناء دون

الحصول على إذن صريح بذلك، وفي كل الحالات لابد أن يتبين المولى أصل عبيده إذا رغب في الالتحاق بأمريكا. غير أنه 1540 وبتاريخ 14 إبريل اهتم الإمبراطور شخصيًا، هذه المرة بهذا الشكل. وقد صرح أنه على علم أن مرور الغُبيد إلى أمريكا يعد من الأسباب التي عاقت انتشار الدين المسيحي بأمريكا، ولهذا السبب أصدر أمرًا «لتجنب الأحكام المسبقة التي تتأتى من ذلك» يمنع اجتياز العبيد البربر إلى أمريكا.

إنه من المفيد أن نلاحظ كيف أن الشكل المورّيسكي وكذلك مشكل العبيد البربر لا يشكلان بالنسبة للإمبراطور، إلا مشكلا واحدًا، إذ كلاهما يمثل نفس الخطر: دخول الدين المحمدي إلى الهند نتيجة لذلك قرر: «أن العبيد البربر، رجالا ونساء وكل شخص اعتنق الدين المسيحي من العرب أو أبنائهم، وجب طردهم من الجزيرة أو من الولاية التي يوجدون بها على أن يتم إرسالهم إلى إسبانيا على أول باخرة تقلع مباشرة» غير أن هذه الوثيقة بقيت حبرًا على ورق، إذا بتاريخ 14 أغسطس 1543 أرسل الأمير الوالي لمدينة (Volladoid) أمرًا أعاد فيه الطلب بالعمل على طرد كل العبيد البربر من الهند الموجودين هناك وكذلك «العرب الذين اعتنقوا الدين المسيحي مؤخرًا» نظرًا للأخطاء التي تلحق بأرض حديثة العهد بالتبشير الإنجيلي «وحتى لا يوجد أي مجال لنشر الدين المحمدي». وهذه الرسالة أيضًا كسابقتها لم يكن لها تأثير مطلقًا خاصة وأن تذكير أوامر 1550 السابقة والتي أعادت إلى الأذهان النص الذي صدر 1540، قد أعيد تذكيره إلى رجال العدالة والسلط باحترامه وتطبيقه. أما في 1552، فقد اتخذت الإدارة الإسبانية القائمة على شؤون تجارة وإدارة أمريكا للتعبير عن حميتها واهتمامها بهذا المشكل، قرارًا يقضي بأن العبيد من البربر ومن أصل عربي أو يهودي أو خلاسي يحرم عليهم اجتياز أمريكا. وإذا خرق أحد العبيد هذا الأمر، فإن الواجب يقضي

بإرجاعه إلى إسبانيا على حساب سيده ومولاه بعد أن يسلم إلى الإدارة هناك، على أن مسئولية مخالفة هذا الأمر تفرض على صاحبها غرامة مالية بألف بسوس (Pesos) وأخيرًا بتاريخ 20 مايو 1578 أرسل فيليب الثاني إلى المجلس الأعلى بالمكسيك رسالة تتعلق خاصة بعَبيد وموريسكي مملكة غرناطة ورد ذلك على رسالة سابقة كانت قد وصلته من رئيس المجلس الأعلى وحيث أحاطه فيها علمًا بالأخطار والمضار التي يمكن أن تلحق مملكة إسبانيا الجديدة من جراء موريسكيي غرناطة إذا ما عبروا المحيط الأطلنطي مع ملاحظة أن اجتيازهم كان مرخصًا فيه من طرف الملك. ونذهب إلى التفكير أن هؤلاء الموريسكيين قد أسروا إثر ثورة (Alpuharres) أو هم موريسكيو المملكة بعد عملية الانقلاب، أن توزيع هؤلاء الموريسكيين الغرناطيين بقشتيلة أو غيرها قد أثار عددًا من المشاكل ونفترض، انطلاقًا من هذه الوثيقة أن الذين أرسلوا إلى المكسيك كانوا من غرناطة. لقد كان رأي الملك مطابقًا لرأي المجلس الأعلى للمكسيك إذ أنه ابتداء من الآن، سوف لن يسلم أي إذن بهذا القبيل، وبالإضافة إلى هذا، اتخذ قرارًا بإرسال كل الموريسكيين والبربر أحرارًا أو عبيدًا إلى إشبيلية[1].

ديوان التحقيق الأمريكي والموريسكيون

لم يصبح ديوان التحقيق بأمريكا رسميًا إلا 1569. إلا أنه، في البداية، تلقى الأساقفة، القائمون على خلوص العقيدة، نفوذًا يسمح لهم بالحكم في هذه القضايا وتنظيم الدعاوى بأنفسهم. غير أنه شيئًا فشيئًا أصبح التيقظ والاهتمام الذي مارسه الكهنة غير كاف. وابتداء من 1552، وجهت مباشرة إلى الملك والي المجلس طلبات تطالب بإقامة ديوان تحقيق بأمريكا. وكما بينه

---

(1) لوبي كاديساك، المرجع السابق، ص 153.

جيدًا مـؤرخ الكنيسة بايرو (Perou) فرقـاس أوقارت (Vargas Ugarte): «من الأسبـاب التي كانت وراء هذه الطلبـات هي وجود عدد كـبيـر من الأجانب بأمريكا في السنوات الأولى للتفتح، خاصة منهم البرتغاليين والشرقيين وحتى الموريسكيين أيضًا». وبالفعل كان هناك غزو من طـرف التجار الأجانب خاصة منهم الهولنديين والفرنسيين والألمانيين والانقليـزيين والذين حملوا معهم أفكار الإصلاح، أمـا الفريق الآخر فـيتألف على الخـصوص من البـرتغاليين الذين استمروا على ممارسـة اليهودية. إن القائمين على ديوان التحـقيق، كما سنراه بعد قليـل، قد طاردوا أيضًا الموريسكـيين وكل الدعاة الآخرين القـائمين على نشر الإسـلام، ويهدفـون بذلك إلى محـاربة البدع لدى الفرد والعـمل على المحافظـة على سلامـة المجموعـة المسيـحيـة من أي عدوى. كـما نجـد عدة معلومات في الكتب التي وضعها مدينا والتي تناولت بالدرس مختلف محاكم التحـقيق بأمـريكا بـ (ليمـا والشيلي والمكـسيك وكارتجـان والهند وريو دو لا بلاطا). وبالإضـافة إلـى هذا كان للمـجـتمع الديـني، شأنه في ذلك شـأن الجزيرة، وظيفة المحافظة على بقاء الأخلاق من الأدران، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بعلاقتـها بالسر المقدس، على أن مهمة المجـمع الديني الرئيسية هي في الحقيقة الدفاع عن العقيدة وليس الأخلاق غـير أنها سوف تصبح حركتها ضد الكهنة الذين يدنسون سر التوبة وضد الأوفياء الذين أخطأوا بحق الأمر السابع والمتعلق بممـارسة تعدد الأزواج وهذه حـالة متوفرة وتـتـمثل في إخفـاء الفرد الذي هاجر إلى الهند، أنه تزوج في إسـبانيا ليتمكـن من التزوج من جديد، وهذا كاف ليـسلط هذا الاتهام، أو التأكيـد على الزنى البسيط الذي لا يعـتبر إثمًا. وجد المجـمع الديني في هذه الحالات مجالا لإقـامة الدعاوى ذلك أنه في العالم الجـديد، حيث أن الحرية الأكـثر انتشـارًا، قد أعطت لمظاهر الرياء والنفـاق وإخـفـاء الحقـيقـة مرونة كـبيـرة وقد تحدث أيضًـا مرسـال باتايون

(Marcel Bataillon) عن «نوع من الفساد للعاهات الكنيسية والكهنوتية لأمريكا الاستعمارية» وسندرس إذن تماشيًا مع التسلسل التاريخي اضطهاد الموريسكيين والإسلام عمومًا في مختلف دواوين التحقيق الأمريكية.

لم نتمكن إلا من تسجيل بعض حالات للموريسكيين الذين حوكموا من طرف ديوان التحقيق والذي يخضع لنفوذ الكهنة بالبيرو قط. ففي 1560 بكوزكو (Cuzco) عندما كان منصب الأسقفية شاغرًا، كلف مجلس الكنيسة القس أن يقوم بدور حاكم المجلس الكنيسي لثلاث قضايا تتعلق بالموريسكيين أولهم الخالسي لوي سولانو (Luis Solano) ابن الموريسكي جون سولانو (Juan Solano) من دومنسيه (De Mencia) وهي امرأة سوداء. وقد سلم إلى السلطة المدنية لاتهامه من طرف ديوان التحقيق بهاته المدينة بأنه مسلم واحد دعاة دين خاطئ. وفي نفس اليوم 30 نوفمبر 1560 كان موريسكي آخر هو الفارو كونزالا (Alvaro Gonzalez) وإلياس هرذندو دياز أصيل هورناشوس دوكستيلا (Hornachos de Castilla) قد حكم عليه لنفس الأسباب وسلم إلى السلطة المدنية ليتم حرقه. أما لوب دو لابينا (Lope de la Pena) وهو أحد موريسكي كواد لاخيرا (Guadalajara) فقد اتهم فقط بأنه مسلم وانقضت حياته ليحكم عليه بالسجن مدى الحياة مع حملة لباس الفضيحة طوال حياته. إن المحكمة التي ألفت في الأراضي الأمريكية كانت محكمة ليما 1569 (وفي نفس الوقت الذي أنشئت فيه محكمة مكسيكو). وقد بدأت في العمل في السنة الموالية. على أن أول قضاياها التي مرت على القائم على ديوان التحقيق سير سبيلا (Cerezuela)، منذ وصوله إلى ليما، كان مرتان روميرو من جبل طارق (Martin Romero de Gibraltar) لقد قضى ستة عشر سنة في الأسر في دول المغرب العربي وهذا في فترات ثلاث. وقد امتثل لدى ديوان التحقيق، غير أنه خلال أحد مشاجراته، كشف عن عقيدته الإسلامية: «سوف تدفع

ثمن ذلك يا من اتبعت كلمة الإسلام» وأجبر على حضور القداس بزي النائب والطالب للمغفـرة، حافي القدمين ومشدود بحبل رقبـته. ونفس هذه الطريقة كان بيدرو سانشاس (Pedro Sanchez) قد امتثل أمام مـحكمة ديوان التحقيق بتهمة أنه قال، في لحظات يأس، أنه ينكر دينه ليعتنق دين محمد. ومن جهة اخرى صرح أحد رجـال الدين، أصيل قرطبة ببعض الأقوال حـول التماثيل، وهي أقوال لا ينكرها المسلم: «وجب أن لا نعجب بالتماثيل، فهي عبارة عن قطعة من القـماش أو اللوح قد تم سترها بشيء مـن الدهن». وقد صرح من تلقاء نفسه أنه كان ببلدان المغرب العربي وخدم لدى ملك عربي وأنه كان على وشك اعتناق الدين الإسلامي. غير أنه أمام محكمة ديوان التحقيق، قد رجع في تصريحاته مبينًا أن كل ما قـال هو محض اختلاف من خياله، ولم يذهب مطلقًا إلى بلدان المغرب، ومع هذا فقـد حكم عليه أن يقلع عن خطيئاته وأن يطرد من ولايته. إن هذه الحالات الثلاث توضح أن ديوان التـحقيق لم يفتش فقط عـن القضايـا المتعلقـة بالمسلمين بل هو وراء كل أثر إسلامي لـدى الفرد المسيـحي. إن محكمـة ديوان التحـقيق تفـترض قـاعدة الإشهـار: على كل المخلصين وظيفـة أخلاقية تتمـثل في أن يشهروا بكل حالة شك تتـعلق بأحد إخوانهم في الدين حـول مشكل العقيـدة. وإذا لم يفعلوا ذلك فإنهم يقـعون تحت عقاب الإثم القاتل. وأثناء إقامة محكمة ليما، وبالتحديد يوم الأحد 29 يناير 1570، وخـلال تأدية الـقـداس الديني، قـرئ نص أمـر الـبـراءة على المخلصين الذين يطلب إليهم الكشف عن دعـاة البدع المارقين عن الدين. وفي القائمة التي قدمت للخيطئات التي ارتكبت نجد مثلا هذه الفقرة: «الأشخاص الذين يميلون إلى قوانين موسى القديمة أي اليهود أو مارسوا عادات دين محمد أو الأشخاص الذين اتبعوا مارتن لوثر (Martin Luther) أو أتباعه».

إن ملفات ديوان التحـقيق بليما والمحفوظة بمدريد قليلة الأهمـية بحيث أنها لا توضح إلى أي مـدى استجاب المخلصون إلى هذا النـداء. أما الملفات المحفوظة بـليما فقد أحـرقت أثناء الحريق الذي أتى على المكتبـة الوطنية سنة 1943. أما ديوان التحقـيّق بمكسيكو فقد أنشئ 1569، وكان نص أمر البراءة الذي قـرئ على المخلصين «لأتباع قـانون مـوسى الميت» وكذلك «أتبـاع دين محمـد اللعين» و«مارتن لوثر وأتباعـه». وبالإضافة إلى هذا، فقـد حدد هذه المرة أن الكتب الممنوعـة المتداولة في الخـفاء وتحت المعـاطف وجب التصـريح بهـا: «الأشخـاص الذين كـانوا يملكون أو يملكون الآن كـتبًـا لمذهب وأفكار مارتان لوثر أو أتبـاعه وكذلك كـتب القرآن أو دين مـحمد أو كـتب الإنجيل المحرفة». وفي نفس الوقت عاقب ديوان الحـقيق كل صاحب قولة يمدح أحد هذه الأديان: من ذلك امـتثـال الراعي الفـرنسكان فران بيـدرو (Fray Pedro) 1572 أمـام المحكمة بتـهمـة أنه ادعى في إحدى مـواعظه أن كل الأشخـاص يستطيعون أن ينقذوا أنفسهم بالتجـائهم إلى عقيدتهم «العربي لدينة واليهودي لدينه أيضًـا». غير أن المهم في هذا الصـراع ضد الإسـلام يتمثل فـي تقصي الموريسكيين. إن القضـية الهامة في هذا الملف وأهمـيتها من عـدة وجوه هي ولاشك قـضيـة مـاريا رويز (Maria Ruiz) إحـدى الموريسكيـات المتـزوجـة بكريستيـانو فياخو (Cristanoy Viejo). ومن دراسة قصة حـياتها، نستطيع أن نتصور مـدى غليان عدد كبـير من الموريسكيين الذين تقاذفـتهم الأحداث من قارة إلى أخرى في ظروف مأسـوية في بعض الأحيان. ولدت ماريا رويز في عائلة موريسكـية بألبولو (Albolot) وهي قرية صـغيـرة سيرا داس البـحرس (Sierra des Alpujarras) في ولاية غرناطة. وقريـتها هذه، كشأن أكـثر القرى في تلك الفتـرة، آهلة بأغلبيـة موريسكية، وفي بـعض الأحيان ل يوجـد بها مسيحي واحد أصيل. ونلاحظ من وقت لآخـر زيارة أحد القساوسـة لتلاوة

القداس أو تدريس المسيحية أو من فترة لأخرى قدوم أحد رؤساء ديوان التحقيق للتأكد من أن الناس يؤدون الصلاة الربانية وأنهم مؤمنون صادقون. أن تلك الزيارات كانت في الواقع، تغير الكثير من الحياة الروتينية اليومية. وفي هذه الأثناء كان الناس ينزعجون قليلا، غير أنه في بقية الأوقات يمكن للفرد أن يمارس بكل اطمئنان دين المجموعة بالقرية حيث يشعر المرء أنه مشدود بكل حواسه إليه.

ومنذ السن الحادية عشرة، كانت ماريا رويز قد لقنت مبادئ الإسلام. ولم يكن ذلك قبل هذه الفترة، خاصة وأن الأقدمين كانوا يخشون أن يقع الأبناء في الفخ الذي نصبه رؤساء دواوين التحقيق، إذا ما لقن الأطفال مبادئ الإسلام زمن حداثتهم. وقد انضمت ماريا بكل قلبها إلى دين أجدادها على أن تقيم صلاتها في المساء. وكانت تعلم مسبقًا أن هذا الأمر ضد دين المسيح، وأهملت في صلاتها اللغة اللاتينية لتعوضها باللغة العربية وقد تعلمت البسملة (Halamay) (Adoloyma) والطقوس الدينية. ومع أفراد القرية، كانت تقوم بصيام رمضان وتساعد أخواتها على ذبح خروف العيد بعد أن تقرأ البسملة وتطبق جميع المناسك. ومن أعمالها كانت ماريا تستهزئ بكل الاعتقادات المسيحية وعبادة الأصنام وببكارة مريم (على الرغم من أن القرآن أقر ذلك). وقد تعلمت أيضًا كيف تخفي عقيدتها وتمارس التقى. غير أن الظروف حتمت عليها أن تغادر قريتها منذ السن الرابعة عشرة. إن سنين الطفولة والمراهقة التي قضتها في إطار مجتمع إسلامي قد أثرت عليها تأثيرًا عميقًا. وبعد ذلك بقليل تزوجت من رجل ذي مكانة «من النبلاء الأشراف الأعراق» وأخذها معه إلى أمريكا. وحافظت على دين صغرها حتى السن السابعة والعشرين حيث استمرت، في الخفاء، تمارس كل قواعده. واستمر هذا الوضع حتى بلوغها الخامسة والأربعين غير أنها منذ أكثر من عشرين سنة

بدأت تنسى أخطاءها السابقة. وأثناء حفل الاعتراف الجماعي، صرحت لأحد الكهنة بارتباطها السابق بالإسلام وقد رفض الكاهن قبول توبتها قبل أن يحيلها إلى ديوان التحقيق. وللحصول على التوبة، وجب عليها أن تمثل أمام المحكمة لتتهم نفسها، وهذا ما حصل بالفعل. وقد اعتقد حكام ديوان التحقيق بصدق ندمها (ألم تطلب باكية إحراقها إذا كان ذلك ضروريًا لتوبتها؟). ومن جهة أخرى، يمكن أن يكون عدد آخر من الموريسكيين المخفيين يشبهون حالتها، وهذا ما جعل هذه القضية لم تفش سريتها وحتى العقاب المسلط لم يعلن عنه، وخلاف هذا، فإن أصحاب البدع المخفيين سوف لن يقدموا على كشف هويتهم. وفي آخر الأمر، حوكمت ماريا رويز بتسليط غرامة مالية زهيدة بحيث أن ذلك لم يؤثر حتى على زوجها.

ويبدو أن أمثال هذا الزواج المختلط كان شائعًا بمكسيكو، ودعوى أخرى تمثلت في أحد أبناء المسيحيين العريقين مع موريسكية ختم على وجهها بالأحمر (دلالة على أنها من العبيد)، ملف دعوى 1601 ضد نيكولا ألومان (Nicolas Aleman) «أصيل مكسيكو، يبلغ من العمر الخمسين، وهو رجل ثري وابن موريسكية ختم على وجهها بالنار». وقد رفض أن يساعد ديوان التحقيق واستولى على أملاك صديق كان قد حكم عليه. إن وثائق دواوين التحقيق بمكسيكو تعد أكثر إثراء من مجموعة الوثائق التاريخية الوطنية بمدريد، فقد حفظت في دار الوثائق العامة للأمة المكسيكية كل مجموعات ديوان التحقيق المكسيكي، ويمكننا أن ندرس عشرات من الدعاوى المتعلقة بالموريسكيين. وكما هو الحال في إسبانيا، فإن هذه الدعاوى قدمت إلى المجمع الكنسي لأن أصحابها وقعت الوشاية بهم لاصطناع حياتهم بعدد من مظاهر الدين الإسلامي. على أن المآخذ هي نفسها في كل الحالات: الامتناع من شرب الخمر وأكل الخنزير، والملاحظ أن الصحة البدنية تختلف لأن

المسلمين يمارسون الوضوء يوميًا. وفي حالات أخرى، فقد ضبط المسلمون، على حين غفلة عندما يقيمون الصلاة أو يصومون رمضان.

يكفي أن يتفوه شخص ما بقوله مشئومة ليفتح تحقيق حول ماضيه ففي 1619 بكزكتلان (Cuzcatlan) بقوتيمالا (Guatemala) (التي كانت تخضع قانونيًا لمحكمة مكسيكو) اتهم بدرو سوريانو (Pedro Soriano) أنه قال: «لماذا أدافع عن الدين المسيحي، في حين أنني لم أدافع عن دين العرب». وإذا كان عدد من مراقبي الأهالي بأمريكا قد حاولوا أن يحيطوا بحريم من العبيد الهنود، فإن ذلك سوف يفسر في الحين من طرف ديوان التحقيق على أنها علامات محتملة للولاء للدين الإسلامي، ويمكننا أن نذكر عدة حالات للأشخاص الذين تزوجوا بأكثر من واحدة، وحيث اعتبر ذلك ديوان التحقيق انتماء لأصحابها إلى الدين الإسلامي. يمكن أن يكون الموريسكيون المكسيكيون قد ساهموا على إدخال عدد من الخرافات والسحر إلى المكسيك، وخاصة استعمال القول قد اتخذ وسيلة للتنبؤ، وحيث كانوا المختصين بها بإسبانيا، وقد أثيرت هذه المسائل في عدد من الدعاوى. في البيرو اتهم فراي جوان دو بصطامنتي (Fray Juan de Bustamante) أنه ساحر وقد أوقف عام 1574: «وقد صرح أنه يعرف «اللعب بالقول» كالمريسكيين، وأنه يستطيع في هذه الحالة أن يختفي عن الأنظار بوضع القول تحت لسانه، كما أنه يقدر أن يلج من شقوق الباب وأنه يرغب القيام ليدخل إلى محكمة الديوان ليختلس وثائق اتهامه». انظر مادينا، نفس المصدر، صـ 110. ومنذ عام 1539، كان الأسقف دو داكساكا (De Daxaca) قد اتهم إيزابيل (Isabel) الموريسكية التي أرادت أن تتنبأ للسيدة ترابسا دو برتغال (Dona Teresa de Portugal). ومن جهة أخرى كانت هناك دعوى أخرى تتعلق «بالكسكسي» هذا الأكلة الإسبانية التي اعتبرها ديوان التحقيق في بعض الأحيان من علامات التبعية للدين

الإسلامي للأشخاص الذين يتناولونها، ولم يكن هذا وقفًا على المكسيك» إذ نجد نفس الأكلة - التي لم تكن في حد ذاتها محل اتهام - تضم بالإضافة إلى الكسكسي الكحول ولحم الخنزير.

وجب أن نتحدث عن جزر الفيليبين التي كانت تابعة لمحكمة مكسيكو، وحيث أوفدت هذه الأخيرة، أحد رؤساء ديوان التحقيق إلى مانيلا (Manille). وفي هذه المناطق وجب الاحتراز من الإسلام. إذ أن عددًا كبيرًا من العرب المسلمين وصلوا من ماليزيا وبورنيو واستقروا وفرضوا أنفسهم على المواطنين. على أن هناك عددًا آخر من الجنود، خاصة الأندلسيين، قد ذكرت أسماؤهم إلى محكمة ديوان التحقيق بالمكسيك من طرف رئيس الشرطة هناك، وقد أخذ على هؤلاء أنهم يرغبون في الاجتماع بالعرب وعلى الخصوص أثناء الأعياد، وعليه فإن ماركوس دو قنتارو (Marcos de Gintero) وهو جندي بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة، وأصيل منطقة هوولفا (Huelva) قد حكم عليه بمائتي جلدة وسنة سجنًا في مستشفى «لاختلاطه بالهنود وتزييه بلباسهم كما أنه شارك في احتفالاتهم. ونظرًا لتعدد مثل هذه الحالة، أرسل ديوان التقيق بمكسيكو بتاريخ 28 أفريل 1587 تعليمات إلى رئيس الشرطة بمانيلا لردع خيانة الإسبانيين الذين يعاشرون العرب «ويذهبون حتى إلى الزواج بالموريسكيات حسب العادات العربية ويتزينون بلباسهم ويمارسون كل تقاليدهم في الشرب والأكل والقواعد والاحتفالات». وقد طلب إلى رئيس الشرطة إنزال عقاب بهؤلاء الجنود وإخبارهم بأنهم نظرًا «لاشتباههم في دينهم» فإنهم يستوجبون عقابًا شديدًا. وقد أضيف إلى نص الأمر العام الذي قرئ في الكنائس فقرة تنص على حالات الشطط مع ذكر العقاب المسلط، ومن هذه الحالات نذكر: «الأشخاص الذين يتزوجون حسب التقاليد والعادات العربية أو يترنمون بأغانيهم أو قيامهم بحفلات غناء

استعملت فيها آلات الغناء العربي». وبالإضافة إلى هذا، كلف عدد من المبشرين بتمسيح العرب، على أن يتم نعنيدهم في حفلات رسمية كبيرة، وقد عمد «أحد المترجمين العرب: وقد أذن الحاكم أن تنظم على نخبة حفلة شرفية كبيرة، وأن تطلق المدافع وتقام وليمة وأن يحضر المشاة النظاميون» وقد لقب بماثيودوسانص (Mathietu de Sonz) ومن الطبيعي أن ديوان التحقيق سيشدد الرقابة خاصة على صدق عقيدة وإيمان الداخلين حديثًا في الدين المسيحي وكذلك على أبناء الزواج المختلط. ففي 1648 كان اليخو دو كاسترو (Alyo de Castre) البالغ سنه اثنين وثمانين سنة والقاطن بمانيلا هو ابن أحد البرتغاليين بفليبيا ديزا (Felipa Diza) «من الأمة الموريسكية» (ولا شك أنها موريسكية) قد اتهم بإهمال ممارسة الطقوس الدينية والقداس الكنيسي ليمارس الدين الإسلامي «لقد شوهد يؤدي صلاة الجمعة»: كما اتهم بأنه ساحر: «لقد كان يستعمل الأعشاب والتراب المجلوب من المقبرة لعملياته السحرية بحيث يدخل الأعشاب في ذراعه الأيسر بين الجلد واللحم دون أن يشقه: وكان يقول أن ذلك مفيد جدًا للوقاية من الجراح التي يحدثها العدو في ميدان الحرب وأيضًا إن رجال العدالة لا يستطيعون القبض عليه بل أن ذلك من شأنه إظهار المودة نحوه. أما محكمة كرتجان (Cartagena)، بالهند علم تعرف إلا قليلا عن دعاوى الموريسكيين، ذلك أن هاته المحكمة أنشئت بعد سنة أي 1610 ولم تبدأ أشغالها إلا بعد عملية طرد الموريسكيين من إسبانيا، وباستطاعتنا أن نذكر حالة فرنسسكو ميناز (Francisoco Minez) أصيل (Murui) قد اجتاز إلى بلدان المغرب أثناء عملية الطرد. وقد أسر على ظهر سفينة عندما كان يقوم بعملية غزو على السواحل الإسبانية وقد أرسل ليكون عبدًا للملك على ظهر إحدى السفن، وقد درست حالته من طرف مراقب ديوان التحقيق أوقارط صارفيا (Ugarte Saravia) الذي أرسل بدوره نسخة من التحقيق إلى الديوان بمدريد.

أما المجلس فقد عاتب المراقب عندما رد عليـه مخبراً إياه: أن الذي يحتاج إله الموريسكي ليس تسليط العقاب ليرجع إلى حظيرة الإسلام بعد الطرد، بل هو إيداعه في يد أحد الآباء اليسوعيين ليلقنه من جديد الدين الكاثوليكي. وهناك عبـد آخر للملك على ظهـر أحد السفن هو فـرنسـكو شـبوللا (Francisco Cebolla) من مرسـاي وهو الذي أرتد عن دينه قد عهد به إلى اليـسوعي في نفس الوقت الذي عهد إليه الموريسكي. وبالنتيجة، ومن خلال هذا القسم من بحثنا، نسـتطيع أن نتساءل عن الموريسكيين الذين اجتـازوا إلى أمريكا: ولكن من سوء الحظ، لا نستطيع أبداً أن نقدم رقماً لذلك لسبب بسيط، هو أن هذه الهجرة كانـت حركة سرية وبالتالي يستـحيل مراقبتها، ولـهذه الأسباب ومن خـلال الفـهرس الذي وضـعـه بارمـوداز بلاطا (Bermudez Plate) للسنوات التالية: 1509 - 1559 للأشخـاص الذين اجتازوا إلى الهند، إلا نعـثر على الموريسكيين، إلا حالة واحدة عرفه أنه «من معـتنقي المسيحية الجدد». ولنا أن نتسـاءل كيف استـطاع هؤلاء المحرم عليهم السـفر أن ينجـحوا في ذلك، في حين كـان يطالب كل فرد عند الإقـلاع أن يستظهـر برخصـة تامة الـشروط؟ توضح لنا رسالة من الضباط الملكيين التـابعين لكازادوا كنتراتاشيون (Casa de Contracion) أحد أسـرارها هذا المشكل ومفتـاحه: «بخصوص مـشكل مرور الأشخاص الفاسدين إلى أمريكا، فإننا هـنا اتخذنا إجراءات بعدم استطاعتهم المرور. ونظراً إلى أن سيـادتكم تسمح لهم بالإقلاع والسفـر إلى كل مكان ما عدا إشبـيلية، فإنه من الطبـيعي أننا لا نقدر على منعهم من أن يسـتقلوا هاته السفن للسفـر». وبالإضافة إلى هذا كان نظام الرخص يشـتمل على عدد من الخـدع والحيل. من الجـائز أن نعث على عـدة شهـود للتصـريح أن الراغب للسفر، ليس شخصاً محظوراً عليـه السفر. على أن عدداً من المسافرين كانوا يستـعملون رخصاً عـهدت إلى أشخـاص آخرين. وفي بعض الأحيان يجـبر

مـجلس المخالفـات على اتخـاذ عقـوبات ضد القـائمين على ممارسـة إعطاء الرخص. ونفهم إذن، في مـثل هذه الظروف كم كان السفر إلى الهند صـعبًا نتيجة المراقبة فإنه، على أية حال، لم يكن مستحيلا، إذ الشواهد التي ذكرناها سابقًا تؤيد مـا نذهب إليه: ونستطيع، بالإضافة إلى كل هذا أن نؤكـد شهادة فريدة من نوعـها يتمـثل في حكاية أحد الموريسكيين كـان قد أطرد 1610 من «الجزيـرة الخضراء» والـتجأ مـنذ ذلك الوقت إلى تونس. وفي تاب ألفه بـعد ذلك، يحكي لنا كيف أنه، عندما كان بإسبانيا، قد قام بعدد من السفرات إلى أمـريكا على بواخر حـربيـة كانت ترافق السـفن المحـملة بالأموال. وخـلال الاجـتمـاعات التي كـانت تعـقد على ظهـر هذه السـفن مع المختـصين بفن المدفعيـة، لقن هذا الفن وأصبح بتونس أحد المختـصين بفن الأسلحة النارية. وقد بين ان أحدًا لم يشك في أندلسيته (أي موريسكي).

مظاهر أخرى للمشكل الموريسكي بأمريكا

تثار دومًا بأمريكا قضية الموريسـكيين إذا ما ذكرت قضية الهنود، ورجال الكنيسة ورجال السياسة كانوا دومًا يراجعون التجربة الإسبانية مع الموريكيين، وقبل كل شيء على الصـعيد التـبشيـري، لاحظ المبشرون وجـود تقارب بين الهنود والموريسكيين، على الرغم من أن أوضاعهم، بالنسبة لكثير من النقاط، تختلف كثـيرًا، على أن عددًا من الإخوان المسيـحيين والكهنوتيين ممن وصلوا إلى العـالم الجديد كانـوا معززين بتـجربة مع الموريـسكيين. وكمـا هو الحال بإسبانيا، رغـبت الملكة فرض اللغة الإسبانية، إلا أن المبـشرين فضلوا حسب اختـيـارتهم بالنسـبـة لوزاراتهم لغـات المواطنين منهـا: الناهوكل (Quichua) بالمكسيك والكيشوا (Nahualt) بالبيرو، وبإسـبانيا نفسهـا نشر رجال الدين، لاستعـمال الموريسكيين، أوامر الدين المسيحي في لـغة أجداد الموريسكيين من

ذلك أن دون مارتـان دواليالا (Martin de Ayala) كـان قد نشـر 1566 الدين المسيـحي باللغة العـربية، وفي إسبـانيا الجديدة كـان نائب الملك دون قاسـبار دوزنيتا (Gaspar de Zunita) كونت دومـانناري (de Monterray) قد تلقى هو الآخر «أمرًا ملكيًا» طلب فيه الملك من القسـاوسة المكلفين بنشر التربية الدينية لدى الهنود وتعلـيم لغتـهم، وقـد رغب الملك في «وجـود عـدد كبـيـر من القساوسـة ورجال الدين ممن يعرفونها». ومما لا شك فـيه أن هذه الإجراءات رديئة وسيـئة وهذا ما جعل الملك يشتكي مـن أعمال تدريس اللغة القشـتيلية لجمع الهنود. وضمن هذه التعليمـات طلب الملك «عدم السماح للموريسكيين الأحـرار أو العبـيد بقـبـولهم في الأقطار، إذ ذلك يتـماشى مع نشـر الدين المسيـحي لدى الهنود». وهذا يعكس الرغـبة في إنجـاح تمسيح أمـريكا، تلك العملية التي فشلت بإسبانيـا، باستعمال نفس الوسائل والطرق: وفي حالات أخرى، سيـتخذها السـاسة من بعض مراحل التاريخ الموريسكي مـثالا، لحل بعض مظاهر المشكل الهندي: ففي أثنـاء حرب الشيلي 1607 وعند أسر عدد كبيـر من الهنود، أثر مصير الموريسكيين بغرنـاطة الثائرين والذين تم أسرهم، وعندما استبشـر المجلس الأعلى الهندي أثناء هذه الحوادث، أجاب بأن الهنود الأسرى يمكن اعـتبارهم عـبيدًا، أمـا الأطفال فيمـكن إرسالهم إلى الولايات حيث يسود فـيها الأمن على أن يسلموا إلى أشخاص يحـافظون عليهم ويقوم هؤلاء الأطفال على خدمتهم حتى السن العـشرين وحتى يثقفوا ويلقنوا الدين المسـيحي، وهذا مـا تم بالنسـبة لموريـسكيي غرناطة حـسب نفس الوسـائل والإجراءات. وكـما بينه بيار دوفـيولس (Pierre Duviols) أن وضعـية الهنود بالبيـرو ووضعية الموريسكـيين بغرناطة هي بالقيـاس لعدد من القضايا، تشـبه إحداهما الأخرى، ذلك أن الهنود استمروا على إيمانهم بأصنامهم ولم يعتنقوا الدين المسيـحي، إلا في الظاهر، أما بالنسبـة للسياسة، فـإنهم يمثلون تهديدًا

لأمن البلاد إذا ما تحالفوا مع القراصنة الذين أنكروا ديانتهم: «إن احتمال قيام حلف بين الأمم المنكرة لديانتها وحيث جلبوا من إسبانيا مع هنود الشيلي الثائرين دومًا على السلطة الإسبانية، فإنهم لن ينفكوا يضايقون الحكام.

وفي أواخر القرن السادس عشر، كان الخطر الهولندي ضد البيرو يشابه الخطر التركي ضد إسبانيا، غير أن الأمل الذي يضعه الهنود أنفسهم في هؤلاء الأجانب يختلف عن الأمل الذي أظهره الموريسكيون بالنسبة للأتراك الذين يعتبرونهم أخوة لهم. ففي البيرو لا يمكن أن يفكر في حل الطرد: «ولا يوجد علاج آخر سوى الإجراء الوقائي الذي حقق في البيرو وهو الاندماج الديني والثقافي والذي تمثل في إسبانيا». وفي 1610 في نفس الوقت الذي كان فيه الموريسكيون يغادرون إسبانيا جماعات، كانت في البيرو مغامرة أخرى تمثلت في حملة كبيرة للقضاء على عبادة الأصنام. ومرة أخرى، كانت السياسة الملكية التي طبقت على الموريسكيين، قد ذكرت على أنها مثال يحتذى بالنسبة للسياسة الواجب اتباعها مع الهنود، وبتاريخ 4 ماي 1768 أرسل هذه المرة المجلس الهندي إلى الملك تقريرًا حول موضوع الأشغال الشاقة المسلطة على الهنود بمناجم بوطوسي (Potosi) إن طرد الموريسكيين قد ذكره الحكام وحتى الدعاة في عدة مناسبات. لقد نشر ريكار منذ سنوات خطبة جد غريبة تمدح فيليب الثالث للقرار الذي اتخذه والذي جعل منه علمًا لهذا الصراع ضد البدع. وجب مقارنة المواضيع التي أثارتها هذه الخطبة بأخرى ألقاها بفالنس رئيس الأساقفة جوان دو ريبيرا (Juan de Ribera) بتاريخ 27 سبتمبر 1609، وذلك بعد خمسة أيام فقط من نشر القانون القاضي بطرد الموريسكيين من بلنسية، وقد ذكر المجلس أن فيليب الثاني قد أطرد الموريسكيين دون أن يأخذ بالاعتبار «ملايين الملايين» من الأداء الذي يدفعونه، ولا إخلاء هذه المناطق من سكانها الذين يعيشون عليها: وكان هدفه الوحيد يتمثل في عدم إهانة الرب

بما يمارسه الموريسكيون من عادات ضد الدين المسيحي. وبعد إلا يتجاوز الاله الأشخاص الذين يعملون في كنف العدل، خاصة إذا كانت مملكة فيليب الثاني تعيش في كنف الرفاهية على الرغم من هذا الطرد الجماعي؟.

وتجاه الهنود، وجب أن لا نشعر بمثل هذه المنافع، ذلك أن الظلم المسلط ضدهم كان كبيراً. وقد ذكر المجلس هذه الفقرات الشديدة اللهجة التي جاءت على لسان ملشيوردولينون (Melchor de Linan) باعتباره نائب الملك ورئيس أساقف ليما والذي كان يذهب إلى الاعتقاد أن: «كل المعادن المستخرجة هي ولا شك مشبعة بدماء الهنود، وأنه باستخراج الفضة التي تحتويها سوف يفيض الدم أكثر من الفضة: وعليه إذا لم نلغ الأشغال الشاقة المسلطة على الهنود، فسينتهي بنا الأمر إلى القضاء على هذه الولايات وأن وزر هذه الأخطاء سوف تثقل الضمير الملكي». وبالإضافة إلى هذا نلاحظ في أمريكا نفس الاهتمام لمسألة «نقاء الدم» على الرغم من أن حالات الزواج المختلط تبدو أكثر. قد طالب مراقبو التحقيق بأمريكا، في المراسلات التي قاموا بها مع بقية دواوين التحقيق بإسبانيا، أن يكونوا على علم، باستمرار، إذا كان الأشخاص المعنيون «مسيحيين حقيقيين، من أصل ودم طاهر لا علاقة لهم بأجناس أخرى، وبالأخص العرب واليهود أو المعتنقين مذهب لوثر أو أي مذهب آخر للأشخاص الذين اعتنقوا الدين المسيحي حديثاً». وسيكون هذا سائر المفعول حتى أواخر القرن الثامن عشر. ففي عام 1283، نقرأ في عريضة لدون برناردو راميراز (Don Bernardo Ramirez): «يعتبرون أبائي وأجدادهم إسبانيين ودمهم نقي من أي اختلاط بأجناس العرب واليهود أو الأفراد الذين حكم عليهم ديوان التحقيق». ونذكر هنا أن لاز كازاس (Las Casas) نفسه في رسالة إلى الإمبراطور قد أثار الشك في صحة معتقد فرنسسكو ماروكان (Marroquin) أول رئيس أساقفة قواتيمالا (Guatemala) عندما افترض أن له

جذورًا مــوريسكية، وبالفـعل كتب إلى الإمــبراطور بتــاريخ ديسمــبر 1543 : «ونظرا إلى أن هذا الرجل ينتمي إلى نسب مشكوك فيه، فإن أقواله هي محل ارتياب. أن هذا الشــخص «أصيل منطقة الباسك ســانتندارينا» وقد علق على رأي لاتاكازاس: «إن حاســة الشم المتضخمة قلـيلا للأخ لازاكازاس، تعكس بعض الروائح المشكوك فـيها والمـتعلقة بنسل دون فـرنسيـسكو». إن احتـمال الأصل الموريسكي اعتبـر شيئًا مدنسًـا ومأخذًا يتهم به الأفـراد بسهولة. ومن ذلك تعيين نائب الملك بالبيرو 1570، كمسئول عن خدمات الأشراف والمراقبة بدرو دولافاقا (Pedro de la Vega) أصيل أوصانيا (Ocana)، غير أن شــهرته كموريسكي، جـعلت المسئولين «يذكرونه بذلك فجأة». ودومـا بليما 1372، أشيع أن أحــد المقربين لديوان التحـقيق قد تـزوج بمورسيكية «قــد ختم على وجهها» وهو بذلك قد عرض نفســه إلى مآخذ المدعي، غير أن هذا الشخص ذكر أن هذه نميمة إذ هذا الموضوع هو على الدوام مجال خصام بينهم جميعًا. ومع هذا سيستمر التيقظ والاحتيــاط قائمًا خاصة إذا كان الأمر يتعلق بتجديد قواعد القبول في مدارس الأسقفية، وهذا نتيجة القرارات التي اتخذها المجمع الكنيسي بترنت (Trente) وسيســتمر هذا الأمر نافذ المفعــول ليس فقط خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر بــل أيضًا خلال القرنين السابع والثامن عشر. وعلـيه بينت دساتير المعــهد الكنيسي سان فـرانسيسكو بمدينة قوامــانقا (Guamenga) 1626. أن طلاب هذا المعــهــد يجب أن يكونــوا «أبناء من نسل مســيحي عــريق، ولم يعلق بهم أي دنس من العرب واليــهود أو الأشــخاص الذين اعتنقوا عقيدتنا الكاثوليكية المقدسة»، نلاحظ أن المجمع الكنيسي الثالث لمكسيــكو عام 1584 قــد قرر قــبل ذلك «أنه لا يقبــل في أنظمتــه ومعــاهده الأشــخاص القــالين وعلى رأســهم الهنود ثم العــرب أو الأفراد الذين كــان أبناؤهم أو أمهــاتهم من ذوي البشــرة السوداء». وكذلك كــان النظام الداخلي

لمعهد شابا (Colleege de Chapa) والذي أسسه أحد الأساقفة 1679 كان يلزم أن يكون كل رواده من ذوي السلالات ذات الدم النقي، ممن لا تربطهم بالعرب أو اليهود أو الأشخاص المحكوم عليها من طرف ديوان التحقيق أو الذين اعتنقوا الدين المسيحي حديثًا أو أبناء المختلطين، أي علاقة.

أثناء القرن الثامن عشر كله، طولب أكابر المسئولين والضباط الملكيون وعدد من مختلف الشخصيات بنقاء دم سلالتهم: من ذلك عندما رغب الكونت دو كازابايونا (Casa Bayona) إنشاء مدينة جديدة 1732 بجزيرة كوبا، فرض عليه أن يجند من الشعب وأن يطلب من كل واحد تقريرًا عن «نقاء دمهم» وحتى يثبت أنهم فعلا: «إسبانيون» بدون شوائب من العرب واليهود والهنود والسود ومن الزواج المختلط ومن الأشخاص الحديثي عهد باعتناق المسيحية. ومن جديد خلال 1793 أثناء إنشاء المعهد الملكي سان كارلوس (San Carlos) بيونس إيريس (Buenos Aires) فرض على الطلبة المنخرطين أن يكونوا سالمين من أي علاقة بالعرب أو اليهود أو السود». لقد رأينا إذن على ضوء هذه الدراسة مدى الخوف الجنوني الذي أظهره الإسبانيون من أصحاب البدع. لقد كتب يكار ما يلي: «إن المبشرين ينتمون إلى بلد كان على الدوام حريصًا على تطبيق الدين الصحيح، كما كان دومًا يشعر باشمئزاز تجاه الدعاة وقد انتشر ديوان التحقيق وتطو أكثر من أي مكان آخر في إسبانيا وحيث رغب فيليب الثاني الذي اعتلى العرش خلال الفتح الفكري لإسبانيا الجديدة، أن يكون بطل ورمز الدين الصحيح في العالم، خلال القرن السادس عشر[1].

(1) لوبي كاديساك، نفس المرجع، ص 165.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة: رسالة الإسلام والسلام	7
التطهير العرقي وجرائم الإبادة الجماعية	11
نهاية إسبانيا الإسلامية	11
مظاهر الضعف في الدولة والمجتمع الإسباني الإسلامي	13
العرب في ظل الحكم الإسباني	18
ضغط الكنيسة لنقض العهود المقطوعة للمسلمين	24
سقوط غرناطة	43
بدء المحنة ومحاولة التنصير	61
طرد اليهود تمهيداً لطرد العرب	62
إحراق مليون كتاب عربي	72
المراسيم الملكية لاضطهاد المسلمين ومحاكم التفتيش	75
الطرد	135
العثمانيون ومأساة المسلمين في إسبانيا	145
مساندة ودعم الجهاد لمسلمي إسبانيا	176
كيف بدأ (ديوان التفتيش)	185
مذبحة لشبونة	196
الموريسكيين والبروتستانت: توافق حول العقيدة	200
تهجير مسلمي إسبانيا	228
المسلمون ما زالوا مقيمين على الإسلام	264
أوامر بابوية بملاحقة المسلمين	265
ثورة العرب في مملكة قشتالة	279
سقوط مرسية	281
ثورة غرناطة	288

دار الكتاب الحديث

دار الكتاب الحديث

التطهير العرقي وجرائم الإبادة الجماعية - نهاية إسبانيا الإسلامية - مظاهر الضعف في الدولة والمجتمع الإسباني الإسلامي - العرب في ظل الحكم الإسباني - ضغط الكنيسة لنقض العهود المقطوعة للمسلمين - سقوط غرناطة - بدء المحنة ومحاولة التنصير - طرد اليهود تمهيداً لطرد العرب - إحراق مليون كتاب عربي - المراسيم الملكية لاضطهاد المسلمين ومحاكم التفتيش - الطرد - العثمانيون ومأساة المسلمين في إسبانيا - مساندة ودعم الجهاد لمسلمي إسبانيا - كيف بدأ (ديوان التفتيش) - مذبحة لشبونة - الموريسكيين والبروتستانت: توافق حول العقيدة - تهجير مسلمى إسبانيا - المسلمون مازالوا مقيمين على الإسلام - ثورة العرب في مملكة قشتالة - أوامر بابوية بملاحقة المسلمين - سقوط مرسية - ثورة غرناطة .

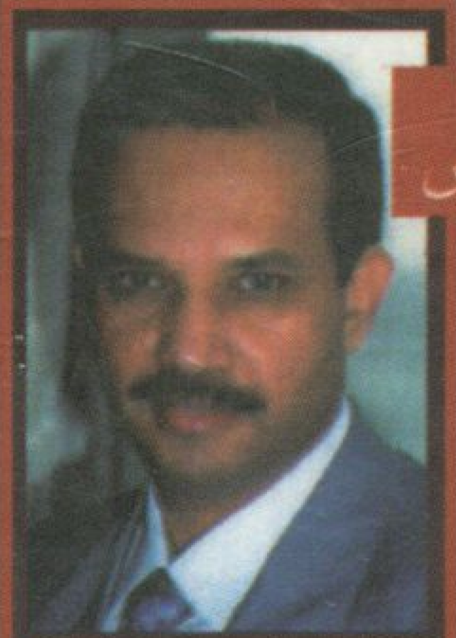

البروفيسور الدكتور
محمد حسن العيدروس

- من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة .
- رئيس مركز العيدروس للدراسات والاستشارات ومجموعة العيدروس التجارية .
- حاصل على الليسانس من لبنان والماجستير في التطورات السياسية في الإمارات العربية 1932 - 1971 والدكتوراه من مصر عام 1983 في العلاقات العربية الإيرانية 1921 - 1971 .
- عمل في دائرة الإسكان والمشتريات بالحكومة المحلية في إمارة أبو ظبي 1970 - 1973 ثم مديرا للعلاقات الثقافية بالحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1979 - 1984 ، ثم جامعة الإمارات العربية المتحدة 1984 - 1993 وقام بالتدريس في كلية زايد العسكرية في مدينة العين وكذلك بكلية الظفرة الجوية في أبو ظبي ، كما شارك في دورة تدريب الدبلوماسيين في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة ، ثم في جامعة الكو[illegible] في جامعة روتردام الإسلامية بهولندا 2000 - 2002 ، ثم في القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية [illegible] 2002 - 2006 : الأمين العام للجنة الإمارات للتاريخ العسكري ، ثم رئيس مؤسسة اسكاندافيا لـ[illegible] والتجاري في السويد من عام 2007 حتى الآن ، وهو عضو في العديد من الجمعيات العلمية الإقليمية [illegible] الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب منذ عام 1991 وحتى الآن ورئيس تحرير مجلة دراسات روترداـ[illegible]
- صدر له أكثر من اثنى عشر كتابا وأكثر من أربعين بحثا معظمها في الخليج العربي والدراسات [illegible]
- نائب رئيس جمعية الناشرين الإماراتيين .

Bibliotheca Alexandrina
1202616

العصر الأندلسي

خروج العرب من الأندلس

التطهير العرقي و جرائم الإبادة الجماعية
ضد المسلمين في إسبانيا